

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تحليل المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد
دراسة ميدانية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة 2010//2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.

تخصص: محاسبة ومالية

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد بوراس

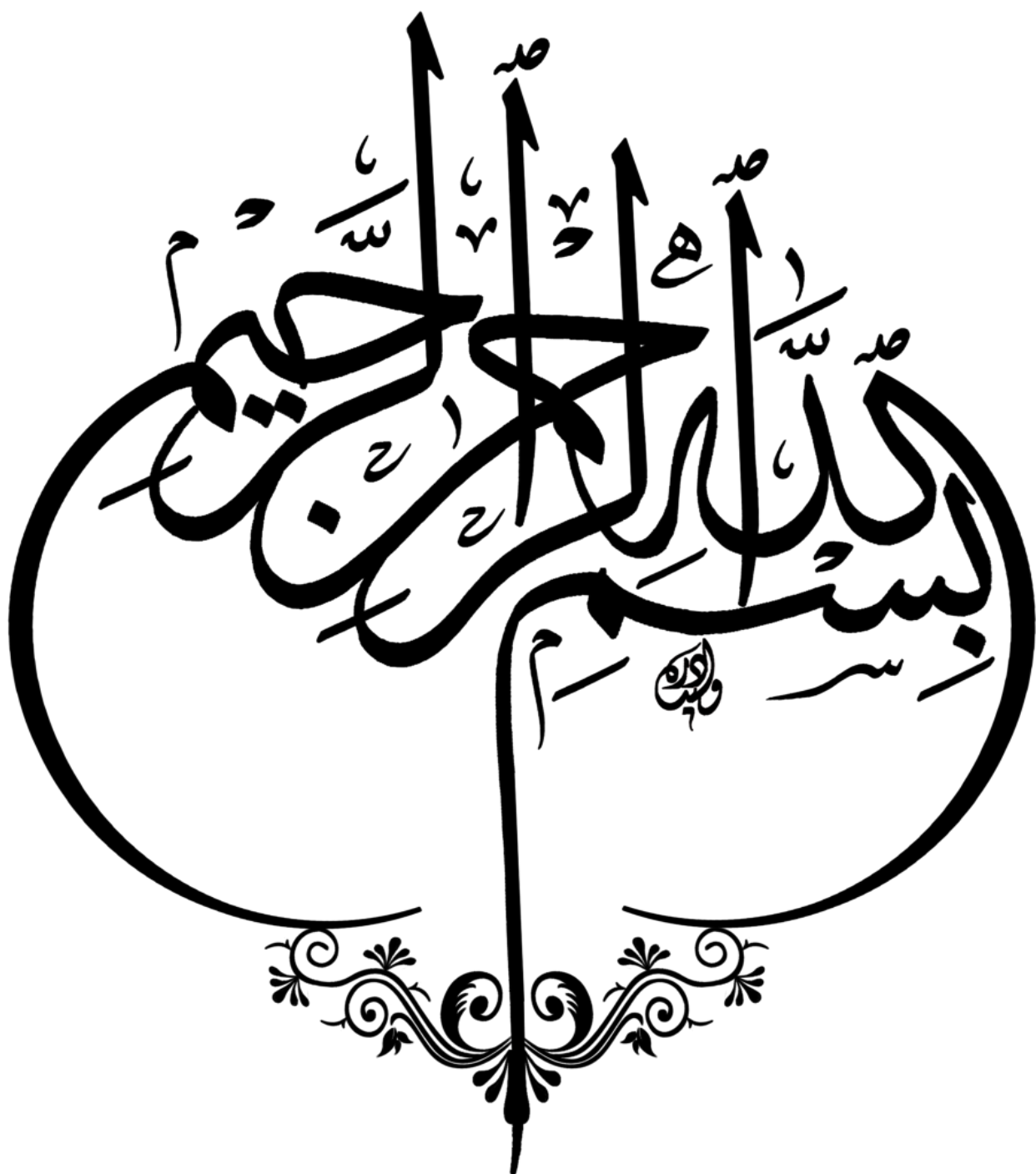
إعداد الطالبة:

رقية شطبي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أحمد بوراس	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3	مشرفا
نعيمة غلاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	عضوا
مصطفى عوادي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الوادي	عضوا
فطيمة الزهرة قرامز	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	عضوا
خالد مسيف	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2018 / 2019



اللهم

آتنا في الدنيا حسنة

وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

لنا ولوالدينا ولأهلنا وللمسلمين ولذريياتنا

برحمتك يا أرحم الراحمين

وصلّي اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال الله في حقهما
(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...) إلى الوالدين
الكريمين اللذين دعواتهما ذلت لي الكثير من الصعاب
- أطال الله في عمرهما -

وإلى إخوتي ، توأم روجي سميرة، كوثر، أميرة، ياسين، هبة.
إلى زوجي العزيز الذي أعانني وتفهمني طوال هذا العمل
إلى أبنائي فلذة كبدي جاد الرحمن وملاك
اللذين واجهت من أجلهما مختلف الصعاب والمشقات ، حفظكما الله.
إلى كل من شجعتني ولو بكلمة طيبة.
إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار...
إلى الأستاذ المشرف أسامي التحية والتقدير الجزيل
إلى مختلف الباحثين الذين ساهموا في إثراء مجال بحثي من العرب ومن الغرب، حيث
أخص بالذكر الجزائر بلدنا الحبيب،
إلى كل الأصدقاء والأحباب
جزاكم الله خيرا
وشكرا

الباحثة

كلمة شكر

(...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع .

نتقدم بالشكر الجزيل مع فائق الاحترام والتقدير إلى الدكتور الأستاذ المشرف أحمد بوماس على النصائح التي أسداها ، والتوجيهات التي قدمها لي طوال مدة البحث. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل . وأخص بالذكر الموظفين لدى الشركة الوطنية للنقل والسكك الحديدية ناحية قسنطينة. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة.

وشكرا

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة

قائمة المحتويات

البسمة

الدعاء

الإهداء

كلمة شكر

قائمة المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة المختصرات

المقدمة 12-1

الفصل الأول: مدخل إلى المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد 14

المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية 15

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الاقتصادية 15

المطلب الثاني: لمحة عامة عن المخاطر 21

المطلب الثالث: ماهية المخاطر في المؤسسات الاقتصادية 31

المبحث الثاني: مفهوم المالية في المؤسسات الاقتصادية 37

المطلب الأول: ماهية المالية وطرق تنظيمها 37

المطلب الثاني: عولمة الفكر المالي المعاصر 40

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية 46

المبحث الثالث: ماهية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية 48

المطلب الأول: مصدر وطبيعة المخاطر المالية 48

المطلب الثاني: المخاطر المالية من منظور الفكر المالي المعاصر 58

المطلب الثالث: خطر الإفلاس 63

72.....خلاصة

الفصل الثاني:الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

75.....تمهيد

76.....المبحث الأول: صناعة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

76المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

79.....المطلب الثاني: الطلب على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASC

87المطلب الثالث: إصدار معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

97.....المبحث الثاني:مدخل إلى النظام المحاسبي المالي الجديد

97.....المطلب الأول: النظام المحاسبي الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق

102المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد

106.....المطلب الثالث: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

110المبحث الثالث: الكشوف المالية

110.....المطلب الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد

116.....المطلب الثاني: قواعد تقييم عناصر الكشوف المالية

124.....المطلب الثالث: تقديم الكشوف المالية

133.....خلاصة

الفصل الثالث: تحليل المخاطر المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

136تمهيد

137.....المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي

137.....المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

140.....المطلب الثاني: متطلبات القيام بعملية التحليل المالي

142.....المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي

147.....المبحث الثاني:مصادر المعلومات لتحليل المخاطر المالية

147.....	المطلب الأول: الميزانية.....
155.....	المطلب الثاني: حسابات النتائج.....
163.....	المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة.....
173.....	المبحث الثالث: أدوات تحليل المخاطر المالية في ظل SCF.....
173.....	المطلب الأول: تحديد الخطر الاقتصادي.....
180.....	المطلب الثاني: تحليل خطر اللسيولة.....
190.....	المطلب الثالث: الكشف عن خطر الإفلاس.....
200.....	خلاصة.....
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة	
203.....	تمهيد.....
205.....	المبحث الأول: البطاقة الفنية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
205.....	المطلب الأول: عموميات حول الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.....
210.....	المطلب الثاني: التقسيم الإداري للشركة SNTF.....
213.....	المطلب الثالث: تقديم الشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
224.....	المبحث الثاني: الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
224.....	المطلب الأول: مقومات إعداد الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
226.....	المطلب الثاني: مكونات الميزانية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
238.....	المطلب الثالث: تقديم الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
245.....	المبحث الثالث: تحليل المخاطر المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة في ظل SCF.....
245.....	المطلب الأول: تحديد الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
263.....	المطلب الثاني: تحليل خطر اللسيولة للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
281.....	المطلب الثالث: الكشف عن خطر الإفلاس للشركة SNTF ناحية قسنطينة.....
293.....	خلاصة.....
296.....	الخاتمة.....

306.....	قائمة الملاحق
340.....	قائمة المراجع
349.....	الملخص باللغة العربية
350.....	الملخص باللغة الفرنسية
351.....	الملخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول والأشكال

I. قائمة الجداول		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الفصل الأول		
(1-1)	أوجه الاختلاف بين الإدارة المالية المحلية والدولية	45
(2-1)	الأسباب غير المالية للإفلاس	67
الفصل الثاني		
(1-2)	قائمة معايير المحاسبة الدولية IFRS	93
(2-2)	قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS	95-94
(3-2)	العناصر الأساسية لخاصية الموثوقية	115
(4-2)	مدونة الحسابات ذات الرقمين الخاصة بحسابات الميزانية	131
(5-2)	مدونة الحسابات ذات الرقمين الخاصة بحسابات النتائج	132
الفصل الثالث		
(1-3)	الميزانية	150
(2-3)	الفرق بين حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة	157
(3-3)	كشف حسابات النتائج حسب الطبيعة	158
(4-3)	الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة لجدول سيولة الخزينة	169
(5-3)	جدول سيولة الخزينة	170
(6-3)	تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي	171
(7-3)	كيفية حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	194
(8-3)	كيفية حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	197
الفصل الرابع		
(1-4)	مختلف فروع الشركة SNTF	211
(2-4)	تصنيف المستخدمين حسب الفئات الاجتماعية المهنية للفترة 2010/2013	213
(3-4)	تصنيف المستخدمين حسب الفئات الاجتماعية المهنية للفترة 2014/2017	214

215	عدد عمال التحكم والتنفيذ في إطار CTA خلال الفترة 2013/2010	(4-4)
225	الخيارات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة SNTF ناحية قسنطينة	(5-4)
227	الأموال الخاصة خلال الفترة 2013/2010	(6-4)
227	الأموال الخاصة خلال الفترة 2017/2014	(7-4)
230	ديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2013/2010	(8-4)
231	ديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2014	(9-4)
232	عناصر الأصول غير الجارية خلال الفترة 2013/2010	(10-4)
232	عناصر الأصول غير الجارية خلال الفترة 2017/2014	(11-4)
234	عناصر الأصول الجارية خلال الفترة 2013/2010	(12-4)
235	عناصر الأصول الجارية خلال الفترة 2017/2014	(13-4)
238	الميزانيات المختصرة للفترة 2013/2010: جانب الأصول	(14-4)
239	الميزانيات المختصرة للفترة 2017/2014: جانب الأصول	(15-4)
239	الميزانيات المختصرة للفترة 2013/2010 : جانب الخصوم	(16-4)
240	الميزانيات المختصرة للفترة 2017/2014 : جانب الخصوم	(17-4)
241	حسابات النتائج للفترة 2013/2010	(18-4)
242	حسابات النتائج للفترة 2017/2014	(19-4)
243	جدول سيولة الخزينة للفترة 2013/2010	(20-4)
244	جدول سيولة الخزينة للفترة 2017/2014	(21-4)
246	التحليل الأفقي لحسابات النتائج للفترة 2012/2010	(22-4)
247	التحليل الأفقي لحسابات النتائج للفترة 2014/2012	(23-4)
248	التحليل الأفقي لحسابات النتائج للفترة 2016/2014	(24-4)
249	التحليل الأفقي لحسابات النتائج للفترة للفترة 2017/2016	(25-4)
252	حساب معدل القيمة المضافة للفترة 2013/2010	(26-4)
252	حساب معدل القيمة المضافة للفترة 2017/2014	(27-4)
253	حساب معدل الفائض الإجمالي للاستغلال للفترة 2013/2010	(28-4)

253	حساب معدل الفائض الإجمالي للاستغلال للفترة 2017/2014	(29-4)
254	حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة للفترة 2013/2010	(30-4)
254	حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة للفترة 2017/2014	(31-4)
255	حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال للفترة 2013/2010	(32-4)
256	حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال للفترة 2017/2014	(33-4)
256	حساب نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة للفترة 2013/2010	(34-4)
257	حساب نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة للفترة 2017/2014	(35-4)
258	حساب المردودية التجارية للفترة 2013/2010	(36-4)
258	حساب المردودية التجارية للفترة 2017/2014	(37-4)
259	حساب المردودية الاقتصادية للفترة 2013/2010	(38-4)
259	حساب المردودية الاقتصادية للفترة 2017/2014	(39-4)
260	حساب مردودية الأموال الخاصة للفترة 2013/2010	(40-4)
261	حساب مردودية الأموال الخاصة للفترة 2017/2014	(41-4)
262	حساب الخطر الاقتصادي للفترة 2013/2010	(42-4)
262	حساب الخطر الاقتصادي للفترة 2017/2014	(43-4)
264	حساب نسبة الأصول غير الجارية للفترة 2013/2010	(44-4)
264	حساب نسبة الأصول غير الجارية للفترة 2017/2014	(45-4)
265	حساب نسبة الأصول الجارية للفترة 2013/2010	(46-4)
266	حساب نسبة الأصول الجارية للفترة 2017/2014	(47-4)
267	حساب نسبة الاستدانة طويلة الأجل للفترة 2013/2010	(48-4)
267	حساب نسبة الاستدانة طويلة الأجل للفترة 2017/2014	(49-4)
268	حساب نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للفترة 2013/2010	(50-4)
269	حساب نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للفترة 2017/2014	(51-4)
270	حساب رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية للفترة 2013/2010	(52-4)
270	حساب رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية للفترة 2017/2014	(53-4)
271	حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي خلال الفترة 2013/2010	(54-4)

272	حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي خلال الفترة 2017/2014	(55-4)
273	حساب الخزينة الصافية خلال الفترة 2013/2010	(56-4)
273	حساب الخزينة الصافية خلال الفترة 2017/2014	(57-4)
275	حساب نسبة تمويل الأصول الجارية خلال الفترة 2013/2010	(58-4)
276	حساب نسبة تمويل الأصول الجارية خلال الفترة 2017/2014	(59-4)
277	حساب نسبة السيولة العامة خلال الفترة 2013/2010	(60-4)
278	حساب نسبة السيولة العامة خلال الفترة 2017/2014	(61-4)
279	حساب نسبة السيولة المختصرة خلال الفترة 2013/2010	(62-4)
279	حساب نسبة السيولة المختصرة خلال الفترة 2017/2014	(63-4)
280	حساب نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2013/2010	(64-4)
280	حساب نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2017/2014	(65-4)
282	حساب فائض خزينة الاستغلال للفترة 2013/2010	(66-4)
282	حساب فائض خزينة الاستغلال للفترة 2017/2014	(67-4)
283	حساب تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية للفترة 2013/2010	(68-4)
284	حساب تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية للفترة 2017/2014	(69-4)
285	حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للفترة 2013/2010	(70-4)
285	حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للفترة 2017/2014	(71-4)
286	حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار للفترة 2013/2010	(72-4)
286	حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار للفترة 2017/2014	(73-4)
287	حساب التدفق النقدي الحر للفترة 2013/2010	(74-4)
288	حساب التدفق النقدي الحر للفترة 2017/2014	(75-4)
288	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل للفترة 2013/2010	(76-4)
289	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل للفترة 2017/2014	(77-4)
290	تغير أموال الخزينة للفترة 2013/2010	(78-4)
291	تغير أموال الخزينة للفترة 2017/2014	(79-4)

II. قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الفصل الأول		
(1-1)	مختلف استعمالات لفظ الخطر في اللغة العربية	22
(2-1)	مفهوم مصطلح المخاطر في علم الخطر	27
(3-1)	المدخل المعاصر للفكر المالي	44
(4-1)	مصادر المخاطر المتعلقة ببيئة أعمال المؤسسة	50
(5-1)	مفهوم المخاطر المالية حسب مدخل الأصول المالية	52
(6-1)	مسببات المخاطر المالية	55
(7-1)	مختلف المخاطر المالية التي تهدد المؤسسات	57
(8-1)	العوامل المحددة لقيمة المؤسسة	59
(9-1)	توضيح كيفية تعظيم أو تدني ثروة المساهمين	62
(10-1)	مراحل الإفلاس	71
الفصل الثاني		
(1-2)	الهيكل التنظيمي لـ IASB	92
الفصل الثالث		
(1-3)	مختلف أنواع النسب بالاعتماد على الميزانية	154
(2-3)	أنواع المخاطر حسب حسابات النتائج	162
(3-3)	ملائمة الموارد للاستخدامات	183
(4-3)	مصدر تكوين رأس المال العامل الصافي	184
(5-3)	تحديد رأس المال العامل الصافي	184
(6-3)	الاحتياجات والموارد المالية للمؤسسة	185
(7-3)	مصدر الاحتياج في رأس المال العامل الصافي	186
(8-3)	العلاقة بين ر.م.ع.ص، إ.ر.م.ع.ص والخزينة	188

191	كيفية تشكل فائض خزينة الاستغلال	(9-3)
193	عدم الملاءة المالية التشغيلية	(10-3)
196	علاقة التدفق النقدي التشغيلي مع النفقات الرأسمالية	(11-3)
197	كيفية توزيع التدفق النقدي الحر	(12-3)
الفصل الرابع		
206	شبكة السكك الحديدية في الجزائر	(1-4)
216	الهيكل التنظيمي للشركة SNTF لناحية قسنطينة	(2-4)
260	مدى تدهور المردودية الاقتصادية للشركة SNTF لناحية قسنطينة	(3-4)
263	تطور الخطر الاقتصادي للشركة SNTF لناحية قسنطينة	(4-4)
274	تطور مؤشرات التوازنات المالية القصيرة الأجل للشركة SNTF لناحية قسنطينة	(5-4)
277	نسبة تمويل الأصول الجارية للشركة SNTF لناحية قسنطينة	(6-4)
281	تطور نسب السيولة للشركة SNTF لناحية قسنطينة	(7-4)
290	أهمية صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل	(8-4)
292	تغير أموال الخزينة للشركة SNTF لناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010	(9-4)

قائمة المختصرات

AAA	American Accounting Association
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
APB	Accounting Principles Board
CIA	Controller's Institute of America
CICA	Canadian Institute of Chartered Accountants
CPA	Certified Public Accountants
EEC	European Economic Community
FAF	Financial Accounting Foundation
FASAC	Financial Accounting Standards Advisory Council
FASB	Financial Accounting Standard Board
FEI	Financial Executive Institute
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
GASB	Governmental Standards Board
G4+1	Group Four Plus One
IAPC	International auditing <i>Practices Committee</i>
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
IASC	International Accounting Standards Committee
IASCF	International Accounting Standards Committee Foundation
ICAEW	Institute Of Chartered Accountants in England and Wales
IFAC	International Federation Of Accountants
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee
IFRS	International Financial Reporting Standards
IOSCO	International Organisation of Securities Commissions
LIFO	First IN First Out
PCN	Plan Comptable National
SAC	Standards Advisory Committee
SEC	Security and Exchanges Commission
SIC	Standing Interpretations Committee
SCF	Système Comptable Financier

المقدمة

تأثرت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير بالتطورات التي عرفتھا الدولة الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال، ومن ثم إتباعها النظام الاشتراكي، وصولاً إلى تخليها عن هذا النظام وإتباعها نظام اقتصاد السوق. الأمر الذي جعلها تطبق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بغية مواكبة التطورات الناتجة عن تزايد ارتباط معظم شركاتها وأسواقها بالأسواق العالمية يوماً بعد يوم.

ومن بين أهم هذه الإصلاحات إصدار نظام محاسبي جديد، تحت اسم النظام المحاسبي المالي، والذي يتماشى مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. وذلك من أجل استيعاب القصور الذي عانت منه المؤسسات الاقتصادية في مجال المحاسبة من جهة، وتطبيق محاسبة تعمل بشكل متوافق مع اقتصاد السوق في ظل العولمة من جهة أخرى.

وتعتبر معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS من أهم الجهود الدولية وأكثرها شمولاً في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، وذلك من أجل تضيق فجوة التباين في المعايير والممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى، وإرساء معايير محاسبية دولية. وهذا للاستفادة قدر الإمكان من مزايا العولمة والابتعاد عن الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية.

فاستخدام المعايير IAS/IFRS عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية أصبح مطلباً أساسياً وضرورة لمختلف الأطراف متمثلة في مراجع الحسابات نفسه، وإدارة المشروع والحكومة...، والذي حول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات المؤسسة إلى اعتبارها نظام معلومات متكامل ووسيلة قياس وإيصال معلومات متعددة عن نشاطات المؤسسة.

وعليه فقد أصبح للمحاسبة اليوم الدور الأساسي في خدمة الإدارة في المؤسسات الاقتصادية وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية وتخطيط الإنتاج على مستوى المؤسسة ومستوى القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى إيصال المعلومات إلى كل المهتمين من مسيرين، مستثمرين، مقرضين وغيرهم لإعداد تشخيص مالي حول أداء المؤسسة ومختلف المخاطر التي تواجهها من أجل اتخاذ القرارات الملائمة.

وتعد المخاطر في وقتنا الحالي التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية، فبمجرد مزاولتها لأنشطتها، نجدها تتعرض لفرص وتهديدات لها تأثير على وضعيتها المالية، والتي قد تؤدي في أغلب الحالات إلى حدوث مخاطر مالية تؤثر على ديمومة هذه المؤسسات، بشتى أشكالها وأحجامها واتساع أسواقها.

■ التساؤل الأساسي

على ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:
"كيف يتم استخدام النظام المحاسبي المالي الجديد في تحليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"

■ التساؤلات الفرعية

- ويشتق من صميم هذا السؤال أسئلة فرعية أخرى منها ما يلي:
- ما هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى حدوث المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية؟
 - فيما يتمثل الهدف الأساسي من تطبيق SCF؟
 - هل الكشوف المالية المعدة وفق SCF تسهل تطبيق تقنيات التحليل المالي؟
 - هل توجد عراقيل تمنع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تطبيق SCF بنجاح؟
 - هل المؤشرات التي يتم قياسها باستخدام الكشوف المالية وفق SCF فعالة للكشف عن المخاطر المالية؟

■ الفرضيات

- لمعالجة إشكالية البحث، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:
- إن استخدام الديون في الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية هو السبب الرئيسي لحدوث المخاطر المالية؛
 - يتمثل الهدف الأساسي من تطبيق SCF في توفير كشوف مالية تحتوي على المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات؛
 - إن طريقة إعداد وعرض الكشوف المالية وفق SCF تساهم بشكل كبير في تطبيق تقنيات التحليل المالي؛
 - تواجه المؤسسات الاقتصادية عراقيل تمنعها من تطبيق SCF بكفاءة وفعالية؛
 - تساهم المؤشرات التي يتم قياسها باستخدام الكشوف المالية المعدة وفق SCF بشكل كبير في الكشف عن المخاطر المالية.

■ المنهجية

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، اتبعنا في الجزء النظري المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للإلمام بالإطار النظري للمخاطر

المالية في المؤسسات الاقتصادية ولمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، بالإضافة إلى استعراض مفهوم ومكونات النظام المحاسبي المالي الجديد ونماذج الكشوف المالية المعدة وفق هذا النظام.

ولقد اعتمدنا على المنهج التحليلي، من خلال استخدام تقنيات التحليل المالي، وذلك بهدف استخراج أهم المؤشرات المالية التي من شأنها أن تساهم في تحديد المخاطر المالية بالاعتماد على الكشوف المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية وفق SCF .

أما فيما يخص الجزء التطبيقي اتبعنا منهج دراسة الحالة وذلك بهدف تحليل الكشوف المالية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م ، وكذا حساب مختلف المؤشرات المالية وإبراز دورها في تحليل المخاطر المالية.

■ الدراسات السابقة

لقد تناولت مختلف الأدبيات والدراسات العربية والأجنبية موضوع التحليل المالي للكشوف المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية (وكذا وفق النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص الجزائر) ، إلا أنه لا يوجد أي دراسة سابقة ركزت على تحليل المخاطر المالية المرتبطة ببيئة أعمال المؤسسة (الخطر الاقتصادي، خطر اللسيولة وخطر الإفلاس) في ظل معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والنظام المحاسبي المالي الجديد بصفة خاصة على حد علمي.

وبهذا فإن هذه الدراسة ستكون من بين أهم الدراسات التي تناولت وسلطت الضوء على موضوع دور النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير المحاسبة الدولية في تحليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ومن أهم الدراسات السابقة التي ساهمت في رسم خارطة موضوع رسالتي ما يلي:

1. الدراسات السابقة باللغة العربية

■ تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002، رسالة دكتوراه، من إعداد الطالبة حوري زينب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الرسالة في كيفية تقدير الخطر المالي في المؤسسة الصناعية قبل أن تفشل، ولقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي للجزء النظري، والمنهج الإحصائي حيث كانت عينة البحث 15 مؤسسة جزائرية عاملة في قطاع الصناعة الميكانيكية .

ولقد تم تقسيم البحث إلى جزئين الأول نظري يتضمن أربعة فصول، حيث تطرق الفصل الأول إلى عملية التصنيع والتنمية كمدخل تاريخي، أما الفصل الثاني خصص لدراسة الخطر في المؤسسة الصناعية، كما تناول الفصل الثالث عملية إدارة الخطر للابتعاد عن الوصول للإفلاس، أما الفصل

الرابع تطرق لعملية تقدير الخطر المالي في المؤسسة باستخدام التحليل التمييزي. أما الجزء الثاني التطبيقي تضمن فصل واحد هو دراسة تطبيقية للخطر المالي في المؤسسات الصناعية "حالة مؤسسات الصناعة الميكانيكية".

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن الخطر المالي يبدأ ويتطور من العسر المالي الفني إلى العسر المالي الحقيقي، وصولاً إلى حالة الإفلاس ما لم تعدل وضعية المؤسسة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى اعتبار أسلوب التحليل التمييزي كأداة للإنذار المبكر عن الصعوبات المالية التي يحتمل أن تتعرض لها مؤسسات الأعمال حيث تساهم هذه النماذج في تحقيق نوع من الرقابة، التي تكشف الأخطاء والأخطار قبل وقوعها.

ولقد أوصت الباحثة على ضرورة توفير بنك للمعلومات على مستوى الجامعات خاص بتوفير كل البيانات المطلوبة على مستوى الاقتصاد، لأنه لا يمكن القبول بتعطيل عملية البحث العلمي وتوقيف كل طموح لإنهائها، وتدمير جهود الباحثين بكلمة "سري"، بالإضافة إلى وضع جهاز مالي ومحاسبي يقوم دوره على فحص ومتابعة الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسات ضماناً للفعالية والكفاءة واكتشاف كل أساليب الغش والخطأ، التي تساهم في حصول الخطر، وتطوير هذا النظام المالي والمحاسبي بتطوير وظيفة المراجعة خصوصاً والتي تستخدم كمؤشر للخطر المالي، وفي الأخير تبني نموذج لتوقع الخطر المالي لمختلف المؤسسات في مختلف الصناعات.

▪ تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياة E.N.I.P مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير من إعداد الطالبة بوطغان حنان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007.

وتهدف هذه المذكرة إلى الإجابة عن إشكالية تقدير المردودية التي يطلبها المساهم أو المستثمر؟ وما مدى تأثيرها على قرارات المؤسسة؟ وذلك بما أن مردودية المؤسسة في السوق غير مستقرة لاعتبارات عدة تتجمع كلها حول الثنائية (العائد-المخاطرة)، والتي يصعب التوفيق بينهما. ولقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول.

ولقد تم التطرق في الفصل الأول إلى أساسيات التحليل المالي، أما الفصل الثاني فقد تناول تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات الأداء المالي، وفيما يخص الفصل الثالث تم تسليط الضوء على دراسة علاقة المردودية بألية الرفع-السيولة-النمو، أما الفصل الرابع فأشار إلى تحليل المخاطر، والفصل الخامس تناول تحليل المردودية المحاسبية للشركة الوطنية للبتروكيمياة E.N.I.P. وأخيراً الفصل السادس دراسة العوامل المؤثرة على مردودية المؤسسة- وتقديم نتائج واقتراحات

تحليلها. ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة للمؤسسة للفترة 2003/2004.

أما فيما يخص تحليل المخاطر باعتباره الموضوع الذي يهمننا، فلقد تم التركيز على دراسة الخطر الاقتصادي باستخدام عتبة المردودية، وعلى دراسة الخطر المالي بواسطة النسب المالية، وكذا تحليل خطر الإفلاس باستخدام طريقة التنقيط بتطبيق نموذج بنك فرنسا 1987. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف الأداء المالي للمؤسسة مع ارتفاع الخطر الاقتصادي بسبب تزايد عبء مصاريف المستخدمين، وكذا ارتفاع الخطر المالي، وهذا راجع إلى أن أكثر من نصف الموارد المالية تتمثل في الديون الأجنبية.

أما فيما يخص خطر الإفلاس فقد خلص التحليل إلى أن المؤسسة في منطقة الخطر أي أنها في وضعية مالية صعبة جدا، الأمر الذي يؤكد وجود خطر إفلاس كبير ومرتفع، والذي لا يعود فقط لضعف مردوديتها وإنما هناك أسباب أخرى تعاني منها المؤسسة. ومن أهم الاقتراحات التي توصلت إليها الطالبة حتمية القيام بتحليل ودراسة المردودية للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها متغيرة استراتيجية هامة في اتخاذ قرارات المؤسسة.

▪ التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007)، رسالة ماجستير من إعداد الطالب تودرت أكلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2008/2009.

ويكمن الهدف الرئيسي لهذه المذكرة في كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه اقتصاد السوق، والذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية. ولقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول عرض عام عن التحليل المالي، أما الفصل الثاني فتطرق إلى تقييم الأداءات، وفيما يخص الفصل الثالث والأخير فقد خصص لاستعراض أثر المعايير الدولية على نوعية المعلومة المالية.

ولقد اعتمد الطالب على المنهج العلمي الذي يأخذ اتجاهين: الأول وصفي يتناول ما هو موجود قبل الإصلاح المحاسبي، والثاني توصيفي ينطلق مما يجب أن يكون عليه الواقع بعد الإصلاح. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أنه مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يجد المحلل المالي نفسه أمام كشوف مالية تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني، بالإضافة إلى أن طريقة ترتيب عناصر الأصول والخصوم أصبح يلبي بشكل كاف احتياجات المحلل المالي، فلم يعد بحاجة لأجراء تعديلات السابقة التي كان يجريها في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

كما أن طريقة تقييم الأصول والخصوم سيكون بالقيمة العادلة كلما كان ذلك ممكنا بالإضافة إلى التكلفة التاريخية. أما جدول حسابات النتائج فلقد شهد تعديلات جوهرية بالشكل الذي يمنح للمحلل المالي الأرصدة التي كان في السابق يقوم بحسابها قبل الشروع في دراسة نشاط المؤسسة. وأهم جدول تم إدخاله هو جدول تدفقات الخزينة، الذي يعتبر أساس المعطيات التي تبين قدرة المؤسسة على تكوين مداخيل ترفع من قيمة المؤسسة في المستقبل وتزود كذلك المحلل بالمعطيات التي تسمح له بقياس مستوى النشاط عبر الزمن ومقارنته بالمؤسسات الأخرى، ومنحه أدوات التقدير التي هي أساس التسيير للمؤسسة.

وفي الأخير أشار إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية بحيث أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية. ولقد اقترح الباحث ضرورة التحضير الجيد للمؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة لعملية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يبدأ الشروع فيه مع الفاتح جانفي 2010م.

▪ **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة-**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، من إعداد الطالب لزعر محمد سامي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، شعبة الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

ولقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول موضوع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أما الفصل الثاني فتناول التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده، وفيما يخص الفصل الثالث تم التعرض إلى تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم للفترة 2010/2009.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي تساعد في عملية ترشيد القرارات ، بالإضافة إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحث نشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات في الجزائر مع تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطار والكوادر قصد التحكم في هذا المجال.

2. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- Johana blach, **Financial Risk Identification Based On The Balance Sheet Information**, International Conference About Control and Modelling Risk Financial, Faculty of Economy. Department of Finance, Technical University of Ostrava. Czech Republic. 8- 9/09/2010.

تهدف هذه المقالة إلى إبراز دور الميزانية في تحديد المخاطر المالية، ولقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة على 100 مؤسسة كبيرة بولونية للفترة 2009/2000. ولقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الأول مفهوم المخاطر المالية، أما المحور الثاني فتناول مؤشرات قياس المخاطر المالية التالية: خطر اختلال التوازن المالي وخطر اللسيولة وخطر الإفلاس، أما المحور الثالث فتمثل في دراسة الحالة لـ 100 مؤسسة كبيرة بولونية خلال الفترة 2009/2000.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أهمية الميزانية في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسات. فبالرغم من اعتبار الميزانية كشف ساكن إلا أنه يمكن من خلالها حساب عدة مؤشرات من أجل الحكم على خطر اختلال التوازن المالي وخطر اللسيولة وخطر الإفلاس والتي من شأنها أيضا أن تساهم في عملية التنبؤ بهذه المخاطر.

- Nicoleta Barbta-Misu, **Financial Risk Analysis in the Bulding Sector : a case study of Romania (Galati country)**, Department of Finance and Economic Efficiency, University of Galati, Romania. 2010.

تهدف هذه المقالة إلى إبراز دور عتبة المردودية والرافعة في تحليل الخطر المالي لقطاع البناء في رومانيا بـ "مدينة غالاتس" خلال الفترة 2008/2001. ولقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الأول نشأة الخطر، أما المحور الثاني والثالث تناول تحليل الخطر المالي باستخدام عتبة المردودية وباستخدام الرافعة على الترتيب مع حساب مختلف المؤشرات لأهم مؤسسات قطاع البناء بمدينة غالاتس خلال الفترة 2008/2001.

وتكمن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في أهمية كل من عتبة المردودية والرافعة في تحديد الخطر المالي. كما خلصت الدراسة إلى أن قطاع البناء يعاني الكثير من المشاكل والتي تعود بالدرجة الأولى إلى المواد التي تستخدم في عملية البناء والتي يتزايد معها اللجوء إلى الاستدانة، حيث يترتب عنها دفع تكاليف ثابتة تتمثل في فوائد القروض، والتي يتزايد معها الخطر المالي بمجرد ارتفاعها مقارنة بالمردودية الاقتصادية.

- Pascale Revault. **Focus Sur le Tableau Des Flux De Trésorerie**. consulté sur Site : <https://creg.ac-versailles.fr/Focus-sur-le-tableau-des-flux-de-tresorerie> . (juin2012) .

هدفت هذه المقالة إلى التعرف على جدول سيولة الخزينة وفق معايير المحاسبة الدولية، ولقد تم تقسيم المقالة إلى محورين، حيث تناول المحور الأول استعراض جدول سيولة الخزينة وفق معايير

المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي في فرنسا، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى موقع جدول سيولة الخزينة من المعلومة المالية ، أي بمعنى آخر إلى ما يهدف.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أهمية جدول سيولة الخزينة في معرفة مستوى الخزينة وفي الكشف عن خطر الإفلاس واتخاذ القرارات. كما أوصت الدراسة إلى ضرورة إلزام مختلف الدول على إعداد هذه القائمة ونشرها في الكشوف الختامية، وهذا لما لها من أثر كبير في إعطاء قيمة اقتصادية للمعلومات التي يتم عرضها في الميزانية.

- Wolfgang Dick , Frank Missonier-Piera, **Comptabilité Financière en IFRS**, 3^E édition, Person France, France, 2012.

يتناول هذا الكتاب موضوع المحاسبة المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، ويتضمن 10 فصول تتمثل في: تحضير وعرض الكشوف المالية، تقديم معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي والكشوف المالية الأساسية، الإيرادات والأعباء، الأصول الجارية وغير الجارية، وسائل التمويل، تحليل الكشوف المالية،...

ولقد تم تدعيم الجانب النظري بعدة أمثلة واقعية من خلال عدة مؤسسات أهمها: **Schneider** ، **Lafarge**, **Le groupe du Val** , **Le groupe Vertbois** , **PSA Peugeot Citroën** , **Electric** ، **Nestlé** ،...، حيث تم حساب مختلف المؤشرات بالاعتماد على الكشوف المالية لهذه المؤسسات خلال الفترة 2011/2009.

كما حاول المؤلفين من خلال هذا الكتاب الوقوف على مختلف التسميات الجديدة التي جاءت في الكشوف المالية المعدة وفق **IFRS** ، مثل التصنيف جارية غير جارية، النتيجة العملياتية ...، وذلك من أجل إسقاط عليها مختلف تقنيات التحليل المالي مع الاستدلال بالمؤشرات المالية التي تعتمد عليها المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة من أجل القيام بعملية التحليل المالي.

بداية من تحليل التوازنات المالية الأساسية بالاعتماد على الميزانية ثم تحليل الأرصدة الوسيطة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج من أجل حساب المردودية ، وفي الأخير متابعة التدفقات النقدية والخارجية بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة .

ويعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التي تناولت موضوع التحليل المالي وفق **IFRS** مع الاستدلال بتجارب مؤسسات عالمية. مما مكننا من الاطلاع على عملية التحليل المالي للكشوف المالية المعدة وفق **IFRS** وسمح لنا في نفس الوقت من تقديم نظرة تحليلية للكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد بما يتماشى مع الهدف من دراستنا.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

مما سبق نلاحظ أن أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو محاولة إبراز دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تحليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مع إجراء الدراسة الميدانية على مستوى الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م.

ولأن المخاطر المالية تبدأ وتتطور من العسر المالي الفني إلى العسر المالي الحقيقي، وصولاً إلى حالة الإفلاس بسبب تناقص الأرباح، كان الدافع الرئيسي لنا لدراسة المخاطر المالية باستخدام تقنيات التحليل المالي من خلال الاعتماد على جدول حسابات النتائج والميزانية وجدول سيولة الخزينة من أجل تحديد وتحليل الخطر الاقتصادي وخطر اللاسيولة وخطر الإفلاس على الترتيب.

■ أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع لإعداد رسالة الدكتوراه ما يلي:

- الملتقى الوطني حول تسيير المخاطر في المؤسسة الاقتصادية المنعقد بتاريخ 21/22 نوفمبر 2012م في جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ؛
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتحليل المالي؛
- معرفة مدى مساهمة معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والنظام المحاسبي المالي الجديد بصفة خاصة في تسهيل عملية التحليل المالي؛
- التطرق إلى موضوع يتسم بالحدثة ورؤية مدى تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

■ أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، أهمها:
- إلقاء الضوء على هيكل النظام المحاسبي المالي الجديد وأهدافه؛
 - محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد في تحليل المخاطر المالية.

■ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة إذا كانت التغيرات ذات الأهمية المحدثة على مستوى المفاهيم والمبادئ سيعطي للمحاسبة المالية مساهمة فعالة في إظهار الوضعية المالية للمؤسسات وتطورها، كما تسمح بقياس الأداء والمردودية وتبين مقدار القيمة التي تم إنشاؤها، بالإضافة إلى اكتشاف المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية قبل فوات الأوان.

■ حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة، قمنا بإجراء بحثنا في إطار مجموعة من الحدود كالتالي:

■ **حدود مكانية:** تتمثل في الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة، حيث تجدر الإشارة إلى أن الكشوف المالية التي تصدرها هذه الشركة تقتصر على الميزانية وحسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة ، أما جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق فيتم إصدارهما على مستوى الشركة الأم، حيث لم نتمكن من الحصول عليهما، وهذا ما يفسر عدم التطرق لهما بالتفصيل في دراستنا؛

■ **حدود زمانية:** شملت الفترة الزمنية: 2010/2017 .

■ خطة البحث

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تم تناول أربعة فصول تتمثل في:

■ **الفصل الأول:** "مدخل إلى المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية" والذي سيتم من خلاله استعراض مفهوم المخاطر والمفاهيم المختلفة المرتبطة بها ، بالإضافة إلى مفهوم المالية في المؤسسات الاقتصادية وتناول مصدر وطبيعة المخاطر المالية، ومن ثم التطرق إلى أهم المخاطر المالية التي يجب أن تركز عليها المؤسسة من منظور الفكر المالي المعاصر .

■ **الفصل الثاني:** "الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد" والذي يتناول المعالم الرئيسية في تطور الفكر المحاسبي وصناعة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والجهات التي تقوم بإعدادها. بالإضافة إلى التطرق إلى تطور المحاسبة في الجزائر وكذا الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي الجديد مع الإشارة إلى أهدافه وتبسيط الضوء على الكشوف المالية المعدة وفق هذا النظام.

■ **الفصل الثالث:** "تحليل المخاطر المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد" والذي سيتناول أساسيات حول التحليل المالي متطلباته، مراحله وكذا مصادر المعلومات التي سيتم الاعتماد عليها لتحليل المخاطر المالية. أما المبحث الأخير فيتطرق إلى أدوات تحليل المخاطر المالية والتي تتمثل في الخطر الاقتصادي، خطر اللاسيولة وخطر الإفلاس.

■ **الفصل الرابع:** "الدراسة الميدانية الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة"، والذي خصص لاستعراض البطاقة الفنية للشركة نشأتها ووسائلها المادية ، وتصنيف مستخدميها والإشارة إلى هيكلها التنظيمي، وتقديم كشوفها المالية. وفي الأخير استخدام البيانات المستخرجة من الكشوف المالية للفترة 0102م/7102م لحساب المؤشرات التي تساهم في تحليل المخاطر المالية مع إبراز دورها في

إعطاء معلومات قيمة وشفافة حول وضعية المؤسسة.

▪ صعوبات الدراسة

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الأطروحة نذكر ما يلي:
 - صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك، بهدف استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية؛
 - صعوبة حساب بعض المؤشرات خاصة التي تتضمن الأموال الخاصة، وهذا راجع لكون الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة فرع تابع للشركة الأم، مما أدى إلى عدم التطرق لهذه المؤشرات؛
 - إن تناول موضوع النظام المحاسبي المالي ليس بالأمر السهل وخاصة أنه حديث التطبيق في الجزائر، الأمر الذي جعلنا نركز على الكشوف المالية بحيث يمكن إسقاطها على الدراسة الميدانية.

وفي الأخير أرجو الله الكريم أن أكون قد وفقت في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

الفصل الأول:

مدخل إلى المخاطر المالية

في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

من بين أكبر التحديات التي تواجهها المؤسسات اليوم هو تحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها، خصوصا وأن معظم إن لم يكن كافة الأحداث في المؤسسات الاقتصادية يتم ترجمتها إلى مالية (خارجة أو داخلية) عاجلا أو آجلا حتى بالنسبة للأشياء غير المادية، وكذلك الحال بالنسبة إلى المخاطر التي تتعرض لها.

فبالرغم من أن طبيعة الخسائر تكون معنوية أو مادية نجدها تتخذ صيغة مالية للتعبير عنها، وهنا يثار التساؤل حول ماهية المخاطر المالية، وإن كانت هي مجرد التعبير عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات في شكل مالي.

وقصد التعرف على المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، ارتأينا توضيح المسميات والمفاهيم المتعلقة بها، من خلال استعراض مفهوم المؤسسات الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بها وأنواعها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى الإلمام بماهية وطبيعة ونطاق المالية في المؤسسات الاقتصادية، وهذا من أجل التعرف على مصدر وطبيعة المخاطر المالية، وتبسيط الضوء على مدخل يتم من خلاله تعريف المخاطر المالية.

المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

يعد التعرف على المفاهيم الأولية لموضوع البحث غاية في الأهمية، فلا يمكن تناول موضوع المخاطر في المؤسسات الاقتصادية دون الإحاطة بمفهوم المؤسسات الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بها، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

➤ عموميات حول المؤسسات الاقتصادية؛

➤ لمحة عامة عن المخاطر؛

➤ المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية المختلفة التي نراها في وقتنا الحالي لم تكن موجودة من قبل، حيث أنها ظهرت نتيجة لعدة تطورات وتغيرات متتالية ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية.

ولأن المؤسسات الاقتصادية تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات، نظرا لما لها من دور قيادي في حركة النشاط الاقتصادي، فإنه لا يمكن استعراضها من دون التطرق إلى الفروع التالية:

➤ مفهوم المؤسسات الاقتصادية؛

➤ نشأة المؤسسات الاقتصادية؛

➤ تصنيفات المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية

إن كلمة المؤسسات تطلق على أي تجمع اقتصادي أو اجتماعي مؤسس بصفة رسمية، والمؤسسات هنا تؤخذ بصيغة الجمع بسبب وجود أنواع كثيرة من المؤسسات الاقتصادية، حيث أنه من الصعب إعطاء تعريف موحد وجامع لها، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها [بن ساسي، قريشي، ط1 ، 2006،ص.27] :

▪ التطور المستمر الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية في أساليب تنظيمها وتسييرها وفي أشكالها القانونية ؛

- اتساع وتتنوع نشاطات المؤسسات الاقتصادية بسبب التطور التكنولوجي، وذلك بظهور عدة قطاعات ونشاطات جديدة، وظهور مؤسسات تقوم بعدة نشاطات مختلفة في آن واحد، وفي أماكن متباعدة من العالم كما هو عليه الحال في الشركات المتعددة الجنسيات؛
- اختلاف الإيديولوجيات والمدارس الفكرية الاقتصادية، حيث تختلف نظرة المؤسسات في الفكر الاشتراكي عنها في الفكر الرأسمالي مثلاً.

ولهذا يمكن تعريف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة على أنها مجموعة من الوسائل البشرية، المادية والمالية تستخدم من أجل تحقيق الغرض (أو المهمة) الذي أنشئت من أجله، فلكل مؤسسة إذن غرض معين أو هدف معين لوجودها [بوتين، ط4، 2003، ص.3].

الفرع الثاني: نشأة المؤسسات الاقتصادية

لم تظهر المؤسسات الاقتصادية على الأشكال والأنماط التي هي سائدة اليوم، وإنما عرفت تطورات عديدة منذ نشأتها، من الاكتفاء على المستوى المحلي إلى المؤسسات الكبرى التي نراها اليوم بمختلف أحجامها وأشكالها [بوعون، 2011، ص.16]. ومن أهم المحطات التاريخية التي ساهمت في تطوير المؤسسات الاقتصادية ما يلي [عمار غربي، 2013، ص-ص.49-51]:

أ. الرأسمالية التجارية: المؤسسات التجارية

تعتبر هذه المرحلة عن ميلاد النظام الرأسمالي في ظل سيادة المذهب التجاري، حيث كانت التجارة بمثابة العمود الفقري للنشاط الاقتصادي أول الأمر. ولقد عرفت هذه المرحلة منذ بداية القرن السادس عشر عدة تغييرات بالأخص في القارة الأوروبية.

حيث ظهرت الحاجة إلى تمويل عدة مشاريع تجارية والقيام بالحروب للبحث عن الأسواق والمستعمرات، والتي نتج عنها زيادة الأرباح وتجميع الأموال واستعمالها في استثمارات تجارية جديدة، كتأسيس الشركات (مثل الشركة الهولندية للهند الشرقية سنة 1622م).

ب. الرأسمالية الصناعية: المؤسسات الصناعية الآلية

يرجع ظهور المؤسسات الصناعية الآلية نتيجة الثورة الصناعية والاكتشافات العلمية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الموجهة نحو الإنتاج الصناعي (صناعات النسيج والحديد...)، والتي ساهمت في دفع عجلة النشاط الاقتصادي [بوعون، 2011، ص.16].

ولقد كانت هذه المؤسسات المنتج المفرد الذي يعمل في ظل منافسة حرة، حيث ساد الاعتقاد بحرية الفرد، وبأنه لا يوجد تناقض بين سعي الفرد لزيادة أرباحه وبين مصلحة المجتمع، وتركز مجال النشاط الإنتاجي في هذه المرحلة في السوق الداخلية.

أما الدولة فتولت وظيفة الحارس (الدولة الحارسة)، حيث لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، وتهتم فقط بخدمات الأمن والدفاع والعدالة. كما اتصفت هذه المرحلة بخضوع العالم لظاهرة الاستعمار بقيادة بريطانيا أكبر دولة استعمارية؛ بهدف إيجاد أسواق للمنتجات الصناعية.

ج. الرأسمالية الاحتكارية: المؤسسات الكبرى

شهدت هذه المرحلة ظهور وانتشار المؤسسات الكبرى، حيث اتخذت المؤسسة شكل الشركة الوطنية الكبيرة بوجه عام وشركات الأموال بوجه خاص، مما أدى إلى اتساع السوق أكثر فأكثر وتنوع نشاطات المؤسسات الاقتصادية (صناعة السيارات والطائرات والصناعات الاستهلاكية ...)، وهو ما أدى إلى تنامي قدراتها الاحتكارية.

ولقد كانت هذه المؤسسات بمثابة أداة لتحقيق مساعي الدول الصناعية في سعيها للبحث عن المواد الأولية لتشغيل مصانعها وإيجاد منافذ وأسواق جديدة لتصريف سلعها وتحقيق أهدافها وسياستها الاستعمارية. وأصبح من مقومات استمرار هذه الشركات الضخمة في الأسواق هو التطوير المستمر للمنتجات، فكان لا بد لها من اتساع الأسواق وتجاوز حدود القطر.

د. النظام الرأسمالي والاشتراكي: المؤسسات الرأسمالية والاشتراكية

يعتبر النظام الاشتراكي أكبر حدث عرفه القرن العشرون الذي بدأ في الإتحاد السوفياتي سنة 1917م وكان من نتائج ميلاد هذا النظام تحمل الدولة المسؤولية الكاملة في إدارة الحياة الاقتصادية على أساس تخطيط وطني شامل.

ونتيجة للكساد العالمي في سنة 1929م تغير دور الدولة، وأصبحت تتدخل في الحياة الاقتصادية للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية (الدولة المتدخلة) في المعسكر الرأسمالي والدولة المنتجة في المعسكر الاشتراكي والدولة الموجهة للتنمية في الدول النامية.

كما اتصفت هذه المرحلة ببروز أمريكا محل بريطانيا كقوة استعمارية واقتصادية مهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية، وتحول العالم إلى كتلتين: كتلة رأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) وكتلة اشتراكية (الاتحاد السوفياتي)، كما برزت قضية التنمية في العالم الثالث.

هـ. العولمة: الشركات المتعددة الجنسيات

يرجع ظهور هذه المرحلة بانهيار الاتحاد السوفياتي مع بداية التسعينات، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، ولقد نتج عن ذلك تحول الدول من التخطيط (النظام الاشتراكي) إلى تبني برامج الخصخصة واقتصاد السوق، تحت ضغط الأوضاع الداخلية ومشروطية المؤسسات المالية الدولية.

كما شهدت هذه المرحلة ثورة تكنولوجية أدت إلى ظهور الحاسب الآلي وتطور الصناعات الهندسية والكيميائية والطاقة الذرية، وتولت الولايات المتحدة القيادة، كما ظهرت المعرفة كعنصر إنتاجي مهم وتقدمت على رأس المال، حيث تم الانتقال من الموجة الثانية الصناعية إلى الموجة الثالثة الخدمية.

وإضافة إلى ما سبق تحولت المؤسسات من الشركات الكبيرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، ولقد تنامي الدور الذي تلعبه هذه الشركات على الصعيد العالمي، فبعدما كانت في بداية التسعينيات تستمد قوتها وسيطرتها من الدول المنتمية إليها، أصبحت منذ نهاية التسعينيات إلى غاية وقتنا الحالي تستمد قوتها من التفوق الاقتصادي والتكنولوجي.

ونتيجة لذلك نشأت وتطورت ظاهرة تدويل الاقتصاد وأسواق المال والخدمات لتتجاوز الحدود الوطنية، وتم الانتقال إلى عالمية السوق؛ حيث لم تعد حدود الدولة هي حدود السوق؛ بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار والتكنولوجيا والتي تعرف بالعوامة.

ونلاحظ من خلال دراسة أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية تغير العلاقة بين المكونات الأربعة: المؤسسات، السوق، الدولة، العالم، حيث:

- تغيرت طبيعة المؤسسات التي تمثل مركز اتخاذ القرار على المستوى الجزئي، وعبرت هذه التغيرات عن نفسها بتغير في قواعد عمل السوق؛
- تغير دور الدولة التي هي مركز اتخاذ القرار على المستوى الكلي، فقد اختلفت مهامها بحسب الموقع، فهي في الدولة المتقدمة "دولة مدبرة" تسهر على تدبير احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات المنطلقة أساساً من أراضيها، وهي في الدول المتخلفة "دولة ضعيفة" مسؤولة على تهيئة البيئة التي تراها هذه الشركات ملائمة لها؛
- انتقال البنية العالمية من نظام دولي إلى نظام عالمي ، وتعتبر العوامة في وقتنا الحالي التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثالث: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

تأخذ المؤسسات الاقتصادية أشكالاً مختلفة ومتعددة، وهذه الأشكال يصعب التطرق لها جميعاً، لهذا سيتم تصنيف هذه المؤسسات من خلال التركيز على المعايير التالية: [بوتين، ط2003، 4، ص- ص3-4]:

1. من حيث الملكية: ونفرق بين:

- أ. **المؤسسات العمومية الاقتصادية:** مالكةا الوحيد الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الأخرى (المؤسسة الوطنية، الولائية، ومؤسسات البلديات).
- ب. **المؤسسات الخاصة:** مؤسسها شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص طبيعيين أو / معنويين (المؤسسة الفردية، شركات الأشخاص، شركات الأموال).
- ج. **الشركات المختلطة:** تؤسس من طرف الدولة بحيث تمتلك جزء من رأسمالها (غالبا لا يقل عن 51%) والباقي يملكه الخواص.

2. **من حيث الشكل القانوني:** طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين: مؤسسات خاصة أي تخضع للقانون الخاص ومؤسسات عامة أو عمومية أي تابعة للدولة أو للقطاع العام وتخضع للتشريعات الخاصة به، وحاليا تخضع لخليط من القانون العام والقانون الخاص مثل القانون التجاري، وفي هذا الإطار ينظم القانون التجاري المؤسسات كالتالي [بوعون، 2011، ص-ص 27-30]:

- أ. **المؤسسات الخاصة:** تتخذ بدورها أشكالا ويمكن ضمها تحت نوعين أساسيين:
- **المؤسسات الفردية:** هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص طبيعي واحد وتختلط فيها شخصيتها القانونية وشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بعملية الإدارة والتنظيم، ومن أهم نقاط قوة هذا النوع من المؤسسات الحصول على جميع الأرباح. وأهم نقاط الضعف أنه في حالة الإفلاس المخاطر قد تطول خسارة الثروة [النعمي، التيمي، 2009، ص.38].
 - **الشركات:** يتوزع في هذا النوع من المؤسسات التنظيم أو التسيير ورأس المال إلى أكثر من شخص، ويجب الإشارة هنا إلى أن هذه المؤسسات لا يمكن قيامها إلا بتوفر بعض الشروط طبقا للقانون التجاري كتوفر الرضا بين الشركاء والذي يشمل موضوع نشاط المؤسسة وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال وأن يكون خاليا من المغالطة أو التدليس أو الإكراه.
- وبالإضافة إلى ما تقدم يشترط وجود محل لنشاط الشركة ورغبة الشركاء في تحقيق أرباح من وراء القيام بإنشاء المؤسسة، ويمكن تقسيم هذه الشركات الخاصة إلى ثلاثة أنواع [عمورة، 2000، ص-ص 213-216]:
- **شركات الأشخاص:** وتعود ملكيتها إلى مجموعة من الأشخاص، إذ تقوم هذه الشركات أساسا على الاعتبار الشخصي ولذلك أطلق على هذا النوع من الشركات تسمية شركات الأشخاص.

- **شركات المساهمة:** لا تعتمد هذه الشركات في تكوينها على الاعتبار الشخصي وإنما على الاعتبار المالي، بمعنى أن الشركات قوامها يتمثل في تقديم الحصة المكونة لرأس مالها بصرف النظر عن شخصية أو شخص الشركاء، وبقاء الشركة ليس قيدا بحياة أو وفاة الشريك.
- **شركات ذات المسؤولية المحدودة:** وتؤسس هذه الشركات بين شركاء تكون مسؤوليتهم محددة بمقدار ما قدموه من حصة في رأس مال هذه الشركات. وهي مزيج من شركات الأشخاص وشركات المساهمة، فهي تشبه شركات الأشخاص من أن عدد الشركاء فيها قليل لا يجوز أن يفوق عن 50 شريك، وأنه لا يجوز تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام، كما أن سندات غير قابلة للتداول العام ، وهي تشبه شركة الأموال خاصة فيما يتعلق بتحديد مسؤولية الشركاء وانتقال حصة كل شريك إلى ورثته وفيما يتعلق بتأسيس الشركة وتجاريتها.
- ب. **المؤسسات العمومية:** إن هذا النوع من المؤسسات يكون تابع للقطاع العام أي الدولة، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، ويجب التمييز بين نموذجين من هذه المؤسسات:
 - **مؤسسات تابعة للوزارات:** وتدعى بالمؤسسات الوطنية وتأخذ أحجاما معتبرة وهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة إنشائها والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.
 - **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:** وتتمثل هذه المؤسسات في البلدية أو الولاية، أو تجمع بين البلديات والولايات ، وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة حيث نجدها عادة في مجال البناء أو الخدمات العامة.
- ج. **المؤسسات النصف عمومية (المختلطة):** تتكون هذه المؤسسات من طرفين الأول هو الدولة المتمثلة في الوزارة أو مؤسسة عمومية، والثاني يتمثل في القطاع الخاص ويتم إنشاء هذه المؤسسات بطريقتين وهما:
 - **الإنشاء من العدم:** أي الاتفاق بين الطرفين للقيام بمشروع اقتصادي معين يتم تحديد أهدافه وحجمه، شروطه ومدة حياته...، ويتم المساهمة في رأس ماله من الطرفين وغالبا ما لا تقل مساهمة الطرف العمومي (حوالي 51% من رأس المال).
 - **طريقة التأميم:** وبموجبها تستطيع الدولة حيازة جزء من رأس مال المؤسسة الخاصة، ويتم تعويضه للجانب الخاص وتخضع هذه الطريقة لنسبة امتلاك الرأس المال.
- 3. **من حيث النشاط:** حيث يتم التفريق بين:

أ. **المؤسسات الصناعية:** تتكفل بصنع منتج أو منتجات، بشراء مواد أولية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع (الصناعات النسيجية مثلا).

ب. **المؤسسات التجارية:** تشتري بضائع وتبيعها كما هي دون إدخال أي تغيير عليها.

ج. **المؤسسات الخدمائية:** تتولى تقديم الخدمات وإنجاز الأعمال لصالح الغير وتحصل على مقابل مدفوع (البنوك، النقل، التأمين...)

د. **المؤسسات الفلاحية:** تتولى استغلال الأراضي الفلاحية وتوفير المحاصيل الزراعية (التعاونيات الفلاحية).

هـ. **المؤسسات المتعددة الأنشطة:** وهي المؤسسات التي تمارس عدة أنشطة في نفس الوقت فمثلا تقوم مؤسسة صناعية بتسويق منتجاتها بنفسها في هذه الحالة يقال بأنها مؤسسة صناعية تجارية [خالص صافي، ط2، 2003، ص.16].

المطلب الثاني: لمحة عامة عن المخاطر

غالبا ما يستخدم مصطلح المخاطر والمخاطرة وعدم التأكد بالتناوب، وكأن لهما نفس المعنى، رغم اختلافهم في المعنى وذلك يرجع إلى تعدد استعمال لفظ المخاطر من جهة، ومن جهة أخرى إلى تنوع المجالات التي اهتمت بدراسة المخاطر، لذا سيتم التركيز في هذا المطلب على تحديد تعريف دقيق للمخاطر من خلال الفروع التالية:

➤ المفهوم اللغوي للمخاطر؛

➤ تعريف المخاطر في لغة علم الخطر؛

➤ علاقة المخاطر بعدم التأكد.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للمخاطر

إن كل مجال معرفي له مصطلحاته المتخصصة الخاصة به، والمصطلحات التي تكون لها معاني جد بسيطة في الاستخدام اليومي، لكنها تكتسب دلالات مختلفة ومعقدة عندما تطبق في مجال متخصص، ومنها مصطلح المخاطر RISQUES.

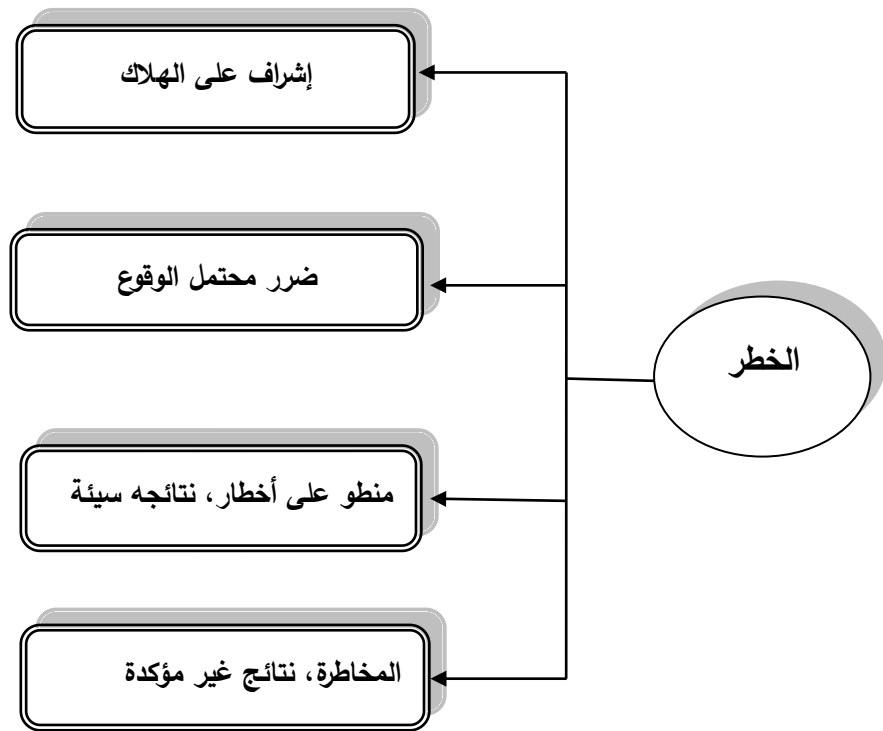
وبما أن كلمة "المخاطر" هي كلمة مشتقة من لفظ الخطر، سنحاول استعراض مفهوم هذا اللفظ، وذلك من أجل تسليط الضوء على جميع الكلمات المشتقة منه والمرادفة له سواء في اللغة العربية أو اللغة الفرنسية كما يلي:

1. استعمالات لفظ الخطر في اللغة العربية

يختلف تعريف الخطر من فرع إلى آخر وحتى في نطاق المجال الواحد توجد تعريفات متناقضة في بعض الأحيان. وتوجد عدة دراسات وأبحاث تهدف إلى تدقيق مفهوم الخطر إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه.

والخطر في اللغة العربية هو الإشراف على الهلاك، وخاطر بنفسه أي أورها على خطر. ويمكن توضيح مختلف معاني لفظ الخطر من خلال الشكل رقم (1-1) [المنجد الوسيط،2003، ص- ص:307-308]:

الشكل رقم (1-1): مختلف استعمالات لفظ الخطر في اللغة العربية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع المنجد الوسيط ، ط1، 2003، ص - ص.307 -

.308

وغالبا ما يستخدم مصطلح المخاطر والمخاطرة بالتناوب وكأن لهما نفس المعنى، حيث يوجد خلط لغوي في العلوم الإدارية بين المخاطر والمخاطرة، فالمخاطرة جمعها مخاطرات وليس مخاطر، أما "مخاطر" فهي المرادف لـ "أخطار" وهي جمع خطر. والمخاطرة هي الخسارة المتوقعة للقرار في ظل حدث معين [العنزي، الدليمي، 2015، ص.570].

كما عرفت المخاطرة على أنها تلك الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة، المتوقعة أو المأمولة، فهي تلك الفرصة التي قد تصيب الهدف أو تسبب ضرر أو تؤدي إلى خسارة [درواسي، الهادي، 2000، ص.14].

II. استعمالات لفظ الخطر في اللغة الفرنسية

نجد في اللغة الفرنسية¹ تردد ثلاث كلمات بمعنى الخطر، تستعمل كل منها بديلا عن الأخرى، وتتمثل هذه الكلمات فيما يلي [عبدلي، 2012، ص.8]:

▪ **الأولى Le Péril أو Le Danger** : وتعني السبب الرئيسي في الحدث الذي أدى إلى وقوع الخسائر فهي مصدر الخطر؛

▪ **الثانية² Hasard أو Aléa** : فهي المجازفة أو المصادفة وهي الطرف الذي يزيد أو يقلل من حدوث الخطر والخسارة الناجمة عنه؛

▪ **الثالثة وتمثل Risque** : وهي حدوث أو التعرض لأحداث خطيرة تسبب الخسارة.

وتعود أسباب استخدام عدة مصطلحات في اللغة الفرنسية للدلالة على الخطر، إلى تعدد استعمال هذه المصطلحات من جهة، ومن جهة أخرى إلى اختلاف وجهات النظر. وبصفة عامة يمكن التمييز بين مدخلين لتحديد مفهوم الخطر هما:

¹ : نجد نفس هذه المصطلحات في اللغة الانجليزية: **Peril or Danger- Alea or Hazard- Risk**.

² : **Hasard** : أصل الكلمة من اللغة العربية من مصطلح الزهر "Az-Zahr" ، استنادا إلى زهرة النرد .

1. المدخل الأول: مفهوم الخطر تهديد وخسارة

إن هذا المدخل يركز على المعنى السلبي لمفهوم الخطر، حيث يرى أن المخاطر تمثل تهديد وخسارة. وفي حقيقة الأمر هذا المفهوم متفق عليه عند معظم الباحثين، فالكل على يقين بأن المعنى العام للخطر يشير إلى كل ما يهدد الإنسان في ذاته أو ذويه، ماله أو ممتلكاته من أحداث ضارة.

ويفترض هذا المدخل أنه ليس هناك اختلاف بين الكلمات الثلاثة السابقة الذكر، بمعنى أنها مترادفات لمعنى الخطر (أي Péril أو Danger = Hasard أو Aléa = Risque)، وأن حدوثها يؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر.

ومن أهم المخاطر التي تكون فيها الخسارة هي النتيجة الوحيدة الممكنة للإنسان ولا يتوقع أحد من تحققها الربح بحال من الأحوال هي المخاطر البحتة، والتي يتسبب في حدوثها الظواهر الطبيعية والظواهر العامة الخارجة عن سيطرة الطرف المعرض للخطر ولا يمكنه تجنبها.

ومن أمثلة هذا النوع من المخاطر فقدان الممتلكات نتيجة كارثة طبيعية، ففي هذه الحالة لا يوجد هناك أي احتمال للاستفادة من الخطر. وبصفة عامة يترتب على وجود المخاطر في حياة الإنسان خسائر معنوية ومالية ومادية [يلعزوز وآخرون ، ط1، 2013، ص.39].

وتتمثل الخسائر المعنوية في حالات القلق والشك والتوتر كعدم معرفة سن الوفاة للشخص وعدم معرفة بقاء الأصول ورؤوس الأموال سليمة للاستفادة منها. أما الخسائر المالية فتتمثل في ضياع رؤوس الأموال أو المداخل أو فقدان الأرباح، أما الخسائر المادية فتتمثل في ضياع أو سرقة الممتلكات والمعدات والتي يترتب عليها أيضا خسائر معنوية ومالية.

2. المدخل الثاني: مفهوم الخطر منفعة

حسب هذا المدخل كلمة الخطر تقابلها الكلمة الثالثة RISQUE، بحيث تحمل ثلاث معاني وهي¹:

■ ثروة FORTUNE؛

¹: لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع revue-risques على شبكة الانترنت:
[http://revue-risques.fr/revue/risques/html/Risques_81-82_0006.htm/\\$file/Risques_81-82_0006.html](http://revue-risques.fr/revue/risques/html/Risques_81-82_0006.htm/$file/Risques_81-82_0006.html).

▪ حظ CHANCE ؛

▪ مغامرة AVENTURE .

ونلاحظ أن هذه المصطلحات عكس تماما معنى الخطر كتهديد، ويبرر الباحثون أن ذلك يرجع إلى تاريخ نشأة المصطلح RISQUE، فهناك من يعتقد أنه مشتق من المصطلح الايطالي RISCARE والذي معناه الركض إلى الخطر، وهناك من يعتقد أنه مستوحى من العصور الوسطى وبالتحديد من منتصف القرن الثاني عشر ميلادي من المصطلح اللاتيني RISICUM.

ولقد كان أول ظهور لهذا المصطلح في مدينة جنوى بايطاليا عند أقدم موثق GIOVANNI SCRIBA في الفترة مابين 1154م و 1164م في عقد متعلق بعملية تجارية بين ايطاليا والإسكندرية بتاريخ شهر أبريل 1156م ، ولقد تم العثور أيضا على سجلات كان يستخدم فيها هذا المصطلح بمفرده أو إلى جانب مصطلح آخر ثروة FORTUNA .

ويعتقد المؤرخون أن مصدر الكلمة RISICUM يعود إلى الكلمة العربية رزق (RIZQ) ، حيث استعمال العرب لكلمة الرزق في التجارة للدلالة على أن الرزق على الله، انتقل إلى كلام الرومانيين للدلالة عن الحظ والحصول على الثروة من نتيجة غير أكيدة.

فالتعامل المكثف لتجار المنطقة العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية الغربية أدى إلى استخدام هذا المصطلح في عقود الطلبات وبالأخص التي تتم عبر البحر، والتي عرفت في ذلك الوقت بمشاكل عديدة مثل الضياع في البحر والتعرض إلى السرقة من طرف القراصنة ...

وكان الهدف من استخدام كلمة RISICUM في العقد هو توزيع المخاطر بين المتعاقدين من خلال تحميلهم دفع مصاريف مالية لمواجهة نتائج غير أكيدة. بمعنى هذا رزقكم والكل يتحمل التكلفة، وبالأخص إذا كانت العواقب وخيمة.

ونتيجة للانتشار الواسع والاستعمال المتكرر للمصطلح RISICUM من طرف التجار الايطاليين، تم تداول واستعمال هذا المصطلح في الوثائق الحكومية بسرعة ليصبح مصطلح ايطالي معترف به سنة 1260م من خلال القانون البحري والذي يعتبر من أقدم القوانين التي وضعت كأساس للتعامل في التجارة الدولية. أما فرنسا فاستعملت هذا المصطلح سنة 1466م ولندن سنة 1660م.

ونستنتج من خلال استعراض هذين المدخلين أن الخطر (Risque) هو:

- احتمال وقوع خسارة مادية نتيجة وقوع حادث معين، حيث تم تحديد الخسارة المادية للخطر [عريقات، عقل، 2008، ص:11] ؛
- ظاهرة عشوائية توافق حالة مستقبلية ترتبط بالشك وعدم التأكد تلازم الشخص عند اتخاذ القرار ترتبط بتحقق منفعة أو خسارة مادية أو معنوية [العنزي. الدليمي.2015. ص: 571].

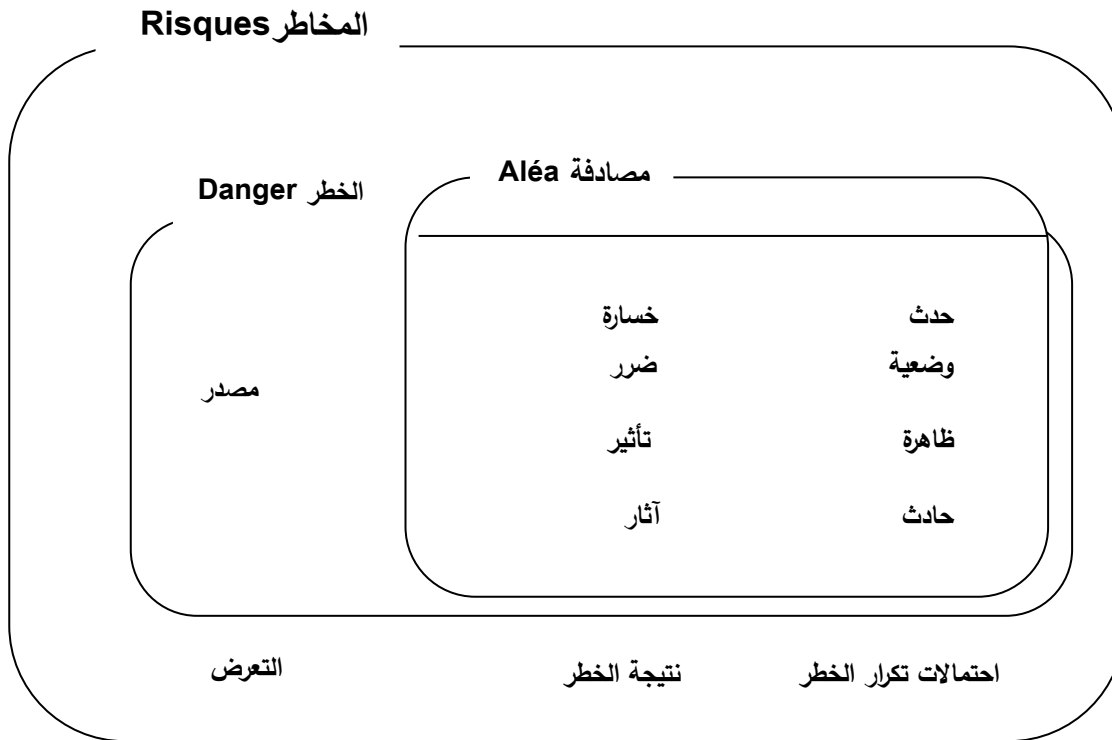
الفرع الثاني: ماهية المخاطر في لغة علم الخطر

- نجد الباحثين المختصين في علم الخطر "CINDYNIQUE" يعرفون المخاطر **Risques** من خلال المصطلحات السابقة الذكر باللغة الفرنسية على أنها¹:
- مرادفة للكلمة الأولى (**Périls** أو **Dangers**) أي حدوث حوادث أو ظواهر خطيرة؛
 - مرادفة للكلمة الثانية (**Aléas** أو **Hasards**) أي مصدرها ظواهر مبنية على الصدفة، بحيث يمكن تقدير احتمالات تكرارها وشدة تأثيرها.
- لذا فتعتبر المخاطر مصادفة بمعنى هي مزيج مركب من احتمال حدوث حوادث أو ظواهر خطيرة وشدة خطورتها. وذلك مثلما يوضحه الشكل الآتي:

¹ : لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع univ-nantes على شبكة الانترنت:

UVED, La notion de risque pour l'entreprise, téléchargé le:06/01/2016 à 23h :00. consulté sur Site : <http://univ-nantes.fr/sequence1/html/chap3.html>

الشكل رقم (1-2): مفهوم مصطلح المخاطر في علم الخطر



المصدر: <http://uved.univ-nantes.fr/sequence1/html/chap4.html>

ونستنتج من الشكل أعلاه أن هناك مسببات للمخاطر، والتي تمثل مصدر الخطر، حيث ينتج عن تحققها خسائر وأضرار، أي بمعنى آخر نتائجها سلبية. وفيما يلي تعريف كل من مصدر الخطر والحادث والخسارة المادية.

1. مصدر الخطر (المسببات)

إن هناك مسببات للمخاطر والتي تمثل مصدر المخاطر، وهي مجموعة الظواهر الطبيعية والعامّة التي تؤدي إلى حدوث خسارة معنوية أو مادية. ويقصد بالظواهر الطبيعية تلك الظواهر المتعلقة بالبيئة المحيطة بالإنسان مثل ظواهر البراكين والفيضانات...

بينما يقصد بالظواهر العامّة كل ما يتصل بحياة الإنسان مثل ظاهرة السرقة وحوادث الطرقات. ويمكن تصنيف مسببات الخطر إلى نوعين رئيسيين [علي محمد، ط1، 2016، ص.20]:

أ. مسببات الخطر الأساسية (Périls = Dangers)

وهي مجموعة الظواهر الطبيعية والعامّة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في حياة الأشخاص ودخولهم وممتلكاتهم في نتيجة القرارات التي يتخذونها، ومن أهم أنواعها [عريقات، عقل، ط1، 2008، ص- ص: 12-14]:

- النوع الأول: مسببات الخطر الطبيعية: مثل ظاهرة الحريق تمثل مسببا طبيعيا لخطر الحريق.
- النوع الثاني: مسببات الخطر الشخصية: وهي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد. ويمكن تقسيمها إلى قسمين:
 - مسببات خطر شخصية لا إرادية: وهي مجموعة العوامل التي يتسبب في وجودها الإنسان ولكن بدون تعمد مثل الإهمال من بعض الأشخاص الذين يعتادون التدخين في بعض الأماكن يعتبر عاملا مساعدا لظاهرة الحريق ويزيد من درجة خطورتها.
 - مسببات خطر شخصية إرادية: وهي مجموعة العوامل التي يتدخل الإنسان عن عمد في وجودها وتزيد من الخسائر المترتبة عليها مما يزيد من درجة الخطورة. مثال ذلك ظاهرة إشعال الحرائق العمدية تزيد من معدل تكرار ظاهرة الحريق.

ب. مسببات الخطر المساعدة (Aléas = Hasards)

- مثل هذه المسببات تظهر عادة لوجود السلوك البشري مخالطا للظواهر الطبيعية والعامّة، وتزيد من فرصة وقوع هذه الظواهر وشدة تأثيرها، وتتمثل العوامل المساعدة للخطر فيما يلي:
- العوامل المادية: هي تلك الظروف التي تزيد من احتمال وقوع خسارة كتركيب أسلاك كهربائية غير مناسبة، الأمر الذي يزيد من حدوث حريق وتكون الصقيع على الطريق الذي يزيد من احتمال حدوث حوادث المرور.
 - العوامل الأخلاقية: وهي عدم الأمانة أو السلوك غير السوي للفرد الذي من شأنه زيادة حجم الخسارة أو تكرار حدوثها ومن أمثلة ذلك تعمد حريق بضاعة من الصعب تسويقها للحصول على تعويض من شركة التأمين.

2. الحادث والخسارة المادية

ويمكن تعريف الحادث والخسارة المادية كما يلي [عريقات، عقل، ط1، 2008، ص: 13]:

- أ. الحادث: ويقصد بالحادث التحقق المادي الملموس لظاهرة أو أكثر من الظواهر الطبيعية أو الشخصية مما يترتب عليه خسارة مادية. مثلا عبارة السرقة تشير إلى تحقق أو وقوع السرقة فعلا وحادث الغرق يشير إلى تحقق وقوع الغرق فعلا... وهكذا.

- ب. الخسارة المادية: ويقصد هنا النتائج السيئة المترتبة عن تحقق حادث أو أكثر من الحوادث التي تصيب الإنسان أو الممتلكات أو الثروات. فمثلا: إذا شب حريق في المصنع فحادث الحريق ينتج

عن تحققه نقص كلي أو جزئي من المصنع نتيجة للحريق، هذه هي الخسارة المادية وهي تسمى الخسارة المباشرة للممتلكات أي خسارة القيمة الكاملة لها أو أقل قليلا.

الفرع الثالث: علاقة المخاطر بعدم التأكد

نلاحظ من خلال تناولنا لمفهوم المخاطر، أنه لا يوجد في حقيقة الأمر تعريف وحيد لها، فلكل من الباحثين مفهومهم الخاص. وفي مجال دراستنا، يكتفي البعض بتعريف المخاطر بأنها عدم التأكد، بينما يرى البعض الآخر ضرورة التمييز بين المخاطر وعدم التأكد.

فالمخاطر هي حالة في الحياة الواقعية وهي مركبة من عوامل وتقاس بالاحتمال، أما عدم التأكد فهو حالة ذهنية تتعلق بحالة محددة ويقاس بدرجة الاعتقاد. وبصفة عامة يترتب على وجود المخاطر حالة معنوية من الشك والقلق تصيب الإنسان عند اتخاذ القرارات المختلفة [علي محمد، ط2016، 1، ص7].

ويمكن تصنيف حالات اتخاذ القرار بحسب درجة المعرفة بنتائج القرار إلى ثلاث حالات هي [جمعة، 2000، ص-ص: 291-292]:

أ. **التأكد:** هو حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة معروفة أي أنها مؤكدة، بمعنى أن صانع القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره بالتأكد "حالة معرفة كاملة بالمستقبل". هو حالة التحرر من الشك

ب. **المخاطر:** هي حالة تؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل هذه النتائج.

ج. **عدم التأكد:** هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة كل منها غير معروفة، كما أن أي تقدير لاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى، توصف هذه الحالة "جهل بالكامل بالمستقبل"، ويتنوع عدم التأكد إلى [العنزي، الدليمي، 2015، ص-ص: 571-572]:

■ **عدم التأكد المعرفي:** والذي يتعلق بنقص المعرفة في القضايا التي لها تأثير على المخرجات، وهو حدث غير معروف لمجموعة من النتائج المحتملة وغير المعروفة، لذلك من الممكن أن يؤدي إلى الفرص بالإضافة إلى المخاطر.

■ **عدم التأكد المبني على الصدفة:** والذي يمكن اعتباره عشوائى بحيث يمكن أن يكون فرصة قد تكون نتائجها خطيرة مثل: عبور بحيرة متجمدة، فعبورها يكون فرصة لكونه يختصر المسافة، ولكن ذلك ينطوي على مخاطر أيضا لعدم توفر المعلومات عن قوة الماء المتجمد.

فعدم التأكد يتضمن عدم المقدرة على إمكانية التأكيد ولو بيقين واحد لعوامل (تسلسل حدوث الأحداث، قيمة النتائج، عملية اتخاذ القرار المناسب، التفضيلات وإجراءات العمل، القدرة على التأثير في الأحداث المستقبلية)، أما المخاطر فهي حالة من عدم التأكد التي يكون فيها متخذ القرار لا يعرف جميع البدائل. إذ ترتبط المخاطر بتأثيرات كل بديل مرجح أن يكون هو المؤثر.

وتتطوي المخاطر على معرفة مجموعة أكبر من النتائج، تكون معروفة في أغلب الأحيان ويمكن إدارتها، أما عدم التأكد فيشير إلى القليل من معرفة النتائج. وتختلف المخاطر عن عدم التأكد بالطريقة التي يشار بها إلى الأحداث التي يمكن التنبؤ بها إحصائيا، حيث يشير عدم التأكد إلى التقلبات غير المعروفة التي لا يمكن التنبؤ بها إحصائيا، ويمكن لمتخذ القرار التقييم بشكل حدسي أو عقلائي.

كما أن عدم التأكد يعني عدم توفر المعلومات عن الحالة التي يجري النظر فيها من قبل متخذ القرار، إذ لا بد من اعتماده على بعض المعلومات لتحويل عدم التأكد إلى مخاطر التي تتكون من أربع معلمات أساسية هي احتمالية الحدوث وشدة التأثير، القابلية للتغير ودرجة الارتباط، كما أن حدوث المخاطر يتم من خلال وجود سبب وتكون له نتائج وهذا ما يفترقه عدم التأكد.

واعتبار المخاطر حالة عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، يعني أن المخاطر تنعدم في ظل ظروف التأكد بتحقق الخسارة من عدمها، وهي بذلك تضع وقوع المخاطر في أجواء الاحتمال، وعليه فإن قيمة احتمال وقوع المخاطر تتحقق عندما يكون احتمال الحدوث أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيحين وينعدم وجود المخاطر عندما يكون احتمال حدوثها مساويا للواحد الصحيح أو للصفر، لأن حدوثها أصبح مؤكدا.

ويكمن الهدف الأساسي من وراء التطرق إلى المفهوم اللغوي للمخاطر وتعريفه في علم الخطر وعلاقته بعدم التأكد، في التحديد الدقيق لمعنى المخاطر، بما يتماشى مع أهداف الدراسة، التي تقتضي تحليل المخاطر المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. ولهذا سيتم التركيز في هذه الدراسة على أن المخاطر تهديد وخسارة، حيث تحدث بمجرد وقوع مسببات الخطر.

المطلب الثالث: ماهية المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

إن التطرق إلى موضوع المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يستلزم تحديد مفهومها بدقة مع إعطاء أمثلة عن طبيعتها وأنواعها ، وهذا يرجع إلى كونها جزء لا يتجزأ من عمل الأفراد والمؤسسات، وقصد إيضاح ماهيتها سيتم تناول الفروع التالية:

➤ تعريف المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؛

➤ أنواع المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؛

➤ قياس المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول : تعريف المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

تعرف المخاطر في المؤسسات الاقتصادية على أنها أحداث غير متوقعة واحتمالات أو نتائج غير مؤكدة. فمن المعروف أنه ليس هناك مؤكداً إلا الماضي ولكننا لا نعمل إلا مع المستقبل، من هنا يتضح لنا أن كل قرار تتخذه المؤسسات كمنظمات مستقلة هو نوع من التحكم في إطار الزمن.

فالمخاطر تشوش على العمليات التشغيلية وعلى الأداء بشكل عام، ويمكن أن تؤثر على أهداف المؤسسة بالكلفة أو بالوقت أو بالجودة [العنزي، الدليمي، 2015، ص.570]. ومن أمثلة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ما يلي [بلعزوز وآخرون، 2013، ص:32]:

- احتمالية تعرض المؤسسات إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين؛
- عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور المجتمعة؛
- التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسات ؛
- عدم التمكن من وضع تقدير مطلق للنتائج المستقبلية، فهي احتمال حدوث خسارة نتيجة لعوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير؛
- دالة احتمال حدوث شيء، ومقدار الخسارة التي تنشأ عن النشاط وتؤثر على تحقيق الأهداف، ويمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة؛

▪ الالتزامات التي تحمل في جوانبها عدم التأكد باحتمال الضرر أو الخسارة أو قد تكون منفعة.

ونلاحظ من خلال هذه الأمثلة أن هناك توجهها نحو استخدام عدم التأكد والخسارة للتعبير عن المخاطر فعدم التأكد هو حدث لا يمكن التنبؤ به يأتي قبل المخاطر. أما الخسارة فهي النتيجة السلبية لحدوث المخاطر [الراوي، 2008، ص.8].

وتعرف المخاطر حسب المعيار الدولي لتسيير المخاطر (ISO31000) بأنها مصادفة يمكن أن تعرقل تحقيق الأهداف، فهي خسارة النشاط أو التنافسية بسبب تنبؤات غير دقيقة أو بسبب خسائر مادية تحتاج إلى تصليحها مثل حدوث حريق أو إنتاج سلع ليست بالمواصفات المتفق عليها، تدهور المحيط أو خسارة معطيات آلية، حوادث عمل...

وعلى العموم يمكن تعريف المخاطر على أنها مجموعة العوامل التي تمنع المؤسسات من تحقيق أهدافها وتطورها الدائم، فباعتبار أن المؤسسة عميل اقتصادي ونظام له مكونات فرعية (نظام فرعي إنتاجي ونظام فرعي مالي...) من جهة، ونظام مفتوح من جهة أخرى يؤثر ويتأثر بالمحيط (الاقتصادي والاجتماعي، السياسي والقانوني...)، نجدها تتعرض لعدة مخاطر تؤثر على أدائها التشغيلي من وجهات نظر مختلفة ولذلك التطرق إلى أنواع المخاطر في المؤسسات الاقتصادية سيسمح لنا بالتعرف أكثر على المخاطر التي تتعرض لها¹.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر في المؤسسات الاقتصادية:

إن تحديد أنواع المخاطر يفرض اختيار معيار للتصنيف، هذه الأخيرة متعددة حسب مجالات ،،،،، وبما أننا بصدد دراسة المخاطر على مستوى المؤسسات وكل ما يحيط بها، فيمكن تحديد أنواعها حسب معيار مصدر المخاطر، ووفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم مخاطر المؤسسات إلى نوعين هما مخاطر عامة ومخاطر خاصة:

1. مخاطر عامة

وهي مخاطر نظامية ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة وهي أحداث تؤثر بشكل منتظم وعلى معظم المؤسسات بحيث لا يمكن التقليل أو التخلص منها. وتتمثل في:

¹ : للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع univ-nantes على شبكة الانترنت:

UVED, La notion de risque pour l'entreprise, téléchargé le:06/01/2016 à 23h :15. consulté sur Site :
<http://uved.univ-nantes.fr/sequence1/html/chap3.html>

1. **مخاطر جيوسياسية:** وهي المخاطر المترتبة عن تحقق أحداث مثل: انقلاب عسكري أو حرب، الإرهاب والصراعات الإقليمية، قيود التجارة الحرة والضرائب التعسفية، قيود تحويل العملة الأجنبية. خطر المصادرة، التأميم ونزع الملكية، خطر عدم التحويل لعوائد العملية الاستثمارية[الراوي، 2008، ص.18].

2. **مخاطر اقتصادية:** وهي مخاطر تتعلق بالسياسات المالية والنقدية، سياسات التجارة الخارجية ومجمل ظروف الاقتصاد الكلي مثل: درجة نمو الاقتصاد الوطني، نسبة البطالة، مستوى المرتبات، القدرة الشرائية للمستهلكين، التضخم وآفاق الاقتصاد الوطني والتي تؤثر بصفة مباشرة على أداء المؤسسات.

3. **مخاطر قانونية:** وتتعلق بالقوانين التي تحكم قطاع الأعمال مثل: قوانين الاستثمار، قوانين الشركات، قوانين العمل، القانون الجبائي والجمركي.

II. مخاطر خاصة

هي تلك المخاطر غير النظامية التي تؤثر على المؤسسة دون أن يكون لها تأثير على المؤسسات ويمكن التحكم فيها، وتتمثل في:

1. **المخاطر الإستراتيجية:** هي المخاطر التي تنشأ عندما تقوم المؤسسات بخيارات رئيسية تتمثل بداية من إنشائها ومباشرة النشاط، ومن كل عملية تجارية لمنتج أو خدمة يتم توجيهها إلى المستهلكين أو المؤسسات. فكل هذه الخيارات ترتكز على مبرر مهم هو وجود سوق أو عدة أسواق تتقبل عرضها باستمرار [Darsa,2011,p.68].

2. **مخاطر النشاط الاقتصادي:** إن هذا الخطر مرتبط برأس المال الاقتصادي للمؤسسة وكيفية استعماله، ويتضمن:

▪ **مخاطر صناعية:** وهي المخاطر التي تهدد الأداة الصناعية والمخزون مثل حدوث حريق في جزء أو كل المصنع، كسر المعدات أو قدمها، خسارة المخزون، الخلل الفني الذي يطرأ على الآلات والذي من شأنه أن يؤثر على عملية الإنتاج، فشل في حل المشاكل الفنية في الإنتاج، تلف مصادر موارد الإنتاج [الراوي، 2008، ص.19].

▪ **مخاطر تشغيلية:** إن هذا الخطر يرتبط بمختلف أنشطة المؤسسات (الشراء، الإنتاج، البيع...) ، فأى انقطاع في التموين أو التوزيع يؤثر على سيرورة العملية الإنتاجية وبالتالي عدم ضمان حياة ونشاط المؤسسة¹.

3. **مخاطر الموارد البشرية:** وهي مجموعة السلوكات غير السوية للأفراد التي من شأنها زيادة حجم الخسارة خصوصا إذا تكرر حدوثها، ومن أمثلة ذلك الاضطرابات الاجتماعية وهي عبارة عن اختلال في نشاط المؤسسة والتي تجد مصدرها من سلوكات الأجراء، وتتمثل في [Bouchet, Guilon,2007,P :99]

▪ **التغيب:** ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور يوميا.

▪ **التوقف عن العمل:** ويتمثل في عدد مرات انسحاب وتوقف الموظفين عن العمل في المؤسسة.

▪ **الصراعات الاجتماعية:** والتي تحدث بين أفراد المؤسسة ومن مظاهرها:

▪ **الإضراب؛**

▪ **ارتفاع عدد الحوادث في العمل؛**

▪ **عدم التوافق بين أهداف المؤسسة وأهداف الموظفين.**

كما يمكن أن تكون مخاطر الموارد البشرية نتيجة اختفاء موارد بشرية متخصصة وذات خبرة عالية بسبب الموت أو الخروج للتقاعد.

4. **مخاطر الإعلام الآلي:** إن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد استمرار التطور في تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات، وقد ساهمت شبكة الانترنت في تسهيل عملية نقل المعلومات والأموال بسرعة فائقة، كما ساهمت في انتشار عمليات البيع الالكتروني، الأمر الذي يفرض على المدير المالي اكتساب خبرات ومهارات كمية وحاسوبية أكثر مما كان يحتاجه في الماضي.

5. **مخاطر قانونية:** يخضع النشاط المالي للمؤسسات لإطار قانوني تضطر المؤسسة للتعامل معه، ويتضمن هذا الإطار مختلف القواعد والإجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع

¹: للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع netpme على شبكة الانترنت:

netpme ,comment évaluer les risques de l'entreprise , téléchargé le:10/05/2015 à 22h :00. consulté sur Site : <http://www.netpme.fr/gestion-administrative-financiere/1267-comment-evaluer-risques-entreprise.html>

مختلف الأطراف ومنها الإجراءات المنظمة لإنشاء المؤسسات وتصفياتها، القواعد المنظمة للائتمان وتلك المتعلقة بجباية المؤسسة [بن ساسي، قريشي، ط1، 2006، ص.39].

6. **مخاطر الصورة - سمعة المؤسسات:** وهي مخاطر معنوية تمس صورة المؤسسات وعلاماتها التجارية وملكيته الفكرية...، والتي قد تنقص من قيمة المؤسسات في السوق، وبالتالي تصبح مؤسسات ذات سمعة سيئة ومضرة لصورتها.

7. **مخاطر التسيير:** وهي ناجمة عن عدم توفر الكفاءة والخبرة المهنية للمديرين المسؤولين عن المؤسسات وفشلهم على مستوى العمل، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال ونظم إدارة المعلومات وبالتالي عدم الوصول إلى النتائج المطلوبة.

8. **مخاطر أخرى:** مثل تسرب معلومات جد سرية تخص المؤسسات حول صفقة مهمة أو حول إطلاق منتجات جديدة في الأسواق [Bouchet, Guilon, 2007, P: 225].

9. **المخاطر المالية:** وهي تعرض المؤسسات إلى خسائر مالية متتالية، والتي قد لا تمكنها من تغطية مختلف احتياجاتها المالية والتشغيلية، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد بقاءها واستمراريتها.

الفرع الثالث: قياس المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

بغض النظر عن تعريف المخاطر، فإن للمخاطر أعباء أي نتائج سيئة بمعنى خسائر قد تترتب على تحقق المخاطر سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو العائلات أو الفرد. فمثلا النتائج السيئة المترتبة على حادث حريق أو حادث سطو في محل تجاري أو سيل جارف يصيب المزارع في منطقة معينة أو وفاه أحد أهم المساهمين أو المسيرين...

فمثل هذه الخسائر تمثل الأعباء الأساسية للمخاطر وهي السبب الرئيسي لاتجاه الأفراد والمنشآت لمحاولة تجنب المخاطر أو التقليل من تأثيرها. وهناك نوعان أساسيان للخسارة المصاحبة لدمار أو سرقة الممتلكات [علي محمد، ط2016، 1، ص.18]:

أ. **الخسارة المباشرة:** وهي الخسارة التي تنشأ من التلف الطبيعي، الدمار، أو سرقة الممتلكات. فعلى سبيل المثال، إذا امتلكت المؤسسات متاجر وتعرضت لحادث حريق، فإن الخسائر المادية للمتاجر تعرف على أنها خسارة مباشرة.

ب. **الخسارة غير المباشرة (التابعة):** وهي الخسارة المالية التي تنشأ نتيجة لوقوع خسارة مباشرة .
مثال ذلك:

▪ فقد الأرباح لعدة شهور حتى يتم بناء المتاجر، مما يؤدي إلى خسارة السوق والقدرة التنافسية. ضف إلى ذلك تحمل مصروفات زائدة، فعلى سبيل المثال، قد تلجأ المؤسسات إلى تأجير مكان مؤقت كبديل حتى لا تفقد السوق وبالطبع سوف يلزم هذا مصاريف إضافية أساسية؛

▪ حدوث عطب في آلة إنتاجية سيؤدي إلى توقف عملية الإنتاج وينتج عنه خسائر إنتاجية (نتائج مالية) ، فنوع هذا الخطر تقني لأنه يؤثر مباشرة على أصل مادي للمؤسسة ولكن بصفة غير مباشرة يعرضها إلى خسارة مالية تتمثل في عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الدورة التشغيلية، بالإضافة إلى عدم وجود إنتاج وبالتالي عدم وجود مبيعات وعدم القدرة على البيع وتسديد الموردين والعمال...

ونستنتج مما سبق أن معظم الأحداث في المؤسسات الاقتصادية يتم قياسها في نهاية المطاف من الجانب المالي سواء للأشياء المادية أو غير المادية ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات.

فبالرغم من أن طبيعة الخسائر تكون معنوية أو مادية نجدها تتخذ صيغة مالية للتعبير عنها، وهنا يثار التساؤل هل المخاطر المالية هي التعبير عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات من خلال قياسها في شكل مالي ؟ وهذا ما سنحاول التطرق له في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مفهوم المالية في المؤسسات الاقتصادية

إن معظم الأحداث التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية يتم ترجمتها إلى مالية (خارجة أو داخلية) عاجلا أو آجلا، ويتم التعرف على المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال الإدارة المالية، ولأن هذه الأخيرة عرفت عدة تطورات صاحبت تطور المؤسسات الاقتصادية، يستلزم معرفة طبيعتها من تناول المطالب الآتية:

➤ ماهية المالية وطرق تنظيمها؛

➤ عولمة الفكر المالي المعاصر؛

➤ أهداف الإدارة المالية.

المطلب الأول: ماهية المالية وطرق تنظيمها

إن معرفة طبيعة ونطاق المالية في المؤسسات الاقتصادية، يستدعي التطرق إلى مفهوم المالية ومختلف فروعها، بالإضافة إلى معرفة موقعها وطرق تنظيمها، وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال الفروع التالية:

➤ مفهوم المالية؛

➤ الدعائم الأساسية لقيام المؤسسات الاقتصادية؛

➤ طرق تنظيم الإدارة المالية.

الفرع الأول: مفهوم المالية

تعرف المالية على أنها مجموعة الأنشطة التي تتعامل بالنقود بمختلف طرق عرضها وبالأخص على شكل قيم منقولة، ويمكن تقسيم المالية إلى ثلاثة فروع هي [النعيمي وآخرون، ط2014، ص5، ص:21-22]:

1. **المالية العامة:** تعرف المالية العامة بأنها العلم الذي يتعلق بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، أي أن الإدارة المالية العامة تبحث النواحي المالية للقطاع العام من حيث : مصادر الأموال العامة " الإيرادات العامة" واستخداماتها وتتكون الإيرادات من المكونات التالية:

▪ **إيرادات عادية:** وهي التي تتكرر دوريا في موازنة الدولة وتشتمل على الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية كالرسوم والرخص.

- إيرادات غير عادية: وهي لا تتكرر دوريا في موازنة الدولة ومن أهمها القروض والمساعدات الخارجية، وأيضاً القروض الداخلية.

أما استخدامات الأموال العامة "النفقات العامة" فتتكون من:

- نفقات جارية: وهي النفقات الضرورية لسير الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء الخدمات.
- نفقات رأسمالية: وهي النفقات التي تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي والتي تؤثر في تحريك النشاط الاقتصادي للدولة.

2. المالية الشخصية: المالية الشخصية هي دراسة للنشاط الاقتصادي للفرد والذي يسعى إلى تعظيم ثروته، حيث يبحث هذا الحقل في النواحي المالية للأسرة والأفراد وذلك في مصادر هذه الأموال ووسائل إنفاقها واستثمارها والتخطيط لهذه الأموال بما يمكن للفرد من الحصول على السلع والخدمات وكذلك معالجة مواضيع أخرى مثل التقاعد، التأمين الصحي، الضمان الاجتماعي.

3. المالية في المؤسسات الاقتصادية: وهي الإدارة المالية التي تهتم بالنشاطات المالية في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت شركات أشخاص أم شركات أموال. وهي واحدة من أهم الدعائم الأساسية لقيام المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني : الدعائم الأساسية لقيام المؤسسات الاقتصادية

إن الإدارة المالية للمؤسسات هي أحد الوظائف الأساسية مثل وظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق ووظيفة الأفراد، وغيرها من الوظائف، وإن أي قرار في المؤسسة له جانب مالي. وتوجد أربعة دعائم أساسية لا يمكن للمؤسسات أن تكون قائمة من دونها هي [النعمي وآخرون، 2014، ص-ص: 17-18]:

أ. الإدارة المالية: إن أي مؤسسات سواء كانت خدماتية أو إنتاجية فهي لا تستطيع أن تبدأ أو تعمل دون توفير الأموال اللازمة لها، بالتكلفة الملائمة من مصادر التمويل المختلفة، فتوفر المال ضروري لقيام المؤسسات وضروري لتشغيلها ونموها بالحجم الأمثل.

من هنا نستطيع القول بأنه لن تكون المؤسسات ناجحة إلا إذا توفر المال (خلال حياتها) بالحجم الأمثل ومن المصادر المناسبة وفي الوقت المناسب، فالوظيفة المالية تقرر مدى الاعتماد على القروض في التمويل، كما أنها تقرر الحصول على المال بالتوليفة الملائمة ما بين أموال الملاك وأموال الدائنين ومن هذه التوليفة تتحدد تكلفة التمويل.

ومن الحقائق التي لا جدال فيها محدودية الموارد المالية المتوفرة لأي مؤسسة، من هنا كان لا بد من استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل بمعنى هل يتم صرف الأموال على البحث والتطوير أم على توظيف عمال إضافيين، أم زيادة الحملة الإعلانية أم شراء مخزون سلعي، أم شراء آلة جديدة أم بناء مصنع كبير ...

ب. إدارة الإنتاج: إن الإنتاج بمعنى خلق منفعة هو مبرر إنشاء المؤسسات مهما كانت صفتها ونوعها، والإنتاج قد يتخذ شكل سلع أو خدمات.

ج. إدارة الأفراد: لا يمكن أن نتصور وجود مؤسسات مهما بلغت درجة العمل الآلي فيها خالية من الأفراد والعاملين.

د. إدارة التسويق (التوزيع): إن المؤسسات التي تنتج سلعة أو خدمة ولا توزع إنتاجها تفقد المبرر لوجودها.

مما سبق يتبين أن الإدارة المالية مهمة ودعامة من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها. وتمتاز الإدارة المالية عن غيرها من الدعائم الأساسية الأخرى بما يلي:

- أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسات، فلا يمكن تصور أي نشاط تقوم به إدارة المؤسسات أو أي من أقسامها بمعزل عن النواحي المالية؛
- إن القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسات في أغلب الأحوال ويجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات؛
- إن بعض القرارات المالية قرارات مصيرية فعندما تقرر المؤسسات عقد قرض طويل الأجل ورهن موجوداتها لتغطية ذلك القرض، ففي حال عدم استطاعة المؤسسات دفع الفوائد والأقساط المستحقة عليها سيؤدي بها إلى الانتهاء؛
- إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زما قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة الخطأ إذا كانت القرارات المالية خاطئة؛
- عند تنفيذ القرارات المالية يصبح لدينا تكاليف غارقة لا يمكن استردادها في حالة العدول عن هذه القرارات.

الفرع الثالث: طرق تنظيم الإدارة المالية

تختلف طريقة تنظيم الإدارة المالية من مؤسسة لأخرى تبعا لاختلاف الحجم بالدرجة الأولى وطبيعة المؤسسة نفسها بدرجة أقل، كما يلي [محمد عقل، ط1، 2009.ص.18]:

1. المؤسسات الصغيرة: يكون المالك هو المسؤول الأول وربما الوحيد عن الإنتاج والتسويق وشؤون الأفراد والوظيفة المالية أيضا، فإن كان هناك عاملون آخرون معه في مجال الإدارة المالية، فإن ما يعهد إليهم عادة هو بعض المهام البسيطة من هذه الوظيفة وحسب، كمسك الدفاتر وإدارة النقد والمحافظة عليه وتحصيل الأوراق المالية، في حين يحتفظ المالك لنفسه بجميع القرارات الخاصة بتحديد الاحتياجات المالية والاستثمار والتمويل وكذلك توزيع الأرباح.

2. المؤسسات متوسطة الحجم: يكون لديها إدارة مالية أكثر استقلالاً في ممارسة وظيفتها المالية، كما يتوقع أن يرأسها شخص يحمل لقب المدير المالي، ويتمتع بصلاحيات أوسع من تلك التي يتمتع بها من يعمل في المؤسسات الصغيرة الحجم ذات الإدارة الفردية.

3. المؤسسات كبيرة الحجم: في هذا النوع من المؤسسات لا تكون الأمور المالية من مسؤولية شخص واحد، بل تتوزع بين عدة أشخاص متخصصين يتولون مراكز إدارية متقدمة. وغالبا ما يكون المسؤول الأول عن الأمور المالية في مرتبة نائب للمدير العام ويساعده المدير المالي الذي يقوم بدور الحافظ لأموال المؤسسة أي استلام أموال المؤسسة والمحافظة عليها، والمراقب المالي الذي لديه دور رقابي للتأكد من أن استعمال موارد المؤسسة قد تم بشكل صحيح.

المطلب الثاني: عولمة الفكر المالي المعاصر

شهدت الإدارة المالية كمفهوم علمي متخصص تغيرات في جوانبها المعرفية، تبلورت من خلالها القاعدة المعرفية للفكر المالي المعاصر، ولقد ساعد نمو وتطور الأسواق المالية في ظل بما يعرف بالعولمة إلى عولمة الفكر المالي المعاصر، وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال الفروع التالية:

➤ تطور دور وطبيعة الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية؛

➤ مداخل تطور الفكر المالي المعاصر؛

➤ أوجه الاختلاف بين الإدارة المالية المحلية والدولية.

الفرع الأول: تطور دور وطبيعة الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية

يمكن التعرف على الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية عن طريق القرارات المالية، الاستراتيجية والخطط، الأهداف والسياسات المالية وأيضا بمواجهة المصاعب والعقبات المالية. فلا شك

أن هذه التعريفات تتفق مع طبيعة ومفهوم الإدارة، إذ أن غايتها تحقيق الأهداف المنشودة باتخاذ القرارات الرشيدة مسترشدة بالسياسات الحكيمة للتغلب على المصاعب والعقبات التي تواجهها مثل دعم التوازن المالي والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة.

من ناحية أخرى، فإن بعض التعريفات التي حاولت حصر المهام الموكلة للإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية قد اصطدمت بعقبتين في آن واحد: عدم الشمول من ناحية وعدم التوحيد من ناحية أخرى، أي بمعنى غياب خاصية وحيدة مثل المتغير الفني للوظيفة الإنتاجية، وهذا لا يبدو مفاجئاً أو غائباً طالما أن الإدارة المالية تستعين باختصاصات مهنية أخرى مثل: الاقتصاد، المحاسبة، الإحصاء، الضرائب، الحاسب الآلي، القانون التجاري... [جمعة، 2000، ص-ص. 29-31].

ولهذا فإن استعراض مراحل تطور الإدارة المالية سيسمح بمعرفة مجالاتها واهتماماتها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي [النعمي وآخرون، 2014، ص-ص. 18-20]:

1. بداية العشرينات: كانت الإدارة المالية جزء من علم الاقتصاد وقد استخدم مصطلح مالية

المؤسسات بدلا من مصطلح الإدارة المالية وخلال هذه الفترة كان التركيز على:

- أ. تدبير الأموال اللازمة للمشروع (أي تحديد مصادر التمويل) لذلك زاد الاهتمام بدراسة الأسواق المالية، إذ انتشرت طريقة إصدار الأسهم العادية والأسهم الممتازة.
- ب. اللجوء إلى مصارف الاستثمار بسبب الحاجة للأموال الضخمة (السيولة النقدية) والتي تقوم بتغطية الإصدارات الأولية من الأسهم والسندات التي تصدرها المشاريع التي تكون بحاجة للحصول على الأموال.

2. بداية الثلاثينات: بسبب الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة الكساد العظيم (1929-

1932) كانت الإدارة المالية معنية بالبقاء والاستمرار وليس التوسع لذلك:

- أ. زاد الاهتمام في حماية المشاريع القائمة من الإفلاس وإعادة التنظيم وإدارة السيولة، والاندماج والتصفية.

ب. كما زاد الاهتمام بالتحليل المالي لمعرفة أسباب الفشل ومحاولة للتنبؤ به قبل وقوعه.

3. بداية الأربعينات: انتقلت وظيفة الإدارة المالية من الدور الاستشاري الذي كان مناطا بها في

السابق إلى دور المشارك في اتخاذ القرارات داخل الشركة، كما اتسع عملها ليشمل الحصول على

الأموال من مصادر التمويل المختلفة بأقل تكلفة ممكنة [المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص:8].

ونتيجة للتطورات في أنظمة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فقد دفع ذلك الإدارة المالية الاهتمام بالجوانب التالية:

أ. زاد الاهتمام بدراسة التدفقات النقدية وأساليب التخطيط المالي والرقابة المالية وانصب اهتمام الباحثين على الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

ب. بسبب المنافسة على الأموال أصبح الهيكل الأمثل للتمويل من أهم مسؤوليات الإدارة المالية فبدأ الاهتمام بتكلفة الأموال قبل وبعد الضريبة لاختيار الأنسب، وخلال هذه الفترة يمكن القول أن تركيز الإدارة المالية كان ينصب على جانب المطلوبات في الميزانية وكان المحور الأساسي للوظيفة المالية هو تدبير الأموال.

4. بداية الخمسينات: شهدت الإدارة المالية العديد من التطورات:

أ. خلال هذه الفترة وبعد الحرب العالمية الثانية حصل إنفاق كبير على الأبحاث والتطوير الأمر الذي أدى إلى تسارع في عملية التغيير الاقتصادي، فزادت منتجات المؤسسات وتوزعت جغرافياً. ومع التقدم السريع في الاتصالات والمواصلات قربت المسافات ومعها ظهرت الشركات الدولية فبدأ الاهتمام بإعداد الموازنات وإجراءات الرقابة عليها.

ب. بداية استخدام الحواسيب في تخزين واستعادة البيانات وتحليلها.

5. بداية الستينات: شهد العالم حالة رواج وتميزت هذه الفترة بالآتي:

أ. التوسع باستخدام الحاسوب حيث تسارع النمو الاقتصادي والتغيير التكنولوجي.

ب. استخدام النماذج الرياضية في تحليل المخزون السلعي، والأصول الثابتة، والذمم المدينة وغير ذلك.

ج. تطبيق البرمجة الخطية "بحوث العمليات".

6. السبعينات: انتقل الاهتمام من مرحلة إدارة الأموال "الحصول على الأموال" إلى استخدامات هذه الأموال بصورة تعظم من قيمة المؤسسة.

7. الثمانينات: استمر الاهتمام بقيمة المؤسسة، ولكن التحليل أخذ صورة أعمق واتسع نطاقه لينتضمن [الحنوي، 2000، ص-ص 26-27]:

أ. التضخم وآثاره على قرارات الأعمال؛

ب.تقليل حدة التشريعات والقواعد المنظمة للمؤسسات المالية بمعنى زيادة الاعتماد على آليات السوق الحرة والتوجه ناحية المؤسسات المالية الكبيرة ذات الخدمات والأنشطة المتنوعة؛
ج.الزيادة الضخمة في استخدام الحاسبة الآلية في التحليل المالي والنقل الالكتروني للمعلومات؛

د. زيادة أهمية الأسواق العالمية لیتضمن عمليات العديد من الشركات.

8.التسعينات وإلى وقتنا الحالي: استمرار التوسع في عالمية الأعمال أو العولمة من ناحية، والزيادة في استخدام تكنولوجيا الحاسبات الآلية من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل التجارة الالكترونية .

الفرع الثاني: مداخل تطور الفكر المالي المعاصر

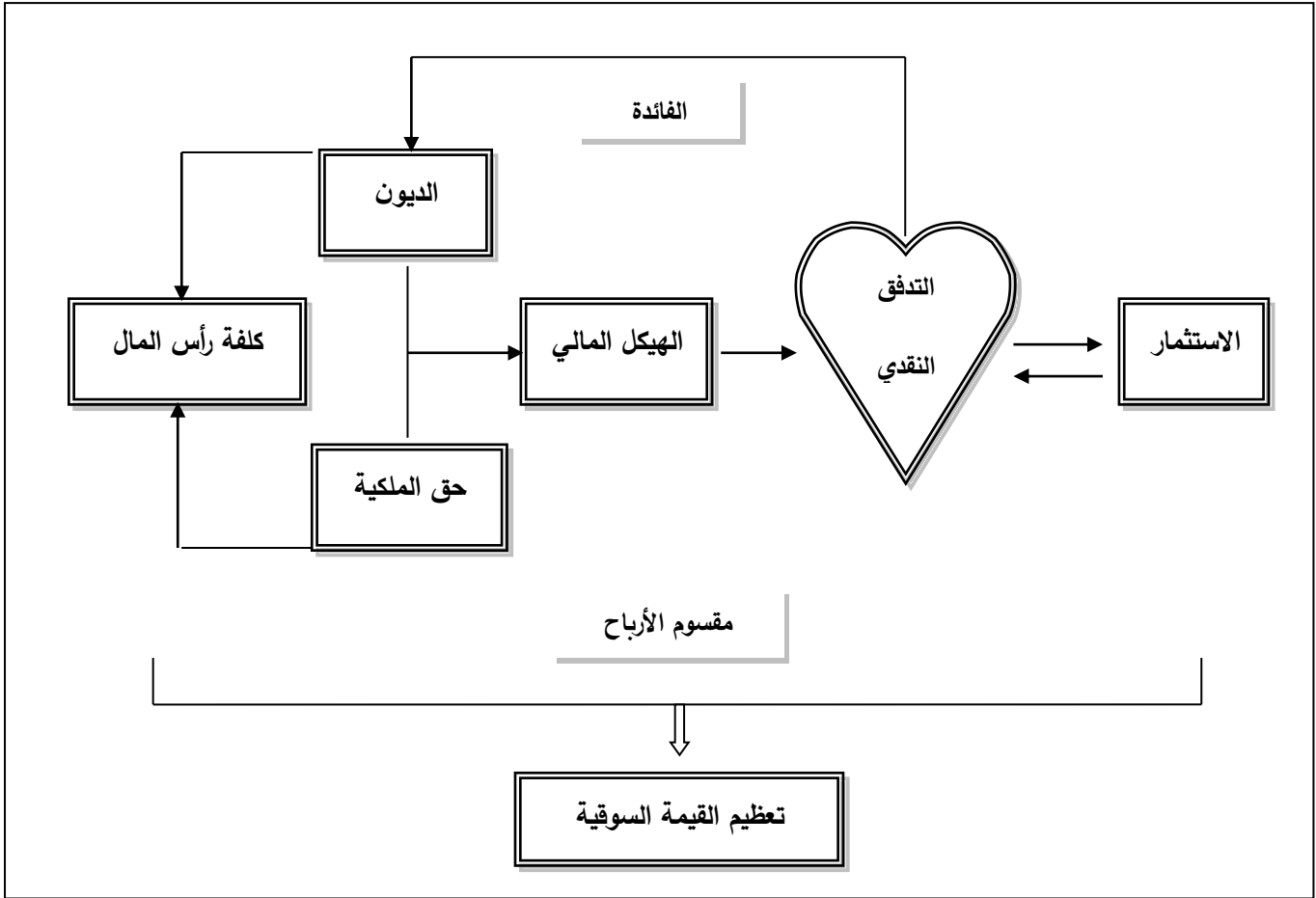
إن استعراض التطور التاريخي للنظرية المالية يسمح تماما بإظهار المعيار المالي كأساس لاتخاذ القرار في صدر المؤسسات، حيث يمكن تقسيم مداخل تطور الإدارة المالية إلى مدخلين هما[النعمي، التميمي، 2009، ص-ص.24-26]:

1. المدخل التقليدي: نشأت المرحلة التقليدية للإدارة المالية في بداية العشرينات والثلاثينات في كنف العلم الأم وهو الاقتصاد، ولقد عمقت الأحداث الاقتصادية خلال فترة الكساد سنة 1929م، دور الإدارة المالية في توفير السيولة اللازمة لتجاوز أزمات التمويل وحالات الإفلاس والتصفية والاندماج وإعادة التنظيم، لذلك تمحور هدف الإدارة المالية ضمن هذا المدخل باتجاه توفير السيولة (قرارات التمويل).

2. المدخل الحديث: اتسم بنظرة شمولية للإدارة المالية حيث اهتم بجانبين هما: تدبير الأموال اللازمة للمؤسسة وكذلك كيفية صرف هذه الأموال، والإدارة المالية حسب هذا المدخل تهتم بثلاثة قرارات رئيسية هي: قرارات متعلقة بالاستثمارات، قرارات متعلقة بالتمويل، وقرارات متعلقة بتوزيع الأرباح [النعمي وآخرون، 2014، ص. 20].

ولقد شكلت قرارات التمويل وقرارات الاستثمار ومدى انعكاسها على ثروة المالكين الواجهة الرئيسية للفكر المالي المعاصر، وتحولت النظرة نحو حملة الأسهم وأثر قرارات توزيع الأرباح بجانب الاستثمار والتمويل في القيمة السوقية للمؤسسات، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-3): المدخل المعاصر للفكر المالي



المصدر: النعيمي، التميمي، 2009، ص.25.

ويتضح من الشكل أعلاه، أن هذا المدخل ربط بين المفهوم المعرفي والتحليلي لوظيفة الإدارة المالية، كونها تمثل أحد عوامل النجاح الاستراتيجي للمؤسسات من خلال تحقيق ما يلي:

- أ. الاستخدام الأفضل للموارد المالية (المزيج الأمثل للهيكل المالي)؛
- ب. قدرة الموارد المتاحة على تغطية حجم الفرص الاستثمارية؛
- ج. قدرة عوائد الاستثمار في تعزيز المركز الائتماني للمؤسسات من خلال الحصول على تدفقات نقدية كافية لتغطية فوائد الديون من جهة، ومن جهة أخرى إقناع حملة الأسهم (مقسوم الأرباح).

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين الإدارة المالية المحلية والدولية

على الرغم من أن هدف تعظيم ثروة المساهمين يمثل هدفا استراتيجيا لعموم المؤسسات الاقتصادية المحلية، إلا أنه في نفس الوقت يعد هدفا للمؤسسات ذات الأعمال الدولية. وفي حقيقة الأمر إن العديد من المؤسسات توسعت اليوم في أعمالها الدولية كوسيلة لتعزيز قيمتها السوقية. وذلك إما بإنشاء فروع لها في البلدان المضيفة أو بتكوين شركات تعرف باسم الشركات المتعددة الجنسيات. ومما ساعد على ذلك إزالة العديد من الحواجز التي تعيق دخول الأسواق المالية الدولية. ومع نضوج وتكامل الأسواق المالية، تحتم على المدير المالي أن يتعامل مع أدوات مالية وهياكل مالية ومصرفية وسعت من مجال عمل المدير المالي. وبذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود إدارة مالية دولية تتعامل مع قرارات مالية دولية وفي ظل بيئات ومفاهيم مختلفة عن البيئة المحلية. والجدول رقم (1-1) يوضح أوجه الاختلاف بين الإدارة المالية المحلية والدولية.

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين الإدارة المالية المحلية والدولية

المفهوم	الإدارة المالية الدولية	الإدارة المالية المحلية
ثقافة وتاريخ المؤسسات	كل دولة أجنبية تنفرد بهذه المفاهيم بحيث صعب التوافق بينهما	كل دولة لها حالة أساسية محددة ومعروفة
التحكم المؤسسي	تتعامل مع تشريعات وتطبيقات مؤسسية مختلفة وفريدة	معروفة التشريعات والتطبيقات المؤسسية
مخاطر سعر الصرف	تواجه المخاطر في تدفقاتها النقدية وكيفية توفير وسائل الحماية	محدودية التعامل مع هذه المخاطر لأن تدفقاتها النقدية محلية
المخاطر السياسية	تتعرض إلى هذه المخاطر باحتمالات عالية بسبب أعمالها الدولية	تتجاهل هذه المخاطر
النظريات المالية	يجب تعديل النظريات المالية المحلية مثل الموازنة الرأسمالية أو كلفة رأس المال	تطبيق النظريات المالية التقليدية سواء على صعيد الموازنة الرأسمالية أو كلفة رأس المال
الأدوات المالية	تتعامل مع أدوات مالية متنوعة الخيارات والمستقبليات، المبادلات والعقود الآجلة	محدودية التعامل مع المشتقات المالية لأنها قليلة التعرض إلى مخاطر الأدوات المالية

المصدر: النعيمي، التميمي، 2009، ص. 31.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية

تتمحور أهداف الإدارة المالية حول الموازنة بين المحافظة على وجود المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وبين تحقيق العائد المناسب على الاستثمار، وضمن هذا الإطار العام، يمكن تحديد أهداف الإدارة المالية على النحو الآتي:

➤ تعظيم قيمة المؤسسة؛

➤ تحقيق سيولة ملائمة؛

➤ الربحية.

الفرع الأول: تعظيم قيمة المؤسسة

إن تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة هي محصلة القرارات المالية في مجالي الاستثمار والتمويل. ويأتي تأثير القرارات المالية على قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه، ومن خلال تأثيرها على حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة طردية، حيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت المخاطر، ففي مجال الاستثمار نجد أن الاستثمار في الأصول الثابتة يتطلب عائدا أعلى لارتفاع المخاطر المرتبطة به بعكس الوضع في حالة الاستثمار في الأصول الجارية حيث تقل المخاطر ويكون المستثمرون على استعداد لقبول بعائد أقل.

أما في مجال التمويل، فتؤدي زيادة اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل استثماراتها إلى زيادة في العائد المتوقع (إذا كانت عوائد الاستثمار في المؤسسة تزيد عن كلفة الاقتراض)، إلا أن هذا يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة مخاطر عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها.

الفرع الثاني: تحقيق سيولة ملائمة

تعتبر السيولة عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، المتوقعة منها وغير المتوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية. وتكمن أهمية السيولة من أنها [المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص.19]:

- تدعم ثقة مقرضي المؤسسة بها عن طريق بناء سمعة ائتمانية جيدة؛
- الاستمرار في قيام الشركة بعملياتها (نشاطاتها التشغيلية) بشكل مستمر؛
- استفادة المؤسسة من الخصم النقدي عند توفر السيولة؛
- تجنب الاقتراض وعدم الاضطرار إلى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة؛
- الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق وتفاذي خطر الوقوع بالعسر المالي وخطر الإفلاس؛
- مواجهة الظروف الطارئة .

الفرع الثالث: الربحية

تعتبر الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة. وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها.

لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، بحيث لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر.

والربحية ضرورية لقدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار، لأن الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين وبدء التهديد لحقوق الدائنين، وعليه فإن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة والذي هو نفسه هدف الإدارة المالية النهائي، وهو تعظيم قيمة المؤسسة، يخضع بشكل كبير لتأثير هدفي السيولة والربحية.

الأمر الذي يضيف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية، وهو التوفيق بين السيولة والربحية باعتبارهما هدفين متعارضين، وذلك للموازنة بينهما. وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حتى لا تكون سيولة زائدة، وفي الوقت نفسه عليها أن توجه استثماراتها إلى الغايات الأساسية التي قامت المؤسسة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة[محمد عقل، ط1، 2009، صص-24-28].

المبحث الثالث: ماهية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية

في هذا المطلب سيتم إلقاء الضوء على عدد من المواضيع ترتبط مع بعضها البعض لتشكّل بمجموعها فكرة عن المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال التطرق إلى الفروع التالية:

- مصدر وطبيعة المخاطر المالية؛
- المخاطر المالية من منظور الفكر المالي المعاصر؛
- خطر الإفلاس.

المطلب الأول: مصدر وطبيعة المخاطر المالية

إن علاقة المؤسسات الاقتصادية مع محيطها تغيرت كلياً، الأمر الذي جعلها تتعرض إلى مخاطر مختلفة تؤدي بصفة مباشرة إلى حدوث مخاطر مالية، خصوصاً مع الأزمات الدولية الناتجة عن التغير والتطور المستمر للنظام الاقتصادي والمالي العالمي.

ولهذا يهدف هذا المطلب إلى التطرق إلى مختلف مسببات المخاطر المالية، وذلك من أجل تحديد المخاطر المالية التي تهتم بها الدراسة، وذلك من خلال الفروع الآتية:

- مدخل الهيكل المالي؛
- مدخل الأصول المالية؛
- مدخل العلاقة السببية.

الفرع الأول: مدخل الهيكل المالي

من بين المشاكل الأكثر صعوبة في مجال مالية المؤسسات هي تلك التي تتعلق باختيار مصادر هيكل رأس المال، وذلك لما لها من دور كبير بالسماح للمؤسسات من مزاولتها نشاطها أو بعبارة أخرى حيازة الأصول. وفيما يلي تعريف كل من الهيكل المالي والمخاطر المرتبطة به.

1. مفهوم الهيكل المالي

يقصد بالهيكل المالي مصادر تمويل المؤسسات، والتي تنقسم إلى قسمين [خصاونه، ط1]،
: [109، ص. 2011]

أ. تمويل بالملكية أو التمويل الداخلي: ويشمل هذا النوع من التمويل الأسهم العادية والأسهم الممتازة بالإضافة إلى التمويل عن طريق استخدام الاحتياطات والأرباح المحجوزة؛

ب. تمويل خارجي أو التمويل عن طريق القروض: ويشمل هذا النوع من التمويل القروض المصرفية من البنوك ومؤسسات الإقراض مقابل دفع فوائد على المبالغ المقرضة أو من خلال إصدار الشركة سندات تم بيعها لجمهور المستثمرين.

وفي الواقع إن زيادة نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة تترك أثراً متضاداً على تكلفة الأموال، فمن ناحية تساهم زيادة نسبة الاستدانة في تخفيض تكلفة الأموال بسبب الوفورات الضريبية لفوائد القروض، ومن ناحية أخرى يترتب على زيادة نسبة الاستدانة بعد نقطة معينة إلى زيادة تكلفة الأموال، والذي قد يؤدي بالمؤسسات إلى الإفلاس نتيجة تنازلها عن دفع مستحققاتها. وبالتالي فالمؤسسة مجبرة على إيجاد سياسة مالية متكاملة ومتناسقة ومنسجمة في أهدافها، مستنبطة من الإستراتيجية العامة وتخدم أهدافها.

ففي حال ما إذا قامت المؤسسات باستخدام الديون (الرافعة المالية) لتمويل عملياتها فهذا يعني أنها تركز مخاطرها التشغيلية على حملة الأسهم لأن أصحاب القروض سيتقاضون فوائد ثابتة على أموالهم، في حين ستتحول المخاطر التشغيلية على أصحاب المؤسسات دون غيرهم وبالتالي سيتحملون مخاطر إضافية وهم بالتالي سيطلبون عوائد إضافية مقابل تحملهم لهذه المخاطر [خصاونه، ط1، 2011، ص.194].

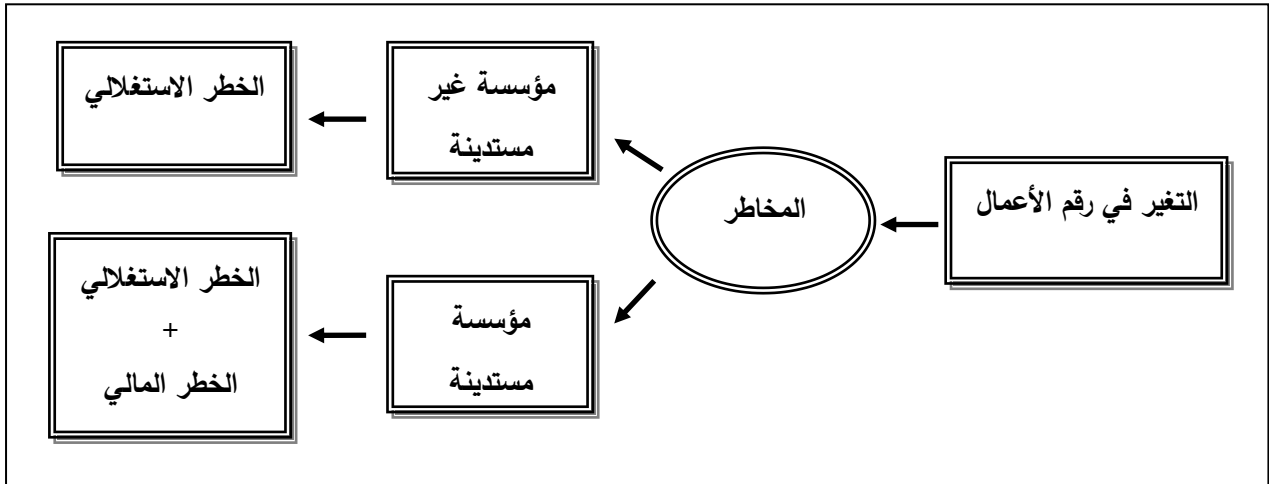
والأصل في هذه المخاطر ليس الاقتراض بحد ذاته وإنما احتمالات انخفاض مستويات التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة التي تلتزم الإدارة بتسديدها. هذه الفائدة التي تمثل كلفة ثابتة، وعلى وفق هذا التحديد فإن المنطق يشير إلى أن اعتماد إدارة المؤسسات على التمويل الممتمك فقط سوف يجنب إدارتها من تحمل المخاطر المالية لتظل المؤسسات عرضة للمخاطر التشغيلية فقط [الزبيدي، 2004، ص.375].

II. تعريف المخاطر المالية حسب مدخل الهيكل المالي

تتمثل المخاطر المالية حسب هذا المدخل في المخاطر الإضافية التي يتحملها ملاك المؤسسات (حملة الأسهم) إضافة إلى المخاطر التشغيلية نتيجة استخدام الديون لتمويل عملياتهم التشغيلية. حيث من المعروف أن حملة الأسهم يواجهون مقدار محدد من المخاطر المتعلقة بعمل المؤسسات وهي التي تسمى المخاطر التشغيلية، وهي خطر عدم التأكد حول الدخل التشغيلي في المستقبل.

والشكل التالي يبين مصادر المخاطر المتعلقة ببيئة أعمال المؤسسة:

الشكل رقم (1-4): مصادر المخاطر المتعلقة ببيئة أعمال المؤسسة



المصدر: بن ساسي، قريشي، ط1، 2006، ص. 460.

ونلاحظ أن هذا المدخل اقتصر في تعريفه للمخاطر المالية على استعمال المؤسسات للديون في هيكلها التمويلي ، والذي قد يؤدي بها إلى عدم قدرتها على تسديد أصل الدين والفوائد في تاريخ استحقاقه. إلا أننا نعتقد أن المخاطر المالية في وقتنا الحالي تعدت هذا المفهوم.

الفرع الثاني : مدخل الأصول المالية

لقد اعتمد هذا المدخل في تحديد الأصول المالية التي بجوزة المؤسسات الاقتصادية كسبب الرئيسي لحدوث المخاطر المالية. وفيما يلي تعريف مدخل الأصول المالية والمخاطر المالية حسب هذا المدخل.

1. مفهوم مدخل الأصول المالية

إن هذا المدخل يعتمد على وجهة النظر النظامية للخطر المستمدة من علم الخطر "cyndinique"، ولقد تم تطويره من طرف "Georges Yves Kervern" بالاعتماد على المدخل المحاسبي لأصول المؤسسة، حيث تم تقديم المؤسسة على شكل أصولها كما يلي¹:

1. أصول مادية: مصانع، الآلات، معدات، أراضي...

¹: لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع bivi على شبكة الانترنت :

Julien Durand , Thiebaut Viel, Définition et typologie des risques financiers téléchargé le:20/05/2016 à 16h :00. consulté sur Site : - <http://www.bivi.maitrise-risques.afnor.org/layout/set/popin/ofm/maitrise-des-risques/v/v-20/v-20-03/01> juin 2003.

2. أصول مالية: قيم منقولة، حسابات الزبائن، نقديات...

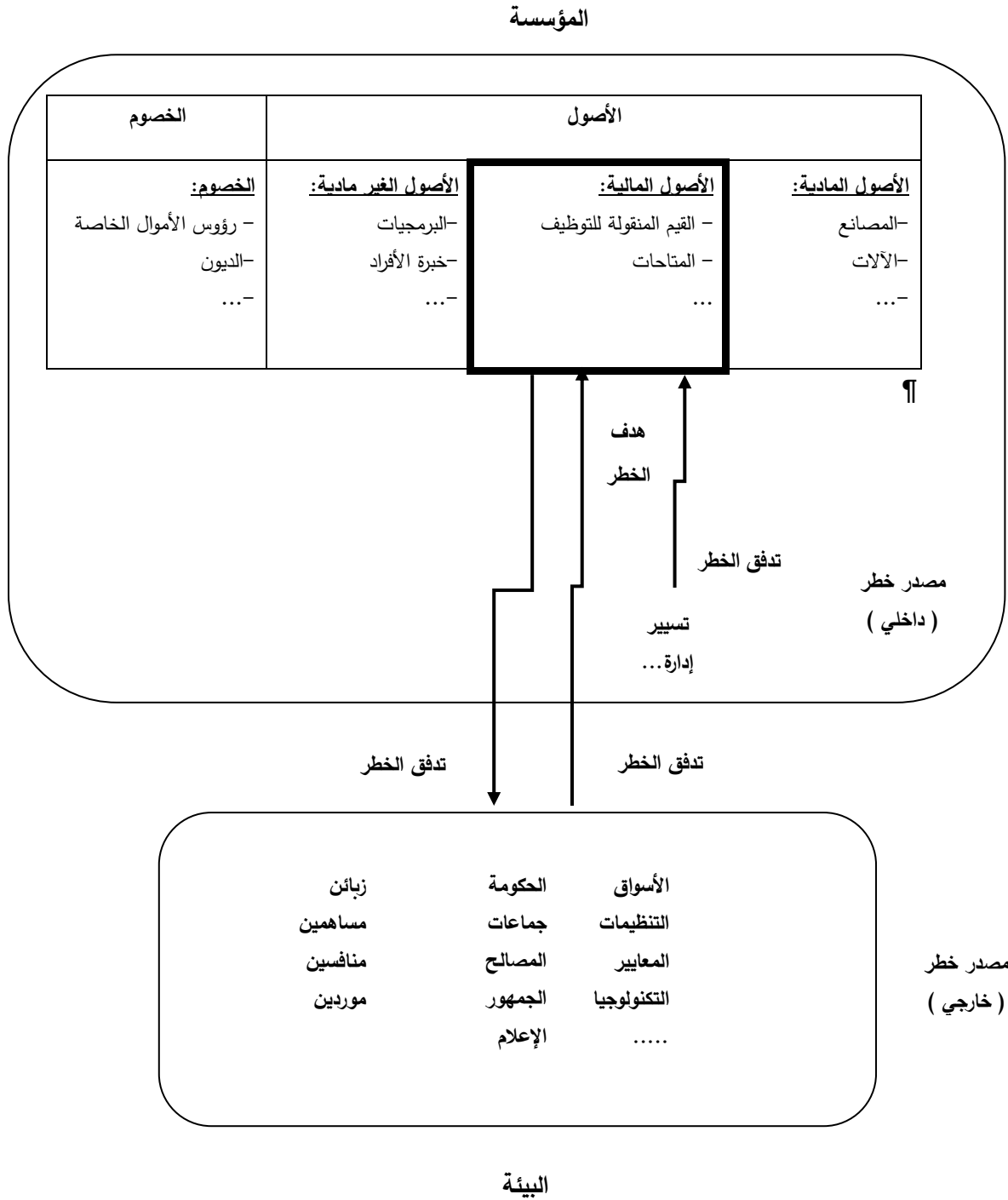
3. أصول غير مادية: خبرة الأفراد، العلامة، الصورة...

أما الخصوم فهي مكونة من: الأموال الخاصة، الديون، حسابات الموردين...

II. مفهوم المخاطر المالية حسب مدخل الأصول المالية

إن المخاطر المالية حسب هذا المدخل هي أحداث تؤثر مباشرة في الأصول المالية للمؤسسات أو طرق تقديمها مما يعرضها إلى خطر محتمل، مثلما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1-5): مفهوم المخاطر المالية حسب مدخل الأصول المالية



المصدر: <http://www.bivi.maitrise-risques.afnor.org>

وهذا النموذج يعمل على أساس قاعدة مصادر الخطر التي تولد تدفقات الخطر باتجاه الأهداف، حيث تعتبر الأصول المالية للمؤسسة (هدف الخطر) خاضعة إلى تدفقات الخطر المتأتية من مصدرين مختلفين:

- **مصادر خطر داخلية:** وهي خاصة بالمؤسسة (تسيير، إدارة، تنظيم...)
- **مصادر خطر خارجية:** وهي خاصة بالبيئة الخارجية للمؤسسة (زبائن، موردين، منافسين، أسواق، تشريعات...)

فتدفقات الخطر تستهدف الأصول المالية للمؤسسة وبالتالي فهي تقيس المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة. وغالبا ما يتم التعبير عن المخاطر باستخدام مصطلح المخاطرة عندما يتعلق الأمر باستثمار الأصول المالية.

حيث تستخدم المخاطرة في المفاهيم المالية وهي تعني المجازفة المالية التي يقوم بها المستثمر، وهي لا تشير إلى المخاطر التي تواجه المؤسسات بسبب المفاجآت أو التهديدات الداخلية والخارجية، بل تشير إلى الأعمال والقرارات الإدارية التي يقوم بها المدراء الماليين والمستثمرين وكافة المتعاملين بالأموار المالية [العنزي، الدليمي، 2015، ص.570].

ويصنف المستثمرون إلى ثلاث أنواع وفقا لقدرتهم على مواجهة المخاطر كما يلي [الزبيدي، 2004، ص.360]:

أ. **المحبون للمخاطرة:** وهم المستثمرون الذين يقبلون مخاطرة عالية على أمل الحصول على عائد عالي.

ب. **الكارهون للمخاطرة:** هم الذين يرضون بعائد بسيط نظير تحمل مخاطرة بسيطة وقد أثبتت الكثير من الدراسات التحليلية أن معظم المستثمرين كارهون للمخاطرة.

ج. **المحايدون للمخاطرة:** وهم مجموعة المستثمرين الذين تتساوى لديهم المخاطرة وعدم المخاطرة.

ويعاب على هذا المدخل أيضا اعتماده على مفهوم المالية من خلال التركيز على إدارة الأصول المالية، حيث اعتمد في تعريفه للمخاطر المالية إلى التغير غير المرغوب الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة للأصول المالية.

ونستنتج مما تقدم، أن هذا التعريف للمخاطر المالية جد ضيق لأنه اقتصر فقط على الأصول المالية، باعتبارها هي المتغير المالي الوحيد المستهدف في المؤسسات الاقتصادية، حيث استبعد أهم متغيرين ماليين وهما الأموال الخاصة والديون.

الفرع الثالث: مدخل العلاقة السببية

كما أشرنا سابقاً، تتعرض المؤسسات في وقتنا الحالي إلى عدة مخاطر مالية، لا تقتصر فقط على استخدام الديون أو الأصول المالية، حيث أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المخاطر المالية، وفيمايلي سنتطرق إلى مفهوم هذه العلاقة السببية والمخاطر المالية حسب هذه العلاقة.

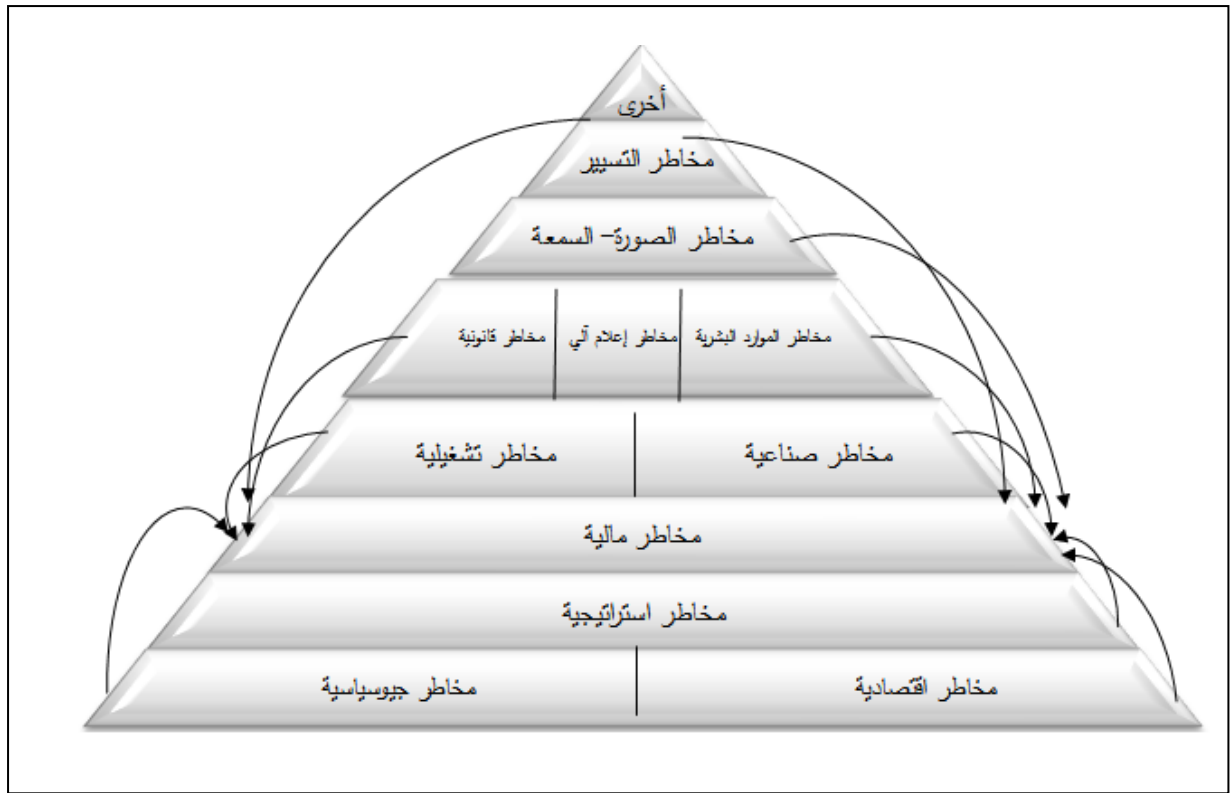
1. العلاقة السببية المؤدية إلى حدوث المخاطر المالية

إن كل قرار ، كل عمل يومي يتم تنفيذه من طرف العاملين في المؤسسة يكون له تأثير ذو معنى على وضعيتها المالية، إذ في أغلب الحالات قد يؤدي إلى حدوث مخاطر مالية. فبمجرد وقوع الأحداث التالية على سبيل المثال [Darsa.2011.p:142]:

- خطأ في الاستثمار وفي التشغيل؛
- خطر طبيعي يؤدي إلى ضياع المخزون أو توقف في عملية الإنتاج؛
- احتجاج من طرف الزبون؛
- عملية احتيال؛
- عطب في الإعلام الآلي؛
- تنبؤ غير دقيق حول السوق المالي؛
- خطأ في كتابة العقد...

وغيرها من الأحداث يمكن أن تكون مصدر كامن لتأثير مالي للمؤسسة وبالتالي مصدر كامن للتأثير الكامن للخطر المالي ولبضع من الدنانير إلى ملايين الدنانير. ويمكن تمثيل العلاقة السببية - لهذه المخاطر - التي تؤدي إلى حدوث المخاطر المالية في المؤسسة من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (1-6): مسببات المخاطر المالية



المصدر: Darsa, 2011, p . 143 ..

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن أي مخاطر (اعتمادا على أنواع المخاطر السابقة الذكر في المطلب الثالث للمبحث الأول) تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية تؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث مخاطر مالية، والتي تهدد بقاء المؤسسات الاقتصادية ونموها.

II. المخاطر المالية حسب مدخل العلاقة السببية

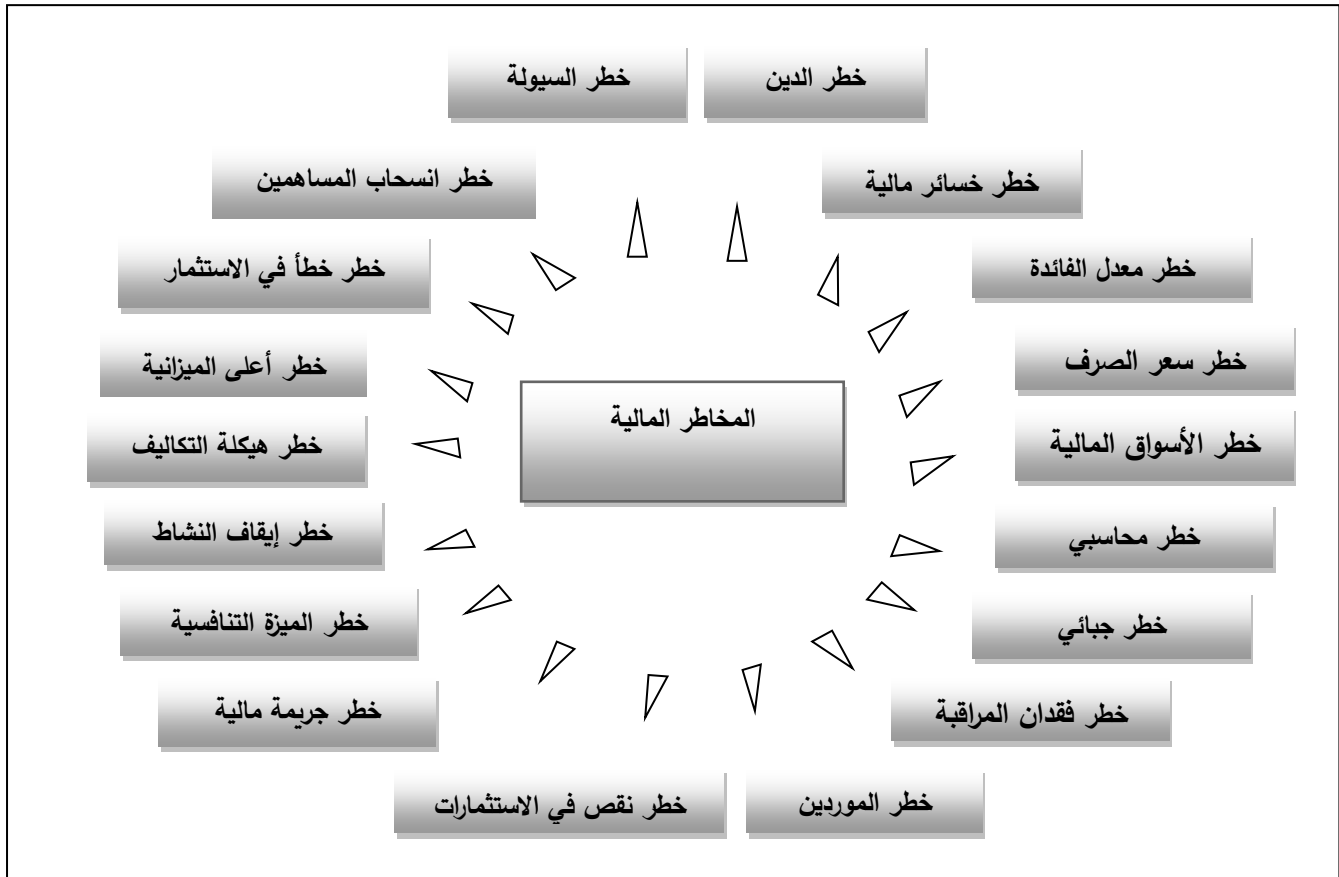
لقد سبق وتطرقتنا عن وجود علاقة سببية بين مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والمخاطر المالية. وتتمثل المخاطر المالية وفق هذا المدخل فيما يلي:

- خطر السيولة (الخزينة) : يتعلق بخطر انقطاع في الخزينة يؤدي إلى التخلي عن تسديد مستحقات المؤسسة.

- **خطر الدين:** يتعلق بخطر خسائر أو تكاليف مالية مباشرة أو غير مباشرة متعلقة بإفلاس زبون وحساباته الجارية المرتبطة مهما كان الدافع.
- **خطر خسائر مالية:** ويكون نتيجة اتخاذ قرارات استثمارية أو استغلالية أو تسييرية غير صائبة.
- **خطر معدل الفائدة:** يتعلق بخطر مالي مرتبط بتطور معدلات الفائدة وأنواع الديون لدى المؤسسة
- **خطر معدل الصرف:** مرتبط بتطور غير مرغوب فيه للعملات الأجنبية والذي يسبب خسائر في الصرف
- **خطر الأسواق المالية:** هذا الخطر ينتج في حال ما إذا وظفت المؤسسة فوائض خزيتها في السوق المالي.
- **خطر محاسبي:** يتعلق بمخاطر مرتبطة بسوء تفسير بقصد أو بدون قصد المعايير والقواعد المحاسبية والتي ينتج عنها عدم جودة الكشوفات المالية المنشورة أو المستعملة.
- **مخاطر جبائية:** وهي مخاطر مرتبطة بالعمليات التي لا تراعي القواعد الجبائية بقصد أو بدون قصد حيث تؤدي إلى فرض عقوبات مالية على المؤسسة من طرف السلطات الجبائية.
- **خطر فقدان المراقبة:** والذي ينتج عن خسارة جزء أو كل من مراقبة رأسمال المؤسسة نتيجة انسحاب أحد المساهمين والذي يؤدي بالمؤسسة إلى فقدان سيادتها.
- **خطر الموردين:** قد تخسر المؤسسة مورديها نتيجة لتعرضهم لمصاعب مالية أو لانقطاع علاقاتها التجارية معهم والذي قد يؤثر على قدرة المؤسسة على المحافظة على تمويل سلسلة قيمتها.
- **خطر نقص في الاستثمارات:** ويتمثل في عدم قدرة المؤسسة لتجديد وإنماء وسائلها وحتى المحافظة عليها بسبب خسارة تنافسيتها و/أو كفاءتها، كما أن قدم الآلات يؤدي إلى تدهور شروط الاستغلال والإنتاج.
- **خطر جريمة مالية:** وهو مرتبط بتكوين معلومات مالية خاطئة غير كاملة بحيث لا تترجم حقيقة المخاطر التي تعانيها المؤسسة، والتي قد تؤدي إلى مديريها بتحمل المسؤولية الجنائية.
- **خطر الميزة التنافسية:** هو خطر ناتج عن تطور غير مرغوب في هيكله تكاليف المؤسسة نتيجة تنفيذ إستراتيجية أو سياسة للتحكم في بعض المزايا التنافسية، فالأمر يتعلق هنا بتكلفة الميزة المراد الوصول إليها وتغطيتها للتحكم في تنافسية المؤسسة.

- **خطر إيقاف النشاط:** يتعلق بخطر التوقف الجزئي أو الكلي، مؤقت أو دائم لجزء أو كل نشاط المؤسسة بسبب عدم قدرتها المالية لضمان دورتها الجارية للنشاط.
- **خطر هيكله التكاليف:** يتعلق بخطر عدم توازن هيكله التكاليف بين الثابتة والمتغيرة للمؤسسة.
- **خطر أعلى الميزانية:** مرتبط بالهيكل التمويلي وديون المؤسسة والتي تنقل قدرتها على تمويل نموها.
- **خطر خطأ في الاستثمار:** إن أي خطأ في الاستثمار يؤدي إلى تراجع شروط الاستغلال والتسيير في المؤسسة والذي يقلل القدرة المالية للمؤسسة.
- **خطر انسحاب المساهمين:** نتيجة عدم اتفاق جزء أو كل المساهمين على مسار إستراتيجية المؤسسة أو خيبة أملهم حول المردودية الممنوحة لهم أو الأداء الاقتصادي الذي حققته المؤسسة. ويمكن تمثيل حسب هذا المدخل هذه المخاطر المالية كما يلي:

شكل رقم (1-7): مختلف المخاطر المالية التي تهدد المؤسسات



وينظر هذا المدخل إلى المخاطر المالية على أنها غير منتهية، حيث تم التعبير عنها بالمعنى الواسع على أنها تشكل قلب المشكلة المالية لمخاطر المؤسسات، ولتحديد تعريف دقيق للمخاطر المالية، يستوجب علينا تحديد مفهومها من منظور الفكر المالي المعاصر والذي سنتطرق له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المخاطر المالية من منظور الفكر المالي المعاصر

يسمح مدخل الفكر المالي المعاصر بتحديد مفهوم معاصر وشامل للمخاطر المالية، بما يتناسب مع موضوع دراستنا، وذلك من خلال تبني مدخل آخر يختلف عن المداخل الأخرى التي تم التطرق لها في المطلب الأول، ويتمثل هذا المدخل في مدخل خلق القيمة، ولقد خصصنا هذا المطلب لإيضاح الفروع التالية:

➤ العوامل المحددة لقيمة المؤسسة؛

➤ إدارة المخاطر؛

➤ تعريف المخاطر المالية حسب مدخل خلق القيمة.

الفرع الأول: العوامل المحددة لقيمة المؤسسة

لقد أدى مدخل القيمة إلى تعظيم التدفق المالي المنتظر للاستثمار، بالبحث عن أقل تكلفة ممكنة للأموال (ومن هنا ظهرت نظرية هيكل الأموال) حتى يمكن تعظيم ثروة المساهمين. وبذلك شكلت قرارات التمويل وقرارات الاستثمار ومدى انعكاسها على ثروة المالكين الواجهة الرئيسية للفكر المالي المعاصر.

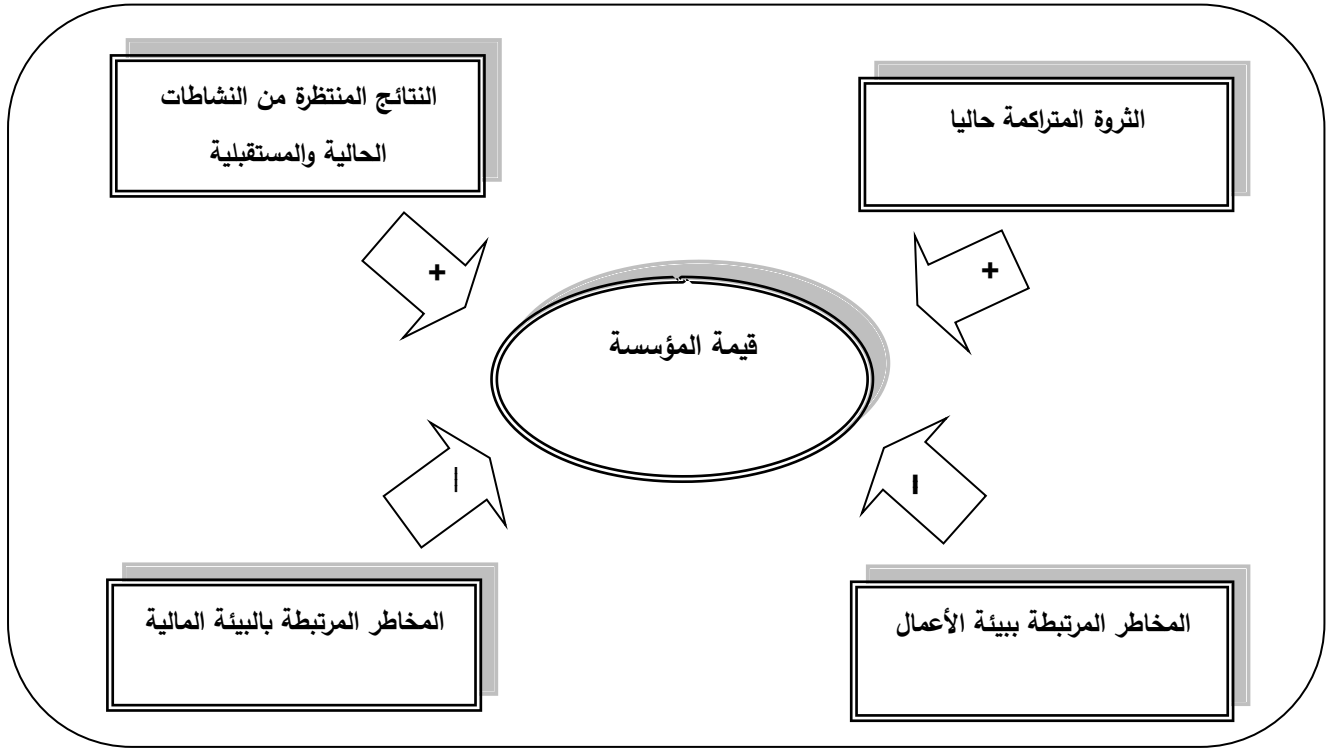
وتزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج وتكون فوائض مالية موجبة، وتشكل ما يسمى بثروة المؤسسة، ولا يكف أن تحقق المؤسسة نتائج موجبة حالياً، بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية المستقبلية.

إلا أن هناك عوامل أخرى تعمل بشكل عكسي، وتؤدي إلى الحد أو التقليل من قيمة المؤسسة، وتتمثل في المخاطر المرتبطة بعملها سواء كانت مخاطر نظامية والتي تؤثر على البيئة التي تعمل فيها المؤسسات مثل مستويات التضخم، النمو الاقتصادي، الاضطرابات السياسية وغيرها.

أو تلك المخاطر غير النظامية التي تؤثر على المؤسسة دون أن يكون لها تأثير على المؤسسات الأخرى، مثل عدم القدرة على تصريف منتجات المؤسسة، عدم تسديد فوائد القروض... [خصاونه، ط1، 2011، ص.18].

ولقد اهتم المسيرون الماليون بدراسة هذه المخاطر وتقسيمها إلى صنفين، الأولى هي تلك المرتبطة بطبيعة بيئة أعمال المؤسسات، والثانية هي تلك التي تتعلق بالبيئة المالية. والشكل التالي يوضح أهم العوامل المحددة لقيمة المؤسسة [بن ساسي، قريشي، ط1، 2006، ص-ص.39-40]:

الشكل رقم (1-8): العوامل المحددة لقيمة المؤسسة



المصدر: بن ساسي، قريشي، ط1، 2006، ص.40.

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه، بشكل واضح، مدى إلمام مدخل خلق القيمة في المؤسسة للمخاطر التي تنقص من قيمتها ، حيث أصبحت من بين أهم مهام ومسؤوليات المدير المالي وذلك من خلال التحكم بها ولما لا مواجهتها.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر

هناك مخاطر متنوعة تواجهها المؤسسات الاقتصادية في البيئة التي تنشط فيها ، وعلى المدير المالي أن يضع الخطة المناسبة والتي تكفل إدارة هذه المخاطر بهدف تقليل آثارها السلبية على المؤسسة بما يضمن بقاءها واستمراريتها كما يلي:

1. التحكم في المخاطر المرتبطة ببيئة الأعمال

من بين العديد من المخاطر الناتجة عن ممارسة المؤسسات لأنشطتها نجد تلك التي تتعلق بتمويل أصول المؤسسات، ومنها ما يتعلق بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية، ومخاطر متعلقة بالاستغلال...، ومن بين أهم هذه المخاطر التي حظيت باهتمام المحللين والمسيرين الماليين ما يلي [بن ساسي، قريشي، ط1، 2006، ص.465]:

1. الخطر الاستغلالي (الخطر الاقتصادي): هو الخطر المتعلق بعمل المؤسسات في الوقت الذي لا تتحمل فيه أي دين، وهو خطر متعلق بالنشاط التشغيلي للمؤسسات حيث يعتمد على مجموعة من العوامل أهمها ما يلي [خصاونه، ط1، 2011، ص ص:194 195]:

أ. الطلب على المنتج: يتصف الطلب على منتجات بعض المؤسسات بالاختلاف ، فبعض المنتجات مثل السلع الاستهلاكية والغذائية يتصف بالاستقرار في حين أن الطلب على بعض السلع يتصف بالتذبذب مثل الطلب على الأسطوانات الموسيقية وكلما كان الطلب مستقرا كلما كانت المخاطر التشغيلية أقل .

ب. استقرار الأسعار: كلما كان سعر السلعة التي تبيعها المؤسسة مستقرا كلما كانت مخاطرها التشغيلية أقل مقارنة بالمؤسسات التي تشهد أسعار بيع منتجاتها تذبذبا كبيرا.

ج. مخاطر البيع الأجنبي: كلما زاد عدد فروع المؤسسات الخارجية وزادت حصة مبيعات التصدير كلما زادت المخاطر التشغيلية للمؤسسات نتيجة زيادة مخاطر تذبذب أسعار الصرف العالمية.

د. حصة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف: كلما زادت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف كلما زادت المخاطر التشغيلية للمؤسسات. حيث أن ارتفاع التكاليف الثابتة يعني أن المؤسسات لا تستطيع تخفيض تكاليفها مع انخفاض الطلب على منتجات المؤسسات وهذا ما يعرف بمخاطر الرفع التشغيلي.

هـ. درجة استقرار أسعار مدخلات الإنتاج: إن أسعار مدخلات الإنتاج أي المواد الأولية الداخلة في الإنتاج تتعكس على المخاطر التشغيلية بحيث كلما زادت تقلبات هذه الأسعار كلما زادت المخاطر.

ويلاحظ ارتباط خطر الاستغلال برقم الأعمال الذي يعتبر مصدر ثروة المؤسسات ومنبع إيراداتها، وما يميز رقم الأعمال أنه غير متحكم فيه بصفة دائمة بسبب ارتباطه بالبيئة التجارية، والتي تعتبر عنصر خارجي غير خاضع لإدارة ورقابة المؤسسات، ومن ثم فإن رقم الأعمال يخضع لمتغيرات عشوائية، ذلك لأن بيئة المؤسسات تتميز بعدم التأكد، إذ لا يمكن التكهّن بتغيراتها.

2. الخطر المالي: مصدره الخسائر المحتملة المصاحبة لهيكل رأس المال أو لمصادر التمويل لدى المؤسسات. فحينما تمارس المؤسسات أعمالها فإنها تتعرض إلى قدر معين من المخاطر في أعمالها وهي التي تسمى الخطر التشغيلي، وحينما تقرر المؤسسات استخدام الديون لتمويل جزء من عملياتها فهذا يعني التعرض إلى مخاطر إضافية والتي تسمى الخطر المالي.

3. خطر الإفلاس: هو أخطر ما يمكن أن تواجهه المؤسسات، بسبب احتمال اختفائها بشكل كلي أو جزئي من السوق، وذلك بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية، ومن ثم يعمل القانون على ضمان حقوق الدائنين باللجوء إلى تصفية المؤسسات وبيع أصولها.

II. مواجهة المخاطر المرتبطة بالبيئة المالية

إن هذا النوع من المخاطر مرتبط بالبيئة المالية، وهي مخاطر خارجية لا تستطيع المؤسسات التحكم فيها، فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة عدم الاستقرار، ونجد منها مخاطر الاضطراب في أسعار الصرف والفائدة...، ولقد ركزنا على تلك التي اتخذت اهتمام المحللين والمسيرين الماليين وهي [بن ساسي، قريشي، ط1، 2006، ص-ص.319-320]:

1. خطر معدل الفائدة: وهو معدل يمثل تكلفة ناتجة عن الاستدانة أحيانا وعائد ناتج عن التوظيف المالي أحيانا أخرى، وبسبب التقلبات في هذا المعدل في السوق يمكن أن يؤدي ذلك بالمؤسسات إلى ارتفاع تكاليفها و/أو انخفاض إيراداتها مما ينعكس سلبا على مردوديتها المالية، الأمر الذي يحتم على المسيرين اللجوء إلى أدوات التغطية ضد هذه المخاطر حفاظا على قيمة المؤسسات في الأسواق المالية.

2. خطر سعر الصرف: وينشأ هذا الخطر بسبب تعامل المؤسسات بأكثر من عملة مع أكثر من جهة وفي أوقات مختلفة، وبما أن أسعار الصرف غير ثابتة فإن قيام المؤسسات بأنشطة تجارية و/أو مالية بعمليتين مختلفتين لفترات زمنية متباعدة يؤدي إلى ظهور هذا الخطر .

ويظهر هذا الخطر في شكل ارتفاع التكاليف و/أو انخفاض في الإيرادات، ومنه يلجأ المسير إلى أدوات خاصة تمكنه من تجنب هذا الخطر أو على الأقل التقليل من تأثيراته السلبية على مردودية المؤسسات.

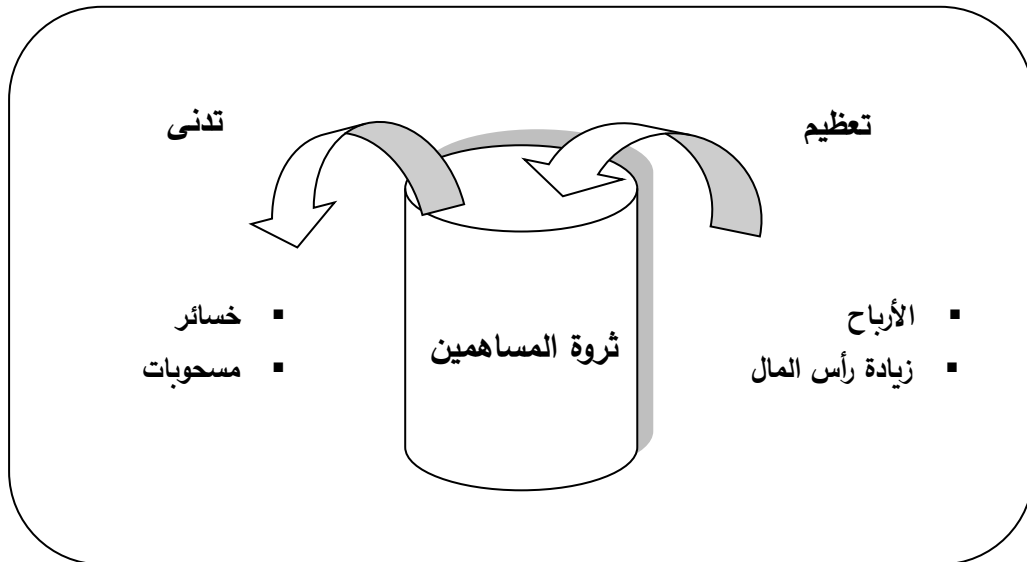
3. خطر السوق: وهو من المخاطر العامة التي لا يمكن لجميع المؤسسات تجنبها بل يمكن فقط تدنية الأضرار الناجمة عنها، ويتمثل هذا الخطر في الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، كاحتمال انخفاض المردودية المتوقعة من الأوراق المالية التي قامت المؤسسات بحيازتها بسبب التقلب في أسعار سوق المال.

الفرع الثالث: تعريف المخاطر المالية حسب مدخل خلق القيمة

يمكن تعريف المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية، وفقاً لمدخل خلق القيمة، على أنها الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين بالمؤسسات، بسبب الخسائر المتراكمة من دورة مالية إلى أخرى، وبالأخص إذا كانت المؤسسة تستخدم الديون، مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على السداد[علي محمد، 2016، ص:301].

ضف إلى ذلك قيام جزء من المساهمين، ولما لا نسبة معتبرة منهم، باعتبارهم أول المتضررين بسحب أموالهم خوفاً من تأكلها وتعرض المؤسسة إلى الفشل المالي، والذي تكون نهايته إعلان الإفلاس والتصفية. والشكل الموالي يوضح كيفية تعظيم ثروة المساهمين وفي الجهة المقابلة كيفية تدني ثروتهم.

الشكل رقم (1-9): توضيح كيفية تعظيم أو تدني ثروة المساهمين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع.

ويمكن تحديد المبررات التالية لتعريف المخاطر المالية وفق هذا المدخل إلى:

- أنه يرتبط بشكل مباشر بالهدف النهائي للمؤسسة وهو تعظيم ثروة المساهمين؛
- أنه يرتبط مباشرة بالقرارات المالية بالمؤسسة والتي تمثل المصادر الرئيسية لأجل:
- توليد التدفقات النقدية بالمؤسسة بما يحقق أرباحاً اقتصادية، تزيد من قيمة الثروة المستثمرة بالمؤسسة من قبل المساهمين.
- إدارة مخاطر التدفقات النقدية بما يحافظ على ثروة المساهمين، دون ضياع العائد المتوقع أو تأكل الثروة.

- أنه يساعد على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية بالمؤسسات، وبين أدوات القياس لها، وبين الهدف من إدارتها.

المطلب الثالث: خطر الإفلاس

إن المخاطر المالية حسب مدخل خلق القيمة، تتضمن - إلى جانب مخاطر الفقد الجزئي أو الكلي لثروة المساهمين - مخاطر العسر المالي المحتملة، لأن زيادة اعتماد المؤسسات على الديون ذات الأعباء الثابتة، سوف يؤدي إلى زيادة احتمال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تزداد احتمالات العسر المالي واحتمال مواجهة خطر الإفلاس. وهذا ما سنحاول الإلمام به من خلال الفروع التالية:

➤ مفاهيم أساسية حول الإفلاس؛

➤ أسباب الإفلاس؛

➤ مراحل الإفلاس.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول الإفلاس

يعتبر موضوع الإفلاس أو التآكل الكامل لرأس المال في المؤسسات من أهم المواضيع التي وجه الكثير من الباحثين اهتمامهم إليها، وذلك لما ينتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وعلى العديد من الفئات مثل الملاك والفئات الاجتماعية الأخرى، وكل من له مصلحة كالمستثمرين والمقرضين والموظفين والعملاء والموردين والجهات الحكومية ذات الصلة. وفيما يلي تعريف الإفلاس ومختلف المصطلحات المرادفة له.

1. تعريف الإفلاس

إن مصطلح الإفلاس واسع الاستعمال ، بحيث لا يقتصر فقط على ميدان الاقتصاد، بل يشمل الميدان القانوني، لذلك ومن أجل توضيح مفهوم الإفلاس ، والإلمام بكافة جوانبه ، سوف نتناول تعريفه من الناحية اللغوية ومن الناحية القانونية والاقتصادية.

1. التعريف من الناحية اللغوية

مصطلح الإفلاس مشتق من كلمة فلس والتي جمعها فلوس، وهي قطع نقود نحاسية يتم التعامل بها. والإفلاس من الناحية اللغوية معناه:

- الفشل التام، ويقال فلس تغليسا القاضي فلانا أي حكم بإفلاسه، كما يطلق على التاجر بالمفلس من لم يبق له مال، والذي لم يعد في استطاعته دفع ديونه ولا الوفاء بالتزاماته [مجاني الطلاب، ط4، 1998، ص.746].

▪ حالة أو وضع تاجر فقد ماله وتثبتت المحكمة التجارية من توقفه عن الدفع وأعلنت عجزه عن الدفع [المنجد الوسيط،2003،ص.825].

2. التعريف من الناحية القانونية

يحدث الإفلاس عندما تتوقف المؤسسات عن الدفع بحيث تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، ففي هذه الحالة يستوجب حلها بقوة القانون، وهذا حسب ما قضت به المادة 215 من القانون التجاري الجزائري بقولها: "يتعين على كل تاجر أو شخص معنوي خاضع للقانون الخاص ولو لم يكن تاجرا، إذا توقف عن الدفع بأن يدلي بإقرار في مدى خمسة عشرة يوما قصد افتتاح إجراءات التسوية القضائية أو الإفلاس" [عمورة.2000. ص:185].

3. التعريف من الناحية الاقتصادية

لقد عرف (W.H.Beaver) المؤسسة المفلسة بأنها تلك المؤسسة العاجزة التي لا تملك القدرة على تسديد ديونها، وتستعمل في ذلك السحب على المكشوف [زغيب. بوشنكير.2010.ص-ص.108-109]. والإفلاس هو حالة لا تستطيع فيها المؤسسات دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإدارتها.

ولهذا يحدث الإفلاس عندما تتوقف المؤسسات عن الدفع بحيث تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، مع وجود تثبيت من المحكمة التجارية عن توقفها عن الدفع وإعلان عجزها عن الدفع، لذا فالإفلاس هو عبارة عن إجراءات قانونية لتسييل أو إعادة تنظيم الأعمال، وأيضا نقل لبعض أو كل أصول المؤسسات للدائنين [الغصين،2004، ص.23].

II. المصطلحات المترادفة لكلمة الإفلاس

بالرغم من أن مفهوم الإفلاس هو مفهوم قانوني يرتبط بإعلان أو إشهار إفلاس المؤسسات أو فشلها في الاستمرار، إلا أنه غالبا ما يختلط مع مفاهيم أخرى تشكل مصطلحات مرادفة له مثل الفشل والعسر والتعثر.

وبالتالي تختلط المعايير المالية والقانونية والاقتصادية التي تصف حالة المؤسسات المسماة بـ"المفلسة" أو "الفاشلة" أو "المتعثرة"، ويعود ذلك إلى اختلاف المصطلحات من بلد إلى آخر [الفقيه،2011، ص.39]. وفيما يلي توضيح مفاهيم لأهم المصطلحات المترادفة لمصطلح الإفلاس:

1. الفشل المالي: FINANCIAL FAILURE: هو عملية ينتج عنها تفاعل العديد من الأسباب

والعوامل عبر مراحل طويلة، تنتهي بحدوث "الإعسار المالي" وعدم القدرة على سداد الالتزامات والحصول على التزامات جديدة، وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي. ومن الناحية العملية

يقال أن المؤسسات فشلت عندما يحدث أي من الأحداث التالية: اضطراب تسديد السندات المستحقة الدفع أو تراكم حسابات البنوك المكشوفة، عدم القدرة على دفع أرباح الأسهم الممتازة أو الإفلاس [الفقيه، 2011، ص.40].

2. **التعثر المالي: FINANCIAL DISTRESS** : هو تلك المرحلة التي تصل فيها المؤسسات إلى العجز عن تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وعدم قدرتها على تحقيق أرباح تشغيلية وعجزها عن تسديد نفقاتها ومصاريفها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل بالشكل الذي يزيد من التعثر وتحمل خسائر متتالية سنة بعد أخرى، مما قد يؤدي بالنهاية إلى إعلان إفلاسها [المومني، 2011، ص ص. 13 12].

3. **عدم الملاءة المالية (العسر المالي): FINANCIAL INSOLVENCY** : لقد اختلف الباحثون في إيجاد تعريف محدد لعدم الملاءة المالية، فمنهم من يراها:

- عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عند تصفية أصولها، بمعنى التوقف عن النشاط الاستغلالي ووضع أصولها للبيع [QUIRY, LE FUR, 2013,11^E, P. 319].
- التحدي المالي الثاني الذي يهدد بقاء المؤسسات (باعتبار أن المردودية هي التحدي المالي الأول)، حيث تتمثل في عدم القدرة على تسديد الديون المستحقة وبالتالي تصبح عاجزة وتتوقف عن تسديد الدفع لمختلف شركائها الاقتصاديين بالأخص المقرضين والموردين، مما يؤدي بها إلى التعرض إلى متابعات قضائية وتصفيتهـا [DE LA BRUSLERIE, 2014,5^E, P-P.10-].

وعليه فإن مفهوم عدم الملاءة المالية لا يقتصر فقط على عدم قدرة المؤسسات على تسديد ديونها عند تصفيتهـا، بل يشمل أيضا عدم قدرتها على ضمان في أي وقت تسديد ديونها المستحقة وما تتحمله من مشاكل أخرى بسبب عدم القدرة تلك، قد يؤدي بها إلى الإفلاس والتصفية.

واستنادا إلى ما ورد من تعريفات فإن مصطلح الإفلاس واسع يشمل كل حالات عدم قدرة المؤسسات على الاستمرار، أو توقف النشاط والتعرض للتصفية (أي الزوال من الحياة الاقتصادية)، ولهذا فقد ارتبط هذا المفهوم بعدد من المترادفات المعروفة في الفكر المحاسبي والمالي مثل الفشل المالي والتعثر المالي وعدم الملاءة المالية [الفقيه، 2011، ص.41].

الفرع الثاني: أسباب الإفلاس

إن إفلاس المؤسسات نادرا ما يكون نتيجة لقرار واحد، بل هو نتيجة لسلسلة من القرارات الخاطئة والتي تطورت مع الزمن، وتنقسم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الإفلاس إلى قسمين هما [موسى وآخرون، 2016، ص:130]:

1. **الأسباب الخارجية:** وهي الأسباب التي تخرج عن سيطرة المؤسسات وتشمل ما يلي [الغصين، 2004، ص:28]:

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي ولا سيما أسعار الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفف الربحية أو تزيد الخسائر.
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها والتي أدت إلى تصاعد قيمة ديون العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.
- تغيرات تكنولوجية متلاحقة ومتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة على التعامل مع تلك المتغيرات.
- مشكلات التعامل مع:
 - الإدارة الحكومية كمشارك مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.
 - البنوك لإتباعها سياسة متشددة في منح الائتمان وارتفاع التكلفة؛
 - التوقعات المتشائمة للمستثمرين؛

2. **الأسباب الداخلية:** وهي الأسباب المرتبطة بالبيئة الداخلية للمؤسسات، وتنقسم بدورها إلى قسمين، هما أسباب غير مالية وأسباب مالية.

أ. **الأسباب غير المالية:** والتي تنقسم إلى أسباب إدارية وإنتاجية وتسويقية مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2 1): الأسباب غير المالية للإفلاس

الأسباب غير المالية للإفلاس		
تسويقية	إنتاجية	إدارية
<ul style="list-style-type: none"> ▪ التوسع والانتشار غير المدروس. ▪ نقص الطلب على منتجات المؤسسات. ▪ اشتداد المنافسة. ▪ غياب السياسات التسويقية المناسبة. ▪ ضيق الأسواق وصعوبة التصدير. ▪ عدم توافر منافذ التوزيع المناسبة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدم كفاءة إدارة الإنتاج. ▪ نقص عناصر الإنتاج. ▪ وجود مشاكل مع الموردين. ▪ انخفاض في جودة ونوعية الإنتاج. ▪ استعمال تكنولوجيا قديمة. ▪ نقص العمالة الفنية المدربة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات. ▪ عدم توفر الخبرة الإدارية. ▪ عدم وجود معايير الصحيحة للترقية والترقية. ▪ الخداع والغش والإهمال. ▪ انخفاض الروح المعنوية للعاملين وميلهم لترك العمل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع.

ب. أسباب مالية: وتتمثل في:

- شح (عجز) السيولة حيث تزيد المطلوبات المتداولة للمؤسسات عن موجوداتها المتداولة وما ينتج عنه من عجز المؤسسات عن الوفاء بالتزاماتها التجارية.
- تآكل حقوق الملكية وفي هذه الحالة تكون الملاءة المالية للمؤسسات موضع التساؤل بسبب تآكل الأرباح المحتجزة والتي تعتبر الدرع الواقي لرأس المال.
- العجز عن سداد الديون حيث تكون المؤسسات غير قادرة على الوفاء بديونها عندما تستحق أو عندما تكون غير قادرة على الالتزام بشروط الاقتراض.
- نقص التمويل حيث تكون المؤسسات غير قادرة على الحصول على التمويل اللازم من المصادر المختلفة.
- التأخر في تحصيل الديون وارتفاع نسبة الديون المعدومة.

- عدم قدرة المؤسسات على تصريف البضاعة المكدسة في الوقت المناسب مما يؤدي بها إلى أن تتبع هذه البضاعة بأسعار أقل من سعر التكلفة حتى تحصل على السيولة التي تلبى بها مطلوباتها اليومية أو الطارئة.

الفرع الثالث: مراحل الإفلاس

من خلال الدراسات والأدب المحاسبي والواقع العملي عادة ما تمر المؤسسات بمراحل معينة قبل وصولها إلى مرحلة الإفلاس والتصفية، ويمكن تحديد تلك المراحل بما يلي[موسى وآخرون،2016، ص ص:134 135]:

1. مرحلة العسر المالي: هو عدم وجود نقد جاهز أو شبه نقد كافيين لمواجهة حاجات المؤسسة مما ينشأ عنه عدم قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاقها. وإذا لم تتمكن المؤسسات من إدارة سيولتها بالشكل السليم، فإنها قد تواجه بعسر مالي.

وقد يكون هذا العسر المالي مؤقت يمكن تجاوزه، ولكنها قد تواجه عسر مالي دائم يصعب في النهاية تجاوزه، والذي يؤدي في النهاية إلى تصفية المؤسسات وإنهاء وجودها [محمد عقل، ط1، 2009.ص. 20]. والعسر المالي نوعان[المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.2001.ص:20]:

أ. مرحلة العسر المالي الفني: تكون المؤسسات في هذه الحالة عاجزة عن مقابلة التزاماتها المستحقة ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة، أي أن هناك نقصاً في السيولة في الأجل القصير. فمثلاً قد يكون لدى المؤسسات أموال ليست سائلة على شكل بضائع أو ذمم مدينة أو أوراق قبض أو استثمارات قصيرة الأجل أو أصول ثابتة، فإذا ما أتيح للمؤسسات وقت أو فترة كافية فإنها تستطيع تحويل هذه الأصول إلى نقد جاهز وبالتالي تستطيع الوفاء بالتزاماتها وسد احتياجاتها.

ب.مرحلة العسر المالي الحقيقي: تكون المؤسسات في هذه المرحلة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها أقل من قيمة الخصوم كما تحقق الشركة خسائر متتالية، أي أنه لو أعطي للمؤسسات الوقت الكافي لبيع أصولها فإنها لن تستطيع سداد كافة التزاماتها المالية، بحيث يكون هذا النوع من العسر المالي دائماً. وفي حال حصول مثل هذا الوضع فإن الدائنون سيطالبون بالحصول على حقوقهم ويتم ذلك عن طريق بيع أصول المؤسسات وتصفيتها وإنهاء وجودها لمصالحهم، أو أنهم يطالبون بإدارة المؤسسات.

2. **مرحلة الفشل القانوني:** لا تستطيع المؤسسات التحكم بالعسر المالي الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس والتصفية.

3. **مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس:** تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسات [الغصين، 2004، ص:28]. كما تصبح المؤسسات في هذه المرحلة غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة، كما أن حقوق المساهمين تصبح غير كافية، نظرا لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين الأمر الذي يتطلب التصفية أو إعادة التنظيم.

4. **مرحلة التصفية:** تعتبر التصفية إجراء قانونيا يأتي بعد إفلاس المؤسسات ويتم بموجبه تحويل (تسييل) الموجودات التي تمتلكها المؤسسات إلى نقد، ويمكن أن تكون التصفية اختيارية إذا قام المالك بذلك بنفسه ودون إجبار أو إجبارية إذا عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم الوصول إلى حل مع دائنيه .

كما أن المؤسسات لا يمكن أن تصفى قانونيا ما لم تكن قد فشلت وفقا لمعايير محددة بموجب القواعد القانونية المنظمة للإفلاس، وأنها خضعت لحكم المحكمة بالتصفية، ولهذا السبب عندما تشعر الإدارة أن المؤسسة تقترب من النهاية وأنها لا تحقق أية أهداف مرجوة، وتشعر بأنها أصبحت في موقع لا يسمح لها بالتراجع، فإن التصفية هي القرار النهائي، رغم كونه أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة وأشدّها [الفقيه، 2011، ص:51].

وفي بعض الأحيان قد تلجأ المؤسسات التي تتعرض للعسر المالي الحقيقي إلى الاندماج أو إعادة التنظيم، حيث تتمثل كل منهما كالآتي:

▪ **مرحلة الاندماج:** والمقصود بالاندماج انصهار مؤسستين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الاتحاد الذي تظل شخصية المؤسسات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد.

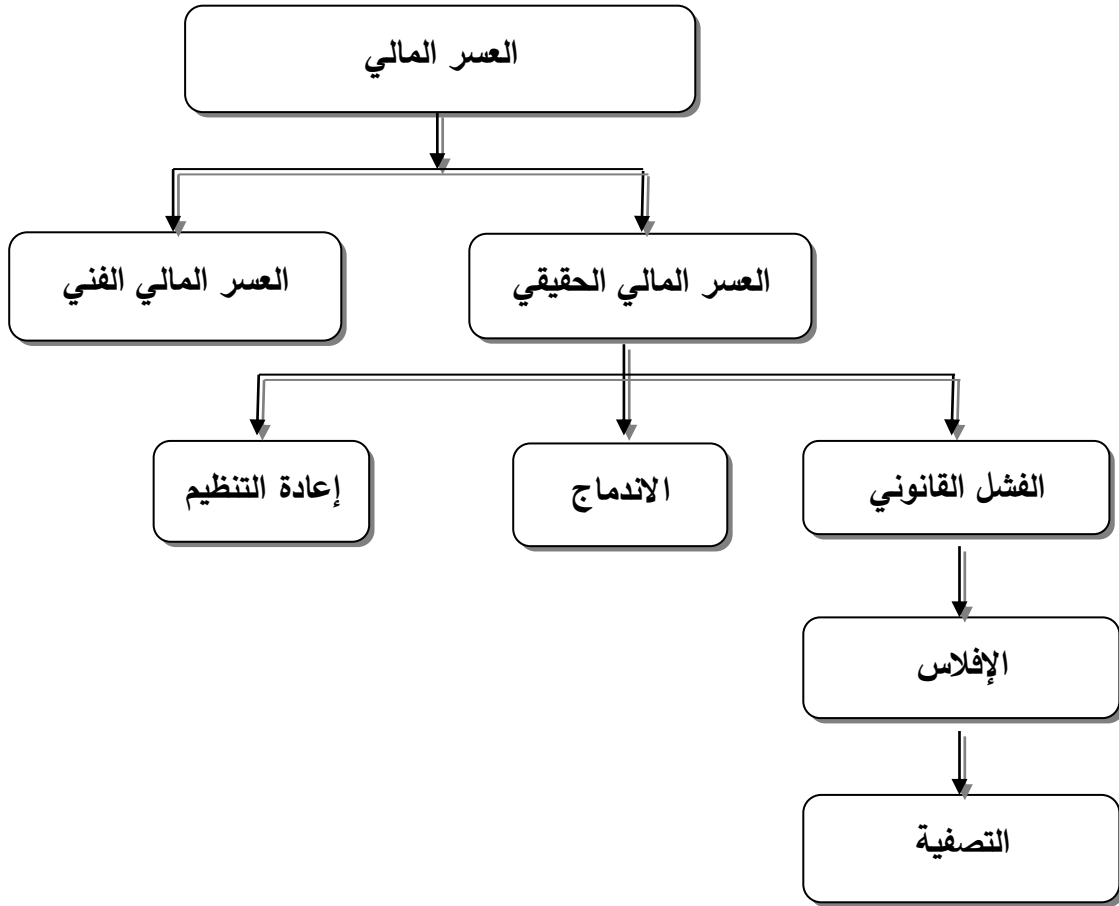
والاندماج يكون مع مؤسسة أخرى لا تتعرض لنفس الظروف وبالتالي يظهر الكيان الجديد خالي من أعراض الفشل المالي. وحتى يتحقق ذلك فلا بد من توضيحات تقدمها المؤسسة الأولى حتى تقبل المؤسسة الثانية الدخول معها في اندماج لإخراج كيان جديد محققا للمؤسستين منافع تفوق ما كان محققا قبل الاندماج.

وللاندماج دوافع وأهداف علاجية بالإضافة إلى علاج الفشل المالي ومن أمثلة ذلك: مواجهة شدة المنافسة في السوق وخفض التكاليف الضريبية، ودوافع وأهداف تطويرية ومن أمثلة ذلك: التوسع وتطبيق نظام الإنتاج الكبير، تنويع المنتجات والسيطرة على حصة أكبر من السوق[الشحات،2000، ص 475-474].

■ **مرحلة إعادة التنظيم:** وتتضمن هذه المرحلة محاولة الإبقاء على المؤسسات على قيد الحياة وإعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها وتتضمن إعادة التنظيم للمؤسسات إعادة هيكلة رأس مالها بهدف استبدال الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة (سندات) بأسهم عادية لتخفيض الالتزامات المالية الثابتة على المؤسسة وينتج عن هذه العملية تخفيض ديون المؤسسة. ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للمؤسسات. وبالتالي إذا كانت قيمة المؤسسات كمؤسسات مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية فالقرار هو إعادة التنظيم.

ومن خلال هذه المراحل يمكن توضيح حالة الإفلاس في الشكل التالي:

الشكل رقم (10 1): مراحل الإفلاس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع موسى وآخرون، ط2016، ص2، ص136.

ونلاحظ من خلال تناولنا لمراسل الإفلاس، أنه من بين الأسباب الرئيسية لعدم قدرة المؤسسات على تسديد ديونها هو النقص في السيولة، وخاصة وأن العديد من الدراسات أثبتت أن النقص أو العجز في السيولة هو مصدر عدد كبير للصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة

إن المؤسسات الاقتصادية المختلفة التي نراها في وقتنا الحالي لم تكن موجودة من قبل، حيث أنها ظهرت نتيجة لعدة تطورات وتغيرات متتالية ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية ، والتي أدت بدورها إلى تطوير ظاهرة تدويل الاقتصاد وأسواق المال والخدمات لتتجاوز الحدود الوطنية.

وتعتبر العولمة في وقتنا الحالي التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية، فبمجرد مزاولتها لأنشطتها التشغيلية، تتعرض لعدم التأكد التابع لعدم استقرار وثبات بيئتها، فالثابت في الحياة هو التغيير، إذ أن المؤكد الوحيد في حياتنا هو عدم التأكد والجهل الكامل بالمستقبل الذي إما يحتوي على فرص أو تهديدات تشكل مخاطر تؤثر على ديمومة المؤسسات.

وتعرف المخاطر على أنها مجموعة العوامل التي تمنع المؤسسات من تحقيق أهدافها وتطورها الدائم. وتختلف هذه المخاطر من حيث مصدرها وإرتباطها بالبيئة التي تعمل فيها المؤسسات. وينتج عن تحقق هذه المخاطر أعباء أي خسائر، يتم التعبير عنها في نهاية المطاف بصيغة مالية، مثلما يتم التعبير عن المخاطر المالية، وهذا مهما كان نوع هذه الخسائر سواء معنوية أو مادية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات تؤدي بصفة مباشرة إلى حدوث مخاطر مالية، حيث أصبحت لا تقتصر فقط على استخدام المؤسسات للديون في هيكلها التمويلي، كما أنها لا تستهدف فقط الأصول المالية. وهذا راجع إلى وجود علاقة سببية بين مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والمخاطر المالية.

وتعد المخاطر المالية حسب العلاقة السببية أحداثا غير منتهية، يتم التعبير عنها بالمعنى الواسع على أنها تشكل قلب المشكلة المالية لمخاطر المؤسسات، خصوصا مع الأزمات الدولية الناتجة عن التغير والتطور المستمر للنظام الاقتصادي والمالي العالمي.

الأمر الذي يضيف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية، وذلك من خلال تبني مدخل حديث يرتبط بشكل مباشر بالهدف النهائي لعموم المؤسسات الاقتصادية المحلية، وفي نفس الوقت للمؤسسات ذات الأعمال الدولية، وهو تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم التدفق المالي المنتظر للاستثمار،

بالبحث عن أقل تكلفة ممكنة للأموال. ويساعد هذا المدخل على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية بالمؤسسات، وبين أدوات القياس لها، وبين الهدف من إدارتها.

ويمكن تعريف المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية، وفقاً لمدخل خلق القيمة، على أنها الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين بالمؤسسات، بسبب الخسائر المتراكمة من دورة مالية إلى أخرى، وبالأخص إذا كانت المؤسسات تستخدم الديون، مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على السداد، وتعرضها إلى مخاطر العسر المالي واحتمال مواجهة خطر الإفلاس والذي يعتبر نهاية غير طبيعية لها.

وتعد الكشوف المالية مصدر أساسي لقياس المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، والركيزة الأساسية للقيام بالتحليل المالي. ولقد بدأت بلدان عديدة منها الجزائر بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية من أجل إعداد هذه الكشوف المالية، وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الكشوف المالية وفق النظام
المحاسبي المالي الجديد

تمهيد

إن اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر خطوة مهمة لتجاوز النقائص والثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني، بالأخص مع التوجه الجديد للاقتصاد من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق وفتح الجزائر المجال للاستثمار الأجنبي.

ولأن البيئة الجزائرية تتفاعل بشكل إيجابي مع البيئة الدولية، كان للجزائر ضرورة تكيف الممارسة المحاسبية مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، والتي حظت بإجماع كبير من دول العالم، خصوصا مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة.

ولقد ازدادت أهمية التنسيق الدولي من خلال معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، بحيث أصبح لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسائل المحاسبية المتشابهة وهذا للاستفادة قدر الإمكان من مزايا العولمة والابتعاد عن الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية.

في ضوء ذلك يمكن القول أن الجزائر تسعى من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي الجديد إلى ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية من جهة، وإلى تحسين نوعية وكفاءة التسيير في المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

وعليه يهدف هذا الفصل إلى استعراض مفهوم معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وأهم المحطات التاريخية التي أدت إلى صناعة هذه المعايير، ومن ثم تناول تعريف ومجال تطبيق SCF وأهم مكوناته وأهدافه، وفي الأخير التطرق إلى أهمية SCF في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية .

المبحث الأول: صناعة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

إن التنسيق والتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، ليس بالأمر الجديد، ولكنه حظي باهتمام كبير بشكل خاص منذ بداية السبعينات من القرن الماضي وذلك مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات والاتجاه نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية وأخيرا الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد.

الأمر الذي أدى إلى محاولات جادة لعولمة معايير المحاسبة وممارساتها ، والتي توجت بتحقيق التوافق الدولي من خلال معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ومن أجل الإلمام بمفهوم هذه المعايير ومختلف الأحداث التي ساهمت في الطلب عليها وكيفية إصدارها سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

➤ مفهوم معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ؛

➤ الطلب على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASC؛

➤ إصدار معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS .

المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

لقد ازدادت أهمية التنسيق والتوحيد المحاسبي على المستوى العالمي، من خلال تكوين اتحادات وهيئات دولية بهدف تضييق فجوة التباين في المعايير والممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى، وإرساء معايير محاسبية دولية.

وتعتبر معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS من أهم الجهود الدولية وأكثرها شمولاً في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي. ومن أجل الإلمام أكثر بهذا الموضوع ومختلف المفاهيم المرتبطة به، سيتم التطرق إلى الفروع التالية:

➤ التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي؛

➤ تعريف معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS؛

➤ خصائص معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

الفرع الأول: التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي

شهدت مختلف الأوطان محاسبات تستجيب لطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي والضريبي...، مما أدى إلى اختلاف ممارستها المحاسبية والتي أصبحت لا تستجيب لمتطلبات العولمة، وفي هذا المجال ومن أجل البحث على درجة الانسجام ما بين الأنظمة المحاسبية للدول ظهر [صديقي وآخرون، 2014، ص-ص 28-29]:

1. التوحيد المحاسبي الدولي: يعرف التوحيد المحاسبي على أنه لغة موحدة (مصطلحات، قواعد...) بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمهتمين بالمحاسبة، وبما يسمح من جودة مخرجاتها من جهة، وإمكانية دمج المحاسبة في إطار ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

كما يعتبر التوحيد العملية النهائية للتوافق المحاسبي لكونه يقارب الأنظمة الوطنية إلى الأنظمة المحاسبية الدولية جزئياً، بينما التوحيد قد يكون نهائياً أي كلياً، كما قد يشمل جزءاً معتبراً من النظام كالمبادئ المحاسبية أو القواعد والإجراءات المحاسبية إلا أنه قد يصطدم مع الإستراتيجية الاقتصادية للدولة.

2. التوافق المحاسبي الدولي: يستخدم التوافق المحاسبي في المحاسبة الدولية للدلالة على السعي نحو التقليل من الفروقات والاختلاف بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، كما يعرف على أنه محاولة تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة عند إعداد الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية وبصورة حتى يسهل مقارنتها على المستوى الدولي.

وتسعى الدول إلى مقارنة أنظمتها المحاسبية مع ما تنص عليه الهيئات الدولية للمحاسبة من خلال تبني معايير محاسبية دولية ومواءمة التطبيقات المحاسبية مع ما هي عليه دولياً، وذلك للحد من التباين والاختلاف في الممارسة المحاسبية ومخرجاتها وكذا الاستجابة لما تفرضه مظاهر العولمة وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: تعريف معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

يقصد بكلمة المعيار "STANDARD" النموذج الذي يوضع ليقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو جودته. أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي "ACCOUNTING STANDARD" هو المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها [سلوم، نوري، دت، ص - ص. 12 - 13].

فالمعيار المحاسبي هو بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل الكشوف المالية ذات قابلية للمقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة، وهو يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة وأساسيات النظرية المحاسبية.

ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة

الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة [القاضي،حمدان،2001،ص.103].

وتعتبر المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS ، أو كما يطلق عليها باختصار معايير المحاسبة الدولية، من أهم الجهود الدولية وأكثرها شمولاً لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي، وهي معايير صادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك وفق ما يلي [مرزوقي، حولي،2011، ص.153]:

- التسمية القديمة: 1973م-2001م: "معايير المحاسبة الدولية" ويرمز لها: "IAS"؛
- التسمية الحالية: منذ 2001 م إلى غاية يومنا هذا: "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" ويرمز لها: "IFRS".

الفرع الثالث: خصائص معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

لم يكن ل يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على مستوى دول العالم لو لم يكن لها خصائص ومزايا، ويمكن التعرف على هذه الخصائص فيما يلي [Brun,2011,P-P.40-41]:

- إطار مرجعي مستمد من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوساكسوني الذي يهتم بالمستثمرين؛
- إطار يرتكز على مدخل يعكس حقيقة النشاط الاقتصادي للمؤسسات اتجاه السوق؛
- معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي وفق إطار تصوري وليس قواعد؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المحيط القانوني والجبائي؛
- توحيد شامل للقواعد المحاسبية وعناصر الكشوف المالية؛
- أهمية الملاحق؛
- تطبيق إجباري لكل المعايير وكل التفسيرات؛
- إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضع الحقيقية للمؤسسة؛
- قياس الخسارة والتناقص في قيمة الأصول؛
- التطبيق بأثر رجعي، أي كما لو كانت المعايير مطبقة من قبل؛
- إعطاء فكرة عن قيمة المؤسسة والمخاطر التي تواجهها بالمقارنة مع قيمتها السوقية بهدف اتخاذ قرار الاستثمار.

المطلب الثاني: الطلب على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASC

لقد أدت الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929م إلى تدخل الدولة لتنظيم مهنة المحاسبة وحماية المجتمع الاستثماري، وذلك بوضع مبادئ محاسبية والتي تطورت إلى معايير محاسبية دولية. ومن أجل الإحاطة بموضوع تبني المعايير المحاسبية الصادرة من طرف اللجنة IASC سيتم تناول أهم المحطات التاريخية والاتحادات المهنية والمنظمات الدولية للمحاسبة التي ساعدت على اعتبار IASC المسؤول الأول عن صناعة المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال الفروع التالية:

- التأصيل العلمي للمحاسبة من المبادئ إلى المعايير؛
- أهم الاتحادات المهنية العلمية للمحاسبين والمنظمات الدولية والإقليمية؛
- الأحداث التي ساهمت في الطلب على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASC.

الفرع الأول: التأصيل العلمي للمحاسبة من المبادئ إلى المعايير

لقد أصاب النظام الرأسمالي العالمي أزمة كساد عامة، سميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929م، ولقد انطلقت هذه الأزمة من سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وانتشرت بسرعة في القارة الأوروبية لتصبح أزمة كساد عالمية. ولقد أدت تلك الأزمة إلى إفلاس كثير من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لحساب المنشآت الكبيرة التي أخذت تسيطر وتحتكر الأسواق.

وخوفا من الإفلاس دفع هذا الوضع إدارات العديد من الشركات إلى مزيد من الاقتراض وإلى تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق إجراءات وسياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح صوريا. وهكذا تضررت مصالح المقرضين والمساهمين، الأمر الذي دفعهم إلى القضاء لمساءلة الإدارة أو المحاسب أو مدقق الحسابات.

نتيجة للوضع السابق تعالت النداءات مطالبة الدولة بالتدخل لتنظيم المبادئ المحاسبية وحماية المجتمع الاستثماري، وذلك بوضع مبادئ تلزم الإدارة وتحمي المحاسب والمدقق في مختلف الشركات من ضغوطات الإدارة بهدف الحد من حريتها في اختيار الممارسات المحاسبية البديلة المتميزة التي تخدم مصلحتها وفق نظرية الوكالة. وهكذا ظهر إلى الوجود في الولايات المتحدة الأمريكية [حنان، 2009، ص - ص. 98-100]:

- قانون الاستثمارات لعام 1933م والذي يتطلب تسجيل الأوراق المالية الجديدة المعروضة للبيع تحت إشراف لجنة حكومية (أصبحت فيما بعد لجنة SEC).
- قانون سوق الأوراق المالية وتبادلها.

▪ إنشاء لجنة الاستثمارات والبورصة SEC عام 1934م، لتكون مسؤولة عن مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات وتبادل الأوراق المالية في البورصات ولتضمن تقديم تقارير مالية صادقة وواضحة من قبل الشركات الأمريكية المعنية. ولقد أعطيت هذه اللجنة سلطة تحديد معايير المحاسبة (تحديد الإجراءات المحاسبية ومضمون الإفصاح المحاسبي) للشركات التي تتعامل في البورصة.

الفرع الثاني: أهم الاتحادات المهنية العلمية للمحاسبين والمنظمات الدولية والإقليمية

لقد كان للتنظيم القانوني السابق وإنشاء اللجنة SEC أثر كبير في تطوير المبادئ المحاسبية وحفز المجتمعات المهنية المحاسبية لتكوين اتحادات وطنية وإقليمية ودولية كبيرة وإنشاء معاهد علمية ولجان متخصصة بهدف إيجاد مبادئ محاسبية تلقى قبولاً عاماً وترفع مستوى المعرفة المحاسبية.

لاسيما وأن لجنة SEC قد أعلنت عام 1938م أنها ستتولى مباشرة إصدار معايير المحاسبة، إذا عجزت المهنة واتحاداتها عن ذلك. وستتم الإشارة في هذا الفرع إلى أهم الاتحادات المهنية العلمية للمحاسبين والمنظمات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تطور الفكر المحاسبي وصناعة المعايير المحاسبية.

1. أهم الاتحادات المهنية العلمية للمحاسبين

ومن أهم الاتحادات المهنية العلمية للمحاسبين التي نشطت في تلك الفترة نذكر ما يلي:

1. معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز

أسس هذا المعهد كاتحاد للجمعيات المحاسبية الاسكتلندية والانجليزية عام 1880م في لندن في المملكة المتحدة وتختصر تسميته ICAEW. وترجع أهميته إلى انتشار دائرة هيمنة توصياته، حيث تشمل - إضافة إلى المملكة المتحدة - جمعيات المحاسبين الممارسين في استراليا ونيوزلندا والهند وباكستان وكثير من بلدان الشرق الأقصى والأدنى وبعض البلدان الإفريقية أو بشكل عام البلدان التي كانت خاضعة للحكم البريطاني .

يصدر هذا المعهد بدءاً من عام 1938م (ومازالت تصدر حتى الآن) دورية شهرية باسم "مهنة المحاسبة"، كما يصدر نشرات باسم "توصيات حول مبادئ المحاسبة". وقد ظهرت أولى هذه التوصيات سنة 1942م، بعدما لمس المعهد حاجة المحاسبين إلى مبادئ أو قواعد تحظى بموافقة جماعية لاسيما في موضوع شكل وترتيب ومضمون القوائم المالية (الميزانية العامة والحسابات الختامية).

كما قامت ICAEW بإنشاء لجنة للمعايير المحاسبية ASC بالتنسيق مع المنظمات المحاسبية الأخرى وقد بلغ أعضاء هذه اللجنة 21 عضواً، وكان الهدف منها هو تطوير البيانات بمعايير محاسبية ويلزم ضرورة إتباعها من قبل الشركات المختلفة حتى تحصل على تطبيق المحاسب القانوني

على قوائمها المالية مما أدى إلى إعطاء المعايير المحاسبية درجة قوية من التأييد الرسمي [الشهادة، الخطيب، 2017، ص-ص. 138-140].

2. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

هو تنظيم مهني للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة CPA ،الذين يجتازون امتحانا خاصا "اسم محاسب قانوني مجاز" في الولايات المتحدة الأمريكية، أسس عام 1887م وتختصر تسميته AICPA . يتبع هذا المعهد لجنتان هما "اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة" التي تهتم بالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف و " لجنة معايير التدقيق". ومن أهم إنجازاته [حنان، 2009، ص-ص. 51-52]:

- اعتماد سنة 1936م مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP بهدف توحيد الممارسة العملية للمحاسبة وجعلها تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة؛
- تكوين سنة 1938م "لجنة الإجراءات المحاسبية" التي تهدف إلى تضييق مجالات الاختلاف في التقارير والقوائم المحاسبية باستبعاد الأساليب غير المرغوب فيها والمطبقة في الحياة العملية.
- وبدلا من تطوير مجموعة مبادئ محاسبية مقبولة عموما وفق رؤية نظرية متكاملة تعتمد على دراسة منهجية، فإن هذه اللجنة (CAP) اكتفت بمناقشة المشكلات المثارة الجارية وإصدار توصيات تمثل ردود فعل سريعة لمشاكل التطبيق العملي . وفيما يلي أهم الهيئات التابعة لـ AICPA :

أ. مجلس المبادئ المحاسبية

- أنشئ سنة 1959م نتيجة تعهد AICPA ببرنامج أكثر اتساعا وشمولا للبحث في مشاكل التقرير المالي، ويرمز له بـ APB ، والذي يهدف إلى [الشهادة، الخطيب، 2017، ص.126]:
- مسؤولية صياغة مبادئ المحاسبة المالية والتقرير المالي؛
 - إجراء البحوث المناسبة وتحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة وتطبيق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في الممارسة المحاسبية.
 - ولقد واجه APB أزمة أدت إلى حله، وكانت من أهم هذه العوامل [حنان، 2009، ص.60]:
 - غياب الحلول المحاسبية الملائمة لمشكلات محاسبية حديثة مثل التأجير الطويل الأجل للأصول الثابتة كأسلوب جديد للتمويل ؛
 - الإفصاح عن حالات الغش والدعاوي القضائية التي أظهرت عجز الطرق المحاسبية في توضيح البيانات اللازمة .
 - الفشل في تطوير إطار عمل فكري للمعايير والمبادئ المحاسبية.

ب. مجلس معايير المحاسبة المالية

لقد كون AICPA لجنة عرفت باسم "لجنة وبت" "wheat commitee" لاقتراح شكل جديد لمؤسسة تهتم بالمعايير المحاسبية وأقر المعهد توصيات اللجنة والتي كانت من نتائجها خلق مؤسسة مسؤولة عن إنشاء وتطوير معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1973م ، ويرمز إليها ب: FASB ، لتحل محل مجلس المبادئ المحاسبية APB التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. ولقد لوحظ عند صدور تكليف هيئة FASB عام 1973م غياب نظرية المحاسبة، فالاهتمام قد تحول من تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية إلى تحديد الأهداف والمفاهيم والمعايير. وتتم مساندة المجلس بالدعم المادي أو المشورة والخبرة بواسطة [الشهادة، الخطيب، 2017، ص.127]:

- مؤسسة المحاسبة المالية FAF: والتي تختص بتعيين أعضاء FASB وتتولى تمويل أنشطته؛
- اللجنة الاستشارية لمعايير المحاسبة المالية FASAC: والتي تقدم المشورة في النواحي الفنية والتعليقات على التفسيرات الصادرة بواسطة FASB .

ج. معهد التنفيذيين الماليين

ويرمز له ب: "FEI" وهو جمعية مهنية من المراقبين والمحاسبين التنفيذيين تابع لـ FASB ، حل سنة 1962م محل معهد المراقبين في أمريكا CIA) CIA) ظهر سنة 1931م كأول مجموعة محاماة في مهنة المراقبة) [MOCANU. 2014 .P: 63].

ويتكون المعهد من المديرين الماليين في منشآت الأعمال الكبرى ويقوم بإجراء البحوث وتقديم التوصيات المتعلقة بأثر التقرير المالي على الشركات، وللمعهد FEI تأثير واضح وذلك من خلال [الشهادة، الخطيب، 2017، ص.136]:

- مؤسسة أبحاث المديرين الماليين التابعة له، حيث تقوم بنشر العديد من الدراسات الهامة في مجال المحاسبة والتقرير المالي، كما تتولى إصدار نشرة شهرية يطلق عليها المدير المالي.
- وضع معايير المحاسبة المالية من خلال لجنة المبادئ التابعة له بما تقوم به من دراسة مذكرات المناقشة والمذكرات المبدئية المتعلقة بمعايير FASB وما يثمر عنه من تقديم آرائها وتوصياتها.

3. جمعية المحاسبة الأمريكية

هي جمعية علمية تضم بالدرجة الأولى أساتذة المحاسبة في الجامعات ويرمز إليها ب: AAA وتتمتع دوريتها الربع سنوية المسماة "مجلة المحاسبة" والتي تصدر منذ عام 1926م بمكانة علمية

مرموقة. ولقد لعبت AAA دورا مهما في تطوير المبادئ المحاسبية من خلال تشجيع ورعاية البحث المحاسبي من خلال إصدار [حنان، 2009، ص-ص. 58-59]:

- منشورات باسم "أخبار تدريس المحاسبة"؛
- قائمة بالمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية للشركات؛
- أكثر من عشرين دراسة منذ عام 1969م في بحوث المحاسبة عالجت مشكلات محاسبية مختلفة مثل مشكلة التخصيص أو التوزيع في المحاسبة المالية، ونظرية القياس، والعلاقة بين المحاسبة ونظرية المعلومات.

4. مجلس معايير المحاسبة الأمريكية

تم إنشاء GASB سنة 1984م تحت إشراف مؤسسة المحاسبة المالية FAF لتناول قضايا التقرير المالي في الحكومات المركزية والمحلية، ولقد كان الدافع من إنشائه التقصي في قابلية القوائم المالية التي تعدها الحكومات للمقارنة مع التقارير المالية التي تعدها منشآت الأعمال في السبعينات عندما واجهت عدد من المؤسسات الأمريكية الكبرى احتمال الإفلاس [الشحادة، الخطيب، 2017، ص. 127].

II. أهم المنظمات الدولية والإقليمية

إن أهم التنظيمات التي تستهدف وضع معايير دولية في مجال المحاسبة والتدقيق هي التنظيمات التالية [حنان، 2009، ص-ص. 65-69]:

1. لجنة معايير المحاسبة الدولية

ويرمز إليها بـ : IASC وهي تنظيم دولي تطوعي مستقل مركزه لندن، تكون في 29 جوان سنة 1973م بمعرفة التنظيمات المحاسبية المهنية الرائدة في الدول التالية: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان للمملكة المتحدة أثر ملحوظ في هذه اللجنة إذ أن أول رئيس لها هو اللورد "HENRY BENSON" ولقد كان انجليزيا [IASB,2005,P.2].

ويتولى إدارة هذه اللجنة مجلس يتكون من ممثلين لثلاثة عشر دولة إضافة لما يزيد عن أربع منظمات ذات اهتمام بالتقارير المالية. ومنذ سنة 1983م أصبحت جميع المنظمات المحاسبية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC أيضا أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ولاشك أن اللجنة قد حققت بعض التقارب والتنسيق في الممارسات المحاسبية، إذ تقوم بإصدار معايير للمحاسبة المالية تختص بمشاكل معينة وذلك وفق الإجراءات التي يتبناها مجلس

معايير المحاسبة المالية **FASB** ، كما أنها تعتمد على **ICAEW** ، وكذلك على غالبية الدول العربية سعياً إلى الحصول على قبول وتطبيق عالمي لمعايير المحاسبة الدولية[حنان،2009، ص-ص.65- 69].

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام1977م، حيث يرمز إليه بـ : **IFAC**، وهو تنظيم تطوعي خاص مستقل مركزه نيويورك، تشارك في عضويته 79 تنظيماً محاسبياً مهنياً و155 عضواً دولة ويهتم هذا الاتحاد بموضوع التدقيق فقد أصدر العديد من الأدلة الدولية لتدقيق الحسابات وبموضوع دستور المهنة ، فقد أصدر حديثاً سنة 1996م القواعد الأخلاقية المعدلة للمحاسبين المهنيين وبموضوع التعليم المحاسبي.

يلحق بالاتحاد سبع لجان، منها لجنة ممارسات المراجعة في المجال العلمي، ولجنة التعليم، لجنة المحاسبة المالية والإدارية...[حنان،2009، ص. 69]. ويهدف الإتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها ولتحقيق مهامه فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.

وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد ومعايير دولية لرقابة الجودة، قواعد دولية لأخلاقيات المهنة ومعايير التأهيل الدولية، معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام [القاضي، حمدان،2001، ص ص. 111 110].

2. المجموعة الاقتصادية الأوروبية

وتعرف أيضاً بالسوق الأوروبية المشتركة، ويرمز إليها بـ : **EEC** ، وهي تنظيم إقليمي فوق حكومي يتمتع بسلطة حكومية، ولكن نطاقه محدود بالدول الأعضاء التابعة للمجموعة (في سنة 1997م بلغ عدد الدول الأعضاء 15 دولة). وتقوم المجموعة بإصدار تعليمات توجه إلى الدول الأعضاء وتعتبر هذه التعليمات ملزمة لها، ومن ثم يجب أن تقوم كل دولة بتضمين هذه التعليمات في قوانينها القومية[حنان،2009، ص-ص.69- 70].

وتهدف هذه التعليمات إلى توجيه دول المجموعة الأوروبية نحو مزيد من التنسيق والتوحيد في الممارسات المحاسبية فيما بينها. فمثلاً التعليمات الرابعة والتي تمثل انعكاساً لقانون الشركات لسنة 1981م اهتمت بإنشاء درجة أعلى من التوحيد والتماثل في التقارير المالية لشركات المجموعة الأوروبية.

فتم تحديد شكل ومضمون الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر بشكل أكثر دقة وتفصيلا من السابق، وكذلك تم اعتماد المفاهيم الأساسية لإعدادها (اعتمدت مفاهيم أساسية أربعة: فرض الاستمرارية، الثبات في إتباع الممارسات المحاسبية من سنة إلى أخرى، التقويم وفق قاعدة الحيطة والحذر، اعتماد أساس الاستحقاق للإيرادات والمصروفات) [القاضي، حمدان، 2001، ص. 111].

1. لجنة ممارسة المراجعة الدولية

ويرمز إليها بـ : IAPC وقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات و تعزيزها.

ويتم تعيين أعضاء لجنة IAPC من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد. وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط.

وتتضمن IAPC ابتداء من 1994م أعضاء من 13 دولة وهي : استراليا، البرازيل، كندا، مصر، فرنسا، والمكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصدرت اللجنة حتى عام 1999م أربعاً وثلاثين معياراً [القاضي، حمدان، 2001، ص. 112].

2. المنظمة الدولية للبورصات العالمية

تعتبر المنظمة الدولية لأسواق المال العالمية المحرك الأساسي لقبول معايير المحاسبة الدولية، ويرمز إليها بـ: IOSCO، ولقد أسست الهيئة بغرض حماية الاستثمارات المالية عبر الدول، وتنظيم عمليات قيد وتداول الأوراق المالية للشركات الوطنية في أسواق المال الخارجية.

ولقد وجدت هذه المنظمة في لجنة معايير المحاسبة الدولية الكيان الذي يمكن تفويضه في إصدار مجموعة معايير محاسبية ذات جودة عالية ، يمكن أن تخلق نوعاً من التوحيد في العرض، والإفصاح المحاسبي، بصرف النظر عن موطن الشركة المصدرة أو السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية.

ولقد كانت أول مشاركة لهذه المنظمة في تنظيم عملية وضع المعايير عام 1987م، ثم راجعت وقبلت مجموعة كبيرة من المعايير الدولية على مرحلتين، المرحلة الأولى كانت عام 1994م، والثانية كانت عام 2000م، وتعاضم دور هذه الهيئة في تنظيم المعايير الدولية، عندما مارست ضغوطاً قوية لتغيير هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1998م [أبو الخير، السهلي، 2006، ص ص. 89 90].

3. المجموعة الأربعة +1: G4+1

شكلت خمس دول هي: استراليا، وكندا، ونيوزيلندا، وانجلترا، والولايات المتحدة كيانا غير رسمي ينسق فيما بين مجالس الدول الخمس في تقديم معالجات محاسبية متفق عليها فيما بينها، أو فرضها لتعكس المعايير الدولية آراء مجالس تلك الدول، إلا أن هذه المجموعة أوقفت نشاطها سنة 2001م بعد إعادة هيكلة اللجنة الدولية وضمان هذه الدول مقعد دائم لها في مجلس معايير المحاسبة الدولية [أبو الخير، السهلي، 2006، ص.89].

الفرع الثالث: الأحداث التي ساهمت في الطلب على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASC

إن محاولة وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي بدأت منذ سنة 1966م، وذلك باقتراح إنشاء دراسة دولية من طرف مجموعة من الهيئات المهنية العلمية والتي تتمثل في: معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW ، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA.

وفي فيفري 1967م تم تكوين "فريق دراسة المحاسبين الدولي" AISG والذي بدأ بنشر أوراق عمل حول مواضيع مهمة كل بضعة أشهر، ومعظم هذه المنشورات تبين كيفية إعداد المعايير. وفي سنة 1973م تمت الموافقة على إقامة منظمة دولية تعد معايير محاسبية للاستعمال الدولي، والتي تعرف باسم "لجنة المعايير المحاسبة الدولية IASC"¹.

وانطلاقاً من سنة 1984م، بدأت الاهتمامات الدولية لتوحيد وتوفيق المعايير المحاسبية، والبحث عن سبل حماية المستثمر خصوصاً إثر تطور أسواق رؤوس الأموال وظهور منتوجات مالية جديدة، وعلى إثر ذلك عقدت عدة مؤتمرات دولية نظمتها كل من منظمة التنمية والتعاون الدولي، الجمعية الدولية للأوراق المالية، وكذا هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية .

هذه الأخيرة أعدت تصور مشروع قيد الأوراق المالية في الأسواق وكان ذلك سنة 1985م. ومما ساعد على اعتبار اللجنة IASC المسؤول الأول عن صناعة المعايير المحاسبية الدولية الأحداث التالية [مرزوقي، حولي، 2011، ص ص 148 146]:

■ في سنة 1987م انضمت المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO إلى المجموعة

¹: لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع Icaew على شبكة الانترنت:

Icaew. Knowledge guide to International Accounting Standards. téléchargé le:12/03/2014. à 11h :00. consulté sur : [Site :https://www.icaew.com/en/library/subject-gateways/accounting-standards/knowledge-guide-to-international-accounting-standards](https://www.icaew.com/en/library/subject-gateways/accounting-standards/knowledge-guide-to-international-accounting-standards) .

الاستشارية للجنة الدولية، وهو ما أعطى حافزا لتطور أعمال هذه الأخيرة وكسب صدى عالمي ونوع من الاستقلالية عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC .

■ وفي سنة 1988م، تواصل الدعم الدولي للجنة، بدخول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB كملاحظ؛

■ أما سنة 2000م فقد عرفت مصادقة البرلمان الأوروبي على قانون يلزم المؤسسات المدرجة في البورصات الأوروبية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أجل أقصاه 2005م، ومدد الأجل إلى 2007م للمؤسسات التي تطرح سندات فقط، وأعلنت " لجنة بازل" دعمها للمعايير الدولية، وفي نفس السنة أبدت منظمة البورصات العالمية قبولها لـ 30 معيار، وهو ما يعد تأكيدا على مصداقية المعايير والدعم القوي للعمل الدولي.

■ وفي جويلية 2000م أقرت الأمم المتحدة بعد اجتماع لمحاسبي مختلف الدول في سويسرا، أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هو في صالح كل من البلدان الناشئة ودول العالم الثالث لدعم التنمية الاقتصادية.

ولقد تميزت هذه المرحلة بإجماع دولي أكبر، وبإصدار معايير تمس جوانب حساسة نتجت جراء التطورات العالمية كالمشتقات المالية، وعرفت هذه المرحلة أيضا إعادة هيكلة اللجنة IASC لتتحول إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية المسؤول الأول عن صناعة المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: إصدار معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

تعتبر معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية من أهم الجهود الدولية وأكثرها شمولاً في تحقيق التوافق الدولي. ولمعرفة سير وتطور عملية إصدار هذه المعايير، سيتم التطرق إلى الفروع التالية:

- تقديم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ؛
- عرض قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS؛
- التطور المستمر لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

الفرع الأول: تقديم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

ظهر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى الوجود نتيجة تعديل اسم اللجنة IASC ، بحيث انتقلت إليه مسؤوليات وضع معايير المحاسبة الدولية من سلفه IASC. وقبل التطرق إلى أهداف واستراتيجيات عمل IASB وهيكله التنظيمي، سنتعرض أولاً إلى تشكيلة وتطور عمل IASC .

1. تشكيلة وتطور عمل IASC

لقد تولت اللجنة IASC وضع المعايير المحاسبية الدولية IASs ، حيث أصدرت 41 معيارا لغاية نهاية عام 2000م، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 30 معيارا.

ويتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها ويطلق عليها "لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية" SIC، ويطلق على كل تفسير SIC حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيرا منذ تأسيسها في عام 1977م لغاية نهاية عام 2000م، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

وفي عام 1982م تم زيادة عدد أعضاء اللجنة ليصبح 17 عضوا، منهم 13 عضوا ممثلين عن دول معينة يتم تعيينهم بواسطة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وأربع ممثلين عن منظمات تعنى بالتقارير المالية.

وفي عام 1984م تم تأسيس المجلس الاستشاري للجنة المعايير المحاسبية الدولية، أعقبه في عام 1998م زيادة عدد أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC إلى 140 عضوا تمثل جهات محاسبية من 101 دولة [الجعارات، 2008، ص ص. 32-31].

ولقد تمت الموافقة على النظام الأساسي المؤسس في صورته الأصلية بواسطة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في مارس 2000م، وتحدد المادة 2 من النظام الأساسي أهداف مؤسسة IASC كالتالي [حماد، 2006، ص - ص. 39-40]:

- وضع مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة وقابلة للفهم والتطبيق تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة في القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين على اتخاذ قرارات اقتصادية؛
- تشجيع استخدام وتطبيق تلك المعايير بشكل صارم ودقيق؛
- تحقيق النقاء بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية .

واعتبارا من 1 أبريل 2001م، تم تعديل اسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، بحيث انتقلت إلى IASB مسؤوليات وضع معايير المحاسبة الدولية من سلفه IASC.

2. أهداف وإستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

لقد تم تحديد أهداف وإستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بموجب دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية كما يلي [الجعارات،2008،ص ص.33 32]:

أ. أهداف IASB

- إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام تراعي عند إعداد القوائم المالية وتشجيع القبول فيها والعمل بموجبها على مستوى العالم؛
- العمل بشكل عام على تطوير وتوفيق التعليمات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى دولي.

ب. إستراتيجية عمل IASB

- تشجيع الأعضاء لدعوة IASB للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية؛
- تشجيع الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية من قبل لتبني معايير المحاسبة الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة فيها؛
- دعوة دول أخرى لديها بعض المعايير المحاسبية الوطنية والتي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية كأساس للمعايير المحاسبية الوطنية، مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد وتخفيض وقت وتكلفة التطوير المطلوبين لوضع معايير وطنية؛
- مقارنة المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية المماثلة والبحث عن إلغاء أي فروقات جوهرية؛
- السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها.

3. الهيكل التنظيمي لـ IASB

يتسم هيكل IASB بالملامح الرئيسية التالية¹[حماد،2006، ص - ص. 41-42]:

¹ : أنظر الملحق رقم (01).

أ. مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية

ويرمز إليها بـ: IASCF ، وهي لجنة مستقلة تتكون من تسعة عشر أمينا (Les Trustees)، ويعين أمناء مؤسسة IASCF أعضاء IASB ويمارسون الرقابة والإشراف ويدبرون الأموال اللازمة، في حين أن وضع معايير المحاسبة هو المسؤولية الوحيدة لـ IASB.

ب. مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

قام أمناء مؤسسة IASCF بتعيين أربعة عشر عضواً، منهم 12 من أعضاء IASB طبقاً للمادة (19) من النظام الأساسي في مراكز بدوام كامل، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس، واثنين في مراكز بدوام جزئي. ولتشجيع التعاون بين المجلس الجديد والجهات الوطنية واضعة المعايير، عين الأمناء سبعة من أعضاء IASB ليكونوا ضباط اتصال بالهيئات الوطنية.

والدول ذات الاتصالات الرسمية مع IASB هي استراليا ونيوزيلندا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. بالإضافة إلى ذلك يوجد أعضاء لـ IASB اتصالات متكررة مع منظمات مثل اللجنة الأوروبية و SEC والجهات المالية التنظيمية والبنوك المركزية والصناعة الخاصة والمحليين والأكاديميين حول العالم.

وقد اجتمع IASB (التي يجوز للجمهور حضور اجتماعاته) للمرة الأولى في جلسة فنية في أبريل 2001 م، وأثناء هذا الاجتماع وافق على قرار بتبني مجموعة معايير وتفسيرات المحاسبة الدولية القائمة الصادرة عن مجلس إدارة IASC السابق و SIC.

وأعلن IASB أيضا أن أمناء مؤسسة IASCF وافقوا على تسمية معايير المحاسبة الصادرة عن IASB بـ"معايير التقارير المالية الدولية" IFRS، ومع ذلك فالإصدارات الحالية سوف يتم الاحتفاظ باسمها وهو معايير المحاسبة الدولية IAS . ويفترض أن هذا التغيير قد أحدث من أجل تمكين المجلس من التمييز بين المعايير الجديدة الصادرة بواسطته وتلك التي ورثها من مجلس IASC السابقة.

ج. المجلس الاستشاري للمعايير

يوفر SAC منتدى وملتقى للمشاركة بواسطة المنظمات والأفراد المهتمين بالتقارير المالية، وفي يونيو 2001م، أعلن أمناء مؤسسة IASCF عن تعيين 49 عضواً بـ SAC، ويشمل الأعضاء مديري المالية والمحاسبة من بعض أكبر مؤسسات العالم والمنظمات الدولية، وكبار المحللين الماليين والأكاديميين، والجهات المنظمة وواضعي المعايير المحاسبية وشركاء من شركات محاسبة كبيرة. وأعضاء SAC ينتمون إلى 6 قارات و 29 بلداً و 5 منظمات دولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اللجنة الأوروبية ولجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية والوكالة اليابانية للخدمات المالية في أعمال المجلس كمراقبين. ومجلس SAC (الذي تكون اجتماعاته مفتوحة أمام الجمهور عادة) يجتمع 3 مرات سنويا برئاسة رئيس IASB وقد اجتمع SAC للمرة الأولى مع IASB في يوليو 2001م.

د. لجنة تفسيرات التقارير المالية

استمر عمل SIC الذي تشكل في 1997م في ظل هيكل IASC السابق - مدة 9 أشهر تقريبا في ظل الهيكل الجديد. وفي اجتماعه المنعقد في يوليو 2001م، ناقش SAC مع المجلس اقتراحات المجلس بتعديل الإجراءات التشغيلية لـ SIC. وكان اقتراح IASB هو تغيير اسم اللجنة إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC وتوسيع نطاق اختصاصاتها لتمكين اللجنة من التصدي لموضوعات تتجاوز التفسيرات القائمة.

وننتج عن ذلك إعادة تشكيل SIC تحت اسم IFRIC في ديسمبر 2001م وتعيين مدير الأنشطة الفنية بـ IASB رئيسا لها دون أن يكون له حق التصويت. وتضم لجنة IFRIC 12 عضوا لهم حق التصويت، وتشارك اللجنة الأوروبية لـ IOSCO في أعمال اللجنة كمراقبين.

وكجزء من حوكمة الشركات قررت كل من IASB و FASB سنة 2010م تعديل إستراتيجية عمل IASB ليصبح ابتداء من 10 مارس 2010 م¹:

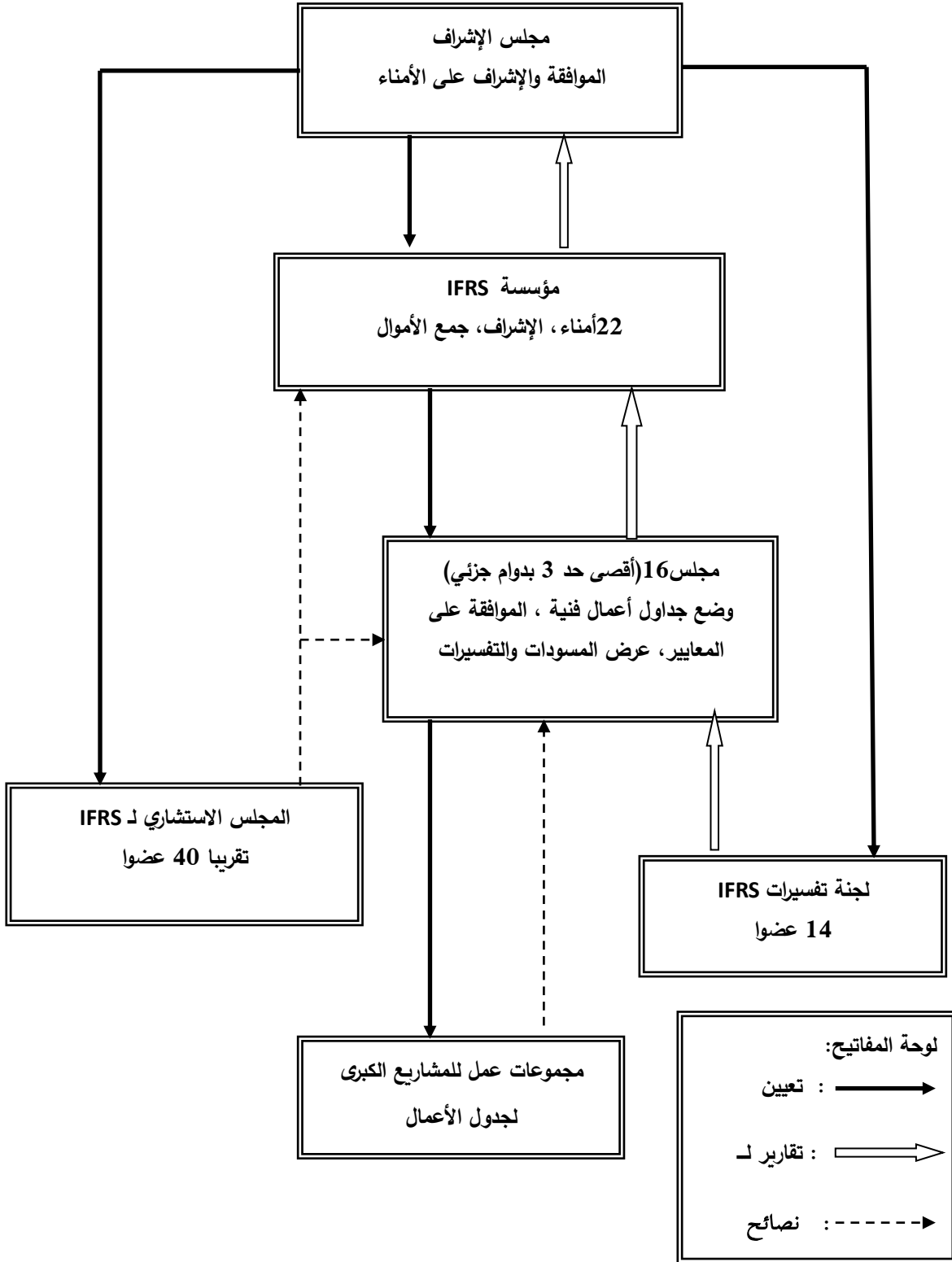
- IASCF أصبحت تسميتها "مؤسسة IFRS"؛
- SAC أصبحت تسميتها "المجلس الاستشاري IFRS"؛
- IFRIC أصبحت تسميتها " لجنة تفسيرات IFRS".
- الاحتفاظ باسم مجلس IASB .

والشكل رقم (1-2) يوضح تشكيلة عمل IASB :

¹: لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع focusifrs على شبكة الانترنت:

focusifrs. Historique de l'IASB. téléchargé le : 12/03/2014 à 13h :00. Consulté sur Site:http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/que_sont_les_ias_ifrs/historique_de_l_iasb.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لـ IASB



المصدر: <http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf>

الفرع الثاني: عرض قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

تتكون معايير المحاسبة الدولية كما ذكرنا سابقا في المطلب الأول من معايير المحاسبة الدولية ويرمز لها: "IAS" وهي التسمية القديمة للمعايير، حيث تم تغيير تسميتها منذ 2001م إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" ويرمز لها: "IFRS".
وذلك من أجل تمكين المجلس من التمييز بين المعايير الجديدة الصادرة بواسطته وتلك التي ورثها من مجلس IASC السابقة. وفيما يلي عرض لكل من هذه المعايير حسب الجدولين التاليين:

الجدول رقم (1-2): قائمة معايير المحاسبة الدولية IFRS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ آخر إصدار
IFRS 1	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	2008*
IFRS 2	المدفوعات المبنية على أسهم	2004
IFRS 3	اندماج منشآت الأعمال	2008*
IFRS 4	عقود التأمين	2004
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحازة بغرض البيع والعمليات المتوقفة	2004
IFRS 6	التنقيب عن وتقييم الأصول المعدنية	2004
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2005
IFRS 8	قطاعات التشغيل	2006
IFRS 9	الأدوات المالية	2013*
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	2011
IFRS 11	ترتيبات مشتركة	2011
IFRS 12	الكشف عن المصالح في منشآت أخرى	2011
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	2011
IFRS 14	تأجيل الحسابات التنظيمي	2014
IFRS 15	الإيرادات من العقود مع العملاء	2014
IFRS 16	عقود الإيجار	2016
IFRS 17	عقود التأمين	2017

المصدر: <http://www.iasplus.com/en/standards>

الجدول رقم (2-2): قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ آخر إصدار
IAS 1	عرض القوائم المالية	*2007
IAS 2	المخزون	*2005
IAS 3	القوائم المالية الموحدة حل محله عام 1989 IAS 27 و IAS 28	1976
IAS 4	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	تم إلغاؤه في 1999
IAS 5	محاسبة الاهتلاك حل محله IAS 1 نافذ المفعول في 1998	1976
IAS 6	استجابات المحاسبة للتغير في الأسعار حل محله IAS 15	تم إلغاؤه في 2003
IAS 7	قوائم التدفقات النقدية	1992
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	2003
IAS 9	تكاليف البحث والتطوير حل محله IAS 39 نافذ المفعول في 1999	تم إلغاؤه في 1999
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	2003
IAS 11	عقود الإنشاءات	1993
IAS 12	ضرائب الدخل	*1996
IAS 13	عرض الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل حل محله IAS 39 نافذ المفعول في 1998	تم إلغاؤه في 1998
IAS 14	التقارير القطاعية حل محله IAS 8 نافذ المفعول في 2009	1997
IAS 15	المعلومات العاكسة لآثار التغييرات في الأسعار	تم إلغاؤه في 2003
IAS 16	الممتلكات، المعدات، التجهيزات	*2003
IAS 17	الإيجارات	*2003
IAS 18	الإيرادات	*1993
IAS 19	منافع العاملين حل محله IAS 19 نافذ المفعول في 2013 / منافع العاملين	*2011/1998
IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
IAS 21	آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	2003
IAS 22	إندماج المشروعات حل محله IFRS 3 نافذ المفعول في 2004	*1998

المصدر: <http://www.iasplus.com/en/standards>

تابع للجدول رقم (2-2): قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ آخر إصدار
IAS 23	تكاليف الاقتراض	*2007
IAS 24	افصاحات الأطراف ذوي العلاقة	*2009
IAS 25	المحاسبة عن الاستثمارات حل محله IAS 39 و IAS 40 نافذ المفعول في 2001	تم إلغاؤه في 2001
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن خطط ومنافع التقاعد	1987
IAS 27	القوائم المالية المجمعة والمنفصلة حل محله IAS 27 ، IFRS 10،IFRS 12 في 2013	2003
IAS 28	الاستثمارات في شركات زميلة حل محله IFRS 12 في 2013	2011/2003
IAS 29	التقارير المالية في ظل التضخم الجامح	1989
IAS 30	الافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة حل محله IFRS 7 في 2007	1990
IAS 31	الحصص في المشروعات المشتركة حل محله IFRS 12 ، IFRS 11 في 2013	*2003
IAS 32	الأدوات المالية: الافصاح والعرض	*2003
IAS 33	ربحية السهم الواحد	*2003
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	1998
IAS 35	الأعمال المؤقتة حل محله IFRS 5 في 2005	1998
IAS 36	انخفاض قيمة الأصول	*2004
IAS 37	المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة.	1998
IAS 38	الأصول غير الملموسة	*2004
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس حل محله IFRS 9 في 2013	*2003
IAS 40	الممتلكات الاستثمارية	*2003
IAS 41	الزراعة	2001

المصدر: <http://www.iasplus.com/en/standards>

وتسرد الجداول السابقة أحدث الإصدارات والتغييرات لكل تصريح وتواريخ التي صدرت فيها المراجعات، وتشير علامة * إلى تاريخ الإعلان عن التغيير. حيث نلاحظ من خلال الجداول التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الثالث: التطور المستمر لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

تظل مشكلة الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة من أهم المحركات لتغيير وتطوير IAS/IFRS، فهي تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير استنادا إلى التغيير في الظروف الاقتصادية. ويأخذ التطور المستمر في IAS/IFRS أشكالا عديدة ندرجها فيما يلي [الجعارات،2008، ص ص.35-36]:

1. **تعديل المعايير:** حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، ولقد تم تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005/01/01، وكذلك ظهرت تعديلات أخرى بعد ذلك ويكون التعديل أيضا بأشكال مختلفة منها:

أ. **إلغاء بعض البدائل المحاسبية:** حيث يعتبر تعدد البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة، حيث يؤدي ذلك إلى اختلاف في الأرقام والنتائج المحاسبية، ولعل المنظرين وواضعي المعايير في مهنة المحاسبة يسعون جادين إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية، وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وأمثلة هذا النوع من التعديلات:

▪ تعديل المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا الصادر أولا "LIFO" من أساليب تقييم المخزون؛

▪ تعديل المعيار IAS22 قبل استبداله بالمعيار IFRS3 والمتعلقين باندماج الأعمال بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال.

ب. **تعديل التعريفات:** حيث تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية الدولية من أهم ما تبنى عليه المعايير، ومن أمثلة ذلك:

▪ تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي.

▪ إلغاء بعض الممارسات المحاسبية كما حصل في التعديل الأخير للمعيار IAS36 من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى وفحص من أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

2. **سحب بعض المعايير:** وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها كما حصل في المعيار IAS15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

3. **إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة:** كما حصل مع المعيار IAS22 المتعلق باندماج الأعمال حيث حل محله المعيار IFRS3 بذات المسمى.

المبحث الثاني: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي الجديد

تتجه جميع دول العالم ومن ضمنها الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعلها تطبق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل مواكبة التغيرات الحتمية والمستمرة التي تفرضها العولمة.

ومن أجل استيعاب القصور الذي عانت منه المؤسسات الاقتصادية في مجال المحاسبة من جهة، وتطبيق محاسبة تعمل بشكل متوافق مع اقتصاد السوق في ظل العولمة من جهة أخرى. أصدرت الجزائر نظاما محاسبيا جديدا، والذي سيتم استعراضه من خلال المطالب التالية:

- النظام المحاسبي الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق؛
- النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- الكشوف المالية.

المطلب الأول: النظام المحاسبي الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق

شهد تطبيق المحاسبة في الجزائر تغيرات ملحوظة، تماشيا مع الظروف والتطورات التي عرفتتها الدولة الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال ومن ثم إتباعها النظام الاشتراكي، وصولا إلى تخليها عن هذا النظام وإتباعها نظام اقتصاد السوق.

وعليه يهدف هذا المطلب إلى الإشارة إلى أهم المحطات التاريخية التي عرفها التشريع الجزائري في مجال المحاسبة، من أجل مواكبة جميع التغيرات التي شهدتها الاقتصاد، وذلك من خلال الفروع التالية:

- مسار تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر؛
- نقائص المخطط المحاسبي الوطني؛
- مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفرع الأول: مسار تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر

1. لمحة تاريخية عن نشأة المخطط المحاسبي الوطني

اتبعت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1975م المخطط المحاسبي العام الفرنسي الصادر سنة 1957م، والذي كان يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، ولكن هذا المخطط لم يتماشى مع النهج الاقتصادي الاشتراكي وسياسة التخطيط التي انتهجتها الجزائر.

ولقد جاء المخطط المحاسبي الوطني "PCN" والمتضمن في الأمر 35/75 الصادر في 29 أبريل 1975م بمثابة تغيير جذري للمحاسبة في الجزائر، معلنة بذلك استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب إلى التوجه الاقتصادي الاشتراكي الجديد من جهة أخرى.

ولقد مر تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر بمرحلتين أساسيتين ، تتمثلان في [دادن، دادن، 2011، ص.362]:

أ. المرحلة الأولى: من 1976م إلى 2000م: أصبح فيها المخطط المحاسبي الوطني إجباري التطبيق في المؤسسات الصناعية والتجارية منذ أول جانفي 1976م، كما حدد كيفية تطبيق "PCN"، وذلك من خلال تنظيم وضبط وتنسيق وتسوية المعلومات الاقتصادية لدى المؤسسات والشركات التجارية الخاضعة لنظام الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

ولقد استمر العمل بـ"PCN" دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، وبعبارة أخرى أن هذا المخطط أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من سنة 1988م، والبدء بالتفكير في النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه آليات السوق [مسامح، 2008، ص.196].

وهنا بدأت تظهر محدودية "PCN" للتكفل بالانشغالات الجديدة، حيث عرف عدة تعديلات ، تماشيا مع تغيرات الإطار القانوني للمؤسسات الوطنية إلى شركات مساهمة، وفي هذا الظرف أصبح من الضروري ضبط وتوحيد مجموع العمليات لإنشاء الشركات، توزيع النتائج، رفع رأس المال، التصفية...

ب. المرحلة الثانية: من 2001م إلى 2007م: لقد ترتب عن تطبيق إصلاحات عشرية التسعينات ، ضرورة التخلي عن هذا القانون 35/75 واستبداله بتشريع جديد يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق .

ولقد بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001م، بتمويل من البنك الدولي، وأوكلت المهمة لمجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات وتحت إشراف وزارة المالية.

ومن أجل تطوير نسخة "PCN" إلى نظام محاسبي مالي جديد - يتوافق والمرجعية الدولية للمحاسبة من جهة، ويتماشى مع التحولات الاقتصادية التي تعرفها بلادنا من جهة أخرى- وزعت أعمال اللجنة على أربعة مراحل، حيث كشفت المرحلة الأولى منها على وجود نقائص في "PCN"، والذي أصبح لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة [العايشي، 2018، ص.32].

ولقد تم استبدال المخطط المحاسبي الوطني بتشريع جديد متضمن في القانون 11/07 الصادر في 25 نوفمبر سنة 2007م، وهذا من أجل تطبيق محاسبة تعمل بشكل متوافق مع اقتصاد السوق في ظل العولمة. وفيما يلي أهم النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني.

الفرع الثاني: نقائص المخطط المحاسبي الوطني

يتجلى قصور المخطط المحاسبي الوطني في نسخة 75/35 المؤرخة في 29 أبريل 1975م فيما يلي [شنوف، 2008، ص-ص.19-22]:

1. غياب الإطار التصوري: ويقصد بالإطار التصوري المبادئ والأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بعقلانية المعلومات المحاسبية وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة، ورفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم.

كما ينبغي أن تعطى الاستقلالية التامة للمحاسبين، وتحدد أهداف القوائم المالية وأولوياتها، وإلى من توجه وما هو الوقت المناسب لتقديمها من أجل اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت الضروري. وإذا ما طبقنا هذا على "PCN"، فإننا نجده يفترق إلى هذا الإطار، وهذا ما أضفى سكونا وجمودا على العمل المحاسبي.

2. عدم الاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق: لقد تم استعمال المخطط المحاسبي الوطني "PCN" بداية من جانفي 1976م إجباريا في المؤسسات، والذي وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي وضع لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية ومصالح الضرائب بالدرجة الأولى.

ولم يتغير رغم أن الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص وتحرير الأسعار، وجود بنوك خاصة وفتح المجال للاستثمار الأجنبي وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي سوف تحدث خصوصا مع اقتراب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فكل هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وإفرازات العولمة، وكاستجابة لحاجيات متعاملين جدد مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية، حيث أصبح المستثمرون على رأس قائمة المستخدمين للقوائم المالية، والتي ليست من أولويات المخطط المحاسبي الوطني.

3. إهمال دور المؤسسات في إنتاج البيانات المحاسبية: يتجلى قصور المخطط المحاسبي الوطني من خلال إهمال:

- دور المؤسسات الاقتصادية على اعتبارها المنتج الأساسي للبيانات المحاسبية، وتركيز هذا المخطط على المحاسبة العامة وإهمال دور المحاسبة التحليلية؛

- التبويب الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، والاعتماد على مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة وأقسامها؛
 - الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالبنوك والقطاع الفلاحي، شركات التأمين والأشغال العمومية، والتركيز على المؤسسات الصناعية والتجارية؛
 - إعادة تقييم عناصر القوائم المالية بطرق عقلانية تتماشى مع الاقتصاد التضخمي؛
4. الحاجة إلى المعلومات المحاسبية: إن البيئة الدولية الحالية في ظل العولمة الاقتصادية أدت إلى توفير ووجود معلومات محاسبية جديدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، ولذلك ينبغي مراعاة كل هذه المعطيات عند إعداد القوائم المالية:
- طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية؛
 - توزيع الأرباح، ونتائج المؤسسة؛
 - المعلومات غير المالية مثل: المعطيات الخاصة بالإنتاج، علاقات المؤسسة مع الغير...؛
 - المعلومات التقديرية المستقبلية حول الأنشطة المستقبلية والتكاليف والإيرادات المستقبلية...

الفرع الثالث : مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد باتت من الضرورة إصلاح النظام المحاسبي الوطني حتى يتوافق والمرجعية الدولية للمحاسبة، ومواكبة للتحويلات الاقتصادية التي تعرفها بلادنا، ولقد مرت عملية إنجاز نظام محاسبي مالي من طرف اللجنة السابقة الذكر بأربعة مراحل [لعايشي، 2018، ص-ص 32-33]:

1. المرحلة الأولى: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، وإجراء مقارنة مع المرجعية الدولية للمحاسبة.

2. المرحلة الثانية: إعداد مشروع محاسبي جديد للمؤسسات.

3. المرحلة الثالثة: التكوين للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية.

4. المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

وقد تضمن التقرير الصادر عن اللجنة والمتعلق بالمرحلة الأولى النقاط الأساسية التالية:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني والتي تطرقنا إليها سابقا؛
- مظاهر الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدوليين؛
- جملة التوصيات التي تسمح بتجاوز النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي الوطني.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاثة خيارات ممكنة للإصلاح وهي:

أ. الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني بالشكل الحالي، على أن تقتصر عملية الإصلاح على بعض الجوانب التقنية تماشياً مع تغيرات المحيط الاقتصادي والقانوني التي عرفتتها الجزائر.

ب. الخيار الثاني: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بهيكلته الحالية، والعمل على ضمان توافقه مع المعالجات والحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

ج. الخيار الثالث: يتضمن هذا الخيار إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني وإطارة التصوري اعتماداً على التطبيقات، المفاهيم، والقواعد التي كرستها المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد دراسة الخيارات الثلاثة من قبل هيئات المجلس، تم قبول وتبني الخيار الثالث من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001م، والذي يقضي باعتماد نظام محاسبي مالي جديد يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية (المرجعية الدولية).

وبموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وبعد طول الانتظار، تم إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد، وتبع هذا القانون:

▪ المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008م يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07؛

▪ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛

▪ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م، والذي يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

▪ المرسوم التنفيذي رقم 110/09 الصادر في 07 أبريل 2009م، والذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

▪ التعليم الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009م حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

ولقد أعطى القانون رقم 11/07 للمتعاملين الاقتصاديين ولمهنيي المحاسبة مهلة سنة كاملة لاتخاذ التدابير اللازمة للتأقلم معه، وبعد ذلك أضاف قانون المالية لسنة 2009م سنة أخرى، ولقد بدأ العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 01 جانفي 2010م.

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد

إن النظام المحاسبي المالي الجديد الذي طبقتة الجزائر في ظل تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ما هو إلا لتجاوز القصور الذي عانت منه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 م. ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، سيتم التطرق إلى الفروع التالية:

➤ تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛

➤ مكونات النظام المحاسبي المالي الجديد؛

➤ الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد.

الفرع الأول: تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

يحدد القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25م، تعاريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك كما يلي [قانون رقم 07-11، العدد 74، 2007، ص.3]:

"إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

وعلى ضوء هذا التعريف يمكن معرفة خصائص المحاسبة المالية على النحو التالي [طبشي وآخرون، 2014، ص.603]:

- نظام معلومات (يرتكز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي)؛
- معلومات يمكن قياسها عددياً (رقمياً)، تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي؛
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية)؛
- كشوف تعكس بصدق المركز المالي للكيان (الميزانية= نشاط ومعاملات الكيان)؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان (من خلال قائمة حسابات النتائج)؛
- قياس وضعية الخزينة (من خلال قائمة التدفق النقدي) قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها؛
- يتم إعداد الكشوف المالية (في نهاية السنة) أي نهاية الفترة المحاسبية (مبدأ الدورية).

ويطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون

الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. كما تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
 - وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

الفرع الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي الجديد

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد SCF حسب المادة 06 من القانون رقم 7-11 من إطار تصوري للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. وفيما يلي تعريف هذه المكونات:

1. الإطار التصوري للمحاسبة المالية: يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل. ويتم تحديد هذا الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

2. المعايير المحاسبية: تحدد المعايير المحاسبية قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها، كما يتم تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم. ولقد صنف SCF المعايير المحاسبية إلى أربعة أصناف، تتمثل فيما يلي [مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008، العدد 27، 2008، ص-ص.13-14]:

- **المعايير المتعلقة بالأصول:** وتتمثل في التثبيتات العينية والمعنوية، التثبيتات المالية، المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.
- **المعايير المتعلقة بالخصوم:** وتخص رؤوس الأموال الخاصة، الإعانات، مؤونات المخاطر، القروض والخصوم المالية الأخرى.
- **المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة:** وتشمل الأعباء والمنتجات.

■ **المعايير ذات الصلة الخاصة:** وتتمثل في تقييم الأعباء والمنتجات المالية، الأدوات المالية، عقود التأمين، العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير، العقود طويلة المدى، الضرائب المؤجلة، عقود إيجار-تمويل، امتيازات المستخدمين، العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية .

3. مدونة الحسابات: تعد كل مؤسسة مخطط حسابات واحدا على الأقل ملائما لهيكلها ونشاطها واحتياجاتها للمعلومات الخاصة بالتسيير، ويعتبر الحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية، كما تجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى الصنف، بحيث توجد فئتان من صنف الحسابات. وينقسم كل صنف إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقسيم عشري، وتتكون مدونة الحسابات كالاتي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص.44]:

- أصناف حسابات الوضعية؛
- أصناف حسابات التسيير .

ويخضع تحديد أرقام الحسابات إلى مجموعة من المحددات التنظيمية كتجانس حسابات الصنف ومراعاة التبويب في العرض، إلا أن تبويب هذه الحسابات في SCF يتوافق إلى حد كبير جدا مع ما هي عليه في النظام المحاسبي الفرنسي [مسعود صديقي، نوفمبر 2011، ص-ص. 18-19].

الفرع الثالث: الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد

لقد تم تحديد الإطار التنظيمي لل SCF حسب المواد الآتية [قانون رقم 07-11، العدد 74، 2007، ص-ص. 4-5]:

- **المادة 10:** يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها؛
- **المادة 11:** يحدد الكيان تحت مسؤوليته، الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء؛
- **المادة 12:** تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛
- **المادة 13:** تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛

- **المادة 14:** تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد الدائم من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول و الخصوم؛
- **المادة 15:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.
- **المادة 16:** تحرر الكتابات حسب مبدأ القيد المزدوج، يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساوياً للمبلغ الدائن؛
- **المادة 17:** يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها؛
- **المادة 18:** تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصدقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق. وتلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان وفي نفس اليوم في وثيقة محاسبية وحيدة؛
- **المادة 19:** يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات؛
- **المادة 20:** تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترًا يوميًا، ودفترًا كبيراً ودفتر جرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة.
- **المادة 21:** يرقم رئيس محكمة مقر الكيان ويؤشر على الدفتر اليومي ودفتر الجرد.
- **المادة 22:** تمسك الكيانات الخاضعة لمحاسبة مالية مبسطة لضبط يومي للإيرادات والنفقات، وتلتزم بحفظ الوثائق الثبوتية لمدة عشر (10) سنوات ابتداءً من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية؛
- **المادة 23:** تمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان، أو نقل إلى الهامش؛
- **المادة 24:** تمسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

المطلب الثالث: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

تكمن أهمية اعتماد هذا النظام الجديد في سعي الجزائر إلى تكييف الممارسة المحاسبية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وخدمة أغراض المستثمرين من خلال سياسات الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية. ويمكن إبراز أهم أهداف تطبيق SCF من خلال الفروع التالية:

➤ التوافق الدولي؛

➤ حوكمة الشركات؛

➤ الثقة في نظام المعلومات المحاسبي.

الفرع الأول: التوافق الدولي

تعتبر العولمة والانفتاح الاقتصادي بمختلف مظاهره وأبعاده سبب عولمة النظام المحاسبي خاصة في ظل الشركات المتعددة الجنسيات. إذ تتوقف فعالية النظام المحاسبي الدولي على درجة التوافق ما بين الأنظمة المحاسبية في الدول وعلى [صديقي وآخرون، 2014، ص-ص 27-28]:

- زيادة الفوائد الناجمة من البيانات والمعلومات والتقارير المحاسبية، بسبب استخراجها وفق أسس ومعايير علمية؛
- مقارنة الوضعية المالية ونتائج الشركات في البلدان المختلفة؛
- التقليل من مخاطر الاستثمارات الرأسمالية في الأسواق العالمية وذلك بسبب توافق مناهج الممارسة المحاسبية.

وبالتالي فإن ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية من خلال SCF، سيمكن مؤسساتنا الاقتصادية من [العايشي، 2018، ص-ص 38-39]:

- اعتماد الحل الدولي، الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة [التعليمية الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، ص.2]؛
- الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق هذا النظام؛
- الاستفادة من مزايا هذا النظام من ناحية تسيير المعاملات المالية، المحاسبية والمعالجات المختلفة؛

- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر، من خلال تجنيبه مشاكل الاختلاف في الطرق المحاسبية؛
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- قابلية المقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- مساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي، بفضل تجانس ممارستها المحاسبية مع المرجعية الدولية، مما يسهل لها القيام بالمبادلات التجارية والمالية الدولية [Sahraoui,2011,P.2]؛
- تحسين الشفافية وقابلية المقارنة للمؤسسات المدرجة في البورصة، وكذا تسهيل عملية إدراجها في مختلف البورصات العالمية [Brun,2011,P.20]؛
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية الدولية، المنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعتبر من أهم المنظمات التي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات .

الفرع الثاني: حوكمة الشركات

تعاظم الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية. وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري، المحاسبي والمالي، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في جوانبه الهامة إلى [الشحادة، الخطيب، ط1، 2017، ص.408]:

- دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة الكشوف المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة؛
 - نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمؤسسة.
- نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية، ويمكن القول أن [عيسى، 2015، ص.19]:

" حوكمة الشركات معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح

والشفافية الواجبة". ومن هنا تأتي أهمية المعايير المحاسبية في تحقيق قدر ملائم من الإفصاح والشفافية.

وفي ضوء ما سبق يمثل الإفصاح المحاسبي والشفافية أحد المبادئ الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات، ومن ناحية أخرى فإن إطار إجراءات حوكمة الشركات يجب أن يتحقق بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

وهذا ما سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال تطبيق SCF، فالإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كلا منهما في الآخر ويتأثر به . وبذلك فإن نجاح تطبيق SCF يعتمد بالدرجة الأولى على إثبات قدرته على:

- تجميع وتشغيل وتخزين البيانات عن أنشطة وموارد المؤسسة وتلخيصها؛
- تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، والتي تمكن الإدارة من القيام بأنشطة التخطيط والتنفيذ والرقابة؛
- توفير كشوف مالية تتمتع بالشفافية عن أداء المؤسسة والتي تتحقق من خلال الإفصاح والذي يعد من الأدوات الهامة التي تركز عليها الحوكمة؛
- تقييم المؤسسة وحقوق الملكية ومدى كفاءة الإدارة؛
- التأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين؛
- جذب اهتمام المستثمرين المرتقبين الذين هم في حاجة إلى الحصول على معلومات دقيقة ومنظمة وفي الوقت المناسب وتتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة وبدرجة كافية من التفصيل؛

وعليه ف SCF يمثل أداة قوية في عرض المعلومات، من خلال الكشوف المالية، والتي تساعد على الحفاظ على الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة وبالأخص في أسواق رأس المال، بما يعمل على جذب رؤوس الأموال، تلك الثقة التي أصبحت تشكل مطلباً أساسياً في ظل العولمة وفي ظل الأزمات المتعاقبة.

الفرع الثالث: الثقة في نظام المعلومات المحاسبي

يتطلب بناء الثقة في نظام المعلومات المحاسبي، أن تركز جميع الوظائف المنوطة إليه على إجراءات قادرة على توليد الثقة في نواتج كل منها، ويلعب نظام المعلومات المحاسبي دوراً هاماً وحيوياً في إضافة قيمة للمؤسسة وذلك من خلال [الرمحي، الذبيبة، ط2، 2014، ص.31]:

- تحسين الجودة وتخفيض تكلفة المنتجات والخدمات؛

- تحسين كفاءة عمليات الإنتاج والتشغيل؛
- تحسين القدرة على اتخاذ القرار؛
- الحصول على أكبر قدر من المعرفة والخبرة والعمل على تحسينهما؛
- تحسين نظام التدقيق الداخلي حيث تتم حماية النظام والمؤسسة من مشاكل عديد كالغش والأخطاء وفشل الأنظمة والبرمجيات.

ويتمثل الهدف الأساسي من تطبيق SCF في إضفاء الثقة على نظام المعلومات المحاسبي، وهذا يظهر بوضوح من خلال استعمال كلمة النظام في أول التسمية لـ "النظام المحاسبي المالي" المطبق في الجزائر ، حيث تدل على أن الأمر يتعلق بالإطار النظري، وذلك من خلال التعلية الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009م حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي [التعلية الوزارية رقم 02، 29 أكتوبر 2009، ص.2]:

- توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية؛
- الحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.

فتطبيق SCF يعتمد على مجموعة من المبادئ تعمل مجتمعة وبصفة تستدعي التناسق والتنظيم، وهذا على عكس التسمية السابقة للمخطط المحاسبي الوطني، التي استعملت مصطلح المخطط والذي يعني الجانب التقني أكثر من الجانب التطويري أو التنظيمي [مسامح، 2008، ص.196].

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن تحقيق الثقة يستوجب تطبيق المبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية مع توفر الإفصاح والشفافية بما يتماشى مع المعايير المحاسبية، وذلك لإظهار كشوف مالية تعبر عن الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية، والذي ينعكس بالإيجابية على جودة المعلومات المحاسبية وعلى إضفاء الثقة في نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثالث: الكشوف المالية

يتحدد الهدف الأساسي من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في توفير كشوف مالية تحتوي على المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، حيث تتسم هذه المعلومات بدرجة عالية من الجودة. ومن هنا برزت الحاجة إلى تحديد العناصر التي تحقق الثقة في النظام وتضمن صحة ودقة المعلومات الناتجة عنه. وهذا ما سيتم التطرق له من خلال المطالب الآتية:

➤ الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد؛

➤ قواعد تقييم عناصر الكشوف المالية؛

➤ الكشوف المالية.

المطلب الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد

يعالج الإطار التصوري للـSCF، طبيعة ومكونات وخصائص الكشوف المالية بعناصرها النوعية، في ظل اعتماده على مبادئ وخصائص بما يسمح بتقديم المقترحات في ظل غياب المعايير التي تنص عليها. كما يتضمن الإطار التصوري مفاهيم لكل من الأصول ، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، المنتجات والأعباء، والتي تمثل عناصر الكشوف المالية . وفيما يلي أهم العناصر المشكلة للإطار التصوري للـSCF :

➤ المبادئ المحاسبية؛

➤ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛

➤ عناصر الكشوف المالية.

الفرع الأول: المبادئ المحاسبية

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة، فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ. وعليه يمكن القول أن هذه المبادئ تم تبنيها للقيام بعملية القياس المحاسبي وعملية تسجيل العمليات المالية وإعداد الكشوف المالية [العناتي،الجزء الأول، ط2008،7، ص.42].

ويتضمن SCF حسب المادة السادسة من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25م والمواد من 05 إلى 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26م المبادئ المحاسبية التي تسمح بإعداد الكشوف المالية، وتتمثل في الآتي [العايشي،2018، ص-ص.34-38]:

1. **محاسبة التعهد:** تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات بمجرد حدوث الإنفاق والاعتراف بالحقوق دون انتظار التدفقات النقدية، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به.

2. **استمرارية الاستغلال:** تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق [مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008، العدد 27، 2008، ص. 11].

3. **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية وتبريرية مؤرخة تضمن مصداقيتها.

4. **قابلية الفهم:** يقصد بذلك أن تتسم المعلومة المقدمة في الكشوف المالية بالوضوح بعيدا عن التعقيد ويسهل فهمها من قبل المستخدمين.

5. **المصداقية:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة في الكشوف المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة.

6. **التكلفة التاريخية:** تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات، و تظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي اعتمادا على تكلفة الشراء والإنتاج بتاريخ حدوثها.

7. **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** حسب ما جاء في المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156 فإنه تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني. فالكشوف المالية يجب أن تظهر كل الأصول التي تراقبها المؤسسة بغض النظر عن عنصر الملكية.

ويعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث كانت الممارسة المحاسبية تضبط استنادا إلى الإجراءات القانونية والنصوص التشريعية التي لا يمكن الخروج عنها. فعلى سبيل المثال فإن التسجيل المحاسبي لعناصر الذمة كان يتم على أساس عنصر الملكية، في حين أن العناصر التي يتم

الحصول عليها عن طريق القرض الإيجاري فيتم إظهار أقساط الكراء في جدول حسابات النتائج، بينما تظهر باقي المعلومات المتعلقة بهذا الاستثمار في الملحق.

ومن خلال هذا المبدأ الجديد يمكن تسجيل التثبيات التي يتم حيازتها عن طريق القرض الإيجاري ضمن عناصر الأصول في الميزانية دون التقيد بعنصر الملكية. وتسجل الديون المترتبة ضمن عناصر الخصوم بعبارة أخرى فإن الأصول المحصل عليها في إطار عقد التأجير التمويلي والممتلكات في شكل امتياز يتم إدراجها ضمن ممتلكات المؤسسة بالرغم من عدم توفر شرط الملكية.

8. ثبات الطرق المحاسبية: يتوجب على المؤسسة عدم تغيير الطرق المحاسبية المنتهجة من سنة مالية إلى أخرى، أي تطبيق نفس الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأحداث الاقتصادية وإعداد القوائم المالية. والغرض هو السماح للمؤسسة بإجراء المقارنات اللازمة بين الدورات المحاسبية المتعاقبة والوقوف على مستويات الأداء.

9. مبدأ الدورية: على اعتبار أن نشاط المؤسسة مستمر في الزمن، فيجب التعرف على النتيجة المحققة بشكل دوري. وعليه تكون حياة المؤسسة مقسمة إلى فترات زمنية متساوية تسمى كل فترة بالدورة المحاسبية (المالية)، وتوضح هذه الدورة لمدة سنة (12 شهرا) عدا الحالات الاستثنائية التي قد تكون أقل أو أكثر من سنة.

10. استقلالية الدورات المالية: انطلاقا من مبدأ الدورية فإنه من الضروري إسناد التدفقات المالية المتعلقة بعدة دورات إلى الدورة المالية التي تخصها (مصاريف الكراء، التأمين...). فكل دورة محاسبية تتحمل مصاريفها وإيراداتها، بما يوفر مصداقية المعلومات المقدمة في الكشوف المالية، وكذا الأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة.

11. مبدأ عدم المقاصة: نصت المادة 15 من القانون 07-11 على أنه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف. وذلك لأن التسجيل المحاسبي يجب أن يعكس بشكل واضح جميع النشاطات التي قامت بها المؤسسة وحققتها دون اختزال، وهو ما يسمح بإعطاء صورة صادقة على نشاط المؤسسة ومعاملاتها مع الغير خلال الدورة المالية.

12. مبدأ الوحدة النقدية: وفق هذا المبدأ، فإن جميع المؤسسات التي تمارس نشاطها داخل الوطن وتخضع لقوانينه، هي ملزمة بتسجيل تعاملاتها وتقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية. وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

13. مبدأ الحيطة والحذر: أخذ النظام المحاسبي المالي بمبدأ الحيطة والحذر من خلال ما ورد في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156، فوفق هذا المبدأ يتوجب مراعاة درجة معقولة من الحيطة في القيام بالأحكام اللازمة لإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، بحيث لا يتم فيها تقييم الأصول والمنتجات (الإيرادات) أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم والأعباء بأقل من قيمتها بعبارة أخرى لا يجب المبالغة في تقدير قيمة الأصول والنواتج، ولا التقليل من قيمة الخصوم والأعباء.

14. مبدأ الأهمية النسبية: يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات، فيجب على الكشوف المالية أن تبرز كل معلومة مهمة قد تساهم في إعطاء الصورة الصادقة عن نشاط المؤسسة، ويمكن للمعايير المحاسبية أن لا تطبق على العناصر الأقل أهمية.

ومن خلال الإطار التصوري للمحاسبة المالية والمبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي الجديد يتبين بأن هناك توافق إلى حد كبير مع المرجعية الدولية للمحاسبة، مع تسجيل بعض الاختلافات الاصطلاحية التي يمكن تفسيرها باعتماد الجزائر على المرجعية الفرنكفونية في عمليات الإعداد والصياغة.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

توفر الكشوف المالية معلومات محاسبية وحتى تكون مفيدة فلا بد أن تتوفر على جملة من المواصفات تسمى بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، والتي تعرف أيضا بجودة المعلومات المحاسبية.

والمقصود من مفهوم جودة المعلومات المحاسبية هو ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[مكية،2011،ص.45].

ولقد حدد SCF أربعة خصائص نوعية ينبغي توفرها في الكشوف المالية حتى تكون ذات جودة عالية، وأساسا سليما لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مستخدمي الكشوف المالية، وتتمثل في [صديقي وآخرون، 2014، ص.35]:

1. **القابلية للفهم:** إن عرض القوائم المالية وفق المعايير والنصوص القانونية والتنظيمية يجعلها قابلة للمقروئية من قبل الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

2. **الملائمة:** ترتبط الملائمة بالمقدرة على استخدام الكشوف المالية من قبل الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة. وتكون الكشوف المالية ملائمة كلما تضمنت معلومات محاسبية ومالية ذات منفعة تساعد [Sahraoui,2011,P.11]:

▪ متخذي القرارات على اتخاذ القرار المناسب في الوقت والمكان المناسب؛

▪ على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية.

وتتكون الملائمة من ثلاثة عناصر أساسية هي[عيسى،2015، ص.91]:

أ. **القيمة التنبؤية:** وهي تعني أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية، تمكن المستخدمين - في أغلب الأحوال- من الوصول إلى تنبؤات صحيحة بشأن المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

ب. **قيمة التغذية العكسية:** يكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية، أي التغذية المرتدة، حيث تمكن مستخدميها من التأكيد على التوقعات السابقة أو تصحيحها.

ج. **التوقيت المناسب:** وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب الذي يحتاج إليها فيه.

3. **الموثوقية:** تتوقف درجة الموثوقية على الالتزام بمختلف المعايير وضوابط الممارسة المحاسبية، إذ يمكن تحديدها في مصداقية التمثيل واحترام الجوهر على الشكل والحذر والحياد في إعداد المعلومات النهائية وكذا في مدى اكتمال الأخيرة لتصبح معبرة بصدق على الواقع الفعلي لها. والجدول التالي يتضمن تعريف هذه العناصر الأساسية لخاصية الموثوقية كما يلي:

الجدول رقم (2-3): العناصر الأساسية لخاصية الموثوقية

العناصر الأساسية لخاصية الموثوقية	
التمثيل الصادق	وهي تعني أن المعلومات تتطابق مع قياس وتوصيف الموارد الاقتصادية والالتزامات وكذلك يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تؤثر على تلك الموارد والالتزامات.
الجوهر فوق الشكل	إن هذه الصفة تتطلب أن تتم المحاسبة والإبلاغ عن جوهر العملية وآثارها وليس لشكلها القانوني فحسب.
الحذر	يقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والمنتجات أو تقليل للخصوم والأعباء.
الحياد	بمعنى أن المعلومات خالية من التحيز بقصد إنجاز نتائج محددة مسبقاً، أو بقصد الإقناع بنمط معين من التصرفات.
الكمال	لا تعتبر المعلومات مفيدة إذا لم تكن مكتملة وتغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع.

4. القابلية للمقارنة: تقوم هذه الخاصية على مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة عبر فترات زمنية أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى.

الفرع الثالث: عناصر الكشوف المالية

تتمثل عناصر الكشوف المالية فيما يلي[مرسوم تنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 26 مايو 2008، العدد 27، 2008، ص. 13]:

1. الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية وتوقع منها عوائد اقتصادية مستقبلية جراء عملية الاستخدام، فتقسم إلى أصول جارية وأخرى غير جارية.

2. **الخصوم:** تعبر عن الالتزامات الحالية للمؤسسة جاءت جراء أحداث ماضية يتم الإيفاء بها مقابل الحصول على عوائد اقتصادية، تنقسم الخصوم إلى أموال خاصة وخصوم جارية وأخرى غير جارية

3. **الأموال الخاصة:** تتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية ، كما يعبر عن حقوق المالكين في المؤسسة.

4. **المنتجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية، في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم . كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة القيمة والاحتياطيات المحددة.

5. **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول أو في شكل ظهور الخصوم وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطيات وخسارة القيمة المحددة.

المطلب الثاني: قواعد تقييم عناصر الكشوف المالية

تناولت النصوص القانونية للSCF قواعد تقييم العناصر التي تحتويها الكشوف المالية من ثلاثة مناظير أساسية، والتي سيتم تناولها من خلال الفروع التالية:

➤ المبادئ العامة للتقييم؛

➤ قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات؛

➤ كفاءات خاصة للتقييم والمحاسبة.

الفرع الأول: المبادئ العامة للتقييم

تعتبر محددات أساسية في بناء منهجية العمل المحاسبي داخل أي مؤسسة اقتصادية، وتستند هذه المبادئ على ما يلي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص.6]:

1. إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات: يدرج عنصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات عندما:

▪ يكون من المحتمل أن تعود منه وإليه منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان؛

▪ للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة؛

▪ يجب أن تكون منتوجات الأنشطة العادية الناتجة من بيع سلعة مدرجة في الحسابات عند توفير الشروط الآتية:

- أن يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع؛
 - أن لا يبقى للكيان دخل لا في التسيير كما هو مفروض عادة على المالك ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها؛
 - أن يكون من المحتمل أيلولة منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى الكيان؛
 - أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملها الكيان أو سيتحملها المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق؛
 - يتم تقييم المنتوجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة؛
 - تقييم عناصر الكشوف المالية على أساس التكلفة التاريخية(تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء، تكلفة الإنجاز...)، في حين يتم حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم إلى تقييم بعض البنود وفق طرق أخرى ممثلة في القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز والقيمة المحينة.
2. قواعد عامة للتقييم: تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية. في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية أو قيمة الإنجاز أو القيمة المحينة. وفيما يلي تعريف هذه الطرق [صديقي وآخرون، 2014، ص.37]:
- أ. التكلفة التاريخية: تسجيل عناصر الأصول وفق القيمة الدفترية التي ترد أثناء إبرام العقد أو حدث الشراء.
 - ب. القيمة الحقيقية: وتسمى أيضا بالقيمة الحالية أو القيمة العادلة، ويتم تسجيل الأصول وفق القيمة التي تقابلها في السوق، الشيء الذي طرح إشكالية القيمة العادلة لعناصر الأصول في ظل بعض الاختلافات الجوهرية فيما بين الأسواق من جهة، والمفاهيم المختلفة في تحديد القيمة الدقيقة لمختلف عناصر الأصول من جهة أخرى.
 - ج. قيمة الإنجاز: تسجل بعض عناصر الأصول بمبلغ الإنجاز الذي يأتي جراء تراكمات عملية الإنجاز للأصل المحدد، وهو يقابل المبلغ المالي الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة عندما تتنازل عن الأصل المعني بهذا الأسلوب من التقييم.

د. القيمة المحينة: تسجل عناصر الأصول بالقيمة السوقية في زمن محدد ودقيق، مما يفسر التسجيل بالقيمة المحينة وفق آليات السوق ووفق قيمة الاستعمال لنفس الأصل في توليد العوائد الاقتصادية.

الفرع الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

تتمثل القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يلي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص 8-15]:

1. التثبيتات العينية والمعنوية: ويتمثل كل منهما فيما يلي:

- **التثبيت العيني:** هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات، الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى بعد مدة السنة المالية؛
- **التثبيت المعنوي:** هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية. والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة، والعلامات، وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، والإعفاءات، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري.

وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول، يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل، إذا

كان:

- من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مرتبطة به إلى الكيان؛
- إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة.

وتدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتدرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، ووضعتها في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى. ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، مصاريف الانطلاق في النشاط بالتالي تدرج ضمن هذه التكاليف.

أما بالنسبة إلى الاهتلاكات التي تطبق على التثبيتات المادية والمعنوية، فهناك الطريقة الخطية أو الطريقة التناقضية أو طريقة وحدات الإنتاج. وتكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصفة صادقة.

وتتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال. وبعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة للاهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.

وإذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم وتدرج في الحسابات كمنتوج. أما إذا كانت إعادة التقييم سالبة فإن هذه الخسارة في القيمة ينسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة تقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة في هذا الأصل نفسه. ويقيد الرصيد المحتمل كعبء من الأعباء. ويمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس كلفته، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية. غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة.

2. التثبيتات المالية (أصول مالية غير جارية): وهي الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها، في إحدى الفئات الأربعة التالية:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذًا على الشركة التي تصدر السندات، وأن تمارس مراقبتها، المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها؛
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.
- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير: الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

فهذه الفئات الأربع من الأصول المالية تشكل تثبيتات مالية تظهر على أنها أصول مالية غير جارية (لكن في إطار إعداد الكشوف المالية المدمجة، تكون سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة محل إعادة معالجة طبقا لقواعد الإدماج).

ويتم تقييم الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك جميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالعملية، عدا الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

تسجل في الكشوف المالية الفردية، المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهتلكة. وتخضع عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات وجود أي خسارة محتملة في القيمة وهذا طبقا للقواعد العاملة لتقييم الأصول.

وتتمثل التكلفة المهتلكة في المبلغ الذي قوم به الأصل المالي (أو الخصوم المالية) عند إدراجه الأولي في الحساب منقوصا منه تسديدات الديون الرئيسية مضافا إليه أو محذوفا منه الاهتلاك المتجمع لأي فارق بين هذا المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه، ومنقوصا منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

وتعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص:

- بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها، بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛
- بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، بقيمتها التفاوضية المحتملة يمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

أما خلال التقييم اللاحق، فسندات المساهمة والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا، وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية. ويدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

وبالنسبة للتوظيفات المالية والتي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان ولم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية فتقيم بالتكلفة المهتلكة، وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول. وعند القيام بالتنازل عن التثبيات المالية، تدرج القيم الفائضة أو الناقصة كمنتجات أو أعباء عملياتية.

3. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: تعتبر المخزونات من الأصول الجارية وتشمل المواد الأولية واللوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات والمنتجات بمختلف أنواعها...، ويتم تقييم المخزونات بـ:

- تكاليف الشراء والتي تشمل المشتريات وكل المصاريف الملحقة بعملية الشراء؛
- تكاليف التحويل وتشمل مصاريف المستخدمين والأعباء الأخرى المتغيرة والثابتة باستثناء الأعباء التي يمكن تحميلها لأي استعمال غير أمثل لقدرة الإنتاج في الكيان؛
- المصاريف العامة والمصاريف المالية والمصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات.

وعموما يتم تقييم المخزونات إما بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج وهذا حسب طبيعة المخزون، وفي حالة خروج المخزونات من المخازن أو عند عملية الجرد سواء بالنسبة للمواد الأولية أو المنتجات تعتمد إحدى الطريقتين، إما طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة أو طريقة ما ورد أولا صدر أولا **FIFO**.

4. الإعانات: الإعانات العمومية هي عمليات تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف

التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته ماضيا أو مستقبلا.

وتدرج الإعانات في الحسابات كمنتجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق والتي يفترض فيها تعويضها، أما بالنسبة للإعانات التي تخص التثبيات القابلة للإهلاك، تكون الكلفة هي الإهلاك، وهكذا فإنها تدرج في الحسابات كمنتجات حسب تناسب الإهلاك المحتسب، وتظهر في الميزانية كمنتجات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه.

5. مؤونات المخاطر والأعباء: هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد وتسجل في

الحالات التالية:

- وجود التزام حالي قانوني أو ضمني ناتج عن أحداث ماضية؛
- هناك احتمال خروج موارد من أجل إطفاء هذا الالتزام؛
- تقدير أفضل للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الالتزام المعني؛
- تكون المؤونات محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية؛
- لا يستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجها أصلا في الحسابات.

6. القروض والخصوم المالية الأخرى: يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل

حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

وبعد الاقتناء، تقوم الخصوم المالية من غير الخصوم تلك التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.

وتدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية (البديلة) المرخص بها، حيث تدمج كلف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهرا) قبل أو أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا الأصل. ويوقف إدماج تكاليف الاقتراض في حالة انقطاع نشاط الإنتاج ويتوقف عندما تنتهي عمليا الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل قبل استعماله أو بيعه.

7. تقييم الأعباء والمنتجات المالية: تؤخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحسابان تبعا لانقضاء

الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها.

والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط نقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

والفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات (منتجات) مالية في حسابات البائع.

الفرع الثالث: كفيات خاصة للتقييم والمحاسبة

على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي لم يتعرض لكيفية تسجيل وتقييم العديد من العمليات مثل امتياز المرفق العمومي والعقود طويلة الأجل والأصول التي تمت حيازتها عن طريق عقود الإيجار التمويلي والعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية... إلخ، نجد أن NSCF قد تطرق بإمعان لهذه العمليات، وسنتناول مفاهيم هذه العمليات بصفة عامة فيما يلي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص 15-22]:

1. العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير: وتتضمن ما يلي:

أ. شركات المساهمة: العمليات التي تتم بصورة مشتركة أو المصالح المشتركة هي اتفاق تعاقدية يتفق فيه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة. وتسجل هذه العمليات لدى كل مساهم من المساهمين متوقف على الشروط التعاقدية وبالتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء المساهمين.

ب. امتيازات المرفق العمومي: في إطار هذا الامتياز، فإن الأصول التي يضعها المتنازل أو المتنازل له في الامتياز تسجل في أصل ميزانية الكيان صاحب الامتياز.

ج. العمليات المنجزة لحساب الغير: تدرج العمليات التي يعالجها الكيان لحساب أطراف أخرى بصفة وكيل، في الحسابات في حساب أطراف أخرى. ولا يسجل الوكيل في حساب النتائج سوى الأجر الذي يتلقاه بمقتضى توكيله. وتدرج العمليات التي يعالجها الكيان لحساب الغير باسم الكيان حسب نوعه في أعباء الكيان ومنتوجاته.

2. الإدماج (تجميع الكيانات / الحسابات المدمجة): تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات والوضعيات المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد. ولقد تم التطرق إلى إدماج الفروع وإلى إدماج الكيانات المشاركة، فارق الإدماج الأول والحسابات المركبة.

3. العقود طويلة الأجل: يتضمن عقد من العقود طويلة الأجل إنجاز، سلعة، خدمة، مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقتها والانتهاؤها منها في سنوات مالية مختلفة. ويمكن أن يتعلق الأمر بعقود بناء، عقود إصلاح، حالة أصول أو بيئة، عقود تقديم خدمات.

4. الضرائب المؤجلة: فرض الضرائب المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في إدراج في الحسابات ضمن أعباء الضريبة في النتيجة المنسوبة لعمليات السنة المالية وحدها. والضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية. تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج الضرائب المؤجلة.

5. عقود الإيجار - التمويل: عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة. وإيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.

6. الامتيازات الممنوحة للمستخدمين: تدرج المنافع التي يمنحها الكيان للمستخدمين لديه سواء أكانوا في وضعية نشاط أو غير نشاط، في الحسابات كأعباء. عندما يؤدي المستخدمون العمل المقرر في مقابل تلك المنافع، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الإلزامات التعاقدية للكيان إزاء المستخدمين لديه متوفرة.

7. العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية: تحول الأصول المكتسبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة. ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصول.

وتحول الحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية، أو في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية.

8. **تغير التقديرات، أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان:** تدرج تأثيرات تغييرات التقديرات المحاسبية المبنية على معلومات جديدة أو على تجربة أفضل، والتي تسمح بالحصول على إعلام أفضل. في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية إذا كانت التغييرات تؤثر فيها أيضا.

9. **الحالة الخاصة بالكيانات الصغيرة:** تخضع الكيانات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاط المحددة من طرف وزارة المالية، لمحاسبة تعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها. ومحاسبة الخزينة تركز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية).

المطلب الثالث: تقديم الكشوف المالية

تعتبر الكشوف المالية من أهم النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، بحيث أُلزم على كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي أن يتولى سنويا إعداد هذه الكشوف. ومن أجل معرفة محتوى الكشوف المالية وفق SCF، سيتم استعراض الفروع التالية:

➤ مقومات إعداد وتقديم الكشوف المالية؛

➤ تعريف الكشوف المالية؛

➤ الإطار المحاسبي الإلزامي.

الفرع الأول: مقومات إعداد وتقديم الكشوف المالية

لقد جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م في المادة الأولى منه الفقرة 210، أن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية، وتشتمل الكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة على ميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة بحيث يوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

وتتمثل الاعتبارات أو المقومات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، حيث [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص. 22-23]:

▪ تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل؛
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.
- تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية. ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان؛

▪ يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم الكشوف المالية؛
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان:

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الإقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.
- تقدم الكشوف المالية إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف وحدة؛
- توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة يتضمن بياناً للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة؛
- يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

الفرع الثاني: تعريف الكشوف المالية

تتضمن الكشوف المالية حسب النظام الجديد زيادة على الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة (أوتدفقات) الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة. وكذلك ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة¹.

وبالتالي هناك (05) خمس وثائق إلزامية لكل منها أهميته الخاصة، والتي سنتناولها فيما يلي [مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008، العدد 27، 2008، ص-ص.14-15]:

1. الميزانية: تعتبر أهم وثيقة مالية، يتم تصنيف فيها عناصر الأصول والخصوم بصفة منفصلة، حيث يبرز عرض الأصول والخصوم بالفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

ولقد فرض SCF عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي كالاتي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص. 23]:

أ. الأصول: وتتضمن ما يلي:

- التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية والاهتلاكات؛
- المساهمات والأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)؛
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

ب. الخصوم: تضم كل من:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

¹ : لمزيد من المعلومات حول نماذج الكشوف المالية، يمكن الرجوع إلى المرجع: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص. 28-37.

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2. جدول حسابات النتائج: يعطي هذا الجدول وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح . وفيما يخص المعلومات المقدمة في حساب النتائج فقد فرض معلومات دنيا يستوجب إظهارها وهي تكون كما يلي[القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص. 24-25]:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية،
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3. جدول سيولة الخزينة: الهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملين أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة (أو التدفقات) المالية. كما يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص.26]:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية وتقدم إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

4. جدول تغيرات الأموال الخاصة: يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي كالاتي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص.26-27] :

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

واعتبار جدول تغيرات الأموال الخاصة وفق SCF إحدى الكشوف المالية، على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، يعد اعترافا ضمنيا بأهمية حركة هذه الأموال لأنها هي التي تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بالأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول الشركة [مسامح، العدد4، 2008، ص.212].

5. ملحق الكشوف المالية: يتضمن على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحق).

ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية كالآتي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص.27]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)؛
- المعلومات التي تخص الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة؛
- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم . وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية، وحينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:
 - طبيعية الحادث؛
 - تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره؛
 - تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل:
 - فهم النجاحة الماضية؛
 - تقييم الأخطار ومردودية الكيان.

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوص، استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة، معلومات تخص:

- مختلف أنماط المنتوجات والخدمات التابعة لنشاطها؛
- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

الفرع الثالث: الإطار المحاسبي الإجباري

تشكل خلاصة مخطط الحسابات الذي يمثل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين، الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع الكيانات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها.

وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها. وتقتصر كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر، وفيما يلي الإطار المحاسبي لكل من الميزانية وحسابات النتائج [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص-ص.44-45]:

1. الإطار المحاسبي لحسابات الميزانية: توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف

حسابات توصف بحسابات الميزانية وتتكون من:

- الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال؛
- الصنف الثاني: حسابات التثبيتات؛
- الصنف الثالث: حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ؛
- الصنف الرابع: حسابات الغير؛
- الصنف الخامس: الحسابات المالية.

والجدول التالي يوضح الإطار المحاسبي لحسابات الميزانية:

الجدول رقم (2-4): مدونة الحسابات ذات الرقمين الخاصة بحسابات الميزانية

الأصول	الخصوم
<p>حسابات التثبيات: الصنف 2</p> <p>20 التثبيات المعنوية</p> <p>21 التثبيات العينية</p> <p>22 التثبيات في شكل ممتاز</p> <p>26 و27 التثبيات المالية</p> <p>28 اهتلاكات التثبيات</p> <p>29 خسائر القيمة عن التثبيات</p> <p>حسابات المخزون: الصنف 3</p> <p>30 المخزونات من البضائع</p> <p>31 المواد الأولية واللوازم</p> <p>32 تموينات أخرى</p> <p>33 و34 جاري الإنتاج</p> <p>35 منتجات نهائية</p> <p>36 مخزونات متأتية من التثبيات</p> <p>37 المخزونات الخارجية</p> <p>39 خسائر القيمة عن المخزونات</p>	<p>حسابات رؤوس الأموال: الصنف 1</p> <p>10 رأس المال والاحتياطيات</p> <p>11 الترحيل من جديد</p> <p>12 نتيجة السنة المالية</p> <p>15 المؤونات للأعباء</p> <p>16 الاقتراضات والديون المماثلة</p> <p>17 الديون المرتبطة بالمساهمات</p>
حسابات الغير: الصنف 4	
<p>الذمم</p> <p>409 الموردون المدينون</p> <p>41 الزبائن</p> <p>42 العاملون</p> <p>43 الهيئات الاجتماعية</p> <p>44 الدولة</p> <p>45 المجمع والشركاء</p> <p>46 المدينون المختلفون</p> <p>48 الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات</p> <p>49 خسائر القيمة عن حسابات الغير</p>	<p>ديون الاستغلال</p> <p>40 الموردون</p> <p>419 الزبائن الدائنون</p> <p>42 العاملون</p> <p>43 الهيئات الاجتماعية</p> <p>44 الدولة</p> <p>45 المجمع والشركاء</p> <p>46 الدائنون المختلفون</p> <p>48 الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات</p>
<p>الحسابات المالية: المجموعة 5</p> <p>50 قيم منقولة للتوظيف</p> <p>51 البنوك</p> <p>52 الأدوات المالية المشتقة</p> <p>53 الصندوق</p> <p>54 وكالات التسيقات والاعتمادات</p> <p>59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية</p>	<p>الحسابات المالية: المجموعة 5</p> <p>509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة</p> <p>غير المسددة</p> <p>51 البنوك</p> <p>52 الأدوات المالية المشتقة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع.

2. الإطار المحاسبي لحسابات النتائج

تقسم العمليات المتعلقة بحساب النتائج (التقديم حسب طبيعة الأعباء) إلى صنفين من الحسابات الموصوفة بحسابات التسيير. وتتكون من:

- الصنف السابع: حسابات المنتوجات؛
- الصنف السادس: حسابات الأعباء.

ويتمثل الإطار المحاسبي لهذه الحسابات التسييرية حسب الطبيعة كالاتي:

الجدول رقم (2-5): مدونة الحسابات ذات الرقمين الخاصة بحسابات النتائج

المنتجات	المصاريف
الأنشطة العادية	
70 المبيعات والمنتجات الملحقة	60 المشتريات المستهلكة
72 تغيرات المخزونات	61 و62 الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
73 إنتاج القيم الثابتة	63 أعباء المستخدمين
74 إعانات الاستغلال	64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
75 المنتوجات العملية الأخرى	65 الأعباء العملية الأخرى
78 استرجاعات على خسائر القيمة والمؤونات	68 مخصصات الإهتلاكات والمؤونات
76 المنتوجات المالية	66 الأعباء المالية
	69 الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
الأنشطة غير العادية	
77 منتوجات غير عادية	67 أعباء غير عادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع.

خلاصة

اكتسى موضوع البحث عن معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها وكذلك المنظمات الدولية، مما نتج عنه اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختلف الدول.

إلا أنه ومع ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تم الحصول على قبول وتطبيق عالمي للمعايير الصادرة منها. ولأشك أن المجلس قد حقق بعض التقارب والتنسيق في الممارسات المحاسبية المطبقة في الدول الأعضاء وغير الأعضاء لاسيما البلدان العربية وبلدان العالم الثالث.

ومن أجل استيعاب القصور الذي عانت منه المؤسسات الاقتصادية في مجال المحاسبة من جهة، وتطبيق محاسبة تعمل بشكل متوافق مع اقتصاد السوق في ظل العولمة من جهة أخرى. أصدرت الجزائر نظاما محاسبيا جديدا.

ولقد أعطى القانون رقم 11/07 للمتعاملين الاقتصاديين ولمهنيي المحاسبة مهلة سنة كاملة لاتخاذ التدابير اللازمة للتأقلم معه، وبعد ذلك أضاف قانون المالية لسنة 2009م سنة أخرى، ولقد بدأ العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 01 جانفي 2010م.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد SCF حسب المادة 06 من القانون رقم 7-11 من إطار تصوري للمحاسبة المالية، معايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. ويتم تحديد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

ويتمثل الهدف الأساسي من تطبيق SCF في إضفاء الثقة على نظام المعلومات المحاسبي، وهذا يظهر بوضوح من خلال استعمال كلمة النظام في أول التسمية لد "النظام المحاسبي المالي" المطبق في الجزائر ، حيث تدل على أن الأمر يتعلق بالإطار النظري.

فتطبيق SCF يعتمد على مجموعة من المبادئ تعمل مجتمعة وبصفة تستدعي التناسق والتنظيم، وهذا على عكس التسمية السابقة للمخطط المحاسبي الوطني، التي استعملت مصطلح المخطط والذي يعني الجانب التقني أكثر من الجانب التنظيمي أو التنظيمي .

من هنا تتجلى أهمية اعتماد هذا النظام الجديد في سعي الجزائر إلى تكييف الممارسة المحاسبية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، والانتقال من المحاسبة التي تقتصر على الجهات

الضريبية إلى تجسيد الإعلام المالي من خلال سياسات الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية لمختلف الجهات المستعملة للكشوف المالية وبالأخص المستثمرين.

وعليه فـ SCF يمثل أداة قوية في عرض المعلومات ،من خلال الكشوف المالية، والتي تساعد على الحفاظ على الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة وبالأخص في أسواق رأس المال، بما يعمل على جذب رؤوس الأموال، تلك الثقة التي أصبحت تشكل مطلباً أساسياً في ظل العولمة وفي ظل الأزمات المتعاقبة.

وتعتبر الكشوف المالية من أهم النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، بحيث أُلزم على كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي أن يتولى سنوياً إعداد هذه الكشوف مع الأخذ بعين الاعتبار مقومات تقديم وعرض هذه الكشوف.

وتتضمن هذه الكشوف حسب النظام الجديد زيادة على الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة (أوتدفقات) الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وكذلك ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة.

وتعد المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية من أهم الركائز التي يتم الاعتماد عليها للتعبير عن الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية، وهذا بقياس المركز المالي للمؤسسات من خلال الميزانية، الأداء والنجاعة من خلال جدول حسابات النتائج، وكذا وضعية الخزينة من خلال جدول سيولة الخزينة.

كما يمكن لهذه الكشوف المالية أن توفر معلومات جد مفيدة لقياس حجم المخاطر بمختلف أنواعها وبالأخص المخاطر المالية، ولما لا الكشف عنها قبل فوات الأوان، وذلك من خلال تقنيات التحليل المالي، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تحليل المخاطر المالية في

ظل النظام المحاسبي المالي

الجديد

تمهيد

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات، حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات. مما دعى إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي.

الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة في الكشوف المالية أو أية معلومات أخرى، ومن خلال تحليل هذه المعلومات يتم تحديد مدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

من هنا ارتأينا استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بعملية التحليل المالي، ومن ثم تناول مصادر المعلومات التي سيتم الاعتماد عليها في تحليل المخاطر المالية، والتي توصلنا إلى مفهومها حسب مدخل خلق القيمة.

حيث تم تعريفها على أنها الفقد الجزئي أو الكلي لثروة المساهمين، بسبب الخسائر المتراكمة من دورة مالية إلى أخرى، مما يؤدي بالمؤسسة إلى عدم القدرة على السداد وتعرضها إلى مخاطر العسر المالي، والذي يعتبر المسبب الرئيسي لحدوث خطر الإفلاس.

واستنادا إلى هذا التعريف، تم التركيز على الخطر الاقتصادي وخطر السيولة وخطر الإفلاس، حيث أن هذه المخاطر تتماشى مع الهدف من الدراسة، والذي يتمثل في استعراض أهم ما توصلت إليه الدراسات في جانب التحليل المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة، والنظام المحاسبي المالي بصفة خاصة.

وعليه خصص هذا الفصل لدراسة الخطر الاقتصادي على مستوى حسابات النتائج، وخطر السيولة، بالاعتماد على الميزانية، أما فيما خطر الإفلاس فلقد تم وفق التحليل الديناميكي بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة.

المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي

لقد تزايد الاهتمام بالتحليل المالي نتيجة للتوسع في الأعمال في عالمنا المعاصر، حيث يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد.

وحتى تكون عملية التحليل المالي فعالة ومرتكزة على أسس ومعايير سليمة، بحيث تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، يتوجب علينا الإلمام والاهتمام بمختلف جوانب هذه العملية، وذلك من خلال الإشارة إلى المطالب التالية:

➤ ماهية التحليل المالي؛

➤ متطلبات القيام بالتحليل المالي؛

➤ مراحل التحليل المالي.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

من أجل إصدار حكم حول مختلف أنشطة المؤسسات وآفاقها المستقبلية، يجب دراسة محتويات تقاريرها المالية بشكل علمي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التحليل المالي. ومن أجل الإحاطة بمفهوم التحليل المالي، سيتم التطرق إلى الفروع التالية:

➤ نشأة التحليل المالي؛

➤ تعريف التحليل المالي؛

➤ أنواع التحليل المالي.

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء. والذي أدى بالمشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات.

ولقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي. ويعد الكتاب «Security Analysis» الصادر سنة 1934م من قبل المؤلفين GRAHAM و DODD في

الولايات المتحدة الأمريكية من أول الكتب التي تطرقت إلى مهنة المحلل المالي¹. ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها [عقل، ط1، 2009، ص.231].

الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي

لقد تعددت تعريفات التحليل المالي، وذلك لاختلاف المنهج العلمي المتبع، ونورد منها ما يلي [المطارنة، الخنفرى، ط 2، 2011، ص-ص. 71-72]:

- "التحليل المالي هو عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛"
 - "التحليل المالي هو دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية؛"
 - "التحليل المالي هو عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي".
- هذا ويمكننا من التعريفات السابقة استنتاج النقاط التالية:
- أن القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي، وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب، وهنا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقاً لها هذه القوائم؛
 - يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم (المحللون الماليون) بدراسة محتويات هذه القوائم واستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القيمة المالية للمشروع في تاريخ معين، بالإضافة إلى الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

الفرع الثالث: أنواع التحليل المالي

هناك أنواع متعددة من التحليل المالي تشكل مع بعضها البعض منظومة متكاملة لعملية التحليل المالي، ويتم تبويب تلك الأنواع استناداً إلى الأسس التالية [الجعبري، ط 1، 2015، ص-ص. 13-15]:

¹: للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع التالي [ressources.aunege](http://ressources.aunege.fr):

Historique de la profession d'analyste financier. Télécharger le 18/10/ 2017 à 16h:00, consulté sur site: http://ressources.aunege.fr/nuxeo/site/esupversions/3ebf938d-0f66-4447-aea6-acbe831fd97b/co/partie2_1.html.

أ. من حيث البعد الزمني للتحليل المالي

يتم تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بزمن التحليل المالي إلى:

1. تحليل الاتجاهات: وهو ما يعرف بالتحليل الأفقي، حيث يأخذ شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ويستخدم هذا النوع لدراسة حركة كل عنصر على من عناصر القوائم المالية على مدار فترة التحليل، ويتصف هذا النوع من التحليل بالحركة حيث يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

2. التحليل المالي للنسب: وهو ما يطلق عليه التحليل الرأسي، ويتم فيه تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها. كما أنه يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل حيث ينسب كل عنصر من القائمة إلى المجموع الإجمالي لعناصر القائمة أو إلى مجموع مجموعة جزئية من القائمة، ويتم دراسة العلاقة بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون والثبات، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات دلالات معينة يهتم بها المحلل المالي.

II. من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي

يتم تبويب التحليل المالي استناداً إلى الفترة التي يغطيها التحليل إلى التالي:

3. التحليل المالي قصير الأجل: وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل سواء كان التحليل رأسياً أم أفقياً، ويقاس هذا النوع قدرة المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير، ويعد أداة للتخطيط المالي قصير الأجل، ويركز تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

4. التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا النوع على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، وكذلك قدرة المؤسسات على تغطية التزاماتها طويلة الأجل بما فيه القدرة على سداد الالتزامات في تاريخ استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسات في السوق المالية.

III. من حيث الهدف من التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث الهدف إلى الأنواع التالية:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛

- تحليل لتقويم ربحية المؤسسات؛
- تحليل التدفقات النقدية؛
- تحليل لتقييم كفاءة إدارة المؤسسات؛
- تحليل لتحديد مدى الاحتياجات التمويلية للمؤسسات؛
- تحليل يهدف إلى إعداد الموازنات والخطط المالية للمؤسسات؛
- تحليل يهدف لقياس المخاطر المالية.

IV. من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل إلى التالي:

- **التحليل الشامل:** وهو التحليل الذي يشمل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو لعدد من السنوات؛
- **التحليل الجزئي:** وهو التحليل الذي يغطي جزءا من نشاط المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثاني: متطلبات القيام بالتحليل المالي

تتطلب عملية التحليل المالي سمات وخصائص يتميز بها المحلل المالي وشروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الايجابي منها أو السلبي. وسيتم التطرق لمتطلبات القيام بالتحليل المالي في الفروع التالية:

- مقومات المحلل المالي؛
- شروط التحليل المالي؛
- معايير التحليل المالي.

الفرع الأول : مقومات المحلل المالي

هناك سمات وخصائص يجب أن يتميز بها المحلل المالي للقيام بعملية التحليل المالي، تتضمن ما يلي [الجعبري ، ط1 ، 2015 ، ص.21]:

- أن يكون مؤهلا تأهيلا جامعييا في مجالات المحاسبة وإدارة الأعمال والعلوم المرتبطة بهما، مثل الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والإحصاء وتدقيق الحسابات؛
- معرفة خلفية المؤسسة (شكلها القانوني، ملكيتها، إدارتها، طبيعة نشاطها، المنافسة) والمحيط الذي تعمل فيه (خصائص الصناعة التي تنتمي إليها، مركز المؤسسة في الصناعة، السوق

الذي تعمل فيه، الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها، القدرة على التكيف) [عقل، ط1، 2009.ص-ص. 238 - 239]؛

- أن يكون لديه خبرات ومهارات عملية مثل السرعة والدقة والقدرة على الاستنتاج، والربط بين الموضوعات والمفاضلة بين البدائل وتشخيص المشكلات؛
- القدرة على اتخاذ القرارات التصحيحية، بالإضافة إلى القدرة على تفسير المؤشرات الكمية التي يتم التوصل إليها في عملية التحليل المالي.

ومن النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة التأكد وليس إلغاءها كلياً [عقل، ط1، 2009.ص. 241].

الفرع الثاني: شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمؤسسات [النعمي وآخرون، ط5، 2014، ص.101]:

- مرونة التحليل المالي في قياس التغييرات الحاصلة في الفترة المالية (حساسية التحليل)؛
- شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسات، حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسات وقد يتم توجيه التحليل جزئياً لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين في نشاط محدد؛
- مدى كون التحليل المالي اقتصادياً في الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة؛
- استجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمؤسسات فقط، وأن يكون هذا القياس قصير الأجل أو طويل الأجل حسب متطلبات المؤسسات من توقعات التدفقات النقدية والتمويل والأرباح...؛
- استجابة التحليل لسرعة القياس والإنجاز لتجاوز التقادم على البيانات والمعلومات؛
- مدى تطور الأساليب والأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالات التي يشهدها العالم في عصر العولمة.

الفرع الثالث : معايير التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الايجابي منها أو السلبي، نذكر من أهم هذه المعايير [النعمي وآخرون، ط5، 2014، ص.102]:

1. المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية، فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي مع السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.

2. المعايير المستهدفة: عبارة عن المعايير التي ترد فيها بيانات تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية.

3. المعايير الصناعية: وهي عبارة عن معايير نمطية تمثل متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة ، وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا حيث تعبر عن مع ما تحقق في المؤسسة عن الأداء المالي ومقارنتها مع المؤسسات المنافسة والعاملة في نفس المجال في ضوء مؤشرات واضحة محددة.

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، والتي تطرقنا لها في المطلب السابق، ولكن حتى تكون نتائج عملية التحليل المالي فعالة وتخدم عملية اتخاذ القرار، يجب أن يركز التحليل المالي على منهجية سليمة تتمثل في خطوات محددة ومرتبطة بتسلسل منطقي، والتي سنتطرق لها من خلال الفروع التالية:

➤ مرحلة الإعداد والتحضير؛

➤ مرحلة التحليل؛

➤ مرحلة الاستنتاجات والتوصيات.

الفرع الأول: مرحلة الإعداد والتحضير

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو استلامه للتكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها. ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية [المطارنة، الخنفرى، ط 2011، ص 76-77]:

1. تحديد الهدف من التحليل: وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، والمعلومات الواجب جمعها. ويقوم المحلل هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستهدفة، فعلى سبيل المثال نجد:

- المستثمر المرتقب يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسات المتوفر فيها فرص الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المؤسسات؛
- البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المؤسسات وقدرتها على سداد ديونها؛
- الإدارة تولي اهتماما خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام.

2. مدى ونطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة؟ أم سيتعداها لمؤسسات أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟... فكل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.

3. تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله، حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل تتحقق منه كل الأهداف المرجوة.

لذا يجب على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية... الخ. ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل، كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل. ويمكن تصنيف مصادر هذه المعلومات إلى [حداد، ط2، 2009، ص-ص 56-58]:

أ. المعلومات المالية: وتتمثل فيما يلي:

▪ **التقرير السنوي والحسابات الختامية:** حيث يعتبر التقرير السنوي والحسابات الختامية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية والمالية عن المؤسسات والتي تستخدم من قبل المحللين الماليين. وهذه غالبا ما تتضمن ثلاث كشوف مالية هي الميزانية، حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة. وهذه المعلومات غالبا ما يتم دعمها بملاحق تحتوي على ملاحظات تعطي معلومات مفصلة بشكل أكبر.

▪ **تقارير مفصلة رسمية:** في بعض الدول مثل أمريكا يتم نشر معلومات عن المؤسسات عن طريق تقارير مفصلة مثل تقرير "10-k"، حيث تحتوي هذه التقارير على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن المؤسسة.

▪ **المنشورات:** ويتم نشرها وتوزيعها من قبل المؤسسات للمساهمين الحاليين والمتوقعين، حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة، خاصة عندما تنوي المؤسسة طرح أسهم جديدة وتريد تسويقها.

▪ **إحصاءات عن المؤسسات:** والتي تتعلق بمستوى النشاط الاقتصادي العام والتي تصدر في شكل إحصاءات من قبل:

▪ الحكومة أو الشركات التجارية المتخصصة في نشر المعلومات المالية؛
▪ الهيئات الرسمية في الأسواق المالية، وتعتبر هذه المعلومات قيمة جدا للمحللين الماليين حيث تحتوي على معلومات عن مؤشرات الأسواق المالية، والتي يمكن استخدامها للمقارنة بين أداء المؤسسات.

ب. **معلومات غير مالية وكمية:** وتشمل هذه المعلومات إحصاءات عن الإنتاج، الطلب والعمالة والتي قد تساعد المحلل المالي في عمله. كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصاءات الاقتصادية الرسمية والتي تصدر عن الحكومة.

ج. **معلومات غير كمية:** وتحتوي على معلومات مثل تقرير مدقق الحسابات ورسالة رئيس مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي، المجالات الخاصة بالموظفين أو العاملين وملاحظات الإدارة على موضوع معين، سجل الاتفاقيات السابقة بين الشركات والمتعاملين معهم وأخيرا الاتصالات الشخصية مع الإدارة.

الفرع الثاني: مرحلة التحليل

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية [المطارنة، الخنفرى، ط 2، 2011، ص-ص.77-80]:

1. **إعادة تبويب وتصنيف المعلومات:** وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى.

ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والكشوف المالية هو الثبات والاتساق في عرض الكشوف المالية، وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من مؤسسة أو أكثر من فترة مالية، وهذا ما يجعل أسواق المال والهيئات المسؤولة عنها تصدر نماذج موحدة للكشوف المالية ويطلب من المؤسسات الالتزام بها.

ويجب الإشارة هنا إلى أنه لم يعد من الضرورة إجراء التعديلات اللازمة على الكشوف المالية لتحويلها إلى معلومات مالية، مثلما كان يعمل به لتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، حيث

مع تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق SCF أصبحت الكشوف المالية مقبولة ويمكن استخدامها من طرف المحلل المالي دون إجراء التعديلات التي كان معمولاً بها [شنوف، 2008، ص-ص. 180-181].

2. اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة، وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.

وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه حيث نجد التحليل الرأسي والأفقي، تحليل النسب وتحليل التعادل...، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

3. تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المؤسسة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص مؤسسات منافسة في نفس القطاع. وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات ايجابية أو سلبية.

ويمكن للمحلل من إيجاد هذه الانحرافات وتحديد بطرق متعددة، فقد يقوم بإيجادها من خلال مقارنته للكشوف المالية المتوفرة للمؤسسة نفسها لعدة سنوات، أو مقارنة هذه الكشوف بكشوف مالية لمؤسسات منافسة أو مقارنة النسب والمؤشرات المستخرجة بمعايير مناسبة.

ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة. أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الانحرافات وتتبعها، ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقاً من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

الفرع الثالث: مرحلة الاستنتاجات والتقرير

وتعرف أيضاً هذه المرحلة بمرحلة كتابة التقرير وهي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل.

ويتم من خلال هذه المرحلة استعراض أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها المحلل، ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك. ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية [المطارنة، الخفري، ط 2، 2011، ص-ص.80-81]:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

ومن النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، وبالأخص إذا كان شخصاً من خارج المؤسسة، فيعني ذلك أنه يعتمد بشكل أساسي على الكشوف المالية المنشورة فقط، أما البيانات الأخرى غير المنشورة والهامة بالنسبة للتحليل المالي فإنه لا يمكنه الحصول عليها واستخدامها مما يضعف نتائج تحليله.

وعلى العكس من ذلك عندما يكون المحلل من داخل المؤسسة فإنه سيحصل على معلومات تفصيلية بالإضافة للكشوف المالية المنشورة، كما يمكنه الحصول على المعلومات غير المالية والبيانات الكمية...، وتوفر كل هذا الكم الهائل من المعلومات والبيانات يجعل بما لا يدع مجالاً للشك أن يحصل المحلل المالي على نتائج أكثر دقة مما سيحصل عليه في حال كان من خارج المؤسسة.

لذا نجد أن معظم المحللين من خارج المؤسسة يعملون في ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة التأكد وليس إلغاءها كلياً. هذا ومن المناسب أن يتضمن التقرير البنود التالية [عقل، ط 1، 2009. ص. 241]:

- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل، والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه؛
- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

المبحث الثاني: مصادر المعلومات لتحليل المخاطر المالية

إن تحليل الكشوف المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك الكشوف بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء ذلك لأغراض الاستثمار، أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وفي ظل ظروف اقتصادية معينة.

وحتى نستطيع القيام بعملية تحليل الكشوف المالية، بما يتماشى مع الهدف من الدراسة، يتوجب علينا تسليط الضوء على هذه الكشوف وفهم مضمونها، وبالأخص أنها عرفت عدة تغيرات نتيجة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للـ SCF .

وعليه يهدف هذا المبحث إلى عرض الكشوف المالية التي سيتم الاعتماد عليها لإعداد هذه الدراسة، باعتبارها المصدر والمزود الأساسي للمعلومات من أجل القيام بتحليل المخاطر المالية، من خلال المطالب الآتية:

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة.

المطلب الأول: الميزانية

تعتبر الميزانية المحاسبية كشف رئيسي ضمن الكشوفات المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية في نهاية السنة، وتتميز بتمكنها من توضيح الصورة التي عليها نشاطات وفعاليات المؤسسة الاقتصادية بكل أقسامها وفروعها خلال تلك الفترة الزمنية.

وبغية الإلمام بمفهوم الميزانية ومختلف مكوناتها حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، ومدى الاعتماد عليها في عملية التحليل المالي، سوف نتطرق إلى الفروع التالية:

- مفهوم الميزانية؛
- التعريف بمكونات الميزانية؛
- أهمية الميزانية وحدود الاستفادة منها.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية

الميزانية هي عبارة عن كشف (قائمة) يبين المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين عادة يكون نهاية السنة المالية (12/31) وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (الأموال الخاصة والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول). مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة في ذلك التاريخ [أندراوس، 2006، ص.37].

واسم الميزانية مشتق من التوازن بمعنى أنه يجب أن يكون مجموع جانبي الميزانية متساويا، حيث أن توازن معادلة الميزانية يبقى قائما بعد كل عملية مالية وذلك لأن جانب الخصوم يمثل مصادر التمويل للمؤسسة في حين يشير جانب الأصول إلى استخدامات هذه المصادر وتوظيفاتها [العناتي، 2008، ص.244].

وبذلك تعتبر الميزانية المحاسبية القائمة الرئيسية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، وذلك لما تحويها من معلومات وبيانات تفصيلية عن محتوياتها المتكونة من الأصول والخصوم والمعروفة من خلال المعادلة التالية[النعيمي وآخرون، ط5، 2014، ص.71]:

$$\text{الأصول} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون}$$

ويمكن النظر إلى الميزانية من زاويتين مختلفتين وهما [خصاونه، ط1، 2011، ص.24-25]:

1. النظرة الاقتصادية: تهدف الميزانية إلى بيان المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة وتوضح أصول المؤسسة في جانب منها والتزاماتها وحقوق أصحابها في الجانب الآخر منها. وتفهم الأصول على أنها استخدامات أو استثمارات والخصوم بأنها مصادر التمويل لتلك الاستخدامات أو الاستثمارات فالأصول هي موارد اقتصادية متاحة للمنشأة والخصوم هي مصادر تمويل تلك الموارد.

2. النظرة الإجرائية المحاسبية: تعرف لجنة المصطلحات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في منشور المصطلحات المحاسبية رقم (1) الصادر عام 1953م أن الميزانية هي تلخيص مبوب للأرصدة المتبقية في دفتر الأستاذ العام بعد إعداد الحسابات الختامية، فهي بيان بشكل جدول أو تلخيص للأرصدة المدينة والدائنة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفق مبادئ المحاسبة.

ولقد عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156\08 للنظام المحاسبي المالي الميزانية كالتالي:

"تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم. ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية".

إذن فالميزانية هي جدول أو كشف تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم على أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم جارية وخصوم غير جارية.

ونلاحظ أن هذا التصنيف يختلف عن التصنيف الذي كان متبعاً في المخطط المحاسبي لسنة 1975م حيث كانت الأصول تصنف تبعاً لطبيعتها، فنجد مجموعات الاستثمارات، المخزون والمدينين، بينما نجد أن الخصوم تضم كلا من الأموال الخاصة والدائنون، وهذا دون أي اعتبار لطول فترة استحقاق الذمم (الحقوق) أو تسديد الديون (الالتزامات).

الفرع الثاني: التعريف بمكونات الميزانية

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتقدم موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، حيث تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية [شونوف، 2008، ص. 77]. ويمكن تصوير الميزانية في الجدول على النحو التالي:

الجدول رقم (3-1) : الميزانية

N-1 صافي	N صافي	الخصوم	N-1 صافي	N صافي	الأصول
		رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية			<u>الأصول غير الجارية</u> فارق الشراء التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية التثبيتات المالية ضرائب مؤجلة على الأصول
					مجموع الأصول غير الجارية
		مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
		الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفاً			<u>الأصول الجارية</u> المخزونات والمنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة- الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأصول الأخرى الجارية توظيفات وأصول مالية جارية خزينة الأصول
		مجموع الخصوم غير الجارية			مجموع الأصول الجارية
		الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم			
		مجموع الخصوم الجارية			مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للخصوم			المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس

2009، ص-ص 28-29.

وفيما يلي تعريف مكونات الميزانية:

1. الأصول: تعرف الأصول بالموجودات، وهي الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة (مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري...)، والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أي المساهمين (رأس المال) أو من الغير (أي القروض بمختلف أنواعها) لذا فإن الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.

ولقد جاء في المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي تعريف الأصول كالتالي: "تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية" [مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008، العدد 27.ص.13].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن عناصر الأصول التي يتم الحصول عليها بواسطة قرض إيجاري تستجيب لتعريف الأصل، لأن المؤسسة تمارس الرقابة والسيطرة عليه، وتستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية له، ولا يشترط بالضرورة امتلاكه حتى يتم تسجيله ضمن الأصول، وهذا ما يعكس النظرة الواقعية الاقتصادية لجوهر العملية بعيدا عن شكلها [كواشي، ط1، 2017، ص.36].

كما ميزت المادة 21 من نفس المرسوم التنفيذي 156/08 بين الأصول غير الجارية والجارية، حيث تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصول جارية. وفيما يلي محتوى كل من:

أ. الأصول غير الجارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة)، بحيث لا تتحول إلى نقدية بسرعة وسهولة من خلال العمليات اليومية العادية للمؤسسة، ويتم استغلال هذه الأصول لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة مرتبطة بالعمر الإنتاجي للأصل الثابت.

ويعبر عن الأصول غير الجارية وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها SCF بـ"النتيبيات"، وهي تمثل الصنف الثاني من المدونة، وتشمل هذه الأصول ما يلي [القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 25 مارس 2009، ص8]:

▪ **النتيبيات المعنوية:** وهي أصول قابلة للتحديد غير نقدية وغير مادية، تراقبها وتستعملها المؤسسة في إطار أنشطتها العادية. مثل المحلات التجارية المكتسبة والعلامات، برامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري.

▪ **التثبيات العينية:** وهي أصول مادية تحوزها المؤسسة لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى أكثر من سنة مالية واحدة مثل: الأراضي، المباني، معدات النقل .

▪ **التثبيات المالية:** وهي الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، وتشمل سندات المساهمة والحسابات الملحقة وتكون من خلال أسهم في الشركات الفرعية للشركة الأم والشركات الحليفة أو مؤسسات أخرى، سندات توظيف طويلة المدى، بالإضافة إلى قروض ممنوحة وحقوق لدى الغير تتعدى السنة [شونوف، 2008، ص.87].

ب. **الأصول الجارية:** وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة.

بالإضافة إلى الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا. والسيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود. وتحتوي الأصول الجارية وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها SCF كلا من الحسابات التالية [كواشي، ط1، 2017، ص.37]:

- **حسابات الصنف الثالث:** مثل: البضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة الصنع...
- **الحسابات المدينة للصنف الرابع "حسابات الغير":** مثل: العملاء والمدينون الآخرون...
- **الحسابات المدينة للصنف الخامس "الحسابات المالية":** مثل: القيم المنقولة للتوظيف وحسابات النقدية...

2. **الخصوم:** لقد جاء في المادة 22 من المرسوم التنفيذي 156/08 أن الخصوم تتكون من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية. هذا وتنقسم الخصوم إلى [مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008، العدد 27، 2008، ص.13]:

أ. **رؤوس الأموال الخاصة:** تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية . ويعبر عن الأموال الخاصة وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها SCF بالصنف الأول ومن أمثلة حسابات هذا الصنف نجد حسابات رأس المال، الاحتياطات، النتائج...

ب. **الخصوم غير الجارية:** وهي الالتزامات ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الإثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

- استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا؛
- الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل.

وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات. كما تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية.

ج. **الخصوم الجارية:** وهي الالتزامات التي يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو التي يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال. وتحتوي الخصوم الجارية وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها SCF كلا من الحسابات التالية:

- **الحسابات الدائنة للصنف الرابع "حسابات الغير":** مثل: الموردون، الهيئات الاجتماعية...
- **الحسابات الدائنة للصنف الخامس "الحسابات المالية":** مثل: التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة، الاعتمادات...

الفرع الثالث: أهمية الميزانية وحدود الاستفادة منها

تعتبر الميزانية من أهم الكشوف المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها، إلا أنها لا تخلو من نقاط الضعف. وتبرز أهمية الميزانية وحدود الاستفادة منها فيما يلي:

1. أهمية الميزانية

تعد الميزانية الكشف الرئيسي الوحيد الذي يعرض موارد المؤسسة واستخداماتها. وتتمثل أهمية الميزانية في النقاط التالية [الجعارات، 2008، ص.113]:

- الاستجابة للمتطلبات القانونية على اعتبار أن كل من القانون التجاري الجزائري، النظام المحاسبي المالي وقانون الضرائب المباشرة يلزم المؤسسات بضرورة إعداد الميزانية الختامية وحساب نتيجة الدورة المالية [العياشي، 2018، ص.53].

- تحديد المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية من خلال عرض عناصر الأصول والخصوم، ومن ثم التعريف بثروة المؤسسة؛

- التعرف على مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية؛

- قدرة التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها؛

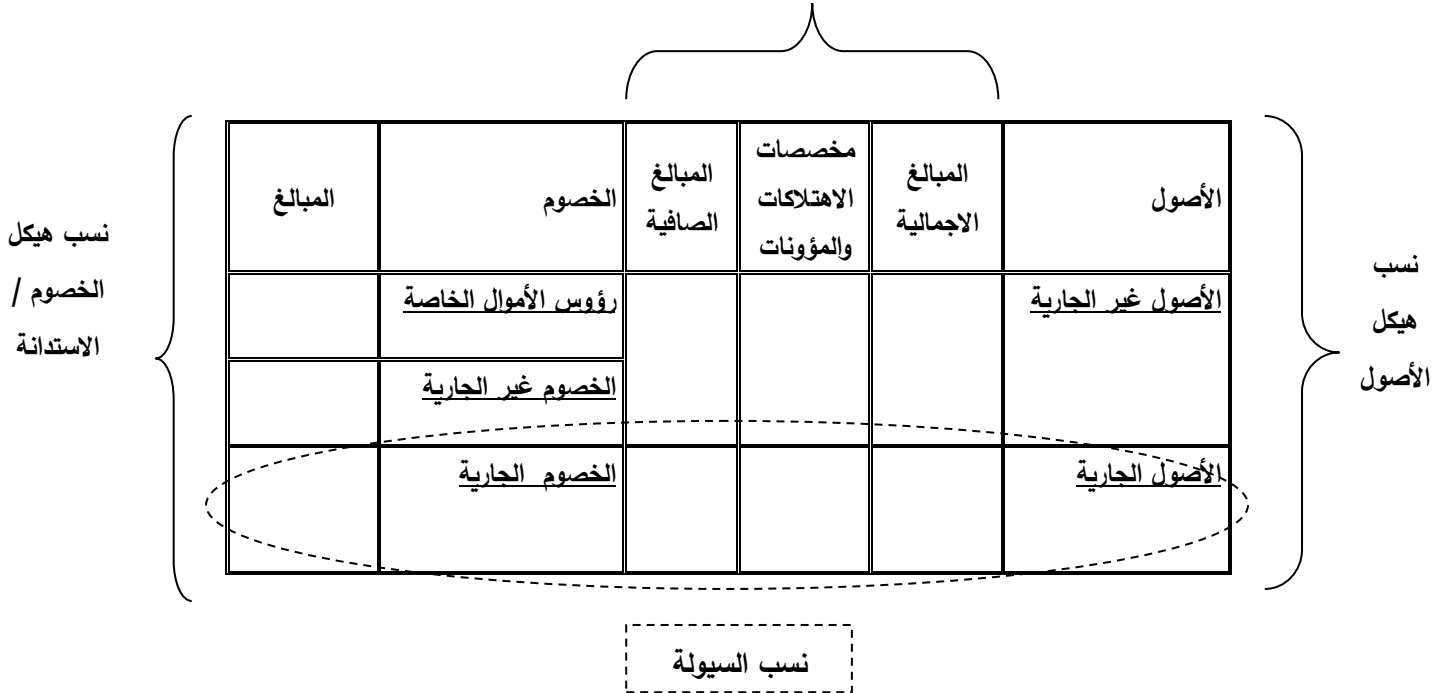
- الوقوف على استمرارية المؤسسة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية؛

■ معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.

والشكل التالي يوضح مختلف النسب التي يمكن حسابها على مستوى الميزانية:

الشكل رقم (3-1): مختلف أنواع النسب بالاعتماد على الميزانية

نسب السياسة المحاسبية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع THIBIERGE , 5^E EDITION , 2014, P.59

فالميزانية تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين معلومات تتعلق بما يلي [أبونصار، حميدات، 2008، ص.30]:

- **السيولة** : وتتمثل بالنقدية وشبه نقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها.
- **القدرة على سداد الديون طويلة الأجل**: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المؤسسة للديون طويلة الأجل عند الاستحقاق، فكلما كان على المؤسسة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة، كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون. وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترة المحاسبية السابقة.
- **المرونة المالية**: إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المؤسسة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير

المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المؤسسة للفشل المالي. وذلك بحساب نسب معينة تساعد في التحليل المالي للمنشأة، مثل نسبة أرباح المنشأة المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر.

2. حدود الاستفادة من الميزانية

عند الاستعانة بالميزانية في التحليل المالي يجب الأخذ بالاعتبار نقاط الضعف التالية [المطارنة، الخنفرى، ط 2، 2011، ص-ص 49]:

- تتضمن الميزانية معلومات محاسبية حول المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة وهي آخر السنة المالية؛
- لا تعكس الميزانية القيمة الحالية للكثير من الأصول حيث يستخدم مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم تلك الأصول، وبالتالي فإن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة لا يتم تقديره بشكل دقيق؛
- تظهر الكثير من البنود في الميزانية على أساس الحكم والتقدير الشخصي؛
- تتجاهل الكثير من البنود ذات الأثر الهام على القيمة المالية للمؤسسة كالموارد البشرية والسمعة الجيدة...

المطلب الثاني: حسابات النتائج

يعتبر كشف حسابات النتائج من أكثر الكشوف المالية أهمية، حيث يتم التقرير فيه عن نتائج المؤسسة، والكشف عن أدائها المالي وقدرتها الكسبية، الأمر الذي يسمح في نفس الوقت بمعرفة هل المؤسسة حققت أرباح أم خسائر خلال فترة زمنية معينة.

وعليه يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بكشف حسابات النتائج ومختلف مكوناته حسب SCF ومدى اعتماد المحلل المالي على هذا الكشف، وذلك من خلال الفروع التالية:

- تقديم حسابات النتائج؛
- التعريف بمكونات حسابات النتائج (حسب الطبيعة)؛
- أهمية كشف حسابات النتائج وحدود الاستفادة منه.

الفرع الأول: تقديم حسابات النتائج

إن الغرض الأساسي من إعداد حسابات النتائج هو قياس نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي تعريف حسابات النتائج وطرق إعداده وشكله:

أ. تعريف حسابات النتائج

يعد كشف حسابات النتائج من بين أهم الكشوف المالية، حيث يعد لغرض رئيسي وهو قياس نتائج أعمال المؤسسة، فهو بمثابة مؤشر لمعرفة اتجاه أرباح المؤسسة، بمعنى هل تحقق المؤسسة أرباح أم خسائر وهل الأرباح تنمو بنسب ثابتة وغيرها... [خصاونة، ط1، 2011، ص.28].

ولهذا فحسابات النتائج هو الكشف الوحيد الذي يظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة والتي عادة ما تكون السنة، بحيث إذا زادت مجموع الإيرادات على مجموع المصروفات فتكون نتيجة عمليات المؤسسة صافي ربحا، والعكس تكون النتيجة النهائية صافي خسارة للدورة المحاسبية [النعيمي وآخرون، ط5، 2014، ص.76].

ولقد عرفت المادة 34 من المرسوم التنفيذي 156\08 للنظام المحاسبي المالي حسابات النتائج كالتالي [مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008، العدد 27، ماي 2008، ص. 14]:
"يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح".

أ. طرق إعداد حسابات النتائج

لقد حدد SCF طريقتين لعرض حسابات النتائج إما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة، وذلك حسب طبيعة واحتياجات المؤسسة، لكن المؤسسات التي تقوم بإعداد حسابات النتائج حسب الوظيفة، ينبغي عليها إعداد جداول ملحقه تبين فيها الأعباء حسب طبيعتها [شونوف، 2008، ص-ص.68-69].

ويكمن الفرق بين حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفية في كيفية حساب النتيجة العملية، والجدول التالي يوضح الفرق بين حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة:

الجدول رقم (2-3): الفرق بين حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة

حسابات النتائج	
حسب الوظيفة	حسب الطبيعة
رقم الأعمال تكلفة المبيعات	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
هامش الربح الإجمالي	
منتجات أخرى عملياتية	نتيجة السنة المالية
التكاليف التجارية	المشتريات المستهلكة
الأعباء الإدارية	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
أعباء أخرى عملياتية	استهلاك السنة المالية
	القيمة المضافة
	أعباء المستخدمين
	ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
	الفائض الإجمالي للاستغلال
	المنتجات العملياتية الأخرى
	الأعباء العملياتية الأخرى
	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات
	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	النتيجة العملياتية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 2009، ص - ص. 30-31.

ويشترك كل من حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة في كيفية حساب كل النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الصافية للدورة.

III. شكل حسابات النتائج حسب الطبيعة

قبل توضيح مكونات حسابات النتائج، سيتم عرض شكله حسب صنف الطبيعة، وهذا باعتباره الصنف الموصى به من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية وSCF. والجدول التالي يمثل كشف حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الجدول رقم (3-3): كشف حسابات النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	حسب الطبيعة
		إنتاج السنة المالية
		استهلاك السنة المالية
		القيمة المضافة
		أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
		الفائض الإجمالي للاستغلال
		المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
		النتيجة العملياتية
		المنتجات المالية الأعباء المالية
		النتيجة المالية
		النتيجة العادية قبل الضرائب
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		المنتجات غير العادية الأعباء غير العادية
		النتيجة غير العادية
		النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 2009، ص. 30.

الفرع الثاني: التعريف بمكونات حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

كما رأينا سابقا في الفصل الثاني، يتم إعداد كشف حسابات النتائج انطلاقا من حسابات التسيير للمجموعة السادسة والسابعة، ومن بين أهم نقاط الاختلاف بين كشف حسابات النتائج المعد وفق SCF وجدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي القديم، أن النتائج لا تمر على المجموعة 08، بالإضافة إلى إظهار معطيات السنة السابقة لغرض المقارنة.

ويوفر كشف حسابات النتائج أرصدة وسيطية للتسيير، ونعني بالرصيد الفرق بين عنصرين أحدهما يمثل الإيراد والآخر يمثل التكلفة، من خلال مقابلة الإيرادات بالمصاريف بطريقة منظمة، بحيث يشكل كل رصيد مرحلة إضافية في تكوين كشف حسابات النتائج [بن ساسي، قريشي، ط2، 2011، ص.153]. وفيما يلي مكونات حسابات النتائج حسب الطبيعة (أو الأرصدة الوسيطة للتسيير)¹:

1. إنتاج السنة المالية: وهو يمثل مؤشر النشاط للمؤسسات الاقتصادية ويدخل في حسابه أربع حسابات وهي:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 70د + 71د + 73د + 74د$$

2. استهلاك السنة المالية: ويدخل في حسابه 3 حسابات وهي:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية

الأخرى.

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 60د + 61د + 62د$$

3. القيمة المضافة للاستغلال: وهي تقيم البعد الاقتصادي للمؤسسات لأنها تتعلق بالثروة التي تم

إنشاؤها، وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = 70د + 71د + 73د + 74د - (60د + 61د + 62د)$$

4. إجمالي فائض الاستغلال: يمثل الموارد الأساسية المتأتية من دورة الاستغلال ويقاس ما يتبقى

منها للمؤسسة، بعد توزيع القيمة المضافة على عوامل الإنتاج، ويعد مؤشرا هاما للمردودية

¹ : للمزيد من المعلومات، يمكن الإطلاع على الموقع التالي ac-creteil على شبكة الانترنت:

الاقتصادية، وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

$$\leftarrow \boxed{\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{د 63} - \text{د 64}}$$

والملاحظ هنا هو أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك والمؤونات.

حيث أوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين وهما: النتيجة العملياتية والنتيجة المالية. لذا فالوصول على نتيجة سلبية عند هذا المستوى من كشف حسابات النتائج هو في غاية الخطورة لأن المؤسسة لا تغط اهتلاكاتها ومصاريفها المالية.

5. **النتيجة العملياتية:** تترجم الأداء الاقتصادي للمؤسسة باستقلالية عن سياستها المالية ونظام فرض الضريبة على الأرباح، وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

$$\leftarrow \boxed{\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{د 75} - \text{د 65} - \text{د 68} + \text{د 78}}$$

6. **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية:

$$\leftarrow \boxed{\text{النتيجة المالية} = \text{د 67} - \text{د 66}}$$

7. **النتيجة العادية قبل الضرائب:** وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

8. **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

$$\leftarrow \boxed{\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{د(695 و 698)} - \text{د(692 و 693)}$$

9. **النتيجة غير العادية:** وهي عبارة عن الفرق بين د77 عناصر غير عادية (المنتجات) ود67 عناصر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال.

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{د77} - \text{د67}$$

10. **صافي نتيجة السنة المالية:** وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

$$\text{صافي نتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة غير العادية}$$

ونلاحظ أن الضريبة تحسب في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى النتيجة غير العادية ، كي يتم التحصل في الأخير على صافي نتيجة السنة المالية.

الفرع الثالث: أهمية كشف حسابات النتائج وحدود الاستفادة منه

يعتبر كشف حسابات النتائج من أكثر الكشوف المالية أهمية، حيث يتم التقرير فيها عن نتائج أعمال المؤسسات خلال فترة زمنية معينة، إلا أنه يجب على المحلل المالي معرفة حدود الاستفادة منه، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

1. أهمية كشف حسابات النتائج

تتمثل أهمية حسابات النتائج أنه مع تحديد كل من قيمة المبيعات وعناصر التكلفة، يتم تحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير، حيث أصبحت أرصدة عالمية للمعلومة المالية¹ "SIIF"، تساهم بشكل كبير في توفير معلومات للمحلل المالي حول كيفية تكوين الثروة وتوزيعها للحصول في نهاية المطاف على الربح الصافي... [PIGET, 2^E, 2018, P.43]. وفيما يلي أهم الأرصدة الوسيطة [أندراوس، 2006، صص.60-61]:

▪ **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يمثل هذا المفهوم أهمية خاصة من حيث الهامش أو المدى بين أسعار المبيعات والتكاليف المباشرة اللازمة للإنتاج. فإذا لم يكن هذا الرصيد كبيراً بشكل كاف، فإن المؤسسة تصبح معرضة لمخاطر الأداء المالي الضعيف وضعف قدرتها على المنافسة مع الآخرين.

▪ **النتيجة العملياتية:** يمثل المستوى الثاني من الربح ما يعرف بالربح قبل الفوائد والضرائب. ويقاس بالفرق بين مجمل الربح والمصاريف التشغيلية. ونظراً لأن هذا المفهوم يعكس الأرباح بعد خصم تكاليف

¹ : SIIF :Les Soldes Internationaux D'Information Financière .

الإنتاج والتكاليف التشغيلية، لذلك فهو يعتبر مقياساً أساسياً لتحديد ربحية المؤسسة ككل. ويسمى تبعاً لذلك بالربح التشغيلي.

ويعطي خبراء الإدارة المالية أهمية خاصة لمفهوم الربح التشغيلي باعتبار أن قياس الربح وفقاً لهذا المفهوم لا يتأثر بالاختلافات في الأساليب التي يتم بها تمويل أنشطة المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر في مصاريف ومدفوعات الفائدة، ومن ناحية ثانية فإن مفهوم الربح التشغيلي لا يتأثر بالقرارات والتصرفات الاستثنائية والتي قد يترتب دخولاً غير دورية كالأرباح العرضية الناتجة من بيع الأصول.

▪ **النتيجة العادية قبل الضرائب:** ويتم احتسابها من خلال خصم قيمة الفوائد من الربح التشغيلي. ويتم احتسابها لتحديد قيمة عبء الضريبة المتعين دفعه بضرب ناتج طرح الفوائد من الربح التشغيلي في معدل الضريبة.

▪ **صافي الربح:** ويمثل الربح المكتسب لحملة الأسهم مطروحاً منه كافة التكاليف المصاحبة لتحقيق هذا الربح، ويعكس مفهوم صافي الربح النتيجة النهائية لكشف حسابات النتائج.

ويعتبر كل من رصيد النتيجة العملياتية والنتيجة العادية قبل الضرائب من أهم الأرصدة التي يتم من خلالها حساب وتحديد كل من الخطر الاقتصادي والخطر المالي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-2): أنواع المخاطر حسب حسابات النتائج

	حسابات النتائج
الخطر الاقتصادي	القيمة المضافة
	الفائض الإجمالي للاستغلال
الخطر المالي	النتيجة العملياتية
	- الفوائد
	= النتيجة العادية قبل الضرائب
	- الضرائب
	= النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع النعيمي، التميمي، 2009، ص.412.

2. حدود الاستفادة من كشف حسابات النتائج

برغم كل ما توفره كشف حسابات النتائج من معلومات هامة للمستخدمين وخاصة بما يتعلق بالقدرة الكسبية للمؤسسة، فإن هناك بعض نقاط الضعف فيها والتي يجب أخذها بالاعتبار عند استخدامها لأغراض التحليل المالي، وهي كما يلي [المطارنة، الخنفرى، ط2011، ص.36]:

- لا يتضمن الكشف العديد من البنود التي لها أثر أساسي على تطور المؤسسة ونموها: ومن الأمثلة على ذلك عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري في المؤسسة؛
- البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق غير مشمولة بكشف حسابات النتائج: ومن هذه البنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية التي لا يتم تسجيلها في كشف حسابات النتائج في حالة عد التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق [أبونصار، أبوحמידات، 2008، ص.48]؛
- تتأثر الأرقام الواردة في هذه القائمة بالسياسات المحاسبية المستخدمة: ويتضح هذا الاختلاف في اختيار طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة من مؤسسة لأخرى مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين نتائج أعمال المؤسسات بعضها ببعض؛
- مقاييس الربح تتأثر بالحكم الشخصي: ومن الأمثلة على تأثير الحكم الشخصي في تحديد رقم الربح، تقدير قيمة العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية وبالتالي فإن الاختلاف في ذلك بين المؤسسات يولد اختلافا في قيم الربح من مؤسسة لأخرى [أبونصار، أبوحמידات، 2008، ص.48]؛
- البنود في هذا الكشف تعرض ماض: بمعنى أن كشف حسابات النتائج يعرض إيرادات ومصروفات تتعلق بفترة زمنية معينة وهي آخر السنة.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

من بين أهم المستجدات التي جاء بها SCF ، هو جدول سيولة (أو تدفقات) الخزينة، والذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي الوطني، ويعتبر هذا الجدول قائمة مالية حديثة مقارنة بالميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث لأول مرة يتم إلزامه على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.

ولهذا يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم المحطات التاريخية التي ساهمت بظهور قائمة التدفقات النقدية في شكلها الحالي، واستعراض المفاهيم الجديدة التي جاء بها جدول سيولة الخزينة، وذلك من خلال الفروع التالية:

➤ لمحة تاريخية عن نشأة قائمة التدفقات النقدية؛

➤ تقديم جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالية الجديد؛

➤ أهمية جدول سيولة الخزينة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن نشأة قائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفقات النقدية مرت بالعديد من المراحل قبل أن تصل إلى شكلها الحالي، فقد شهدت تنوعا كبيرا فيما يتعلق بكل من تركيز بيان التغيرات في الوضع المالي وفي تعريف الأموال، ومع ذلك فإن لها بشكل أو بآخر تاريخ طويل في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبح بيان التدفقات النقدية مطلوب رسميا فيها منذ عام 1988م، وفيما يلي أهم المحطات التاريخية لنشأة هذه القائمة:

1. مساهمات منشآت الأعمال الأمريكية

يرجع أول ظهور لقائمة التدفقات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1863م من طرف شركة السكك الحديدية للوسط الشمالي "NORTHERN CENTRAL RAILROAD"، حيث أصدرت ملخصا حول معاملاتها المالية يتضمن الخطوط العريضة لمقبوضاتها النقدية ومصروفاتها النقدية التي تمت خلال السنة.

ولأن الأصول المتداولة يمكن اعتبارها تلك الأصول التي على وشك أن تصبح نقدا والخصوم المتداولة كمطلوبات تقترب من الدفع نقدا، فقد كان بديل التركيز على التدفقات النقدية هو دراسة صافي التغيرات في رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة)، وبمعنى ما، فإن رأس المال العامل يساوي النقد بالإضافة إلى صافي النقد المحتمل على المدى القصير.

وفي عام 1902م قدمت شركة الصلب للولايات المتحدة الأمريكية "UNITED STATES STEEL CORPORATION" تقرير يسرد الأسباب الرئيسية للتغير في "الأموال" خلال السنة، أين الأموال تم تعريفها بأنها أصول متداولة مطروحا منها الحسابات المستحقة الدفع. ولقد أصبح التصريح برأس المال العامل أكثر تداولاً بعد سنة 1920م¹.

¹ : للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع التالي Sfu على شبكة الانترنت:

II. مساهمات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

ومن أهم مساهمات AICPA ومجالسه في تطوير قائمة التدفقات النقدية ما يلي¹:

1. إصدار الدراسة المحاسبية رقم (2): التدفق النقدي، التحليل وقائمة الأموال

نتيجة الاستخدام الواسع لقائمة الأموال من قبل الشركات، والتي تعد على أساس عرض الزيادة والنقصان في بنود الميزانية العمومية للشركة، أصدرت AICPA سنة 1961م الدراسة المحاسبية رقم (2) بعنوان: "التدفق النقدي، التحليل، وقائمة الأموال". وأوصت الدراسة بأن تصبح قائمة الأموال بيان مطلوب في جميع التقارير السنوية للشركات، وأن يكون مشمولاً برأي مراجع الحسابات.

2. إصدار الرأي رقم (3): قائمة الموارد والاستخدامات المالية

إن الإجراء التالي الذي اتخذته APB في أكتوبر سنة 1963م هو إصدار الرأي رقم (3) والمتمثل في تغيير اسم القائمة من قائمة الأموال إلى قائمة الموارد والاستخدامات المالية، ويتم إصدارها ضمن القوائم المالية بصفة اختيارية، كما حاول هذا الرأي توفير بعض المعايير لإعداد البيانات وعرضها، ولقد نفذت معظم الشركات واستمرت في تقديم بيانات عن مصدر الأموال واستخداماتها.

3. إصدار الرأي رقم 19: قائمة التغيرات في المركز المالي

في سنة 1971م أصدر APB الرأي رقم (19) والذي تضمن طلباً رسمياً بأن تصبح قائمة الموارد والاستخدامات المالية تحت تسمية "قائمة التغيرات في المركز المالي"، واعتبارها كأحد القوائم المالية الأولية الثلاثة (إلى جانب الميزانية وقائمة الدخل) في التقارير السنوية المقدمة إلى المساهمين وأن يكون مشمولاً بتقرير مراقب الحسابات. غير أن الرأي رقم (19) لم يعط تعريف واحد أو مفهوم حول الأموال، كما أنه لم يطالب بشكل محدد لهذه القائمة. وأظهرت بيانات التغيرات في الوضع المالي التي تم عرضها بشكل ثابت التغير في رأس المال العامل بدلاً من التدفقات النقدية.

▪ التشجيع على اعتماد النقد في قائمة التغيرات في المركز المالي

ولقد كان التشجيع على اعتماد النقد في قائمة التغيرات في المركز المالي منذ بداية الثمانينات من قبل معهد التنفيذيين الماليين FEI، حيث كانت تلك الفترة حوالي 10% فقط من 500 مؤسسات

¹ : للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع التالي cpajournal على شبكة الانترنت:

Kintzele, Philip L, Implementing SFAS 95, Statement of Cash Flows. (Statement of Financial Accounting Standard) (Accounting), Télécharger le 20/10/ 2017 à 23h:00, Consulté sur : <http://archives.cpajournal.com/old/08209170.htm>.

كبرى تركز على المفهوم النقدي و90% الأخرى تستخدم صافي التغيرات في رأس المال العامل. وبحلول عام 1985م ارتفعت نسبة المؤسسات التي تستخدم التركيز النقدي إلى 70%¹.

▪ إصدار بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5): القياس والاعتراف في القوائم المالية

في سنة 1984م، أصدر FASB بيان تحت عنوان: القياس والاعتراف في القوائم المالية في منشآت الأعمال، أين أكد أن تكون قائمة التدفقات النقدية جزء من القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات. كما ينبغي أن تعكس قائمة التدفقات النقدية المقبوضات النقدية للمنشأة المصنفة حسب المصادر الرئيسية ودفعاتها النقدية المصنفة حسب الاستخدامات الرئيسية.

▪ إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95: قائمة التدفقات النقدية

في أواخر سنة 1987م أصدر FASB المعيار SFAS (95) والذي حل محل الرأي رقم (19) الصادر من APB ، فعوض السماح بمختلف التعريفات للأموال مثل النقد أو رأس المال العامل ومجموعة متنوعة من أشكال القوائم ، طالب المجلس FASB بقائمة التدفقات النقدية لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي.

وقد حاول FASB إزالة الغموض عن طريق جعل الغرض من بيان التدفقات النقدية صريحا موضحا أن "الغرض الأساسي من بيان التدفقات النقدية هو تقديم المعلومات ذات الصلة عن المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة".

ومن خلال التركيز على النقدية والنقدية المعادلة، قلص المعيار SFAS رقم (95) من المعايير الدولية للتقارير المالية عدد التعريفات الممكنة لـ "الأموال" إلى واحد، بحيث أصبحت تشمل النقدية السائلة والودائع تحت الطلب لدى المؤسسات المالية والحسابات الأخرى التي لها الخصائص العامة للودائع تحت الطلب.

والنقدية المعادلة هي استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة على حد سواء قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة؛ أي بالقرب من نضجها تتعرض إلى مخاطر ضئيلة من التغيرات في القيمة بسبب التغيرات في أسعار الفائدة.

¹: للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع التالي Sfu على شبكة الانترنت:

ويعتبر المعيار رقم (95) معيارا تعسفيا حيث أعطى مدة ثلاثة أشهر كحد أقصى لقياس الاستثمارات لتحديد ما إذا كان ينبغي تصنيفها كنفدية معادلة. ويؤدي استخدام تعريف مقيد إلى ظهور شرط إفصاح إضافي بحيث يطالب المعيار SFAS رقم (95) أن تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها لتحديد البنود التي ينبغي معاملتها كنفدية معادلة.

III. مساهمات لجنة معايير المحاسبة الدولية

ومن أهم الأعمال والجهود التي قامت بها اللجنة للوصول إلى قائمة التدفقات النقدية بشكلها الحالي ما يلي¹:

- 1976 م: تقديم مسودة عمل حول قائمة مصادر واستخدامات الأموال؛
- 1977م: إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التغيرات في المركز المالي؛
- 1991م: تقديم مسودة عمل حول قائمة تدفقات الخزينة؛
- 1992م: إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي يمثل قائمة التدفقات النقدية، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي السابق والخاص بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي المعتمد من قبل المجلس في أكتوبر 1977م؛
- 1994م: المعيار المحاسبي الدولي السابع أصبح ساري المفعول.

الفرع الثاني: تقديم جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

إن الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية التي تم تبنيها حسب المعيار السابع الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وجدول سيولة الخزينة الذي جاء في إطار تبني الجزائر لهذه المعايير من خلال النظام المحاسبي المالي، يكمن فقط في التسمية التي تم استخدامها للدلالة على هذه القائمة وفق النظام المحاسبي المالي، وهي جدول سيولة الخزينة بدلا من قائمة التدفقات النقدية.

ولقد جاء حسب ما حددته المادة 25 من قانون 07-11 المتعلق بهذا النظام، اعتبار جدول سيولة الخزينة كقائمة سنوية إلزامية جديدة، تطبق لأول مرة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية [قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، 2007، ص.5]. لذا سيتم تقديم جدول سيولة الخزينة حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال التطرق إلى مفهومه وطرق إعدادة وشكله.

¹ : للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع التالي Iasplus على شبكة الانترنت:

ا. تعريف جدول سيولة الخزينة

هو عبارة عن جدول يعد استنادا إلى الأساس النقدي، كما أنه كشف تحليلي يسمح بدراسة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من سنة إلى أخرى وتتبع التدفقات التي تؤثر في الخزينة من خلال تصنيفها بدلالة التدفقات السنوية الداخلة والخارجة للخزينة [GUEDJ, 2^E, 2001 , p.220].

والهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية . ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها).

وتتمثل هذه الموجودات المالية في [قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 2009، ص.26]:

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع (بما في ذلك الكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق)؛
- شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات المالية ذات الأجل القصير وبالغلة السيولة) السهلة التحويل إلى سيولات والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها.

أما مصدر هذه الموجودات المالية:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية أو الاستثمار أو التمويل.

ii. طرق إعداد جدول سيولة الخزينة

يعد جدول سيولة الخزينة بطريقتين المباشرة وغير المباشرة ، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين.

بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه. ونوضح فيما يلي طريقة حساب صافي تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية في ظل الطريقتين [قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 2009، ص.26]:

1. الطريقة المباشرة: وهي الطريقة الموصى بها من طرف النظام المحاسبي المالي، وتتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف؛
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

2. الطريقة غير المباشرة: وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...);
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

والجدول التالي يوضح الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة:

الجدول رقم (3-4): الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة لجدول سيولة الخزينة

تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملية (الطريقة غير المباشرة)	تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملية (الطريقة المباشرة)
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 2009، ص.36.

III. شكل جدول سيولة الخزينة

سيتم هنا في هذا الجزء من الدراسة تقديم شكل جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث سيتم تناول عناصره بتفصيل أكثر في الجزء الموالي من الدراسة. وفيما يلي عرض مختصر لجدول سيولة الخزينة وفق هذا النظام:

الجدول رقم (3-5): جدول سيولة الخزينة

تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملية وفق (الطريقة المباشرة أو غير المباشرة)
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، 2009، ص 36.

الفرع الثالث: أهمية جدول سيولة الخزينة في تجاوز قصور الكشوف المالية

يعد جدول سيولة الخزينة مركز جميع التدفقات النقدية التي تحدث في المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى أداة منارة للتحليل الديناميكي لهذه التدفقات، وعليه سيتم تناول أهمية هذا الجدول من خلال التركيز على أهم المستجدات التي جاء بها على خلاف باقي الكشوف المالية فيما يلي:

1. أداة تحليل ديناميكية للنقدية

يعتبر جدول سيولة الخزينة المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة السيولة النقدية، حيث يجمع هذا الجدول التحصيلات والمدفوعات المرتبطة بالأنشطة الجارية للمؤسسة، استثماراتها وتمويلها من جهة، كما أنه يساعد من جهة أخرى في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها [Revault, 2012, P.1].

وتأسيسا على ذلك يمثل رصيد النقدية حجر الأساس، فزيادة التدفقات النقدية الداخلة تؤدي إلى زيادة الرصيد النقدي بالمؤسسة، ويحدث العكس في حالة التدفقات النقدية الخارجة التي تؤدي إلى تخفيض

الرصيد النقدي. ويوضح الجدول التالي الكيفية التي تؤثر بها كافة أنشطة المؤسسة العملياتية والاستثمارية والتمويلية على رصيد النقدية المالية [أندراوس، 2006، ص.65].

الجدول رقم (3-6): تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة العملياتية	المبيعات النقدية، تحصيل المبيعات الآجلة من العملاء	المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة للموردين، سداد المصروفات التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية	بيع قيم ثابتة مادية ومعنوية بيع قيم ثابتة مالية	شراء قيم ثابتة مادية ومعنوية شراء قيم ثابتة مالية
الأنشطة التمويلية	القروض والسندات إصدار أسهم جديدة	إعادة سداد الديون التوزيعات، إعادة شراء أسهم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أندراوس، 2006، ص.65.

ويتضح من خلال هذا الجدول أن جميع أنشطة المؤسسة من عملياتية واستثمارية وتمويلية يترتب عليها تحقق تدفقات نقدية داخلية وخارجية تؤثر إيجاباً أو سلباً على الرصيد النقدي، ولهذا تعد المؤسسة بغرض معرفة نمط التدفقات النقدية الخاصة بها ما يسمى بـ "جدول سيولة الخزينة" الذي يوضح أثر التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي في نهاية الفترة.

2. قياس جودة الأرباح المحاسبية

إن استخدام المعلومات المالية الموجودة في جدول سيولة الخزينة ومقارنتها بتلك الموجودة في جدول حسابات النتائج، يسمح بتوفير مجموعة من المؤشرات بامتياز لقياس جودة الأرباح المحاسبية، وخاصة وأن جدول سيولة الخزينة لا يتأثر بمختلف خيار المعالجات المحاسبية كما أنه أداة متجانسة تستخدم كقائمة مالية تكمل الميزانية و جدول حسابات النتائج ، ولكن لا يمكن في أي حالة أن تستبدل بهما] [Revault, 2012, P.6.

ونستطيع من خلال مقارنة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملياتية برقم المبيعات، قياس قدرة المؤسسة على تحويل مبيعاتها إلى نقدية، أي كم بلغت من النقود، كما يسمح بمعرفة جودة أرباح المؤسسة، ولهذا فالمؤسسة التي لها أرباح نتيجة تحقيق رقم مبيعات مرتفع، بحيث يكون الدفع على الحساب، تعتبر رابحة من الناحية المحاسبية أما من الناحية النقدية فيجب أن تحتاط.

بالأخص إذا كان نمو مبيعاتها ليس بنفس وتيرة نمو صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة العملياتية، بحيث يكون هذا الأخير جد منخفض، لذا فالمؤسسة التي لا تقبض نقود من مبيعاتها، نجدها

تتعرض إلى مخاطر مالية، قد تضر بصحتها المالية وبأمانها عندما يكون لها دين واجب الدفع [Investopedia, 2010 , P.35].

3. الكشف عن خطر الإفلاس

يوفر جدول سيولة الخزينة مؤشرات جد هامة للكشف عن خطر الإفلاس، فالمقرضين ووكالات التتقيط والمحللين الماليين بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمدون على تدفقات الخزينة لتقييم المخاطر المالية، باعتبارها مؤشر قوي للدلالة على الاستمرارية، فهي تبين من أين جاءت النقدية وأين صرفت، ومصادر هذه النقدية هل هي من الأنشطة التشغيلية؟ أم من بيع المؤسسة لأصولها؟، أم من التوسع في عمليات التمويل الخارجي مثل القروض ...؟ [Revault, 2012, p.6].

ولقد تم اعتبار صافي التدفق النقدي من الأنشطة العملية منذ بداية الثمانينات كأقوى مؤشر للكشف عن الفشل المالي مقارنة مع مؤشر الربح الصافي، حيث أنه إذا كان سالبا تكون المؤسسة مجبرة على الاقتراض أو بيع استثماراتها لتسديد ديونها المستحقة. ويرى الباحثون في هذا المجال تكرر هذه الوضعية لعدة مرات خلال فترة زمنية معينة، يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث الإفلاس [JOOSTE, 2004, P-P. 142-146].

وترجع أهمية التدفق الصافي الناتج عن الأنشطة العملية من جدول سيولة الخزينة ، إلى كونه أهم رصيد منتج للإيراد في المؤسسة من خلال أنشطتها التشغيلية، بحيث يجب أن يكون دوما موجبا وقادرا على تغطية النفقات التشغيلية من جهة ، ومن جهة أخرى تغطية النفقات الرأسمالية للمؤسسة المرتبطة بنشاط الاستثمار، وتغطية النفقات المرتبطة بنشاط التمويل من خلال تسديد الديون المالية وتوزيعات الأرباح.

المبحث الثالث: أدوات تحليل المخاطر المالية في ظل SCF

بعد التعرف على مصادر المعلومات لتحليل المخاطر المالية، يتوجب علينا كخطوة تالية أن نحدد أدوات التحليل التي سيتم من خلالها قياس هذا النوع من المخاطر، والذي تطرقنا إلى مفهومه في الفصل الأول.

حيث توصلنا إلى مفهوم المخاطر المالية حسب مدخل خلق القيمة، على أنها الفقد الجزئي أو الكلي لثروة المساهمين، بسبب الخسائر المتراكمة من دورة مالية إلى أخرى، مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على السداد وتعرضها إلى مخاطر العسر المالي، والذي يعتبر المسبب الرئيسي لحدوث خطر الإفلاس.

ولأن تحليل النتيجة يساهم في فهم الأسباب أو العوامل التي تؤثر على الأهداف المتعلقة بتحقيق التوازن المالي والسيولة، سيتم التطرق أولاً إلى تحليل النتائج والنشاط، وهذا بهدف تحديد الخطر الاقتصادي.

ومن ثم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على قياس خطر اللسيولة، وهذا باستخدام الميزانية، وكذا الكشف عن خطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة. وذلك من خلال المطالب الآتية:

➤ تحليل الخطر الاقتصادي؛

➤ تحليل خطر اللسيولة؛

➤ تحليل خطر الإفلاس.

المطلب الأول: تحليل الخطر الاقتصادي

إن تحقيق الأرباح ينقل المؤسسة إلى وضعيات متقدمة بشكل تدريجي مع الزمن، لذا فإن البحث عن الكيفيات التي يتشكل بها الربح أو الخسارة يعتبر ركيزة هامة للمحلل المالي والمسيرين. كما يكشف عن الخطر الاقتصادي، وهذا ما سيتم تناوله من خلال الفروع التالية:

➤ الأرصدة الوسيطة للتسيير؛

➤ مؤشرات المردودية؛

➤ الخطر الاقتصادي وكيفية تحديده.

الفرع الأول: الأرصد الوسيطة للتسيير

تعد الأرصد الوسيطة للتسيير مؤشرات جد هامة لتتبع الكيفية التي يتشكل بها الربح أو الخسارة، لذلك فإن القيام بعملية التحليل الأفقي والتحليل العمودي لحسابات النتائج يتيح لنا الفرصة لاستعراض تطور الأرصد الوسيطة للتسيير خلال فترة زمنية معينة.

1. التحليل الأفقي لحسابات النتائج

عند القيام بالتحليل الأفقي لكشف حسابات النتائج فإن المحلل المالي يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود الكشف سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات وبيان ذلك الأثر على نشاط المؤسسة. هذا وتحسب التغيرات الحادثة في البنود عن الفترات الزمنية المختلفة من خلال العلاقة التالية [خنفر، المطارنة، ط2، 2011، ص-ص. 105-106]:

$$\text{التغير في البند} = \text{قيمة البند}_1 - \text{قيمة البند}_0 / \text{قيمة البند}_0 \times 100\%$$

وعليه يساعد التحليل الأفقي في فهم تفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر حسابات النتائج لنفس المؤسسة، وبالأخص فيما يتعلق بالأرصد الوسيطة للتسيير، والتي تعد مؤشرات جد هامة لتتبع الكيفية التي يتشكل بها الربح أو الخسارة.

فحسابها مهم للتفسير وتحديد المشكل عند مرحلة معينة، ففي مرحلة [ين ساسي، قريشي، ط2، 2011، ص-ص. 155-156]:

1. **معدل نمو رقم الأعمال:** يسمح لنا تتبع نمو رقم أعمال المؤسسة بمعرفة معدل نمو نشاطها، ذلك لأن وجود المؤسسة من عدمه ووضعها السوقي والتنافسي مرتبط برقم الأعمال الذي تحققه [Selmer, 2013, P.51].

2. **هامش الربح الإجمالي:** يمثل المورد الداخلي للمؤسسة التجارية، ويتم الحصول عليه من طرح رقم الأعمال من كلفة المبيعات وذلك حسب جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، ويعكس قدرة المؤسسة على فرض أسعارها في السوق؛

3. **القيمة المضافة:** يكون للقيمة المضافة أهمية بالغة تفوق في أهميتها قيمة رقم الأعمال، بالأخص في القطاعات الصناعية والتحويلية، وذلك لأن نجاح المؤسسة في هذا الميدان إضافة إلى ارتباطه بالأداء التسويقي الممثل برقم الأعمال يرتبط كذلك بتحكم المؤسسة في استهلاكاتها الوسيطة

وقدرتها على التحكم في التكاليف المباشرة وعلى تحقيق جودة عالية والتي ترتبط بمستوى القيمة المضافة؛

4. **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يترجم الأداء التشغيلي للمؤسسة، حيث يعبر عن الربح قبل الأخذ في الحسابان العناصر الجبائية، المالية، غير العادية. فإذا كان سالبا فهو إشارة للإعلان عن الإفلاس.

5. **النتيجة العملياتية:** وهي الدورة المسؤولة عن تحقيق نتيجة إيجابية، كونها تمثل النشاط الأساسي للمؤسسة، فإذا تم تحقيق نتيجة عملياتية سالبة فلا ننتظر تحقيق نتيجة صافية موجبة، وإن حدث ذلك فعلى المؤسسة أن تسارع نحو اتخاذ قرار استراتيجي هام يتمثل في تغيير النشاط أو تنويعه أو الانسحاب منه.

6. **النتيجة المالية:** وهي الدورة المسؤولة عن مكافأة المقرضين وتوظيف الفوائض المالية، فالأولى تتجم عنها مصاريف مالية واجبة الدفع والثانية تنتج عنها إيرادات مالية آنية التحصيل، والفرق بينهما يعطي نتيجة مالية والتي من الطبيعي أن تكون سالبة في القطاعات غير المالية.

7. **النتيجة العادية قبل الضريبة:** وتعني مردودية المؤسسة بعد إدخال فوائض النواتج العملياتية الأخرى، وتأثيرات الميزانية، وهو يعتبر مؤشر مفضل بالنسبة للمحلل المالي، حيث يتم على مستواه تطبيق معدل الضريبة قبل دمج النتيجة غير العادية.

8. **النتيجة الصافية للسنة المالية:** نتعرف على النتيجة الصافية إن كانت ربحا أو خسارة من خلال إجراء الفرق بين الإيرادات والمصاريف، وهي تعد بمثابة مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على تعظيم إيراداتها والتحكم في تكاليفها.

II. التحليل العمودي لحسابات النتائج

يوفر لنا الجزء العلوي من حسابات النتائج معلومات حول:

1. الإستراتيجية التجارية للمؤسسة

وفيما يلي المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الإستراتيجية التجارية للمؤسسة:

أ. رقم الأعمال

يعتبر رقم الأعمال مؤشرا قويا للدلالة على نمو المؤسسة، حيث كلما كان مرتفعا كلما دل على نمو نشاط المؤسسة وعلى سلامة صحتها المالية، ويتم مراقبة تطور رقم الأعمال حسب الوحدات التجارية، المناطق الجغرافية، فئات المنتوجات، فئات الزبائن... [Selmer,2013,P.51].

ويوجد هناك عدة نسب يمكن حسابها انطلاقا من رقم الأعمال، أهمها ما يلي¹:

- **معدل هامش الربح الإجمالي:** وهو يمثل الحصة المتبقية من رقم الأعمال، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق هامش ربحية فيما يتعلق بنشاطها التجاري، ومدى قدرتها على التفاوض، فهو مؤشر بامتياز بالنسبة للمؤسسات التجارية، حيث من المهم أن تتم مقارنته بالمؤسسات المنافسة. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل هامش الربح الإجمالي} = \text{هامش الربح الإجمالي} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم} \times 100\%$$

- **معدل القيمة المضافة:** هذا المعدل يسمح بالحكم على نشاط المؤسسة التجاري والإنتاجي، حيث إذا كان هذا المعدل أكبر من 30%، فهذا يدل على أن المؤسسة صناعية. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل القيمة المضافة} = \text{القيمة المضافة} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم} \times 100\%$$

- **معدل الفائض الإجمالي للاستغلال:** يعطي لنا هذا المعدل حصة رقم الأعمال المتبقية في المؤسسة، وذلك بعد طرح استهلاك الدورة ومصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم} \times 100\%$$

2. توزيع القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة مؤشر ارتكازي لتقييم الأداء الاقتصادي، وهذا لأنها مستقلة عن القرارات الجبائية، المالية، التوزيع والقدرة على التمويل الذاتي، وحتى النتيجة غير العادية، حيث تسمح بالتشخيص الخارجي وبالمقارنة بين وحدات المؤسسة [Guedj, 2001, P.153].

والقيمة المضافة التي شكلتها المؤسسة موجهة أولا إلى تغطية مجموعة من المصاريف منها مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم المماثلة (والباقي يوزع على المؤسسة في شكل الفائض الإجمالي للاستغلال ليتم توزيعه على مخصصات الإهلاكات، المصاريف المالية...)، والحكم على مستواه يتحدد من خلال المعدلين التاليين:

¹: لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع ressources.aunege على شبكة الانترنت:

ressources.aunege , Analyse financière sur la stratégie commerciale, téléchargé le : 12/06/2018 à 22h :00.
Consulté sur Site:http://ressources.aunege.fr/nuxeo/site/esupversions/3ebf938d-0f66-4447-aea6-acbe831fd97b/co/partie3_1_3.html

أ. نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة: وتسمح هذه النسبة بمعرفة حصة العمالة من القيمة المضافة المحققة، وعلى العموم نجد أنها عند معظم المؤسسات مرتفعة جدا وتتجاوز 50% بالأخص حالة المؤسسات الخدمية.

وتعتبر هذه النسبة أكثر استخداما باعتبار أن من المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي تضخم أجور اليد العاملة ووصولها في كثير من الأحيان إلى امتصاص كل فائض في المؤسسة، ويصعب على هذه المؤسسات التخلص من الفائض من اليد العاملة بسبب الضغوط السياسية أو النقابية.

ونجد ذلك خاصة في المؤسسات التي دخلت إلى الاستقلالية المالية أو إلى الخصخصة حديثا، حيث أصبح يراعى الجانب الاقتصادي والمالي لنشاط هذه المؤسسات من دون الجانب الاجتماعي، وفيما يلي هذه النسبة [سلوس، ط2، 2012، ص53]:

نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة × 100%

وإذا كان عبء مصاريف المستخدمين كبيرا حيث يلتهم كل القيمة المضافة فتتسبب مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال:

نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال = مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال × 100%

ب. نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة: هذه النسبة تمثل الحصة التي يتم تقديمها إلى الدولة على شكل ضرائب ورسوم، وتحسب كما يلي:

نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة = الضرائب والرسوم / القيمة المضافة × 100%

الفرع الثاني: مؤشرات المردودية

تعرف المردودية بشكل عام على أنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية مقارنة بالإمكانية والوسائل التي سخرت لتحقيقها، ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسائل التي خصصت لتحقيقها، ومن هذا المنطلق هناك الكثير من النسب التي تحسب نسبة النتيجة إلى الوسيلة، إلا أن أكثرها استخداما هي:

1. المردودية التجارية: تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن

في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح. وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية. وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{صافي نتيجة السنة المالية} / \text{رقم الأعمال خارج}$$

2. **المردودية الاقتصادية:** هذا المعدل جد مهم ، حيث يستعمل بند من بنود الميزانية وهو الأصول، فهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية لأنها تتحقق قبل عمليات الإهلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع، وتحسب كما يلي [بوشنقير، زغيب، 2010، ص-ص.87-88]:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

وتكون النتيجة بالوحدات حيث تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من مجموع أصول المؤسسة من النتيجة.

3. **مردودية الأموال الخاصة:** وهي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، حيث تمثل الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية. وتمثل أهم النسب المالية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في البورصة، فهي من أهم مؤشرات تقييم الاستثمار المالي المستخدم من طرف المساهمين، وتكتب هذه النسبة كما يلي [سلوس، ط2، 2012، ص.52]:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{صافي نتيجة السنة المالية} / \text{الأموال الخاصة}$$

كما يمكن للمؤسسات الكبرى التي تحتوي على عدة فروع، أن تحسب المردودية المالية لكل فرع كما يلي [Selmer, 2013, P.60]:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة للفرع} = \text{صافي نتيجة السنة المالية للفرع} / \text{الأموال الخاصة للفرع}$$

الفرع الثالث: الخطر الاقتصادي وكيفية تحديده

تواجه المؤسسة الاقتصادية عدة مخاطر مرتبطة بنشاطها، وتحمل هذه المخاطر آثار سلبية ابتداء من تناقص المردودية حتى الإفلاس وزوال المؤسسة. ومن هنا تبرز أهمية تسيير هذه المخاطر ومواجهتها والتقليل من آثارها [بن ساسي، قريشي، ط2، 2011، ص.333].

ويعد الخطر الاقتصادي من أهم المخاطر المالية المرتبطة ببيئة أعمال المؤسسة، حيث أنها تخص المساهمين بالدرجة الأولى. ويقصد بالخطر الاقتصادي ذلك الخطر الناجم عن دورة استغلال المؤسسة، أي عجز هذه الأخيرة عن تمويل دورة استغلالها بواسطة مستحققاتها الخاصة اتجاه الزبائن، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى الديون قصيرة الأجل لتغطية هذا العجز.

كما يحدث الخطر الاقتصادي تأثيرا سلبيا على مختلف معايير المردودية والتسيير، والمتمثلة في النتيجة التشغيلية، المردودية الاقتصادية والمردودية المالية. ويمكن تحديد الخطر الاقتصادي بواسطة حساسية الاستغلال ونعني بذلك تغير نتيجة الاستغلال مقارنة بتغير رقم الأعمال.

وباعتبار أن رصيد نتيجة الاستغلال وفق المخطط الفرنسي العام "PCG"¹ أقرب رصيد للنتيجة التشغيلية (كونها بدونها لن تكون هناك أرباح للتوزيع) وفق معايير المحاسبة الدولية [PIGET, 2^E, 2018, P.75]، يتم الاعتماد على رصيد النتيجة التشغيلية من أجل حساب الخطر الاقتصادي، وذلك بالصيغة الرياضية التالية:

$$\frac{\text{التغير في النتيجة التشغيلية / النتيجة التشغيلية (ن-1)}}{\text{التغير في رقم الأعمال / رقم الأعمال (ن-1)}} = \text{الخطر الاقتصادي}$$

وكلما كان هذا المعدل مرتفعا، كلما دل ذلك على وجود حساسية كبيرة لدى المؤسسة، أي وجود خطر استغلال مرتفع بالنسبة لها، بعبارة أخرى النتيجة التشغيلية. وتساوي هذا المعامل مع الواحد، يعني أن تغير النتيجة التشغيلية يساوي تغير رقم الأعمال (لا توجد حساسية) [بوشنقير، زغيب، 2010، ص-97-98].

¹ : PCG :PLAN COPMTABLE GENERAL .

المطلب الثاني: تحليل خطر السيولة

تعتبر الميزانية قائمة مالية أساسية للقيام بعملية التحليل المالي، فهي لطالما كانت ومازالت الكشف الوحيد الذي يعرض جميع أصول وخصوم المؤسسة، كما أنها تمثل قاعدة بيانات رئيسية للتحليل القائم على مقارنة الأصول بالخصوم من أجل تحليل موارد واستخدامات المؤسسة خلال السنة المالية. مع مراعاة ترتيب عناصر الأصول والخصوم من منظور مالي ووظيفي بما يخدم ويسهل عمل المحلل المالي الذي كان يقوم بعدة تعديلات، وذلك في ظل تطبيق SCF المستمد من معايير المحاسبة الدولية. وسنحاول في هذا المبحث استخراج وتحليل أهم المؤشرات التي تساعد على معرفة هيكل أصول وخصوم المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد خطر السيولة، وذلك من خلال قراءة الميزانية أفقياً وعمودياً، حيث سيتم على المستوى الأفقي تحليل التوازن المالي القصير الأجل، أما على المستوى العمودي فسيتم حساب نسب سيولة/استحقاق. وفيما يلي الفروع التي تتناول هذه العناصر:

➤ هيكل الأصول والخصوم؛

➤ تحليل التوازن المالي القصير الأجل؛

➤ طريقة النسب في إطار تحليل سيولة/ استحقاق.

الفرع الأول: هيكل الأصول والخصوم

يعتبر تحليل هيكل الأصول والخصوم حجر الزاوية في توفير المعلومات المالية حول وزن وتركيبية كتل الميزانية، حيث يتم ذلك باستعمال أدوات تحليلية مناسبة على المعلومات المتاحة في الميزانية، ومن خلال تحليل هذه المعلومات يتم تحديد مدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

1. نسب هيكل الأصول

وهي نسب تصف وتحدد وزن مكونات أصول المؤسسة، أي الوسائل المادية للاستغلال، بالأخص الاستثمارات وأدوات الإنتاج والمتاجرة، كما أنها تعطي نظرة أولية حول السيولة، وفيما يلي أهم هذه النسب [PIGET, 2^E, 2018, P.75]:

1. نسبة الأصول غير الجارية: وتمثل نسبة الأصول غير الجارية بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول غير الجارية} = \frac{\text{الأصول غير الجارية}}{\text{الأصول}} \times 100$$

وبصفة عامة، نجد أن هذا المؤشر مرتفع بالنسبة إلى المجمعات (من 50% إلى أكثر من 60% بسبب التثبيات المعنوية والمالية) مقارنة بالكيانات الفردية. أما بالنسبة إلى أهمية معدات الإنتاج (القيمة الإجمالية للتثبيات المادية الموجهة للاستغلال وتثبيات التمويل الإيجاري) فهي تختلف حسب قطاعات النشاط أو طرق استغلال المؤسسات.

2. نسبة الأصول الجارية: وتمثل نسبة الأصول الجارية بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الجارية} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الأصول}} \times 100\%$$

II. نسب هيكل الخصوم

تترجم نسب هيكل الخصوم طرق تمويل أصول المؤسسة (الأموال الخاصة والديون)، ومن أهم النسب التي تهتمنا في إعداد هذه الدراسة ما يلي [Rivert, 2003, P.41]:

1. نسبة الاستدانة طويلة الأجل: وتمثل نسبة الخصوم غير الجارية من مجموع الديون (الخصوم

غير الجارية والخصوم الجارية)، التي اعتمدت عليها المؤسسة كمصدر تمويل خارجي، وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستدانة طويلة الأجل} = \frac{\text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الديون}} \times 100\%$$

2. نسبة الاستدانة قصيرة الأجل: وتمثل نسبة الخصوم الجارية بالنسبة إلى ديون المؤسسة، وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستدانة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الديون}} \times 100\%$$

الفرع الثاني: تحليل التوازن المالي القصير الأجل

إن قراءة وتحليل الميزانية أفقياً يسمح لنا بدراسة التوازنات المالية للمؤسسة، والتي تعطي فكرة مبدئية حول المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة. لهذا نجد اهتماماً كبيراً لهذا النوع من التحليل من طرف الدائنين، حيث يعتمد بصفة خاصة على تحديد خطر اللسيولة وتقدير خطر الإفلاس.

ودراسة التوازن المالي القصير الأجل يركز على تحليل رأس المال العامل الصافي والاحتياج في رأس المال العامل، والذي يسمح بالحكم على خزينة المؤسسة، سياستها المالية، وبالنتيجة حول الوقائع المؤدية

لخطر الفشل المالي [Dick , Missonier-Piera, 3^E,2012,P.313].

1. مفهوم رأس المال العامل الصافي

إن تحقيق التوازن بين جانبي الميزانية أي بين الخصوم (التي تمثل الموارد) والأصول (التي تمثل الاستخدامات لهذه الموارد) هو الركيزة الأساسية لتوازن الميزانية، لكن ضمن هذه المساواة، يستلزم أن تكون المؤسسة متوازنة مالياً، ولتحقيق ذلك يجب أن تضمن:

1. تحقيق توازن أدنى ضمن التوازن العام للميزانية

إن ضمان التوازن المالي الأدنى للمؤسسة ضمن التوازن العام بين الأصول والخصوم، لا يكون إلا بتحقيق شرط أساسي يتعلق بمدى ملائمة الأصول للخصوم (أي الموارد للاستخدامات)، والتي تتمثل في ضرورة تحقيق التوافق بين طبيعة الأصل ومصدر التمويل الخاص به.

فمن ناحية نجد ضرورة تحقق هذا التوازن المالي من أعلى الميزانية وذلك من خلال تمويل الأصول غير الجارية بموارد مالية دائمة أي بمصادر تمويلية طويلة الأجل كالأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل، و يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

- لا يمكن تمويل الأصول غير الجارية مثلاً بواسطة قروض قصيرة الأجل، تلتزم المؤسسة بسدادها خلال فترة أقصر من الفترة التي يتحول فيها الأصل إلى نقدية أو حتى قبل ما يبدأ في توليد الدخل [أندراوس، 2006، ص. 204]؛
- أن تسديد قيمة الأصول غير الجارية في الأجل القصير لا يكون إلا ببيع هذه الأصول، وهنا يتم التساؤل ما هو الغرض إذن من حياة هذه الأصول غير الجارية إذا كانت المؤسسة تنوي بيعها سريعاً؟

لذا فمن المنطق أن مصدر الموارد التي يتم استخدامها للحصول على الأصول غير الجارية هو من الموارد الدائمة، والتي يجب أن تبقى بحوزة المؤسسة لمدة زمنية تكون على الأقل مساوية لمدة حياة هذه الأصول الثابتة¹.

ومن ناحية أخرى من أسفل الميزانية، حيث يجب أن يتم تمويل الاستثمار في الأصول الجارية من مخزون وذمم وأصول شبه نقدية ونقدية... عن طريق مصادر تمويل قصيرة الأجل، والتي تتمثل في ديون

¹ : للمزيد من المعلومات، يمكن الإطلاع على الموقع [cecoia2.ac-creteil](http://cecoia2.ac-creteil.fr) على شبكة الإنترنت:
cecoia2.ac-creteil, Analyse Financière, Téléchargé le:07/04/2018 à 23h :00. Consulté sur Site:
cecoia2.ac-creteil.fr/infodap/wp-content/.../03/RCBC-m9-6-analyse-financiere-1.pdf .P.435 .

الاستغلال، من موردين وأجور العمال واعتمادات بنكية جارية...، حيث يفضل ألا تحتفظ المؤسسة بأرصدة نقدية زائدة [أندراوس، 2006، ص. 204].

لذا فمن منظور الصحة المالية، يجب ملائمة الموارد للاستخدامات من خلال تحقيق التوازن بين الأصول غير الجارية والموارد المالية الدائمة من جهة، ومن جهة أخرى بين الأصول الجارية والخصوم الجارية داخل التوازن العام بين الأصول والخصوم للميزانية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): ملائمة الموارد للاستخدامات

الخصوم مصدر الموارد		الأصول استخدامات الموارد
أموال دائمة = أموال خاصة + خصوم غير جارية	=	أصول غير جارية
خصوم جارية	=	أصول جارية

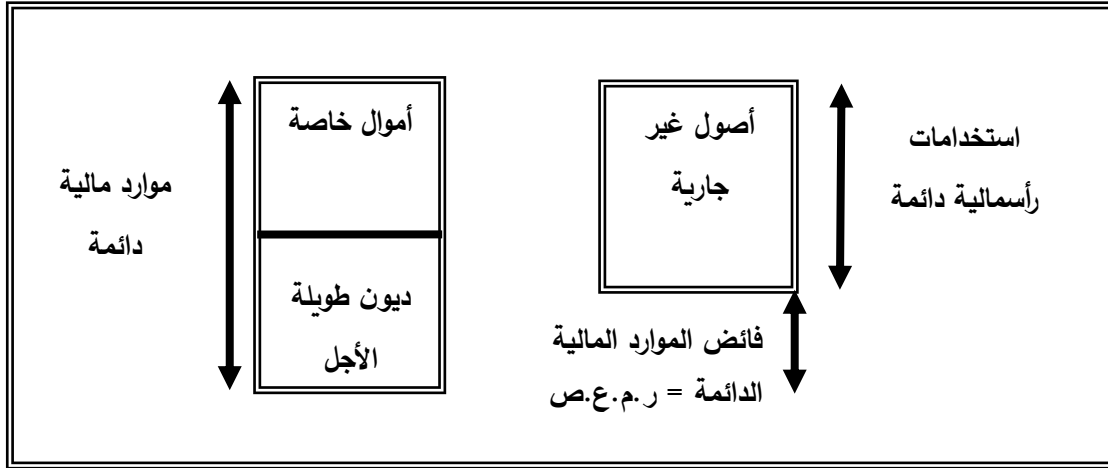
المصدر: cecoia2.ac-creteil.fr/infodap/wp-content/.../03/RCBC-m9-6-analyse-financière-1.pdf .P.436 .

2. ضرورة تكوين رأس المال العامل الصافي

إن تحقيق قاعدة التوازن المالي الأدنى من خلال المساواة بين الموارد المالية الدائمة والأصول غير الجارية، وبين الأصول الجارية والخصوم الجارية، غير كاف في أغلب الحالات، بالأخص فيما يتعلق بالاستخدامات الجارية للمؤسسة، إذ قد يضعها في وضعية حرجة، بحيث لا يكون لها هامش أمان في حال تأخر تحول رقم أعمالها أو أصولها الجارية إلى نقدية، مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على مواجهة الديون قصيرة الأجل.

لذا فالمؤسسة التي تتوفر على موارد مالية دائمة فائضة أي أكبر من احتياجاتها طويلة الأجل، يكون لها فائض في الموارد المالية الدائمة يتمثل في "رأس المال العامل" والذي يسمى أيضا بـ: "رأس المال العامل الصافي"، والشكل التالي يوضح مصدر تكوينه:

الشكل رقم (3-4): مصدر تكوين رأس المال العامل الصافي



المصدر: Dick , Missonier-Piera, 3^E,2012,P.316

3. كيفية تحديد رأس المال العامل الصافي

كما ذكرنا سابقاً، فإن المؤسسة التي لديها فائض في الموارد المالية الدائمة عن الاستخدامات الدائمة، يكون لديها هامش أمان يتمثل في "رأس المال العامل الصافي"، والذي يرمز له بـ "ر.م.ع.ص"، حيث يتم تحديده من خلال الميزانية، مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): تحديد رأس المال العامل الصافي

الخصوم	الأصول
مصدر الموارد	استخدامات الموارد
أموال دائمة	أصول غير جارية
= أموال خاصة	
+ خصوم غير جارية	رأس المال العامل الصافي
خصوم جارية	أصول جارية

المصدر: cecoia2.ac-creteil.fr/infodap/wp-content/.../03/RCBC-m9-6-analyse-financière-.71.pdf .P.43

ويعتبر رأس المال العامل الصافي مؤشر لحساب الملاءة المالية للمؤسسة وخطر توقفها عن الدفع، ويمكن حسابه بطريقتين [BEATRICE, GRANDGUILLOT, 21^E, 2017, P.143]:

أ. من أعلى الميزانية: هذه الطريقة تسمح بمعرفة كيفية تمويل الأصول غير الجارية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ر.م.ع.ص.} = \text{الموارد الدائمة (أموال خاصة + الديون طويلة الأجل) - التثبيات الصافية}$$

ب. من أدنى الميزانية: هذه الطريقة تسمح بحساب قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل من خلال العلاقة التالية:

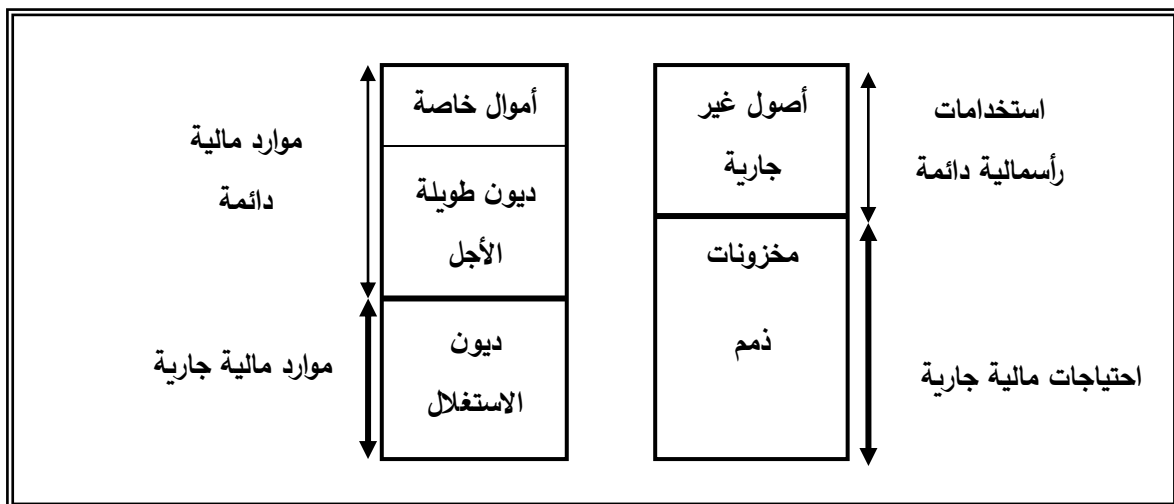
$$\text{ر.م.ع.ص.} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

4. دور رأس المال العامل الصافي

إن تحليل رأس المال العامل يحدد مقدار الاحتياجات المالية الدائمة الممولة بالموارد المالية الدائمة وهو ضمان التوازن المالي من أعلى الميزانية، وذلك من خلال المساواة بين الأصول غير الجارية والموارد المالية الدائمة، والذي معناه أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع أصولها غير الجارية بمواردها المالية الدائمة [Dick , Missonier-Piera, 3^E, 2012, P.313].

وهنا يجب التمييز بين الموارد المالية الدائمة (الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل) والجارية (ديون الاستغلال)، وبالتوازي يجب أن تختلف الاحتياجات التمويلية الدائمة (أصول غير جارية) عن الاحتياجات التمويلية الجارية (المخزون والذمم) مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): الاحتياجات والموارد المالية للمؤسسة



المصدر: Dick , Missonier-Piera, 3^E, 2012, P.314

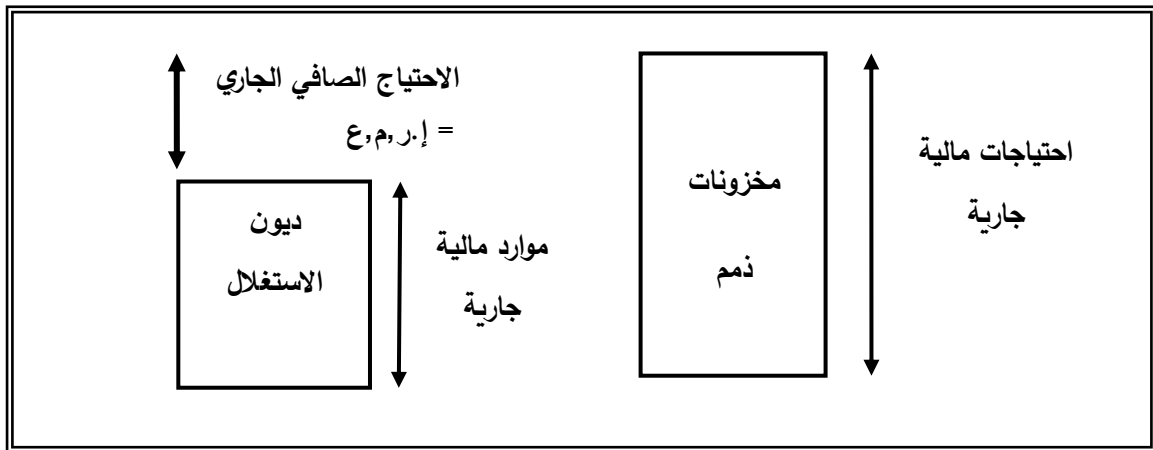
ويظهر لنا بوضوح من خلال الشكل أعلاه، أن رأس المال العامل الصافي يتمثل في فائض الموارد المالية الدائمة التي استعملتها المؤسسة لتمويل استخداماتها غير الجارية، والتي يمكن لها تغطية جزء من الاحتياجات في رأس المال العامل (الاحتياجات المالية للنشاطات الجارية).

II. الاحتياج في رأس المال العامل الصافي

يعد الاحتياج في رأس المال العامل الصافي عنصر أساسي لتحليل خزينة المؤسسة، وهذا لكونه من أهم العناصر المسببة للإفلاس، وبالأخص في مرحلة الإنشاء أو التطوير، حيث تطور هذا الاحتياج يكون مع تطور رقم أعمال المؤسسة [Rousselot, Verdié, 2011. P-P. 12-13].

فتحليل الاحتياج في رأس المال العامل الصافي يحدد احتياجات الخزينة القصيرة الأجل، حتى تتمكن المؤسسة من تمويل نشاطاتها الجارية، أي دورتها الاستغلالية. وهو يمثل فارق التوقيت الزمني بين دورة الإنتاج (شراء، إنتاج، بيع) ودورة الدفع للموردين والتحصيل من الزبائن [Selmer, 2013, P.62].

الشكل رقم (3-7): مصدر الاحتياج في رأس المال العامل الصافي



المصدر: Dick , Missonier-Piera, 3^E, 2012, P.314

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي، والذي يرمز له بـ "إ.ر.م.ع.ص" من خلال العلاقة التالية [Selmer, 2013, P.62] :

$$\text{إ.ر.م.ع.ص} = \text{الأصول الجارية ما عدا خزينة الأصول (أ)} - \text{الخصوم الجارية ما عدا خزينة الخصوم (ب)}$$

■ ب < أ ◀ معناه أن المؤسسة تغطي احتياجاتها الجارية من ديونها الجارية دون اللجوء إلى رأس المال العامل الصافي. أي أن النشاط الجاري للمؤسسة يتولد منه تدفق مالي موجب عوض

الاحتياج في الخزينة، والذي يضاف إلى رأس المال العامل الصافي إذا كان موجودا لتحديد فائض إجمالي.

▪ $b > a$ ← هنا يتم تحديد الاحتياج في رأس المال العامل الصافي من خلال الفرق بين "أ- ب" والذي يجب أن يكون مقتربا من رأس المال العامل الصافي الذي تم حسابه من قبل.

وهنا تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة، بمعنى أن المؤسسة تعتمد على رأس المال العامل الصافي لتغطية الاحتياجات الجارية للنشاط.

III. الخزينة الصافية

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ودارسة التوازن المالي على المدى القصير، حيث كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها، وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين [سلوس، ط2 ، 2012، ص.35]:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{ر.م.ع.ص} - \text{إ.ر.م.ع.ص}$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{المتاحات أو خزينة الأصول} - \text{الاعتمادات البنكية الجارية أو خزينة الخصوم}$$

وحسب هذه العلاقة، توجد ثلاثة حالات للخزينة:

▪ $\text{الخزينة} = 0$ ← $\text{ر.م.ع.ص} = \text{إ.ر.م.ع.ص}$

أو بلغة الخزينة المتاحة أو خزينة الأصول = الاعتمادات البنكية الجارية أو خزينة الخصوم، وهذا معناه أن الخزينة معدومة وأن المؤسسة استطاعت تمويل احتياجاتها الجارية باستخدام رأس المال العامل، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث؛

▪ $\text{الخزينة} < 0$ ← $\text{ر.م.ع.ص} < \text{إ.ر.م.ع.ص}$

المؤسسة استطاعت تمويل احتياجات أنشطتها الجارية باستخدام رأس المال العامل، وبقي فائض من ر.م.ع.ص، وهذا يدل على وجود سيولة في المؤسسة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حجم الاحتياجات من رأس المال العامل الصافي مرتبط بنشاط المؤسسة، فإذا كانت [بوشنقير، زغيب، 2010، ص-ص.54-55]:

■ **المؤسسة صناعية:** فإن دورة الاستغلال تكون طويلة وتتميز بمخزون ضخم، وقيمة مضافة مرتفعة مع ديون منخفضة اتجاه الموردين، وفي هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل الصافي ضخمة وتحتاج المؤسسة إلى رأس مال عامل صافي ضخم وكبير بهدف تغطيتها.

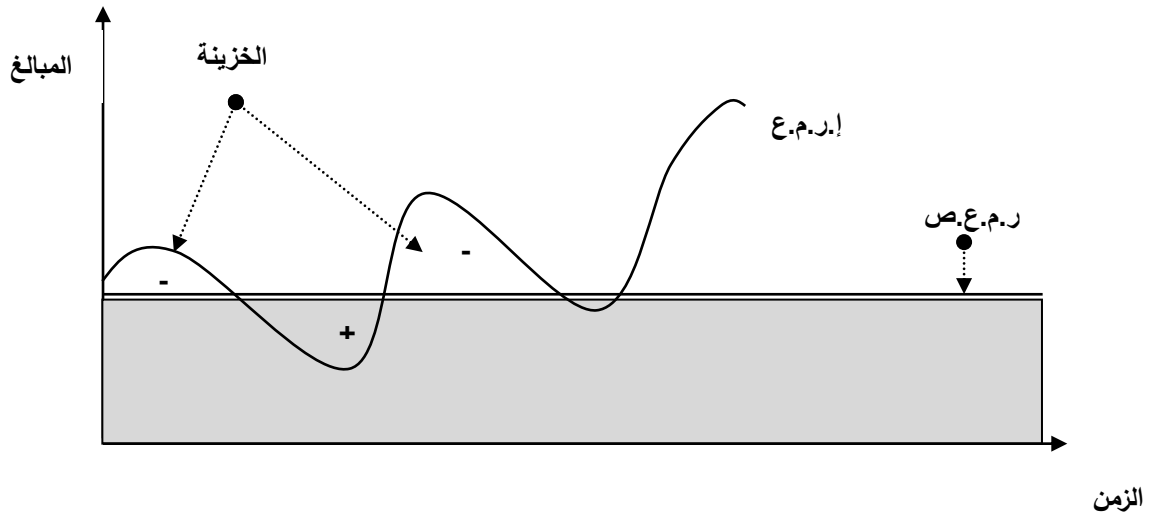
■ **المؤسسة خدمائية:** فإن دورة الاستغلال تكون قصيرة وتتميز بمخزون ضعيف، وقيمة مضافة ضعيفة، وديون مرتفعة اتجاه الموردين. وفي هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل الصافي منخفضة وتحتاج المؤسسة بالتالي إلى رأس مال عامل منخفض لتغطيتها.

■ **الخزينة > 0 < ر.م.ع.ص > إ.ر.م.ع.ص**

المؤسسة لا تعتمد على رأس المال العامل الصافي لتمويل احتياجات نشاطاتها الجارية، وإنما تعتمد على دورة الاستغلال، من خلال الديون قصيرة الأجل، ولكن هذا قد يعرضها لخطر السيولة والتوقف عن السداد.

ويمكن تمثيل هذه الحالات بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (3-8): العلاقة بين ر.م.ع.ص، إ.ر.م.ع.ص والخزينة



المصدر: Dick , Missonier-Piera, 3^E, 2012,P.317

الفرع الثالث: طريقة النسب في إطار تحليل سيولة/ استحقاق

سوف نهتم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل سيولة/ استحقاق وذلك بالاعتماد على مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل، والذي يتمثل في تحديد خطر السيولة، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1. نسبة تمويل الأصول الجارية: ويتم حسابها من خلال مقارنة رأس المال العامل الصافي بالأصول الجارية، حيث تبين هذه النسبة مدى أهمية رأس المال العامل الصافي، وتحسب بالعلاقة التالية [PIGET,2^E, 2018, P.65]:

$$\text{نسبة تمويل الأصول الجارية} = \text{ر.م,ع,ص} / \text{الأصول الجارية} \times 100\%$$

وبصفة عامة يكون هامش الأمان كافي إذا كانت النسبة تتراوح بين 20% إلى 30%، وكلما تتجاوز 40%. ويختلف تفسير هذه النسبة من قطاع إلى آخر، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة، فهذا يعرض المؤسسة إلى صعوبات مالية، أما إذا كانت مرتفعة، فهذا معناه أن المؤسسة جمدت أموالا على حساب تحقيق المردودية.

2. نسب السيولة: إن الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة الجارية على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. ويمثل تحليل سيولة المؤسسة [لسلوس، ط2، 2012، ص-ص 47-48]:

- مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة، وذلك من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها؛
- المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تواجه ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل.

ويلاحظ أن مقياس النسبة هو مرة أي عدد مرات تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، ولقياس السيولة يتم الاعتماد على النسب التالية:

أ. نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحويل إلى سيولة (المخزونات) والسريعة التحويل إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) والسائلة (كالقيم الجاهزة). فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{الأصول الجارية} / \text{الخصوم الجارية}$$

هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد، وهذا لأن رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر، فإذا زادت هذه النسبة عن 1، كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا، لكنها تعتبر مؤشرا عاما لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة [PIGET,2^E, 2018, P.71].

ب. **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطئ الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة. وهذه النسبة تكون عادة أقل من "1" وأكبر من "0.7" للدلالة على وجود سيولة كافية لدى المؤسسة تمكنها من مواجهة خصومها الجارية باستخدام الحقوق والقيم الجاهزة [PIGET, 2^E, 2018, P.71]. وتضاعف هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية}$$

ج. **نسبة السيولة الجاهزة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة. ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم القابلة للتحقيق إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. وهناك اختلاف حول تحديد المعيار "1" لهذه النسبة، وذلك لاعتبار أن وجود سيولة نقدية مرتفعة ما هو إلا تأكيد على سوء تسيير الخزينة [PIGET, 2^E, 2018, P.71]. وتكتب نسبة السيولة الجاهزة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية}$$

المطلب الثالث: الكشف عن خطر الإفلاس

من أجل الكشف عن خطر الإفلاس بواسطة جدول سيولة الخزينة، يتم تحليل عدم الملاءة المالية التشغيلية، وذلك على مستوى الأنشطة العملية. كما يتم تحليل عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى على مستوى أنشطة التمويل.

وسيتم في هذا المحور التطرق بالتفصيل إلى أهم المؤشرات المستخدمة لتحديد خطر السيولة والكشف عن خطر الإفلاس من خلال الفروع التالية:

- عدم الملاءة المالية التشغيلية؛
- عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار؛
- عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة التمويل.

الفرع الأول: عدم الملاءة المالية التشغيلية

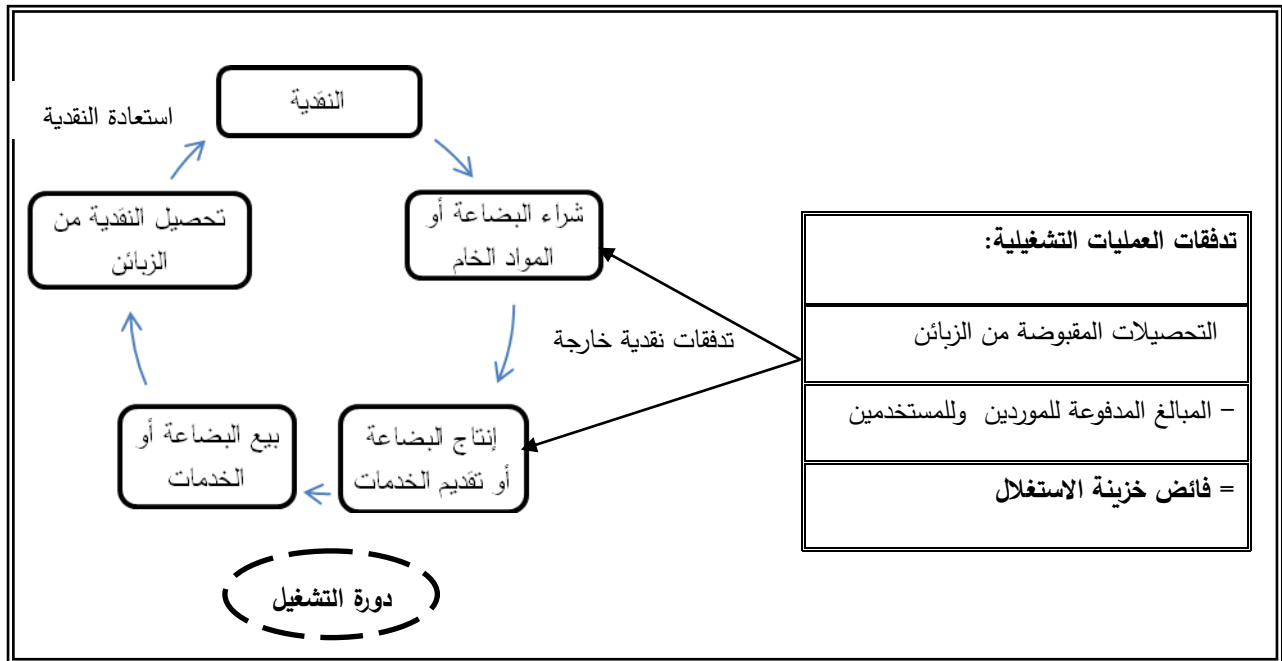
تحدث عدم الملاءة المالية التشغيلية عندما تكون المؤسسة في حالة توقف عن الدفع بسبب عدم وجود النقد الكافي من الأنشطة التشغيلية لتسديد مصروفاتها التشغيلية والديون الواجبة الدفع، مما قد يؤدي بها إلى التوقف وعدم الاستمرار. ولتقييم عدم الملاءة المالية التشغيلية، يجب دراسة المؤشرات التي يوفرها جدول سيولة الخزينة على مستوى دورة التشغيل.

ولوضع هذا الجزء المتعلق بالتشغيل، فإننا نجد معظم المؤسسات تختار الطريقة غير المباشرة لأنها أبسط، غير أن معظم الدائنين يفضلون الطريقة المباشرة لأنها توفر معلومات أكثر تفصيلاً حول ما يتعلق بالتدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة [الحجازي، 2014، ص.672]، ولذلك سوف يتم عرض أهم المؤشرات المتعلقة بالأنشطة العملية وفق الطريقة المباشرة، والتي تتمثل فيما يلي:

1. فائض خزينة الاستغلال: يعتبر فائض خزينة الاستغلال النتيجة المباشرة لشروط تبادل المؤسسة مع شركائها: السعر الممارس، التسهيلات الممنوحة والمستلمة، التخزين...، فمستوى الخزينة هنا تابع للسياسات التجارية التي تسطرها المؤسسة لدورتها التشغيلية والتي في نفس الوقت تسمح لها بالوفاء لتسديد الديون مقابل المشتريات من المواد والخدمات... [CONSO, HEMICI, 4^E, 2006, P-P.206-207].

والشكل التالي يوضح كيفية تشكل فائض خزينة الاستغلال:

الشكل رقم (3-9): كيفية تشكل فائض خزينة الاستغلال



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حجازي، 2014، ص.581.

فمن خلال دورة التشغيل يتم استعادة النقدية التي تم إخراجها مقابل الحصول على البضاعة أو المواد الخام، من خلال التحصيلات المقبوضة من الزبائن والناجمة عن بيع البضاعة أو الخدمات، ويتمثل الفرق بين النقدية المتحصل عليها والنقدية المدفوعة في فائض خزينة الاستغلال والذي يتم التعبير عنه بالصيغة التالية [Quiry, Le Fur, 11^E, 2012, P. 26]:

$$\text{فائض خزينة الاستغلال} = \text{مقبوضات الاستغلال} - \text{مدفوعات الاستغلال}$$

ولهذا المؤشر حالتين هما :

- فائض خزينة الاستغلال < 0 ← بمعنى موجب، وهو يدل على قدرة المؤسسة على تغطية مصروفاتها من النقدية المتولدة داخليا من نشاطها الأساسي؛
- فائض خزينة الاستغلال > 0 ← بمعنى سالب، وهو يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات مالية بسبب عجزها في تحصيل مبيعاتها، فهي في وضعية جد حرجة.

ويسمح فائض خزينة الاستغلال بمعرفة احتياجات المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى بالكشف عن صعوبات خزينة المؤسسة ومصادرها، فهو مؤشر بامتياز لخطر الإفلاس، لذا يجب أن يكون موجب وكافي لتغطية المصاريف الأخرى القصيرة الأجل لدورة التشغيل بما يضمن استمرارية نشاط المؤسسة [Rivert, 2003, P.88].

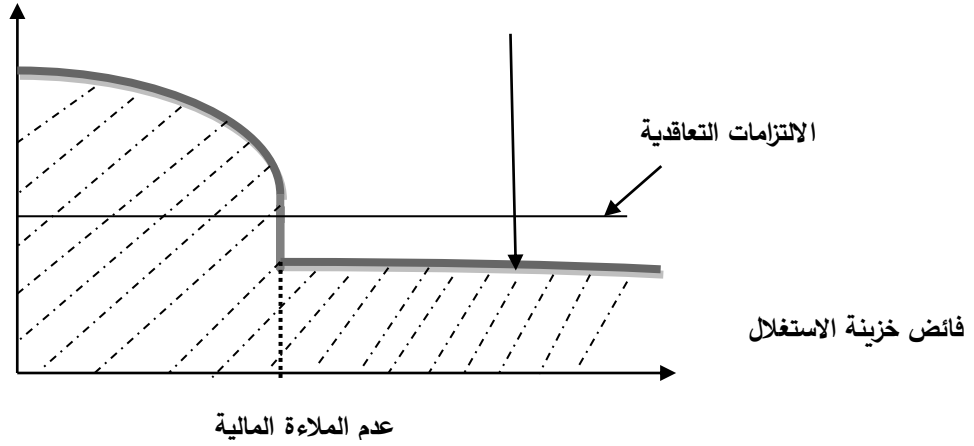
2. تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية: يتم توزيع فائض خزينة الاستغلال على كل شيء لا يقع ضمن فئتي الاستثمار والتمويل ، لذا يجب أن يكون موجبا لكي يستطيع تغطية المصاريف الإيجابية خارج الاستغلال مثل الفائدة المدفوعة والضرائب المدفوعة، وفيما يلي التدفقات النقدية التي يتم طرحها من فائض خزينة الاستغلال [Eglen, 8^E, 2000,P.139] :

$$\text{تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية} = \text{فائض خزينة الاستغلال} - \text{الفوائد والمصاريف المالية} - \text{الضرائب على النتائج} < 0$$

فإذا كان توزيع فائض خزينة الاستغلال سالبا فهو يدل على حدوث عدم الملاءة المالية التشغيلية، والتي تمثل النتيجة المباشرة لعجز فائض خزينة الاستغلال على مواجهة الالتزامات التعاقدية الواجبة الدفع مثل الضرائب وفوائد القروض...، والشكل التالي يوضح حدوث عدم الملاءة المالية التشغيلية.

شكل رقم (3-10) : عدم الملاءة المالية التشغيلية

العجز في التدفق النقدي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع Ross and others, 2010, 9^E, P.953 .

3. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: يكتسب هذا التدفق الصافي من جدول سيولة الخزينة أهمية خاصة، باعتبار أنه أهم رصيد منتج للإيراد في المؤسسة من خلال أنشطتها التشغيلية، وهو يتكون من الرصيد المتبقي من فائض خزينة الاستغلال بعد طرح الفوائد والضرائب على النتائج من جهة، ومن العناصر غير العادية مثل المساهمات الخيرية وتسويات القضايا من جهة أخرى، ويتم حسابه كما يلي:

ص. ت.أ. خ. المتأتية من الأنشطة التشغيلية = تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

وتعتبر المؤسسة التي تجد نفسها في حالة توقف عن الدفع بسبب عدم وجود النقد الكافي من الأنشطة، على أنها في وضعية عدم الملاءة المالية التشغيلية، والتي أيضا توقف عمل المؤسسة وتهدد بقائها . ويتم التعبير عن عدم الملاءة المالية التشغيلية بالصيغة التالية:

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ) $0 >$

الفرع الثاني: عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار

تحدث عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى دورة الاستثمار نتيجة عجز التدفق النقدي التشغيلي على تغطية التدفق الصافي من الأنشطة الاستثمارية، بحيث يكون هذا الأخير سالبا ، وهذا راجع إلى عدم قدرة التدفقات النقدية الداخلة للاستثمار على تغطية التدفقات النقدية الخارجة. ومن هنا

يظهر دور دورة التشغيل في تغطية هذا العجز، وعلى العموم يتم تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار من خلال المؤشرات التالية:

1. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: إن هذا التدفق الصافي للاستثمار نجده في قسم الاستثمار من جدول سيولة الخزينة، وهو يشرح التغيرات التي تحدث في حساب الأصول غير الجارية ويوفر تفصيلاً حول بيع وشراء التثبيتات المادية والتثبيتات الأخرى، فهو مفيد في معرفة إذا كانت المؤسسة تشتري الأصول غير الجارية أم تبيعها، ويتم حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار كالتالي:

الجدول رقم (3-7): كيفية حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	
التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
التحصيلات عن التنازل على القيم الثابتة المادية والمعنوية	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة المادية والمعنوية
+التحصيلات عن التنازل على القيم الثابتة المالية	+المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة المالية
+الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	
+الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	
مجموع التدفقات النقدية الداخلة (1)	مجموع التدفقات النقدية الخارجة (2)
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) = (1-2)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أبو منصف، 2012، ص.12.

ومن خلال هذا التدفق يتم تحديد وجود العجز على مستوى أنشطة الاستثمار، والذي يعبر عنه بالصيغة التالية:

$$\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)} > 0$$

وعلى العموم فإن معظم المؤسسات تكون غير قادرة على سداد جميع مشتريات الأصول الثابتة بالنقدية المتولدة داخليا خلال الفترة الحالية، بالأخص إذا كان الإنفاق لغرض التوسع، ويعتبر أفضل حدث هو ذلك الذي ترفع به رأسمالها أو تقترض فيه المؤسسة لعمل استثمارات كبيرة غير عادية، بعد ذلك تولد تدفق نقدي لسداد ذلك الدين وتحافظ على مستواها الأساسي من الاستثمار، ثم تقترض لاحتياج كبير آخر وهكذا... [حجازي، 2014، ص. 610].

2. مؤشر تغطية النفقات الرأسمالية: تضم النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الغير الجارية المعنوية والمادية (مثل: البرمجيات، الممتلكات والمعدات ...) والتي تستعمل بصفة مباشرة لدورة الاستغلال أي تثبيبات استغلالية، وهذا المؤشر مفيد في معرفة الرصيد المتبقي من التدفقات النقدية الداخلة لدورة الاستثمار بعد طرح النفقات الرأسمالية، والذي يعبر عنه بالصيغة التالية:

$$\text{تغطية النفقات الرأسمالية} = \text{تدفقات النقدية الداخلة المتأتية من أنشطة الاستثمار} - \text{النفقات الرأسمالية}$$

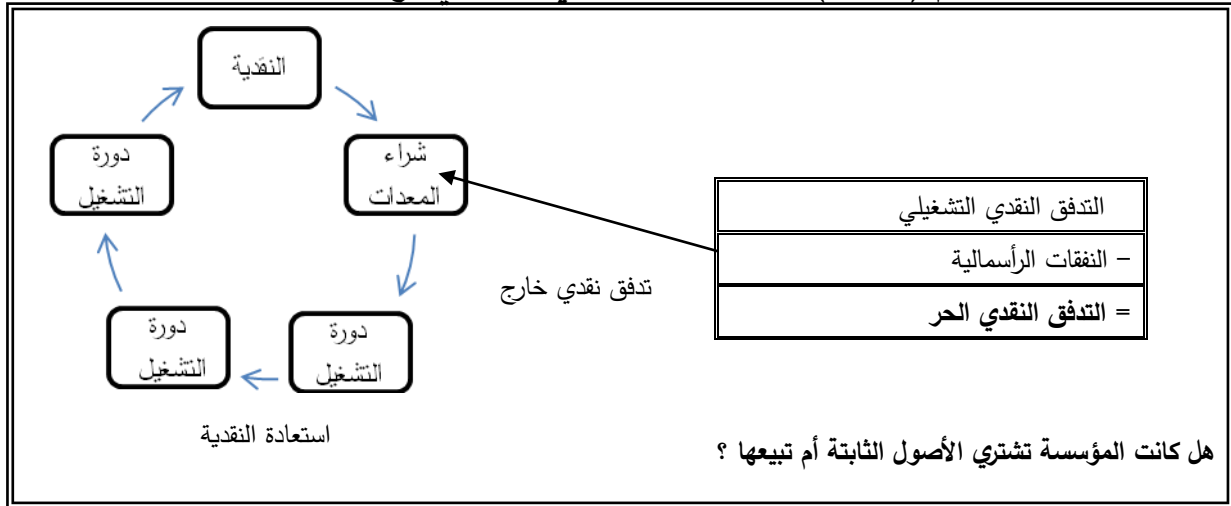
ويفضل أن يتم دراسة هذا المؤشر على الأقل لمدة ثلاث إلى خمس سنوات لمعرفة النفقات الرأسمالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديدها، ويأخذ هذا المؤشر حالتين هما [Rivert, 2003, P.88]:

- تغطية النفقات الرأسمالية $0 <$ ← بمعنى موجب، وهو يدل على قدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها الرأسمالية بالنقدية المتولدة داخليا من أنشطة الاستثمار؛
- تغطية النفقات الرأسمالية $0 >$ ← بمعنى سالب، وهو يدل على أن المؤسسة ليست قادرة على تغطية نفقاتها الرأسمالية بالنقدية المتولدة داخليا من أنشطة الاستثمار، حيث قامت إما باستخدام جزء أو كل من تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بالاستدانة لتسديد نفقاتها الرأسمالية.

3. التدفق النقدي الحر: تستطيع الإدارة تأجيل لفترة الاستثمار في رأس المال ولكنها يجب أن تتفق في النهاية للحفاظ على قدرتها وفعاليتها، لذلك يوصى بطرح الزيادة في الأصول غير الجارية من صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية قبل تقييم القدرة على القيام بخدمة الدين، وهذا راجع إلى أن الهدف الرئيسي من النفقات الرأسمالية هو تحسين دورة التشغيل من أجل المحافظة على تنافسية المؤسسة واستمراريتها [حجازي، 2014، ص.672].

وتكمن العلاقة بين دورة الاستثمار ودورة التشغيل في ما إذا لدى المؤسسة نقدية زائدة بعد جميع مصروفاتها النقدية لدورتها التشغيلية ولدورة استثمار رأس المال، أم أنها تحتاج إلى إدخال نقدية من خارج المؤسسة، والشكل التالي يوضح ربط ملخص التدفق النقدي التشغيلي مع النفقات الرأسمالية للمؤسسة :

الشكل رقم (3-11): علاقة التدفق النقدي التشغيلي مع النفقات الرأسمالية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حجازي، 2014، ص. 604.

ويعد التدفق النقدي الحر مؤشرا مفيدا في تقييم ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تمويل الاستثمارات بالنقدية المتولدة داخليا أي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية ناقص النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات، والتي يعبر عنها بالصيغة التالية [حجازي، 2014، ص. 603]:

التدفق النقدي الحر = صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية - المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة المادية والمعنوية

ولهذا المؤشر حالتان:

- التدفق النقدي الحر < 0 ◀ بمعنى موجب، أي أن المؤسسة أنجزت استثماراتها بالتدفقات النقدية التشغيلية؛
- التدفق النقدي الحر > 0 ▶ بمعنى سالب، وهذا يعني أن المؤسسة لجأت إلى التمويل الخارجي.

الفرع الثالث: عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة التمويل

عندما يحدث عجز في صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل حسب جدول سيولة الخزينة، يتم دراسة عدم الملاءة المالية التشغيلية لتحليل عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المستحقة الدفع، وذلك من خلال التدفق النقدي الحر، حيث يعتبر مؤشر جد هام لتغطية هذا العجز، ومن أهم المؤشرات التي تكشف عن عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة التمويل ما يلي:

1. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ناتج عن الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بالتمويل، حيث هنا يتم تحليل كيف عاملت المؤسسة فائض النقدية أو رفعت النقدية الخارجية لكي تغطي العجز، فهو يبين خلاصة تأثير

أنشطة التمويل في المؤسسة وهي القروض الخارجية ودفعات السداد المقررة على القروض القديمة وبيع وإعادة شراء الأسهم [حجازي، 2014، ص.612].

ويتم حساب التدفق النقدي التمويلي من خلال جدول سيولة الخزينة مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-10) : كيفية حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	
التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
التحصيلات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة + التحصيلات المتأتية من القروض	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة + تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
مجموع التدفقات النقدية الداخلة (1)	مجموع التدفقات النقدية الخارجة (2)
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) = (2-1)	

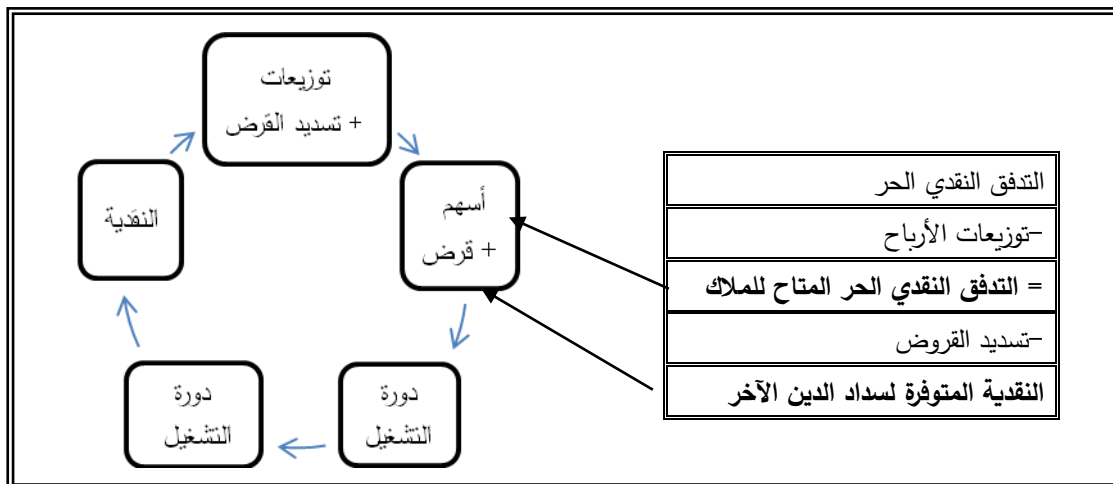
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أبو منصف، 2012، ص.12.

فعندما لا تستطيع التدفقات النقدية الداخلة للتمويل تغطية التدفقات النقدية الخارجة ، يكون:

$$\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل} > 0$$

وهنا يظهر دور صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية في القدرة على تغطية عجز الأنشطة التمويلية، وهذا بعد تغطية النفقات الرأسمالية، حيث يتم الاعتماد على التدفق النقدي الحر في حساب القدرة على تسديد توزيعات الأرباح والديون.

الشكل رقم (3-12): كيفية توزيع التدفق النقدي الحر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حجازي، 2014، ص.618.

2. **التدفق النقدي الحر المتاح للملاك:** يتم الافتراض على مستوى هذا المؤشر أن جميع توزيعات الأرباح المعلنة قد تم دفعها قبل القروض والسبب مشابه للسبب المتعلق بالإنفاق الرأسمالي، فقد تكون الأرباح ذات حرية تصرف، ولكن عواقب تخفيض أو إلغاء توزيعات الأرباح التي يتوقعها حملة الأسهم يمكن أن تكون خطيرة، لذلك فإنه إذا كانت المؤسسة تتوقع دفع توزيعات الأرباح فإنه من الأحكم تقييم القدرة على القيام بخدمة الدين بعد دفع توزيعات الأرباح، ويتم التعبير عن التدفق النقدي الحر المتاح للملاك بالصيغة التالية [حجازي، 2014، ص.702]:

$$\text{التدفق النقدي الحر المتاح للملاك} = \text{التدفق النقدي الحر} - \text{توزيعات الأرباح} < 0$$

فهذا المؤشر يقيس قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم لملاكها، بعد طرح كل النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية (النفقات الرأسمالية) من النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية . والواقع أن هذا التعريف ينص على أن المؤسسة ينبغي أن تكون قادرة أن تصرف كأرباح الأسهم من النقدية المتبقية بعد أن تقوم بالاستثمارات التي تراها الإدارة ضرورية للمحافظة على العمليات الحالية وتنميتها [جربونج، 2006، ص.57].

3. **التدفق النقدي الحر المتاح لسداد كل الدين:** إن الأولوية الأولى لسداد الدين هي الحصة المتداولة من الدين الطويل الأجل الحالي ، بحيث يكون التدفق النقدي المتاح بعد سداد الحصة المتداولة من الدين الطويل الأجل متاحا لحصص السداد الأخرى من الدين مثل الحصة المتداولة من الدين المقترح الجديد طويل الأجل ، ويتم التعبير عن التدفق النقدي المتاح لسداد كل الدين كالتالي [حجازي، 2014، ص.703]:

$$\text{التدفق النقدي الحر المتاح لسداد كل الدين} = \text{التدفق النقدي الحر المتاح بعد تسديد توزيعات الأرباح} - \text{تسديد الدين}$$

وهناك حالتين لهذا المؤشر للحكم على الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة التمويل [حجازي، 2014، ص.688]:

- التدفق النقدي الحر المتاح لسداد كل الدين < 0 ← أي موجب ويكفي لسداد الحصة المتداولة للدين طويل الأجل، عندئذ تكون المؤسسة أكثر احتمالا أن تسدد الحصة المتداولة للدين طويل الأجل بدون اقتراض إضافي.
- التدفق النقدي الحر المتاح لسداد كل الدين > 0 ← أي سالبا أو أقل من الحصة المتداولة للدين طويل الأجل عندئذ لا تستطيع المؤسسة أن تسدد الحصة المتداولة للدين طويل الأجل بدون اقتراض إضافي أو حقوق مساهمين جديدة أو بيع أصول.

وبصفة عامة يمثل التدفق النقدي المتاح بعد تسديد التوزيعات والديون، تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)، والذي يتم التعبير عنه من خلال العلاقة التالية:

تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)

حيث يمكن الحكم على سيولة المؤسسة وكذا الكشف عن خطر الإفلاس من خلال هذه العلاقة، مع وضع الإشارة السالبة أمام صافي التدفقات المتأتية من أنشطة الاستثمار كما يلي:

تغير أموال الخزينة خلال الفترة (أ-ب+ج)

وهذا لكون هذا الرصيد يكون دوما سالبا في المؤسسات الاقتصادية في حالة إذا ما قامت المؤسسة باستثمارات جديدة. فإذا كانت نتيجة تغير أموال الخزينة سالبة لمدة طويلة، فهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على الاستمرارية في النشاط، حيث تكون في وضعية جد صعبة قد يترتب عنها إعلان الإفلاس.

ويتم التعبير عن هذه الحالة كما يلي¹:

تغير أموال الخزينة خلال الفترة (أ-ب+ج) > 0 بصفة دائمة ◀ الفشل المالي وإعلان الإفلاس قانونيا

¹: للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع cgo-moliere2010 على شبكة الانترنت:

cgo-moliere2010, chapitre-7 flux de tresorerie et tableau des flux de tresorerie, Télécharger Le : 07/10/2017 à 21h:00, Consulté sur Site : <http://cgo-moliere2010.e-monsite.com/pages/bts-cgo-2eme-annee/cgo2-processus-6-gestion/chapitre-7-flux-de-tresorerie-et-tableau-des-flux-de-tresorerie.html>.

خلاصة

يتم التعرف على المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من خلال الحصول على معلومات وافية عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، وهذا باستخدام أدوات التحليل المالي والتي تعتبر حجر الزاوية في توفير المعلومات المالية الأكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات.

وفي الواقع يمكن أن تضطر المؤسسة إلى إيقاف نشاطها، ولكن ليس بسبب الخسارة في النتيجة، وإنما بسبب النقص في الخزينة. فمن المهم أن توفر المؤسسة سيولة كافية لمواجهة مواعيد استحقاق التزاماتها دون أن تهمل ربحيتها وتطوير نشاطها بما يضمن لها استمراريتها.

فتعرض المؤسسة لخطر الإفلاس ما هو إلا تأكيد لفشلها وتعثرها المالي من الناحية القانونية، والذي يمكن تقاذه من خلال تسليط الضوء على خزينة المؤسسة، من خلال القيام بعملية التحليل المالي للكشوف المالية.

ولأن تحليل النتيجة يساهم في فهم الأسباب أو العوامل التي تؤثر على الأهداف المتعلقة بتحقيق التوازن المالي والسيولة، تطرقنا أولاً إلى دراسة الخطر الاقتصادي من خلال تحليل النشاط والنتائج بالاعتماد على كشف حسابات النتائج وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ونسب المردودية.

ومن ثم استعرضنا أهم المؤشرات المستخدمة في قياس خطر اللاسيولة، بالاعتماد على الميزانية، والتي أصبحت ذات منظور مالي ووظيفي، حيث لم يعد من الضروري إجراء تعديلات عليها في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية.

ولقد توصلنا إلى أن الميزانية لا تزال الكشف الرئيسي الذي يعرض أصول المؤسسة وخصومها، وهي تحتوي على أهم المؤشرات التي تساعد على معرفة هيكل أصول وخصوم المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد خطر اللاسيولة، من خلال تحليل التوازن المالي القصير الأجل، وحساب نسب سيولة/استحقاق.

كما تمت دراسة خطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة، والذي يعد أداة منارة للتحليل الديناميكي، فهو يوفر مؤشرات جد هامة للدلالة على الاستمرارية. وذلك من خلال معرفة نمط التدفقات النقدية الخاصة بالخزينة، وتوضيح أثر التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة المؤسسة العملياتية والاستثمارية والتمويلية على الرصيد النقدي في نهاية الفترة.

ومن أهم المؤشرات التي يتم استخدامها في تحديد خطر الإفلاس على مستوى الأنشطة العملياتية، نجد مؤشر فائض خزينة الاستغلال ومؤشر صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية. وهذا لغرض دراسة عدم الملاءة المالية التشغيلية، ومعرفة إذا كان للمؤسسة قدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل من تدفقاتها النقدية التشغيلية.

وفيما يخص أهم المؤشرات التي يتم استخدامها في تحديد خطر الإفلاس على مستوى أنشطة الاستثمار، نجد مؤشر التدفق النقدي الحر، وهذا بهدف دراسة عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار، ومعرفة إذا كان للمؤسسة قدرة على تسديد نفقاتها الرأسمالية من تدفقاتها النقدية التشغيلية.

وأما من أهم المؤشرات التي يتم استخدامها لتحديد خطر الإفلاس على مستوى أنشطة التمويل، فنجد مؤشر التدفق النقدي الحر المتاح للملاك ومؤشر التدفق النقدي الحر المتاح لسداد كل الدين. وهذا بهدف دراسة عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة التمويل، ومعرفة عدم قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح والديون من خلال تدفقاتها النقدية التشغيلية.

وعليه يوفر جدول سيولة الخزينة مؤشرات جد هامة للحكم على خطر سيولة المؤسسة والكشف عن خطر الإفلاس، ويعد تغير أموال الخزينة محصلة التغير في النقدية، حيث إذا كان سالبا بصفة مستمرة خلال فترة من الزمن، تكون المؤسسة في وضعية جد صعبة قد تؤدي إلى نهاية نشاطها وإعلان إفلاسها قانونيا.

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة، يتوجب علينا القيام بالدراسة الميدانية وهذا من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حيث تم اختيار الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية الشرق، والتي سيتم استعراضها في الفصل الأخير من دراستنا.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية لشركة

الوطنية للنقل بالسكك

الحديدية ناحية قسنطينة

تمهيد

إن الدخول إلى اقتصاد السوق والتغيرات العميقة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاسيما في المجال المحاسبي والمالي، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الجديد، أدى إلى النهوض بمهنة المحاسبة بحيث أصبحت اليوم تلعب دوراً أساسياً في توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات وإجراء التحليل المالي.

والحديث عن دور الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد في تحليل المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يتطلب دراسة ميدانية لمؤسسة اقتصادية جزائرية **100%**، وهذا رغبة منا في معرفة مدى قدرة مخرجات **SCF** على توفير مؤشرات تكشف عن المخاطر المالية التي تتعرض لها مؤسساتنا.

وعليه يكمن الهدف الأساسي من هذا الفصل في المساهمة في تحليل المخاطر المالية للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، ومحاولة إسقاط أهم نقاط الجانب النظري على الواقع المعاش بهدف الحصول على معلومات أكثر مصداقية، موضوعية وواقعية. ولقد تمت الدراسة الميدانية وفق الإطار المنهجي التالي:

1. مبررات الاختيار

- التسهيلات المقدمة وفرصة الإطلاع على الوثائق مقارنة بالمؤسسات الأخرى التي تمت زيارتها؛
- إن قطاع النقل بالسكك الحديدية هو قطاع حيوي من شأنه النهوض بالاقتصاد الوطني، وخاصة مع المشاريع الضخمة التي سطرته الدولة الجزائرية.
- التعرف على مدى تطبيق الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة للنظام المحاسبي المالي الجديد بعد ثمانية سنوات من التطبيق؛
- معرفة دور القوائم المالية المعدة وفق **SCF** في تحليل المخاطر المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية؛

II. أدوات الدراسة

يتوقف نجاح البحث العلمي على اختيار أنسب الأدوات وكذا كيفية استعمالها من طرف الباحث. وقد تم استخدام مجموعة من الأدوات لإتمام هذا البحث في المجال التطبيقي والتي تتمثل فيما يلي:

▪ **الوثائق والسجلات:** تم تفحص مختلف وثائق SNTF محل الدراسة، خاصة الوثائق المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي.

▪ **المقابلة:** تم استخدام المقابلة قصد الحصول على إجابات لمختلف الأسئلة التي تم طرحها بشأن المنشأ التاريخي للشركة وكذا مناقشة هيكلها التنظيمي، طبيعة نشاطها وأهدافها. كما وجهنا الاهتمام إلى عمال المؤسسة خاصة إلى إطارات مديرين ومسيرين لمصلحة المستخدمين وبالأخص دائرة المالية والمحاسبة العامة بحكم توفرها على المعلومات التي تفيدنا في البحث.

III. **مجالات الدراسة الميدانية:** والتي تتمثل في كل من:

▪ **المجال الجغرافي للدراسة الميدانية:** تمت الدراسة الميدانية على مستوى ولاية قسنطينة بـ: الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية لناحية قسنطينة الواقعة في باب القنطرة مدينة قسنطينة.

▪ **المجال الزمني للدراسة الميدانية:** تمت دراسة حالة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية لناحية قسنطينة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2010م وسنة 2017م.

وللقيام بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث حاولنا في المبحث الأول استعراض بطاقة فنية للمؤسسة، وخصصنا المبحث الثاني لتقديم الكشوف المالية. أما في المبحث الثالث فقد قمنا بتطبيق وسائل التحليل المالي من خلال حساب وتحليل المؤشرات المالية انطلاقا من الوثائق المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة للفترة (2010م/2017م)، كما قمنا فيه بإبداء رأينا الشخصي حول استخدام مختلف المؤشرات التي تم اختيارها في تحليل المخاطر المالية.

المبحث الأول: البطاقة الفنية للشركة SNTF ناحية قسنطينة

بعد تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية للشركة SNTF ناحية قسنطينة، سيتم استعراض البطاقة الفنية للشركة من خلال الفروع التالية:

- عموميات حول الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية؛
- التقسيم الإداري للشركة SNTF ؛
- تقديم الشركة SNTF ناحية قسنطينة.

المطلب الأول: عموميات حول الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية

سيتم في هذا الجزء الأول من الجانب التطبيقي التعرف على الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، بالإضافة إلى تطورها التاريخي، وكذا إمكانياتها المادية. وذلك من خلال الفروع التالية:

- تعريف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية؛
- لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية؛
- الوسائل المادية للشركة SNTF .

الفرع الأول: تعريف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية

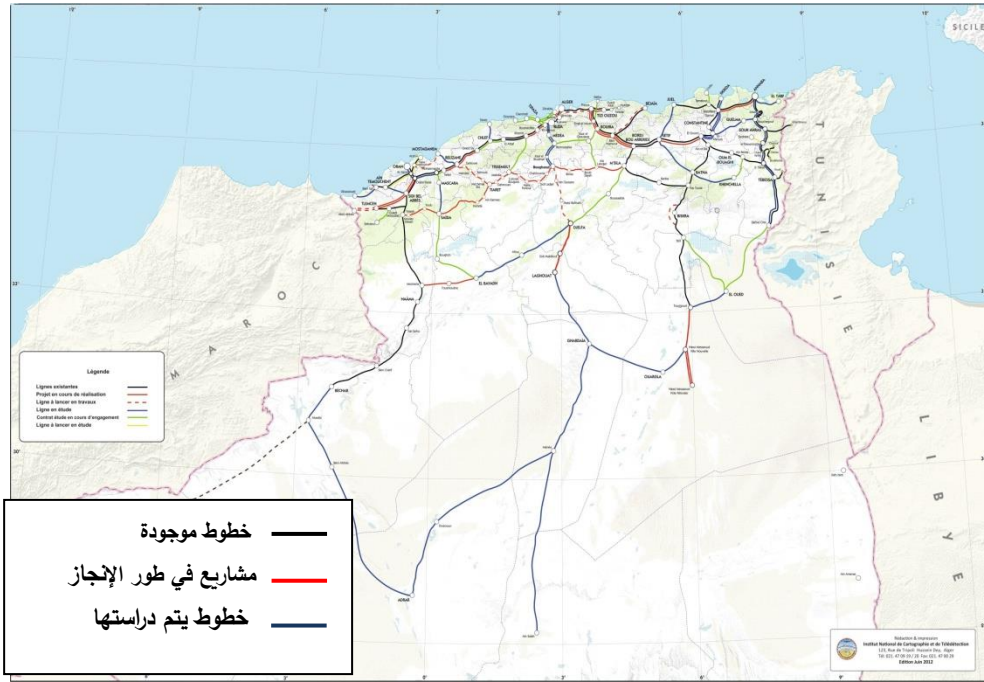
الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF¹ هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري رأس مالها 20.701.000.000,00 دينار جزائري، انبثقت بعد حملة إعادة هيكلة المؤسسات في عام 1976م من الشركة الوطنية للسكك الحديدية S.N.C.F.A² التي أنشئت في عام 1963م بعد الاستقلال، ذلك لما انفصلت عن الشركة الأم الفرنسية.

والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية هي شركة تحت وصاية وزارة النقل، متخصصة في نقل المسافرين والسلع والبضائع. وتمتد الشبكة على طول 4573 كيلومترا، وتصل المدن الكبرى في الشمال الجزائري خصوصا : الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، سطيف. والشكل رقم (4-1) يوضح وضعية السكة الحديدية في الجزائر:

¹ : SNTF : SOCIETE NATIONALE DES TRANSPORTS FERROVIAIRE.

² : S.N.C.F.A : SOCIETE NATIONALE DES CHEMINS DE FER ALGERIENS.

الشكل رقم (4-1): شبكة السكك الحديدية في الجزائر



المصدر: <https://www.sntf.dz/index.php/le-groupe-sntf>

ونلاحظ من الشكل أعلاه أن الخطوط السوداء للسكك الحديدية هي خطوط موجودة أصلاً، أما الخطوط الحمراء فهي مشاريع في طور الإنجاز، كما توجد خطوط يتم دراستها باللون الأزرق والتي تمتد إلى عمق صحراء البلاد.

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية

إن إنجاز السكك الحديدية في الجزائر بدأ في منتصف القرن 19م، وذلك بواسطة المرسوم الإمبراطوري لـ 8 أبريل 1857م، والذي من خلاله قررت قوات الاحتلال الفرنسية إنشاء شبكة السكك الحديدية في الجزائر لعيون كل الشمال لغرض مزدوج:

- الأول يهدف إلى استخدامها لنقل الجنود والأسلحة لتهدئة المناطق الراضخة للاستعمار؛
- الثاني يهدف إلى توفير وسيلة لنقل الثروة الجزائرية إلى العاصمة (نقل المواد الأولية) أي بمعنى آخر استنزاف خيرات البلاد ونقلها إلى فرنسا، وهذا ما يفسر خطوط السكك الحديدية الموجودة حالياً والتي تربط المدن والموانئ الكبرى على طول الساحل الجزائري.

ومن أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية هي¹:

1. الفترة الاستعمارية: لقد مرت هذه الفترة بثلاثة برامج تتمثل فيما يلي:

أ. برنامج 1857م: في 8 أبريل 1857م، أذنت قوة الاحتلال الفرنسية بإنشاء 1357 كم من خطوط السكك الحديدية. أما التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج فلقد كان بتاريخ 12 ديسمبر 1859م، حيث تم فتح ورشة لخط الجزائر-البلدية، كما تم إنشاء شركة خاصة سميت بـ "الشركة الجزائرية للسكك الحديدية".

وحصلت هذه الشركة بالإضافة إلى تحقيق خط الجزائر - البلدية، امتياز لتحقيق خطوط وهران - معسكر وقسنطينة - سكيكدة، والتي لم تنفذ بسبب نقص التمويل. فقط خط الجزائر - البلدية تحقق وفتح لخدمة الركاب في 8 سبتمبر 1862م. ولقد تم ضمان استمرار العمل للخطوط الأخرى بتمويل من القطاع الخاص، خمس شركات هي:

- شركة عنابة / قالمة ؛
- شركة الشرق الجزائرية؛
- شركة باريس/ليون/المتوسطية؛
- شركة الغرب الجزائرية؛
- الشركة الفرنسية الجزائرية.

ب. برنامج 1879م: لقد أضيف في الفترة 1879م-1906م إلى الشبكة القائمة برنامج يبلغ طوله 1747 كم من الخطوط الجديدة، وقد تم الانتهاء من 2035 كم من الخطوط ، نذكر من بينها: سوق أهراس - تبسة، أولاد رحمون - خنشلة، سطيف - التنية ولها فروع في تيزي وزو بجاية وسور الغزلان، البلدية - البرواقية، مستغانم-غليزان-تيارت، وهران-أرزويو، سيدي بلعباس - تلمسان - الحدود، مشرية-بشار، تيزي وزو - معسكر.

ج. برنامج 1907م: في عام 1907م، تم تحضير برنامج ثالث جديد لإنشاء خطوط جديدة تبلغ 1256 كم، بحيث يضاف إلى الشبكة القائمة. وخلال الفترة 1907م/1946م، تم إنجاز خطوط أو أجزاء من خطوط، ويبلغ طولها 1614 كلم، واكتملت من بين هذه الخطوط: عين البيضاء -تبسة، الميلية-جيجل، بسكرة-تقرت التي لها فروع لتولغا والواد (هذا الخط صنف الثاني بطول 387 كم على مدى 1256

¹: للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع التالي **SNTF**:

كلم من البرنامج)، قسنطينة-وادي العثمانية، البرواقية- الجلفة، تيارت-المهدية، معسكر-مشية التي لها فروع في غليزان، سيدي بلعباس-تيزي وزو، تلمسان-بني صاف.

وفي 30 جوان 1959م تم خلق مجتمع السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر، حيث تم العمل بهذه الاتفاقية من جوان 1959م إلى 16 جوان 1963م، والذي بموجبه تم إنشاء الجمعية الوطنية للسكك الحديدية للجزائريين SNCFA.

2. فترة ما بعد الاستقلال: لقد تم إنشاء الشركة SNCFA سنة 1963م، والتي كانت لها قانون المؤسسة الاشتراكي (ذات طابع اشتراكي). ولأن العلاقة بين الشركة والدولة منظمة في إطار الاتفاقية 30 سبتمبر 1959م، والتي أصبحت لا تتماشى مع الواقع، فقد تم تغيير الطبيعة القانونية لتسيير الشركة وهيكلتها تحت التعليم رقم 71-74 والنصوص التطبيقية، وهذا نظرا للتطور السياسي والاقتصادي للبلاد. ولقد تم إنشاء الشركة الوطنية بالسكك الحديدية وكذلك إنشاء مؤسسة متخصصة في تجديد وإنجاز السكك الحديدية تحت اسم شركة الدراسات (URIC)، حيث أصبح لها حرية التسيير، وهي تعتبر شريك تجاري مع متعاملها حيث تخضع لقوانين التسويق ومقاييس المردودية.

ولقد أصبحت المؤسسة العمومية SNCFA ذات طابع صناعي تجاري تقوم باستغلال وصيانة السكك الحديدية واحتلالها مرتبة مرموقة في إفريقيا كون أن لديها آلات متطورة بالنسبة لبعض البلدان الإفريقية، وتتلقى الشركة الوطنية للنقل اعتمادا من طرف الدولة باعتبارها تؤدي خدمة ذات منفعة عامة.

وفي عام 1976م كان ميلاد الشركة الوطنية للسكك الحديدية الجزائرية SNTF بعد إعادة هيكلة الشركة SNCFA، ثم انطلق برنامج شامل لعصرنة السكك الحديدية سنة 1980م. ومنذ التسعينات تتخبط الشركة في أزمة بدأت بأعمال الإرهاب حيث تقلص عدد المسافرين كما انخفضت حمولة البضائع المشحونة بالسكك.

ومنذ عام 1999م، أولت السلطات العامة اهتماما خاصا لقطاع السكك الحديدية، حيث أنها سجلت العديد من البرامج الاستثمارية: برامج الفترة 1999م/2005م، 2005م/2009م و2009م/2014م. مع العلم أنه بحلول سنة 2010م خصصت الدولة 5.5 مليار يورو لتطوير وتحديث الشبكة، بخطوط جديدة ستدخل الخدمة إضافة إلى كهربة كل الشبكة الشمالية، ولا يزال هذا البرنامج قائما إلى غاية 2018م.

وتهدف جميع هذه البرامج إلى تطوير وتحديث الشبكة القائمة وتوسيعها وتجديد العتاد وإعادة هيكلة المؤسسة من أجل مضاعفة العدد السنوي للمسافرين إلى حدود 80 مليون مسافر سنويا وتخفيف الضغط على شبكة الطرقات.

الفرع الثالث: الوسائل المادية للشركة SNTF

من أهم مهام الشركة SNTF المساهمة في نقل الأفراد والبضائع وفي تدعيم اقتصاد البلاد (شرق، غرب، شمال، جنوب)، من خلال نقل أنابيب النفط والبتروك في مختلف الولايات بالإضافة إلى نقل الحبوب، الحديد، الملح، الفوسفات، الاسمنت. وتتمثل الوسائل المادية التي تعتمد عليها الشركة SNTF للقيام بنشاطها فيما يلي:

1. شبكة السكك الحديدية: إن شبكة السكك الحديدية الجزائرية تحتوي على خط رئيسي يربط بين الشرق والغرب والمناطق الاقتصادية الحساسة 4573 كلم، والمناطق المستفيدة من هذا الطريق هي: عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، وهران، كما أن هذا الخط يربط بين موانئ بجاية، مستغانم، الغزوات، والمدن الشمالية للبلاد ذات الكثافة السكانية المعتبرة (قالمة سطيف، بلية، تيزي وزو، الشلف، سيدي بلعباس، تبسة).

وهناك خمسة خطوط أخرى تستفيد منها الهضاب العليا وجنوب الوطن:

- خط عنابة - تبسة وطوله 395 كلم التي تستعمل في نقل المعادن خط القرزي؛
- تقرت وطوله 416 كلم؛

بالإضافة إلى الخطوط الضيقة 1055 كلم التي تربط بين :

- المحمدية ببيشار (660 كلم)؛
- البلية بالجلفة (278 كلم)؛
- غليزان بتيارت (162 كلم).

2. الشبكة السككية المستغلة: إن شبكة السكك الحديدية الجزائرية ليست ملك للشركة SNTF بل هي ملك للدولة الجزائرية، إلا أن الشركة تستغلها لوحدها كما أن عليها صيانتها أو اقتراح مشاريع جديدة لتوسيعها أو تطويرها . وفي سنة 2010م، أعلنت الشركة SNTF أنها تستغل ما يقارب 3854 كلم من أصل 4573 كلم موجودة.

ومع إعلان الدولة الجزائرية برنامج توسعه وتطوير خطوط المواصلات السككية على كامل التراب الجزائري في أفق 2015م، تصبو SNTF للوصول لطول إجمالي قدره 10000 كلم مستغل من طرف الشركة. كما تصنف الشبكة حسب القياس أي التباعد بين السكتين وحسب حالتها هل هي مكهربة أم لا، وحسب ازدواجيتها أي هل بين نقطة ونقطة السكة أحادية أم مزدوجة.

وينتظر أن يبلغ طول هذه الشبكة مع أفق سنة 2021م نحو 6300 كلم، سيتم وصلها مع المنشآت المينائية والمطارية واللوجستية. ومع إدخال قطار كوراديا الجزائر - وهران المتعدد الخدمات، أو كما يطلق

عليه قطار بمواصفات طائرة، حيز الخدمة بتاريخ 3 مارس 2018م ، تأمل الشركة SNTF إلى التطلع إلى عهد جديد يتميز بالسرعة والرفاهية والأمان من أجل النهوض بقطاع النقل في الجزائر .

3. العتاد : يتكون العتاد بصفة عامة من:

- 179 قاطرة؛
- 638 عربة لنقل المسافرين، ويتكون القطار الواحد للمسافرين في الغالب من 10 عربات حالياً، 800 مكان في كل قطار أي 800 مقعد؛
- 10292 عربة مخصصة لنقل البضائع حيث يبلغ متوسط حمولتها 1000 طن، مع العلم أن نقل البضائع يشكل 90% من العربات.

المطلب الثاني: التقسيم الإداري للشركة SNTF

تتكون الشركة SNTF من مجموعة من الفروع والمديريات حتى تتمكن من القيام بمختلف المهام الموكلة إليها وتحقيق أهدافها. وسيتم تخصيص هذا المطلب لاستعراض مختلف فروع الشركة SNTF والوكالة الوطنية ANESRIF والمديريات الموجودة على مستوى التراب الوطني، من خلال الفروع التالية:

- فروع الشركة SNTF؛
- الوكالة الوطنية ANESRIF؛
- مديريات الشركة SNTF.

الفرع الأول: فروع الشركة SNTF

بغية تحقيق الأهداف، توصلت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF إلى إنشاء عدة فروع وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): مختلف فروع الشركة SNTF

أنواع الفروع	أسماء الفروع	مهام الفروع
الدراسات والأشغال فروع	SETI RAIL	تقوم بعدة مشاريع فيما يخص الهياكل القاعدية وتجديد الخطوط المتواجدة في SNTF، مع النظر في إنشاء خطوط جديدة تربط بعض المناطق المعزولة في وسط البلاد.
	ESTEL RAIL AUTOMATION	دراسة تقنيات وتركيب الإشارات الكهربائية.
	INFRA RAIL	مؤسسة منشآت السكة الحديدية من مهامها تجديد السكك وتثبيتها في الضواحي النائية وصيانة الجسور والأنفاق والبنائات المختلفة.
تقديم الخدمات فروع	RAIL TELECOM	تهتم بتركيب الإشارات الهاتفية.
	RAIL PUB AFFICHAGE	تهتم بالإشهار وبمختلف النشاطات الإعلامية من توعية الجمهور إلى إعلان كل ما هو جديد.
	RESTAU RAIL	تسيير واستغلال العربات المطعمية، العربات المرقدية كذلك الأكشاك والمقاهي المتواجدة داخل المحطات.
	RAIL LOGISTIC	تهتم بالأمور اللوجستكية، مثل تسيير هياكل الجر.
	SAFFI : SOCIETE ALGERIENNE DE FORMATION FERROVIARE INTERDISCIPLINAIRE	تكوين متخصص لعمال السكك الحديدية، وكذلك إعادة تأهيل العمال، فيما يخص الصيانة والجر، لكسب الخبرة.
نقل المسافرين فروع	RAIL LINK ALGERIE	متخصصة في النقل.
	RAIL EXPRESS	جزء مختص لتجميع الطرود للنقل والتوزيع بسرعة فائقة والجزء الآخر يطور خدمة النقل السريع.
نقل البضائع فروع	STIM : SOCIETE DE TRANSPORT INTERMODAL DE MARCHANDISES	نقل البضائع المتعدد الوسائط.
	STG : SOCIETE DE TRANSPORT DE GAINS	مؤسسة نقل الحبوب.
	STPE : SOCITE DE TRANSPORT DES PRODUITS ENERGITIQUES	مؤسسة نقل المنتجات الطاقوية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية ANESRIF

لقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF¹، في 20 جويلية 2005م بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-256، وهذا من أجل تحقيق طموح تحديث قطاع السكك الحديدية. ومن أهم مهامها:

1. **تسيير هياكل الجر:** تهتم بكل ما يخص القاطرة وصيانتها وبرمجة القاطرة من أجل نوعية الحمولة.
2. **تسيير جدول قطار الغيار:** تنظيم قطاع الغيار حسب نوعية القاطرة وترقيمها في جدول خاص يستعمل في وحدات الصيانة للجر المتواجدة في ورشات الصيانة.
3. **اقتناء وتحديث العتاد:** اقتناء القواعد الجدد من الخارج وإعادة تجديد العربات لنقل الركاب حسب العالمية.
4. **التصليح والتحديث:** تقوم بمحاولة تحسين التعامل والاستقبال حسب القواعد العالمية كذلك في المستقبل القريب محاولة إعادة تجديد القاطرات وجعلها كهربائية لتجنب تلويث البيئة من جهة، والأصوات المزعجة للمحركات من جهة أخرى.

الفرع الثالث: مديريات الشركة SNTF

في إطار مهمتها للخدمات العامة، فإن الشركة SNTF تتكون من:

- المقر الرئيسي للمؤسسة بما فيه المديرية العامة والمديريات المركزية والتي تتمثل في مديرية: الموارد البشرية، المنشآت القاعدية، حماية الممتلكات، العتاد والجر، الأمن السككي، الإعلام الآلي، المالية والمحاسبة، التدقيق، التمويل، الزبائن؛
- أربعة مديريات جهوية وهي: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، كما تتوفر لهذه المديريات الجهوية ورشات الصيانة السككية.

وتحاول الشركة SNTF، من خلال مديرياتها الجهوية، تنظيم مختلف نشاطاتها على مستوى التراب الوطني بما يسمح لها ويمكنها من مراقبة جميع وسائلها، حيث أن مهام وتقسيم العمل لكل مديرية جهوية هو نفسه بالنسبة لمديرية أخرى، فمثلا ما يحدث من أعمال على مستوى ناحية عنابة هي نفسها على مستوى ناحية قسنطينة.

¹ : ANESRIF : Agence Nationale d'Etudes et de Suivi de la Réalisation des Investissements Ferroviaires.

ونظرا لأن موضوع دراستنا يستلزم الوقوف على تفاصيل دقيقة حول مالية المؤسسة، بحيث لا يمكن تناولها على مستوى المديرية العامة، توجهنا إلى المديرية الجهوية لناحية قسنطينة للقيام بالدراسة الميدانية، والتي قدمت لنا جميع التسهيلات والوثائق. وفيما يلي تقديم لهذه المديرية.

المطلب الثالث: تقديم الشركة SNTF ناحية قسنطينة

سيتم في هذا المطلب تقديم الشركة SNTF ناحية قسنطينة من خلال التطرق إلى مستخدميها حسب مختلف الفئات المهنية، وكذا استعراض الهيكل التنظيمي وتناول مهام مختلف مصالح الشركة، وفي الأخير الإشارة إلى أهمية ودور الوظيفة المالية في الشركة، وهذا من خلال الفروع التالية:

- تصنيف المستخدمين للشركة SNTF ناحية قسنطينة ؛
- الهيكل التنظيمي للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- أهمية ودور الوظيفة المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

الفرع الأول: تصنيف المستخدمين للشركة SNTF ناحية قسنطينة

يتوزع عدد مستخدمي الشركة SNTF ناحية قسنطينة على 11 ولاية هي: قسنطينة، أم البواقي، مسيلة ، ميلة، جيجل، سكيكدة، سطيف، باتنة، برج بوعرييج، الواد، ورقلة. ويسهر على القيام بمختلف نشاطات الشركة SNTF ناحية قسنطينة إطارات وأعاون تحكم وتنفيذ، حيث سمحت لنا المقابلة الشخصية مع مديري مصلحة المستخدمين والتكوين على الحصول على معلومات تخص تطور اليد العاملة للشركة خلال الفترة 2010م/2017م، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (4-2): تصنيف المستخدمين حسب الفئات الاجتماعية المهنية للفترة 2010/2013

2013		2012		2011		2010		السنوات الفئات الاجتماعية المهنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
7.20	172	7.08	176	6.67	164	7.63	147	إطارات
44.73	1071	42.40	1053	45.10	1110	53.27	1026	أعاون تحكم
48.07	1151	50.52	1255	48.23	1187	39.10	753	أعاون تنفيذ
100	2394	100	2484	100	2461	100	1926	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المستخدمين والتكوين.

الجدول رقم (4-3): تصنيف المستخدمين حسب الفئات الاجتماعية المهنية للفترة 2017/2014

2017		2016		2015		2014		السنوات الفئات الاجتماعية المهنية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
9.05	157	9.20	183	8.26	176	7.39	176	إطارات
34.70	602	42.59	847	43.41	926	43.75	1043	أعوان تحكم
56.25	976	48.21	959	48.33	1031	48.86	1165	أعوان تنفيذ
100	1735	100	1989	100	2133	100	2384	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من دائرة المستخدمين.

يتبين لنا من الجدولين أعلاه أن:

- في سنة 2010 م أعلى نسبة من إجمالي العمال كانت لعمال التحكم بنسبة 53.27%؛
- خلال الفترة 2011م/2017م نسبة عمال التنفيذ تمثل أعلى نسبة من إجمالي العمال، ثم تليها نسبة عمال التحكم؛
- نسبة عمال الإطارات هي النسبة الأقل من إجمالي العمال خلال فترة الدراسة؛
- انخفاض العدد الإجمالي للعمال ابتداء من سنة 2016م، وكذا سنة 2017م والذي يرجع إلى خروج عدد كبير من العمال إلى التقاعد.

ونستنتج حسب هذا التصنيف أن نسبة التحكم ونسبة التنفيذ هي نسبة معتبرة نظرا للدور الإنتاجي الذي يقوم به العمال وهو ما يرفع من مستوى التشغيل ومنه زيادة المردودية. كما اعتمدت المؤسسة في توظيف عمال هاتين الفئتين على صيغة عقود التشغيل المدعمة CTA¹ من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل. والجدول التالي يوضح تطور عدد عمال التحكم والتنفيذ في إطار CTA خلال فترة الدراسة:

¹ : CTA : CONTRAT DE TRAVAIL AIDÉ.

الجدول رقم(4-4): عدد عمال التحكم والتنفيذ في إطار CTA خلال الفترة 2017/2010

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
213	161	151	251	457	69	476	90	عدد المتعاقدين في إطار CTA

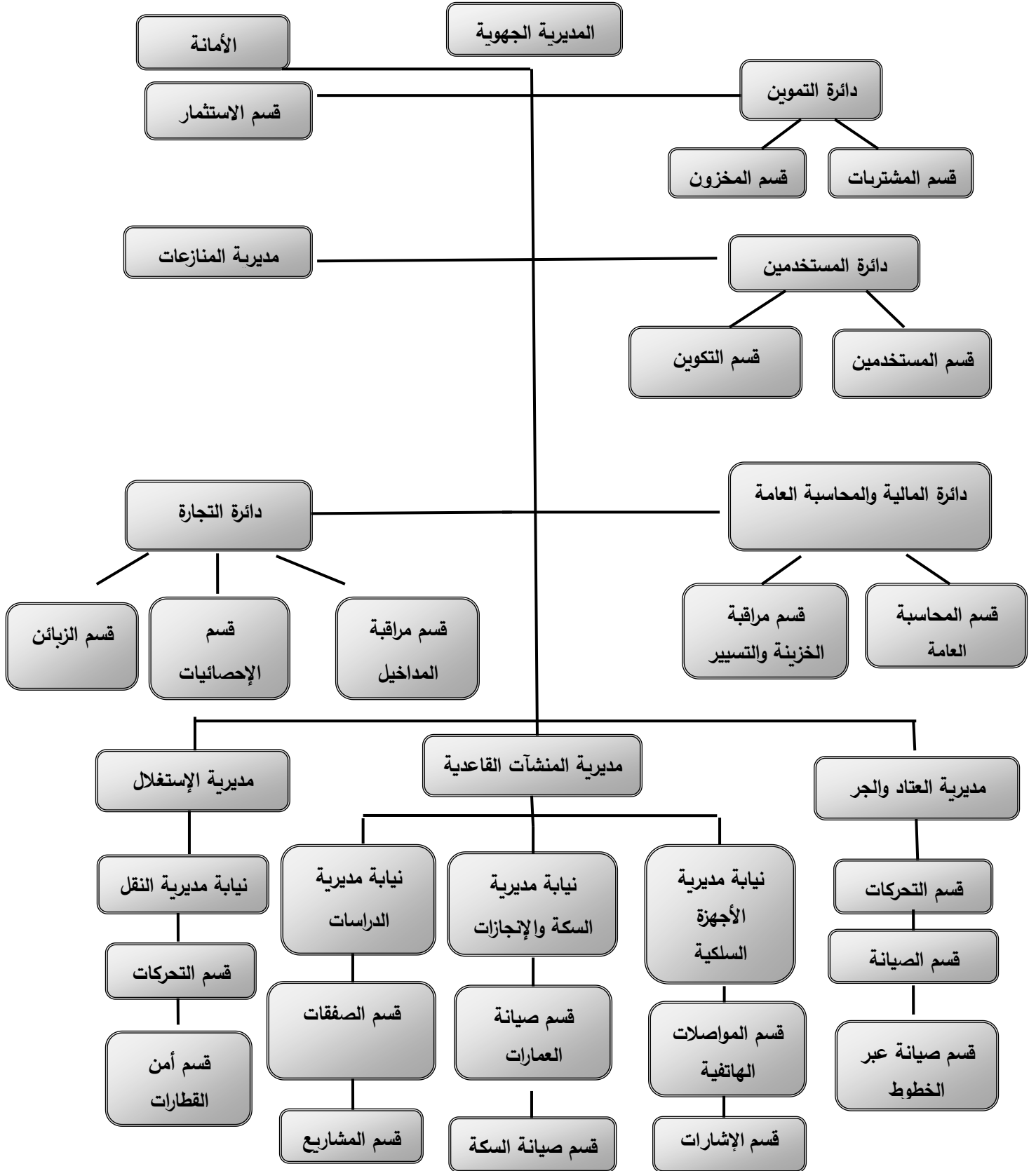
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من دائرة المستخدمين.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع عدد عمال التحكم والتنفيذ في إطار CTA سنة 2011م و2013م، وهذا راجع إلى الامتيازات التي تستفيد منها الشركة في ظل هذا النوع من العقود، حيث تتميز CTA بتكفل الدولة بدفع نصف الأجر للعامل لمدة ثلاث سنوات، شريطة أن يتم دمجها مباشرة في الوظيفة التي يشغلها بمجرد انقضاء هذه المدة. وهذا بالمقابل يوفر للمؤسسة توفير دفع نصف الأجر لمدة ثلاث سنوات لعمال بإمكانها تعيينهم دون اللجوء إلى هذا النوع من العقود.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة SNTF ناحية قسنطينة

ينقسم هيكل المؤسسة تقسيما وظيفيا، ففي أعلى الهرم نجد المدير وأمانة تابعة له مباشرة، كما يحتوي الهيكل على دوائر ومديريات رئيسية يمكن توضيحها عن طريق الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-2): الهيكل التنظيمي لشركة SNTF لناحية قسنطينة



المصدر: الوثائق الداخلية لشركة SNTF.

وتتمثل مهام مختلف مصالح الشركة SNTF فيما يلي :

I. المدير الجهوي: هو المدير العام للناحية الجهوية قسنطينة، وهو يشغل منصب رئيس مركز القيادة الجهوية، وتتمثل مهامه في:

- ✓ الحرص على السير الحسن لعمال الاستغلال.
- ✓ خلق مخطط التمهين للعمال والمحطات أو القطارات.
- ✓ تسيير القوانين.
- ✓ مراقبة المعلوماتية.
- ✓ التفتيش والتنسيق.

II. قسم الاستثمار: هو قسم قائم بذاته، يسير مباشرة من المديرية العامة بالجزائر العاصمة ، كما يدل عليه اسمه يهتم باستثمارات الشركة ، لكن التي تتطلب غلاف مالي كبير فقط (خطوط السكة ، القاطرات) بحيث أن الدولة هي التي تقوم بتغطية كل تكاليف هذه الاستثمارات (الخزينة العامة).

III. مديرية المنازعات: وتهتم بالخلافات التي تحدث للشركة SNTF مع بعض مستخدميها أو مع الشركات التي تتعامل معها ومن هذا المنطلق فإن هذه المديرية تقوم بالمهام التالية:

- ✓ حماية الحقوق للشركة SNTF؛
- ✓ حق التدخل على مستوى محكمة القضاء الجنائي والمدني وهذا من أجل حماية حقوقها المختلفة.

IV. دائرة التموين: تنقسم إلي قسمين:

1. قسم المشتريات: هذا القسم له أهمية كبيرة، وتربطه علاقة مباشرة بالدائرة المالية والمحاسبية ويقوم بالمهام التالية:

- ✓ دراسة وترتيب إذن الطلبية؛
- ✓ الاتصال بالموردين ودراسة الأسعار المقدمة من طرفهم وترتيبها في جدول دراسة الفوارق بين الأسعار؛
- ✓ المفاوضة مع الموردين من أجل تحديد السعر المناسب؛
- ✓ متابعة الطلبيات إلى أن تسلم إلى المصلحة المعنية؛
- ✓ وضع جدول خاص بالأسعار من أجل المتابعة والمقارنة؛
- ✓ إعلام الإدارة العامة بمختلف العمليات التي تجري داخل الوحدة .

2. قسم المخزون: هو قسم مكمل بالدرجة الأولى إلى قسم المشتريات حيث يتم تخزين فيه المواد أو المشتريات، الذي يقوم قسم المشتريات بشرائها لصالح مختلف المصالح.

7. دائرة المستخدمين: مهمتها تسيير ومتابعة مستخدمي الشركة، وتتكون من فرعين:

1. فرع المستخدمين: ويقوم هذا الفرع على مستوى الإدارة العامة بالتنظيم، التنسيق، التسيير وكذا مراقبة النشاطات الخاصة بكل رئيس إداري، ويحتوي فرع المستخدمين على:

- مكتب الرواتب والأجور؛
- مكتب تلقي مختلف البيانات الخاصة بالحضور والغياب وجميع المعلومات الأخرى الخاصة بالعمال خلال الشهر.

أما عندما ينقرر ترقية عامل معين، فهذا يرتبط بمدى استحسان المسؤول الإداري للعامل، حيث يقرر هذا الأخير (المسؤول)، هل يستحق العامل الترقية أم لا وذلك بتدوين كل المعلومات الخاصة بالعمال فوق وثيقة الترقية.

2. فرع التكوين: من مهامه:

- إعداد ميزانية خاصة بالتكوين على مستوى الشركة؛
- تأمين حاجيات أو متطلبات الوحدة بالنسبة لليد العاملة المؤهلة؛
- إنشاء برامج التكوين.

VI. دائرة المالية والمحاسبة العامة: تعتبر بمثابة القلب النابض للوحدة باعتبارها تتلقى المعلومات سواء كانت داخلية أو خارجية لمعالجتها ووضعها قيد التنفيذ. وتتكون من:

1. قسم المحاسبة العامة: وتحتوي على الفروع التالية:

- الفرع الأول: محاسبة الفواتير تضم كل من: غاز، كهرباء، هاتف، ماء؛
- الفرع الثاني: محاسبة الموردين (خدمات، السلع)، مشاريع ومتابعة المقاولات والعمليات ومنشآت العمارات؛
- الفرع الثالث: محاسبة مصاريف العمال والتي تضم كل العمليات المتعلقة برواتب العمال؛
- الفرع الرابع: إصدار الفواتير للعملاء.

2. قسم المالية والمحاسبة: تضم الفروع التالية:

- الفرع الأول: محاسبة التسديدات وهو يعمل على تسديد الشيكات أو بأمر الدفع؛
- الفرع الثاني: محاسبة المداخل وهو يعمل على إتمام العمليات عن طريق البنوك؛

- الفرع الثالث: محاسبة المداخل وهو يعمل على إتمام المداخل البريدية؛
- الفرع الخامس: محاسبة المصروفات ودورة متابعة وموازنة المصروفات؛
- الفرع السادس: المحاسبة المالية لحسابات الوحدة الجهوية.

3. مراقبة التسيير: نميز وجود بناية مديرية المالية والمحاسبة قسم خاص لتسيير نفقات المؤسسة والمتمثلة في نفقات الكهرباء والغاز، مواد ولوازم....الخ. بمعنى لكل قسم من هذه النفقات تخصص له الشركة مبلغ مالي محدد خلال السنة المالية ولا يجب أن يتجاوز ذلك المبلغ.

وهذا طبعا عملا بالنسب المالية المعمول بها في النظام المالي حيث أن لكل نفقة معدل شهري من النسبة الإجمالية المحددة خلال السنة المالية. ولهذا الغرض خصصت بناية مديرية المالية والمحاسبة وثيقة رسمية تسمح بالتحكم في النفقات ونسبي هذه الأخيرة "بالتصريح من أجل النفقة" والتي تتضمن الموافقة من طرف المسؤولين وهذا بالنظر إلى المعدل الذي وصل استهلاكه.

VII. دائرة التجارة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام على رأسها:

1. قسم مراقبة المداخل: يشرف على هذا القسم رئيس مكلف بمراقبة هذه الفروع:
 - أ. فرع مداخل المسافرين: مهمتهم جمع أوراق التذاكر ومقارنتها مع الأموال؛
 - ب. فرع مداخل البضائع: إحصاء البضائع ومراقبة المدخول الذي جاء منها.
 - ج. فرع تمركز العمليات المحاسبية: وهو فرع عام أي أن الأعمال التي تقوم بها الفروع الأخرى تتمركز في هذا الفرع وبعد ذلك تتم المراقبة والتعديل لكل الوثائق التي تأتيهم.
2. قسم الزبائن: يتم على مستوى هذا القسم إصدار فاتورة لأي مؤسسة سواء مؤسسات جامعية أو مؤسسات تابعة للخدمة العسكرية أو القطاع العام من أجل التنقل في القطارات .
3. قسم الإحصاء والتخطيط: يحتوي على ستة فروع وهي:

- أ. فرع إحصاء المسافرين: هي عملية إحصاء عدد المسافرين والمقارنة عبر الزمن، وكذا تقديم معلومات إلى المديرية العامة؛
- ب. فرع إحصاء البضائع: تقريبا لها نفس مهمة إحصاء المسافرين؛
- ج. فرع تخطيط المسافرين والبضائع: دورها تهيئة المخطط السنوي ومتابعته؛
- د. فرع متابعة المسافرين والبضائع: وتهتم بالمتابعة من ناحية الإنتاج والنسبة وكذلك المردودية؛
- هـ. فرع المتفرقات: مهمتها قضايا عامة؛

و. فرع متابعة الخطوط الفرعية: ويتم فيها تسهيل نقل البضائع إلى داخل المعمل وتسهيل عملية التفريغ وكذلك المتابعة.

VIII. مديرية المنشآت القاعدية: تحتوي هذه المصلحة على:

1. نيابة صيانة السكة والهياكل الفنية والعمارات: يشرف على تسيير هذه النيابة رئيس قسم وتنقسم هذه النيابة بدورها إلى قسمين:

أ. قسم الصيانة: يعمل على:

- ✓ صيانة السكة؛
 - ✓ تجديد هياكل السكة الحديدية؛
 - ✓ متابعة صيانة السكة السنوية والدورية؛
 - ✓ حماية أملاك المؤسسة (أراضي)؛
 - ✓ متابعة وصيانة ممرات عبور السكة الحديدية؛
 - ✓ متابعة المشاريع الجديدة بإنجاز السكة.
- ب. قسم المنشآت الفنية والعمارات:
- ✓ صيانة الجسور والأنفاق الخاصة؛
 - ✓ صيانة بنايات الشركة من محطات وما تبعها.

2. نيابة مديرية الاتصالات السلكية واللاسلكية: يتأصلها نائب مدير، ومن مهامه:

- ✓ تسيير نيابة المدير الإشارية والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ تسيير ما بين رؤساء الدائرات: باتنة، سطيف، جيجل، قسنطينة؛
- ✓ الرد على الرسائل؛
- ✓ مراقبة العمال والتدخل في الأجهزة العاطلة وهذا بمساهمة رئيس الدائرة وكذلك العمال.

وتنقسم النيابة إلى ثلاثة أقسام هي:

أ. قسم الإرشادات: لهذا القسم عدة امتدادات هي رئيس دائرة الإشارات والهاتف والكهرباء لقسنطينة

وسطيف وباتنة وجيجل. ويتمثل دوره في:

- ✓ مراقبة وصيانة المنشآت الأمنية؛
- ✓ مراقبة وتسيير دوائر الصيانة؛
- ✓ الرد على الرسائل.

ب. قسم المواصلات السلكية واللاسلكية: من مهامه تسيير ما بين الدوائر والإشراف على الفروع

التالية:

- دائرة المواصلات السلكية واللاسلكية: من مهامها:
 - ✓ صيانة الأجهزة؛
 - ✓ تسيير كل الإقليم التابع إليها والمسار؛
- دائرة إقليم الكهرباء: تسيير المسار، ويحتوي على:
 - رئيس مسار الهاتف: ويعمل على صيانة الأجهزة والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
 - رئيس مسار الكهرباء: يعمل على صيانة الأجهزة الكهربائية؛
 - رئيس الخطوط الهاتفية: صيانة الخطوط الهاتفية وهذا بين: رمضان جمال - برحال.
 - رئيس مشروع الإشارات (خروب، قسنطينة): تجدر الإشارة إلى أن هذا القسم غير دائم بمجرد إنجاز المشروع يرجع كل عامل إلى مداومته العادية، ومن مهام هذا القسم متابعة ومراقبة كل أشغال الإشارات والمواصلات السلكية من:
 - ✓ وضع وتركيب الخيوط الخاصة بالإشارات والهاتف؛
 - ✓ بناء مراكز الآلات والإشارات والمواصلات؛
 - ✓ متابعة الأشغال التي تقوم بها شركة (استرال) في إطار المشروع؛
 - ✓ مراقبة البيانات التقنية التي تختص في كل الأجهزة والإشارات؛
 - ✓ استقبال العملاء؛
 - ✓ تجريب وحسن الأجهزة؛
 - ✓ تدشين الأجهزة.
- 3. نيابة مديرية الدراسات: وتنقسم إلى قسمين، هما قسم الصفقات وقسم المشاريع .
- 4. مديرية مصلحة الاستغلال: هي تابعة مباشرة لمدير الناحية للسكك الحديدية، وهي مسيرة من قبل مدير المصلحة وتحتوي على:
 - أ. نيابة مديرية النقل: وهي مسيرة من قبل نائب مدير النقل التابع مباشرة إلى مدير المصلحة وهي تتضمن قسمين هما قسم التحركات التابع لمركز القيادة الجهوية، وقسم الأمن والقوانين.
 - ب. قسم التحركات: ينقسم الإقليم في كل ناحية سككية إلى دوائر على رأس كل دائرة يوجد مفتش له منصب رئيس دائرة وكل التحركات تحت تصرفه، كما يلتزم بالصلاحيات المقدمة له من طرف مدير مصلحة الاستغلال، وله كذلك أمانة تسيير الأعمال اليومية مباشرة مع المحطات وقواعد الناحية. وتتمثل مهام المفتش في:
 - ✓ تسيير العمال والعمل؛
 - ✓ مراقبة أعمال رجال الأمن؛
 - ✓ إبداء رأيه على تنقيط المحطات الأربعة؛

✓ البحث عن الطرق لتحسين سير القطارات.

ج. قسم أمن القطارات: من مهامه:

✓ مراقبة وثائق الأمن الموضوعة تحت تصرف المحطات؛

✓ يقترح الوسائل التي يراها مناسبة لتدعيم الأمن؛

✓ مراقبة توقيت سير القطارات.

5. مديرية العتاد والجر: هذه المصلحة تهتم بصيانة عتاد السكة وذلك بتنظيفه وملئه بالبنزين وتفقد

القاطرة والعربات وذلك لتجنب بعض الحوادث والسهل على سلامة المسافرين، وهي بدورها تنقسم

إلى:

أ. قسم التحركات: يشرف على :

✓ سير القطارات ؛

✓ العتاد، المسافرين والبضائع؛

✓ الأدوات المستعملة، الأمن وسير القطارات.

ب. قسم الصيانة: يشرف على صيانة القاطرات والعربات.

ج. قسم الصيانة عبر الخطوط: مختص في صيانة خطوط السكة.

الفرع الثالث: أهمية ودور دائرة المالية والمحاسبة العامة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

تم إنشاء دائرة المالية والمحاسبة العامة سنة 1986م، وذلك تطبيقا للمنهاج المحاسبي الوطني الجزائري PCN الذي أنشئ سنة 1975م، والذي يلزم كل مؤسسة اقتصادية عمومية بأن تكون لها محاسبة عامة خاصة بها. ومنذ سنة 2010م أصبحت تطبق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

ولالإشارة فإن الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية قبل سنة 1986م كانت تمسك حساباتها وفقا لمحاسبة خاصة تسمى محاسبة المحطات. ومن المهام الرئيسية لدائرة المالية والمحاسبة العامة للشركة SNTF ناحية قسنطينة:

- التنسيق بين مصلحة تسيير المستخدمين ودائرة التمويل؛
- السهر على احترام النظام الداخلي وتطبيق الأوامر والتعليمات الصادرة عن الشركة الأم.
- القيام بتسجيل كل العمليات المحاسبية التي تدخل في إطار الاستغلال السنوي بمختلف أنواعه مثل:
 - شراء البضائع، حيث يقوم المحاسب بتسجيل فواتير اقتناء قطع غيار بدءا بمراقبة (الفاتورة، إذن طلبية، وصل الاستقبال) وعند تطابق كل هذه الوثائق يشرع بتقييدها ومعالجتها محاسبيا؛

- أجور المستخدمين، حيث يتم تسجيل الرواتب الشهرية للعمال وتكون على الأساس الإجمالي الشهري للأجور.
- مراجعة حسابات السنوات الماضية؛
- مراقبة مستوى الخزينة؛
- متابعة تنفيذ الأحكام القضائية؛
- إعداد ومتابعة جدول المقاربة البنكية؛
- متابعة حسابات المقبوضات والمصاريف؛
- الاهتمام بالجباية؛
- تحليل ومراجعة كل الحسابات للتأكد من صحة المعلومات قبل غلق الميزانية؛
- إرسال الكشوف المالية للشركة الأم؛
- التأكد من حفظ مختلف الوثائق والفواتير، وهذا من أجل إثبات مختلف تسجيلات العمليات المحاسبية عند قدوم محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة

قبل القيام بعملية التحليل المالي للمخاطر المالية، يتوجب علينا استعراض الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة، الأمر الذي يقودنا في نفس الوقت إلى ضرورة التعرف على مقومات إعداد هذه الكشوف في ظل SCF، وذلك من خلال الفروع التالية:

- مقومات إعداد الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- مكونات الميزانية للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- تقديم الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

المطلب الأول: مقومات إعداد الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة

إن التعرف على الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة، يستلزم الإشارة إلى مقومات إعداد هذه الكشوف، بداية من عرض المعلومات المتعلقة بهوية الشركة، ومن ثم إلى التطرق إلى قواعد التقييم المتبعة وعملية الانتقال إلى SCF، وذلك من خلال الفروع التالية:

- تقديم هوية الشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- الخيارات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- انتقال الشركة SNTF ناحية قسنطينة من PCN إلى SCF.

الفرع الأول: تقديم هوية الشركة SNTF ناحية قسنطينة

لقد جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 [العدد 19، 25 مارس 2009]، ضرورة تبيان معلومات حول هوية الكيان بطريقة دقيقة، وفيما يلي طريقة تقديم هوية الكيان لدى إعداده للكشوف المالية:

- تسمية الشركة: SNTF المديرية الجهوية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة؛
- عنوان الشركة: 02، نهج ناصري سعيد قسنطينة؛
- رقم السجل التجاري: 097616010014925؛
- طبيعة الكشوف المالية: حسابات وحدة؛
- اسم الشركة الأم: الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF ؛
- تاريخ الإقفال: 31 ديسمبر نهاية كل سنة مالية؛
- العملة التي تقدم بها: العملة الوطنية.

الفرع الثاني: الخيارات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة SNTF ناحية قسنطينة

إن تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة، يمثل تغييرا في الطرق المحاسبية، يؤدي بالكيان إلى إعادة معالجة أرصدة السنوات المالية السابقة، حتى تصبح قابلة للمقارنة مع أرصدة الكشوف المالية الأولى الموافقة لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي الجديد.

ولهذا يعد التعرف على الخيارات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة SNTF ناحية قسنطينة، أمرا ضروريا حتى نتمكن من فهم المبادئ والطرق المحاسبية التي تطبقها المؤسسة من أجل إعداد كشوفها المالية. والجدول التالي يعرض مختلف الخيارات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة SNTF ناحية قسنطينة:

الجدول رقم (4-5): الخيارات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة SNTF ناحية قسنطينة

الخيارات المحاسبية المعتمدة	موضوع التقييم	طرق التقييم والتقدير
التقييم اللاحق	الكلفة التاريخية	التثبيتات العينية والمعنوية
طريقة الإهلاك	الإهلاك الخطي	إهلاك التثبيتات العينية والمعنوية
تقييم الكلفة	الكلفة الحقيقية	كلفة المخزونات
تقييم خروج المخزونات	الكلفة المتوسطة المرجحة	خروج المخزونات
طريقة الجرد	الجرد الدائم	جرد المخزونات
الإدراج في المحاسبة	في حساب الترحيل من جديد	معالجة أثر التغير في الطرق المحاسبية
طريقة العرض	حسب الطبيعة	حساب النتائج
طريقة العرض	الطريقة المباشرة	جدول سيولة الخزينة

المصدر: تم إعداده من قبل الطالبة بالاعتماد على الخيارات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة SNTF ناحية قسنطينة.

وتجدر الإشارة هنا، أنه في ظل تطبيق SCF، أن دائرة المالية والمحاسبة للشركة SNTF ناحية قسنطينة:

- لا تتم بإعادة تقييم التثبيتات لعدم وجود سوق نشطة؛
- لم تعد هي المكلفة بحساب الاهتلاكات على التثبيتات، والمؤونات على المخزون، والتي أصبحت من المهام الموكلة إلى دائرة حماية الممتلكات، ودائرة التموين على الترتيب.

الفرع الثالث: انتقال الشركة SNTF ناحية قسنطينة من PCN إلى SCF

لقد قامت الشركة SNTF ناحية قسنطينة بتاريخ 2009/12/31م، وبعد تقييد مختلف عمليات إعادة المعالجة في الحسابات، تم إعداد ميزان مراجعة يتضمن أرصدة حسابات الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، التي تستعمل للمقارنة عند إعداد الكشوف المالية لسنة 2010م وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد.

وتعتبر أرصدة الميزانية الافتتاحية لسنة 2010م نقطة البداية لمسك حسابات الشركة وإعداد الكشوف المالية الختامية لسنة 2010م وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، بما فيها أرصدة سنة 2009م المقفلة وفق نفس المبادئ مما يجعلها قابلة للمقارنة.

كما تضمنت الميزانية الافتتاحية "الحساب 115 حساب الترحيل من جديد" التعديلات الناتجة عن الانتقال بمبلغ قدر بـ: 325162772.79 دج، والذي يبين الأثر الناجم عن عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد¹.

المطلب الثاني: مكونات الميزانية لشركة SNTF ناحية قسنطينة

تطبيقاً للمادة 36 من القانون 11/70 لـ 2007، تعد الحسابات المدمجة من طرف أي كيان يراقب كيانا أو عدة كيانات أخرى. وهذا هو حال الشركة SNTF حيث يتم على مستواها دمج الكشوف المالية للمديرية الجهوية لناحية قسنطينة، بالإضافة إلى المديریات الأخرى ومختلف الفروع، ضمن كشوفها الختامية.

لذلك ارتأينا التطرق كمرحلة أولى، قبل عرض الكشوف المالية، إلى أهم النقاط الرئيسية التي لاحظناها على مستوى الميزانية للشركة SNTF ناحية قسنطينة باعتبارها كشف يبين الذمة المالية، حيث يسمح لنا بالتعرف على مختلف موارد الشركة واستخداماتها وكذا أهم التطورات التي حدثت لها، وهذا من خلال الفروع التالية:

- الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- التعريف بديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- التعريف بأصول الشركة SNTF ناحية قسنطينة.

¹ : لم يتم تقديم معلومات تفصيلية حول عملية الانتقال والأثر الناجم عن عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك بحجة تقاعد كل من كان من المكلفين بهذه العملية بدائرة المالية والمحاسبة.

الفرع الأول: الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

بما أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة هي مديرية جهوية تابعة للشركة الأم، فلا توجد في أموالها الخاصة حسابات رأس المال الصادر والاحتياطات، فارق إعادة التقييم وفارق المعادلة، إذ هي حسابات تظهر في ميزانية الشركة الأم. وفيما يلي الحسابات التي تتضمنها المجموعة الأولى للشركة SNTF ناحية قسنطينة :

الجدول رقم (4-6): الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

خلال الفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2013	المبالغ 2012	المبالغ 2011	المبالغ 2010	الأموال الخاصة
(2757921.37)	(2221527.37)	(2605131.22)	(1311413.44)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(12027999.27)	(9775654.76)	(7495491.00)	(6116682.09)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
14058918.19	10798277.57	8738341.75	6629521.44	حسابات الارتباطات
(727002.45)	(1198904.56)	(1362280.47)	(798574.09)	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الجدول رقم (4-7): الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2017	المبالغ 2016	المبالغ 2015	المبالغ 2014	الأموال الخاصة
(2010684.87)	(2662976.52)	(3622690.69)	(3590601.08)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
26600040.33	(22011846.64)	(18389036.20)	(14793167.89)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
27174848.27	24307408.53	21316751.06	18126036.67	حسابات الارتباطات
51764203.73	(367414.63)	(694975.83)	(257732.30)	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

1. النتيجة الصافية حصة المجمع (1): لاحظنا أن النتيجة الصافية التي تظهر في الأموال الخاصة

للشركة SNTF ناحية قسنطينة:

- سالبة خلال الفترة 2010م/2017م؛
- لا تتطابق مع النتيجة الصافية التي تظهر في حسابات النتائج، حيث لا يتم على مستوى هذا الكشف طرح المصاريف ما بين الوحدات، ولأن الشركة SNTF ناحية قسنطينة لديها مصاريف

مع وحدات (محطات مثل سكيكدة وعنابة) تابعة للشركة الأم، وبالتالي يتم على مستوى الميزانية طرح هذه المصاريف من النتيجة الإجمالية المحصل عليها من حسابات النتائج.

2. **الترحيل من جديد:** وهي تتضمن مختلف النتائج الصافية التي حققتها المؤسسة منذ بداية نشاطها والتي تم دمجها ضمن دورة سنة 1999م وتليها مختلف الدورات لسنة 2000م... حتى دورة 2017م . بالإضافة إلى وجود "الحساب 115 حساب الترحيل من جديد" التعديلات الناتجة عن الانتقال بمبلغ قدره : 325162772.79 دج سنة 2010م، والحساب 112 الأراضي بمبلغ 51416376388.00 دج سنة 2017م.

3. **الارتباط بين الوحدات:** قد يحدث وأن تسدد المديرية العامة أو المديرية الجهوية فواتير عن وحدات تابعة للشركة الأم، وفيما يلي الوحدات التي لديها ارتباط مع الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال فترة الدراسة:

- أ. **المديرية العامة والمديرية الجهوية السككية ل:** عنابة، العاصمة، وهران.
- ب. **ورشات الصيانة السككية:** سيدي مبروك قسنطينة، المحمدية العاصمة، سيدي بلعباس.
- ج. **القاعدة الرئيسية لصيانة القاطرات بالروبية¹ "BPML":** ولقد تم إنشاؤها سنة 2016م وهي مؤسسة تابعة للشركة الأم مهمتها صيانة القاطرات.

الفرع الثاني: التعريف بديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة

تتمثل ديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م في:

- أ. **الخصوم غير الجارية:** تتمثل الديون الطويلة والمتوسطة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة في:
 1. **القروض والديون المماثلة:** وتتمثل في الحساب 165 الودائع والكفالات المقبوضة من قبل وكالات السفر والمجمع GROUPE TURQUE.
 2. **الضرائب (المؤجلة والمرصود لها):** وهي تشمل حساب رقم 155 مؤونات الضرائب، والذي ينقسم إلى حسابين فرعيين هما: مخصصات الأعباء الجبائية، ومخصصات عقوبات الأعباء الجبائية.
 3. **ديون أخرى غير جارية:** وهي تشمل الحساب رقم 229 حقوق المتنازل أي حقوق مانح الامتياز، وهو ناتج عن التثبيتات التي حصلت عليها الشركة SNTF ناحية قسنطينة في شكل امتياز.

¹:BPML: Base Principale de Maintenance de Locomotive Rouiba.

4. **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وهي تتمثل في الحساب رقم 158 مؤونات أخرى للأعباء - خصوم غير جارية، وهي عبارة عن مخصصات تنفيذ الأحكام، نتيجة تعرض الشركة SNTF ناحية قسنطينة إلى متابعات قضائية ناتجة عن حوادث موت أشخاص على الممرات السطحية لشبكة السكة الحديدية أو تحطيم مركبات ومنازل، أعمدة كهربائية...

II. الخصوم الجارية

تتكون الخصوم الجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة من الحسابات التالية:

1. **الموردون والحسابات المرتبطة بها:** يتضمن هذا الحساب مختلف الموردين الذين تتعامل معهم الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م وهم:

أ. **موردو المخزونات والخدمات:** وهم الموردون الذين يقدمون مخزونات وخدمات للشركة SNTF ناحية قسنطينة، أهمهم مؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى فروع الشركة SNTF مثل :
مطعمية السكة RESTAU RAIL، مؤسسة نقل الحبوب STG.

كما لاحظنا وجود حساب فرعي رقم 401001 يخص حسابات المقاربة مع البنك حول موردي المخزونات والخدمات الذين لم يسحبوا أموالهم لضياح شيكاتهم. وتجدر الإشارة هنا أن هذا الحساب لم يكن يدرج في الميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني.

ب. **موردو التثبيات:** وهم الموردون الذين يوفرون للشركة SNTF ناحية قسنطينة مختلف التثبيات اللازمة لمباشرة نشاطاتها الاستغلالية من قطع غيار إلى لوحات الإشارات...

ج. **موردو الفواتير التي لم تصل إلى أصحابها:** وهم مؤسسات وطنية وخاصة تتعامل معهم الشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث قدموا لها تثبيات إلا أن الفاتورة لم يتم تحريرها حتى السنة المقبلة.

2. **الضرائب:** وتتمثل الحسابات الفرعية في الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من الغير، العمليات الخاصة مع الدولة والجماعات العمومية، الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة.

3. **الديون الأخرى:** وتتمثل في الحسابات الدائنة التالية:

أ. **الزبائن الدائنون التسبيقات المستلمة:** وهم مؤسسات اقتصادية عمومية استلمت منهم الشركة SNTF ناحية قسنطينة تسبيقات على أداء خدمات لم تقدمها لهم بعد.

ب. **العاملون والحسابات الملحقة بهم:** ويتكون من حسابات العاملون والأجور المستحقة، أموال الخدمات الاجتماعية، المستخدمون الأعباء الواجبة الدفع والنواتج المنتطرة.

ج. الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة: وتتضمن حسابات الضمان الاجتماعي والهيئات الاجتماعية الأخرى.

4. خزينة الخصوم: وتتكون من الحساب رقم 581501 الدفع نقدا عن طريق الحساب البنكي، وهي عبارة عن التحويلات الداخلية¹ للبنك BNA² إلى الحساب البنكي للشركة الأم. والجدولين التاليين يوضحان قيمة ديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-8): ديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

الديون	2010	2011	2012	2013
الخصوم غير الجارية:				
القروض والديون المالية	308	308	318.00	318.00
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	23354.73	23354.73	23354.73	14683.06
الديون الأخرى غير الجارية	3388569.27	6749742.01	6606487.71	6775447.35
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	314063.04	962934.50	770320.93	39259.31
مجموع الخصوم غير الجارية	3726295.04	7736339.24	7400481.37	6829707.72
الخصوم الجارية:				
الموردون والحسابات الملحقة	424734.27	560872.02	480677.51	435977.75
الضرائب	267775.58	270513.47	134161.02	67316.21
الديون الأخرى	561807.05	411065.28	551294.22	984316.88
خزينة الخصوم	86.18	430.62	1264.09	749.24
مجموع الخصوم الجارية	1254403.08	1242881.39	1167396.84	1488360.08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

¹: وهو حساب وسيط يسجل عمليات التحويلات المالية التي تتم بين مختلف الحسابات المالية كالتحويلات بين الصندوق والبنك. وقد نص النظام المحاسبي المالي على وجوب ترصيد الحساب 58 بعد الانتهاء من هذه العمليات .
2 : BNA : BANQUE NATIONALE D'ALGERIE.

الجدول رقم (4-9): ديون الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	الديون
				الخصوم غير الجارية:
318.00	318.00	318.00	318.00	القروض والديون المالية
25	553.98	-	14683.06	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
6202430.13	6345684.44	6488938.74	6632193.05	الديون الأخرى غير الجارية
97657.35	228716.85	-	42184.77	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
6300430.48	6575273.27	6489256.74	6689378.88	مجموع الخصوم غير الجارية
				الخصوم الجارية:
316513.5	346752.65	429519.40	461271.21	الموردين والحسابات الملحقة
77909.65	112345.64	105192.96	92141.54	الضرائب
127671.77	843966.30	879998.80	633904.44	الديون الأخرى
-	-	1027.85	868.84	خزينة الخصوم
522094.92	1303064.59	1415739.01	1188186.03	مجموع الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الفرع الثالث: التعريف بأصول الشركة SNTF ناحية قسنطينة

تتمثل أصول الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010م في:

1. الأصول غير الجارية

بما أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة هي مديرية جهوية، نجد أن هناك تثبيبات (مثل القطارات وخطوط السكة الحديدية) يتم إدراجها مباشرة في أصول الشركة الأم دون ما تظهر في أصول المديريات التابعة لها. والجدولين التاليين يعرضان أصول الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010م كما يلي:

الجدول رقم (4-10): عناصر الأصول غير الجارية للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2013	القيم الصافية 2012	القيم الصافية 2011	القيم الصافية 2010	الأصول غير الجارية
-	-	-	-	التثبيتات المعنوية:
				التثبيتات العينية:
				أراضي
32905.92	34171.68	35437.44	36710.04	مباني
135600.16	140124.91	107717.02	69022.66	تثبيتات عينية أخرى
6775447.35	6606487.71	6749742.02	3388569.27	تثبيتات ممنوح امتيازها
				التثبيتات المالية
229.12	229.12	229.12	229.12	القروض والأصول المالية أ.غ.ج
5918.61	-	16848.86	-	ضرائب مؤجلة على الأصول
6950101.16	6781013.42	6909974.46	3494531.09	مجموع الأصول غير الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الجدول رقم (4-11): عناصر الأصول غير الجارية للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2017	القيم الصافية 2016	القيم الصافية 2015	القيم الصافية 2014	الأصول غير الجارية
203.60	148.40	-	-	التثبيتات المعنوية:
				التثبيتات العينية:
				أراضي
51416376.38	29158.03	30377.71	31640.17	مباني
27985.89	118110.24	117041.82	126422.00	تثبيتات عينية أخرى
114993.41	6345684.44	6488938.74	6632193.05	تثبيتات ممنوح امتيازها
6202430.13				التثبيتات المالية
229.12	229.12	229.12	229.12	القروض والأصول المالية أ.غ.ج
-	128884.95	-	-	ضرائب مؤجلة على الأصول
57762218.53	6622215.18	6636587.39	6790484.34	مجموع الأصول غير الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

ومن خلال الجدولين السابقين نلاحظ مكونات الأصول غير الجارية للشركة SNTF ناحية

قسنطينة كالاتي:

1. **التثبيبات المعنوية:** عدم حيازة الشركة للتثبيبات المعنوية خلال الفترة 2010م/2015م، إلا أنها قامت باقتناء برمجيات الإعلام الآلي، الأول خاص بالمحاسبة سنة 2016م، أما الثاني فهو خاص بالأجور سنة 2017م .

2. **التثبيبات العينية:** وتتكون من التثبيبات التالية:

أ. **الأراضي:** بالنسبة لهذا النوع من التثبيبات، لم يكن للشركة SNTF ناحية قسنطينة حساب لها، باعتبارها أنها ملك للدولة، إلى غاية سنة 2017م أين تم تسجيل قيمة الأراضي بمبلغ 51416376388.00 دج في حساب الأراضي في جانب الأصول، وفي حساب ترحيل من جديد جانب الخصوم. ونلاحظ أن هذا الإجراء الذي قامت به الشركة ما هو إلا لتطبيق المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد والذي يتمثل في تغليب الواقع الاقتصادي على القانوني.

ب. **المباني:** إن القيمة الإجمالية للمباني لم تتغير خلال فترة الدراسة، وتنقسم المباني في أصول الميزانية 53118725.18 دج كما يلي:

▪ ورشة الصيانة الهيكلية: 20635333.60 دج

▪ ورشة صيانة المرافق: 4385008.39 دج

▪ ورشة صيانة أخرى: 773825.01 دج

▪ مبنى تجاري: 19883474.54 دج

▪ مباني أخرى تجارية: 4225238.34 دج

▪ مباني الإسكان: 2470215.00 دج

ج. **تثبيبات عينية أخرى:** تنقسم التثبيبات العينية الأخرى في أصول الميزانية كما يلي:

▪ المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية: وهي تتمثل في معدات: الوزن وتوزيع السوائل، القياس والمراقبة، الرفع الثابتة والرفع بالهواء المضغوط، إنتاج الطاقة الكهربائية ومحطة الغسل والتنظيف، الحماية ونظام الصوت...

▪ تثبيبات عينية أخرى: وتتمثل في مركبات المرافق وأثاث المكتب، معدات الكتابة والنسخ، معدات ثقافية ورياضية، معدات الطبخ...

د. **تثبيبات ممنوح امتيازها:** وتشمل التثبيبات التالية:

▪ **البناءات الممنوح امتيازها:** بناء المباني وحماية البناء المشيد، الصرف الصحي للمحطات وتنفيذ الأشغال، الجسور...

▪ حماية الأسطح والبنى التحتية والفوقية للسكك الحديدية: مثل الأنفاق وخطوط السكة الحديدية...

▪ التركيبات التقنية الممنوح امتيازها: مثل: وضع الإشارات ونظام الإشارات...

3. التثبيتات المالية: وهي تشمل على حساب فرعي واحد يتمثل في:

▪ قروض وديون مالية أخرى غير جارية: وتتمثل في الودائع والكفالات المدفوعة والتي بقيت قيمتها ثابتة خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 229120.00 دج، حيث تنقسم إلى:

▪ كفالات مدفوعة من قبل وكالات السفر: وتتمثل هذه الوكالات في: LE ROCHET, DIAMOND TOUR, AJALI AGENCE ، حيث أوكلت إليها الشركة SNTF ناحية قسنطينة عملية بيع تذاكر القطار، وفي المقابل تدفع لها هذه الوكالات كفالة تقدر بـ 59120.00 دج.

▪ كفالات مدفوعة من قبل GROUPE TURQUE: حيث قامت الشركة SNTF ناحية قسنطينة بكراء خط سكة حديدية وآلة رافعة لمجمع GROUPE TURQUE حتى تتمكن من القيام بأشغالها، وقدرت بمبلغ 170000.00 دج.

4. ضرائب مؤجلة على الأصول: والتي ظهرت قيمتها خلال ثلاث سنوات فقط، وهي: 2011م، 2013م و 2016م .

II. الأصول الجارية: وهي الأصول الناتجة عن النشاط الاستغلالي للشركة SNTF ناحية قسنطينة، وفيما يلي نورد مكوناتها من خلال الجدول التاليين:

الجدول رقم (4-12): عناصر الأصول الجارية خلال الفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

القيمة الصافية	القيمة الصافية	القيمة الصافية	القيمة الصافية	الأصول الجارية
2013	2012	2011	2010	
92556.98	87089.28	89363.73	87089.28	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
424347.52	323731.40	346730.07	323731.40	الزبائن
(22992.97)	6335.62	7216.80	6335.62	المدينون الآخرون
40844.36	96701.68	188492.84	96701.68	الضرائب
				الموجودات وما يماثلها
106208.30	74102.26	75162.26	74102.26	الخزينة
640964.19	587960.24	706965.70	587960.24	مجموع الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الجدول رقم (4-13): عناصر الأصول الجارية خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

القيمة الصافية 2017	القيمة الصافية 2016	القيمة الصافية 2015	القيمة الصافية 2014	الأصول الجارية
146124.17	159860.65	146574.78	142053.86	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
474526.61	490270.15	456586.54	410477.44	الزبائن
7989.59	7011.46	(321633.86)	(97.31)	المدينون الآخرون
159338.80	195740.35	171276.86	153277.05	الضرائب
				الموجودات وما يماثلها
36531.43	35825.44	120628.21	123637.23	الخزينة
824510.60	888708.05	573432.53	829348.27	مجموع الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

ومن خلال الجدولين السابقين، تتضح لنا مكونات الأصول الجارية كما يلي:

1. المخزونات: يتمثل مخزون الشركة SNTF ناحية قسنطينة في:

- أ. المواد الأولية واللوازم: والتي تستخدمها في نشاطها الاستغلالي، من زيوت وصفائح معدنية، لوازم كهربائية وميكانيكية، حطب ودهون...
- ب. تموينات أخرى: وتتمثل في معدات مكتبية من أوراق وعلب الأرشيف، أفرشة وألبسة العمل، أحذية وقفازات الحماية...

ونلاحظ هنا أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة لا تخزن بضائع زبائنها المكلفة بنقلها في مخازنها، بل يتم تحميلها مباشرة إلى عربات القطار وبنفس الطريقة عندما يتم إيصالها إلى المكان المتفق عليه، بمعنى المحطة، حيث لا يتم تفريغ الحمولة إلى المخازن. مع العلم أنه إذا تجاوز زمن بقاء الحمولة في العربات 24 ساعة من دون تفريغها من قبل الزبون، يتم فرض غرامة التأخير على هذا الأخير.

2. الزبائن والحسابات المرتبطة بهم: تتعامل الشركة SNTF ناحية قسنطينة مع عدة متعاملين

اقتصاديين، كما تتضمن حسابات فرعية تتمثل في الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها والزبائن المشكوك فيهم بالإضافة إلى الزبائن المنتجات لم تعد فواتيرها بعد. وفيما يلي زبائن الشركة:

أ. فروع الشركة SNTF: وتتمثل في STG مؤسسة نقل الحبوب، مؤسسة INFRA RAIL، RAIL

STPE، EXPRESS مؤسسة نقل المنتجات الطاقوية، STIM مؤسسة نقل البضائع المتعدد الوسائط.

ب. مؤسسات اقتصادية: حيث نجد مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة.

ج. وزارات: تتمثل في وزارة الاقتصاد، وزارة الدفاع، وزارة التعليم العالي (جامعة باتنة وجامعة باجي مختار عنابة حيث أنهما متعاقدتين مع الشركة SNTF ناحية قسنطينة على نقل الطلبة).

د. الولايات والجماعات المحلية: تقوم الشركة SNTF ناحية قسنطينة بنقل عمال الولايات والجماعات المحلية ومختلف معداتها وبضائعها بالسكك الحديدية.

3. المدينون الآخرون: وتشتمل على الحسابات التالية:

أ. موردون مدينون تسيقات: وهم مؤسسات وطنية عمومية وخاصة، بالإضافة إلى مؤسسات أجنبية قدمت لهم الشركة SNTF ناحية قسنطينة تسيقات، إلا أنها لم تستلم بعد المخزونات أو الخدمات. وفيما يلي أهم الموردين المدينين خلال الفترة 2010م/2017م:

▪ شركة تسيير المحطات البرية "SOGRAL¹".

▪ الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية "SNEF²".

▪ محطة نفضال بازول.

▪ ميناء جن جن بجيجل.

▪ ميناء سكيكدة.

ب. العاملون والحسابات المرتبطة بهم: وتتكون من الأرصدة المدينة للحسابات التالية: المستخدمون - الأجور المستحقة، وأموال الخدمات الاجتماعية، المستخدمون - التسيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة، المستخدمون - الاعتراضات على الأجور.

ج. الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة: وتتمثل في الأرصدة المدينة لحسابات الضمان الاجتماعي والهيئات الاجتماعية الأخرى.

د. الدولة والجماعات العمومية: وتشمل الأرصدة المدينة للحسابات التالية: الدولة - الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى، الدولة - الضرائب على النتائج، الدولة - الرسوم على رقم الأعمال، حيث يمثل الرسم على القيمة المضافة 19% من رقم الأعمال، أما الرسم على النشاط المهني فهو 2% من رقم الأعمال.

كما نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المبلغ الصافي لحساب المدينون الآخرون سالب خلال الفترة 2013م/2015م، وهذا راجع إلى خطأ محاسبي على مستوى المؤونة، والتي عوض تسجيلها في الحساب رقم "155 مؤونات الضرائب" تم تسجيلها في الحساب رقم "496 خسائر القيمة عن حسابات

¹ : SOGRAL: SOCIETE DE CESTION DES GARES ROUTIERES D'ALGERIE.

² : SNEF: SOCIETE NATIONALE DES CHEMINS DE FER FRANÇAIS.

مدينين مختلفين". وباعتبار الشركة SNTF ناحية قسنطينة كيان يخضع للمراقبة القانونية الموكلة لمحافظ الحسابات، إلا أن هذا الأخير لم ينتبه أيضا إلى هذا الخطأ المحاسبي إلى غاية سنة 2016م، أين تم تصحيحه.

4. الموجودات وما يماثلها: تتكون متاحات الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م من حساب الخزينة والذي يتمثل في:

أ. البنوك، المؤسسات المالية، وما يماثلها: وتشمل الحسابات التالية:

- بنوك الحسابات الجارية: تتعامل الشركة SNTF ناحية قسنطينة مع البنك الوطني الجزائري ¹ BNA ، حيث لديها حسابين:
- الحساب الأول: رقم 512701 خاص بالمقبوضات أين يتم إيداع النقود المتحصل عليها من نقل المسافرين والبضائع، وهو خاص بالشركة الأم حيث لا يحق للشركة SNTF ناحية قسنطينة أن تسحب منه الأموال؛
- الحساب الثاني: رقم 512401 مخصص لسحب المصاريف الخاصة بالشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث تودع لها الشركة الأم في هذا الحساب مختلف احتياجاتها.
- الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية: تقوم المحطات التابعة لشركة SNTF ناحية قسنطينة في المناطق التي لا يوجد بها البنك الوطني الجزائري BNA، بإيداع تحصيلات نشاطها الاستغلالي (نقل المسافرين) في الحساب البريدي الخاص بالشركة.
- الاعتمادات: وهي حسابات مفتوحة في البنك BNA باسم الغير، وهو يتعلق بتنفيذ أحكام قضائية.
- تحويلات الأموال: وتتمثل في الحساب رقم 581601 الدفع نقدا عن طريق الحساب البريدي، وهي تحويلات ناتجة عن قيام الشركة SNTF ناحية قسنطينة، عند نهاية السنة المالية، بتحويل كافة أموالها الموجودة في حسابها البريدي إلى الحساب البنكي للشركة الأم.

¹: BNA : BANQUE NATIONAL D'ALGERIE.

المطلب الثالث: تقديم الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة

تتمثل الكشوف المالية التي تقوم الشركة SNTF ناحية قسنطينة بإعدادها خلال فترة الدراسة 2010م/2017م وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، فيما يلي:

- ميزانية الشركة SNTF ناحية قسنطينة ؛
- حسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

الفرع الأول: ميزانية الشركة SNTF ناحية قسنطينة

سيتم تقديم ميزانية الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م، بشكل مختصر، حيث سوف نستعرض جانب الأصول من خلال الجدولين رقم (4-14) و(4-15)، وجانب الخصوم من خلال الجدولين رقم (4-16) و(4-17):

الجدول رقم (4-14): الميزانيات المختصرة للفترة 2010/2013: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
				<u>الأصول غير الجارية:</u>
6944182.55	6781013.42	6893125.60	3494531.09	التثبيات
5918.61	-	16848.86	-	ضرائب مؤجلة على الأصول
6950101.16	6781013.42	6909974.46	3494531.09	المجموع 1
				<u>الأصول الجارية:</u>
92556.98	87089.28	89363.73	86290.17	المخزونات
442198.91	426768.70	542439.71	497922.67	حقوق المؤسسة لدى الغير
106208.30	74102.26	75162.26	103380.10	خزينة الأصول
640964.19	587960.24	706965.70	687592.94	المجموع 2
7591065.35	7368973.66	7616940.16	4182124.03	المجموع العام = (1)+(2)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الجدول رقم (4-15): الميزانيات المختصرة للفترة 2017/2014: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
				<u>الأصول غير الجارية:</u>
57762218.53	6493330.23	6636587.39	6790484.34	التثبيات
-	128884.95	-	-	الضرائب على الأصول
57762218.53	6622215.18	6636587.39	6790484.34	المجموع 1
				<u>الأصول الجارية:</u>
146124.17	159860.65	146574.78	142053.86	المخزونات
641855.00	693021.96	306229.54	563657.18	حقوق المؤسسة لدى الغير
36531.43	35825.44	120628.21	123637.23	خزينة الأصول
824510.60	888708.05	573432.53	829348.27	المجموع 2
58586729.13	7510923.23	7210019.92	7619832.16	المجموع العام = (1)+(2)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الجدول رقم (4-16): الميزانيات المختصرة للفترة 2013/2010: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
				<u>الأموال الدائمة:</u>
(727002.45)	(1198904.56)	(1362280.47)	(798574.09)	الأموال الخاصة
6829707.72	7400481.37	7736339.24	3726295.04	الخصوم غير الجارية
6102705.27	6201576.81	6374058.77	2927720.95	المجموع 3
				<u>الخصوم الجارية:</u>
1487610.84	1166132.75	1242450.77	1254316.90	المورد وديون أخرى
749.24	1264.09	430.62	86.18	خزينة الخصوم
1488360.08	1167396.84	1242881.39	1254403.08	المجموع 4
7591065.35	7368973.65	7616940.16	4182124.03	المجموع العام = (3)+(4)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الجدول رقم (4-17): الميزانيات المختصرة للفترة 2017/2014 : جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
				الأموال الدائمة:
51764203.73	(367414.63)	(694975.83)	(257732.30)	الأموال الخاصة
6300430.48	6575273.27	6489256.74	6689378.88	الخصوم غير الجارية
58064634.21	6207858.64	5794280.91	6431646.58	المجموع 3
				الخصوم الجارية:
522094.92	1303064.59	1414711.16	1187317.19	المورد وديون أخرى
-	-	1027.85	868.84	خزينة الخصوم
522094.92	1303064.59	1415739.01	1188186.03	المجموع 4
58586729.13	7510923.23	7210019.92	7619832.61	المجموع العام=(3)+(4)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

الفرع الثاني: حسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة

سيتم في هذا الفرع استعراض بشكل مختصر لكشف حسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017م/2010م من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (4-18): حسابات النتائج للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
762270,31	924020,20	800230,11	764034,40	رقم الأعمال
762270,31	924020,20	800230,11	764034,40	إنتاج السنة المالية
276469,40	326884,44	277270,38	298759,28	المشتريات المستهلكة
608734,28	507735,94	534818,77	313007,10	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
885203,68	834620,38	812089,15	611766,38	إستهلاك السنة المالية
(122933,37)	89399,82	(11859,04)	152268,02	القيمة المضافة للاستغلال
2895116,51	2338556,89	2203360,08	1428442,41	مصاريف المستخدمين
15927,85	18733,51	16218,02	15697,50	الضرائب والرسوم
(3033977,73)	(22677890,58)	(2231437,14)	(1291871,89)	الفائض الإجمالي للاستغلال
12356,08	4547,54	6298,75	20782,87	المنتجات العملياتية الأخرى
13468,51	18120,30	11627,22	25321,42	الأعباء العملياتية الأخرى
39319,04	27891,11	727722,58	18412,02	م. للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
314778,90	106420,73	349475,52	4817,86	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(2759630,30)	(2202933,72)	(2615012,67)	(1310004,60)	النتيجة العملياتية
-	-	-	-	النتيجة المالية
(2759630,30)	(2202933,72)	(2615012,67)	(1310004,60)	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
5918,61	16848,86	16848,86	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1089405,29	1034988,47	1156004,38	789635,13	مجموع منتجات الأنشطة العادية
3843116,98	3254771,05	3754168,19	2099639,73	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(2753711,69)	(2219782,58)	(2598163,81)	(1310004,60)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	-	نتيجة الأنشطة غير العادية
(2753711,69)	(2219782,58)	(2598163,81)	(1310004,60)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(03).

الجدول رقم (4-19): حسابات النتائج للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
706906,45	650493,54	729682,22	755684.18	رقم الأعمال
706906,45	650493,54	729682,22	755684.18	إنتاج السنة المالية
270130,70	340774,71	334633,77	294183.14	المشتريات المستهلكة
243418,79	305814,14	882694,51	745089.75	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
513549,49	646588,85	1217328,28	1039272.90	إستهلاك السنة المالية
193356,96	3904,69	(487646,06)	(283588.72)	القيمة المضافة للاستغلال
2645883,33	3090072,47	3258126,67	3296917.21	مصاريف المستخدمين
14349,08	18667,78	14938,89	15886.60	الضرائب والرسوم
(2466875,45)	(3104835,56)	(3760711,62)	(3596392.53)	الفائض الإجمالي للاستغلال
40158,92	18027,83	23944,27	13116.20	المنتجات العملياتية الأخرى
56386,27	245068,18	13446,43	17146.57	الأعباء العملياتية الأخرى
34105,96	191763,23	48925,76	32443.90	م. للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
507214,12	738147,52	180813,24	51952.41	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(2009994,64)	(2785491,62)	(3618326,30)	(3580914.39)	النتيجة العملياتية
-	-	-	-	النتيجة المالية
(2009994,64)	(2785491,62)	(3618326,30)	(3580914.39)	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	128884,95	-	5918.61	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1254279,49	1406668,89	934439.73	820752.80	مجموع منتجات الأنشطة العادية
3264274,13	4063275,56	4552766,03	4407585.80	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(2009994,64)	(2656606,67)	(3618326,30)	(3586833.00)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	-	نتيجة الأنشطة غير العادية
(2009994,64)	(2656606,67)	(3618326,30)	(3586833.00)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(03).

الفرع الثالث: جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

سيتم استعراض جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، بشكل مختصر ، حيث سيتم تسليط الضوء على الحسابات التي تحتوي على أرصدة ، وذلك من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (4-20): جدول سيولة الخزينة للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2013	المبالغ 2012	المبالغ 2011	المبالغ 2010	البيانات السنوات
				تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية:
335762.58	364877,51	263197,75	225350,35	التحصليات المقبوضة من الزبائن
3329609.83	2699541,04	2297783,07	1673872,17	المبلغ المدفوع للموردين والمستخدمين
1139.48	829,67	740,56	548,97	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
623.75	10,50	189,37	-	الضرائب على النتائج المدفوعة
36290.03	38548,57	40159,83	173867,65	عمليات في انتظار التصنيف
(2959320.45)	(2296955,13)	(1995355,42)	(1275203,14)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
3999.95	1206,94	3522.22	10648,15	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2955320.50)	(2295748,19)	(1991833.20)	(1264554,99)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (أ)
				تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
5003.74	3464,23	9078.78	8952,42	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
(5003.74)	(3464,23)	(9078.78)	(8952,42)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (ب)
				تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
3151538.43	2520075,87	2113506.70	1461786,48	التحصليات المتأتية من القروض
158593.30	222756,91	141157.00	131711,27	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2992945.13	2297318,96	1972349.70	1330075,21	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (ج)
-	-	-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
32620.89	(1893,46)	(28562.28)	56567,80	تغير الخزينة خلال الدورة (أ+ب+ج)
72838.17	74731,64	103293.92	46726,12	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
105459.06	72838,13	74731.64	103293,92	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
32620.89	(1893,46)	(28562.28)	56567,80	التغير في الخزينة للفترة
2786332.60	2217889,12	2569601,53	1366572,41	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

الجدول رقم (4-21): جدول سيولة الخزينة للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2017	المبالغ 2016	المبالغ 2015	المبالغ 2014	البيان السنوات
				تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية:
163210,40	255427,26	354342,36	269018,84	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
2922035,93	3157995,61	3241620,32	3797781,07	المبلغ المدفوع للموردين والمستخدمين
1472,09	1270,84	1138,30	1401,45	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
1835,64	6431,60	224,75	218,70	الضرائب على النتائج المدفوعة
-	-	-	33615,74	عمليات في انتظار التصنيف
(2762133,26)	(2910270,79)	(2888641,01)	(3496766,64)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
21529,66	10467,45	1078,18	13128,56	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2740603,60)	(2899803,34)	(2887562,83)	(3483638,08)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (أ)
				تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
17574,94	7365,24	12782,98	3378,60	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
(17574,94)	(7365,24)	(12782,98)	(3378,60)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (ب)
				تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
2890281,44	3229320,23	33533369,71	3731814,00	التحصيلات المتأتية من القروض
131396,91	405926,57	456191,92	227488,00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2758884,53	2823393,66	2897177,79	3504326,00	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (ج)
-	-	-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
705,99	(83774,92)	(3168,02)	17309,32	تغير الخزينة خلال الدورة (أ+ب+ج)
35825,44	119600,36	122768,38	105459,06	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
36531,43	35825,44	119600,36	122768,38	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
705,99	(83774,92)	(3168,02)	17309,32	التغير في الخزينة للفترة
2010700,62	2572831,76	3615158,29	3604142,33	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

المبحث الثالث: تحليل المخاطر المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة في ظل SCF

سنحاول في هذا الجزء الأخير من الدراسة تطبيق مختلف المؤشرات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، وذلك من أجل تحليل المخاطر المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة للفترة 2010م/2017م. وهذا من خلال الفروع التالية:

- تحديد الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- تحليل خطر اللسيولة للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- الكشف عن خطر الإفلاس للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

المطلب الأول: تحديد الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة

إن البحث عن كيفية تشكل الأرباح أو الخسائر للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م، يكون بالاعتماد على كشف حسابات النتائج . والذي يعد الكشف الوحيد القائم بمقارنة الإيرادات مع المصاريف، فهو أداة جد مهمة من أجل الحكم على الخطر الاقتصادي المترتب عن نشاط الشركة وبيئة أعمالها. وهذا ما سيتم تناوله من خلال الفروع التالية:

- الأرصدة الوسيطة للتسيير للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- مؤشرات المردودية للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- تحديد الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

الفرع الأول: الأرصدة الوسيطة للتسيير للشركة SNTF ناحية قسنطينة

تعد الأرصدة الوسيطة للتسيير مؤشرات جد هامة لتتبع الكيفية التي يتشكل بها الربح أو الخسارة. لذلك سيتم استعراض تطور الأرصدة الوسيطة للتسيير للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م من خلال التحليل الأفقي والتحليل العمودي لحسابات النتائج.

1. التحليل الأفقي لحسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة

يساعد التحليل الأفقي لحسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م في فهم تفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر حسابات النتائج لنفس المؤسسة، وبالأخص فيما يتعلق بالأرصدة الوسيطة للتسيير. وفيما يلي الجداول رقم (4-22) و(4-23)، و(4-24) و(4-25) تبين التحليل الأفقي لحسابات النتائج للسنوات 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-22) : التحليل الأفقي لحسابات النتائج لفترة 2012/2010

الوحدة: 1000 دج

التغير %	2012	2011	التغير %	2011	2010	السنوات
						البيان
15.46	924020,20	800230,11	4.73	800230,11	764034,40	رقم الأعمال
15.46	924020,20	800230,11	4.73	800230,11	764034,40	إنتاج السنة المالية
17.89	326884,44	277270,38	(7.19)	277270,38	298759,28	المشتريات المستهلكة
(5.06)	507735,94	534818,77	70.86	534818,77	313007,10	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
2.77	834620,38	812089,15	32.74	812089,15	611766,38	إستهلاك السنة المالية
(853)	89399,82	(11859,04)	(107)	(11859,04)	152268,02	القيمة المضافة للاستغلال
6.13	2338556,89	2203360,08	54.24	2203360,08	1428442,41	مصاريف المستخدمين
15.51	18733,51	16218,02	3.31	16218,02	15697,50	الضرائب والرسوم
916	(22677890,58)	(2231437,14)	72.72	(2231437,14)	(1291871,89)	الفائض الإجمالي للاستغلال
27.80	4547,54	6298,75	(69.70)	6298,75	20782,87	المنتجات العملياتية الأخرى
55.84	18120,30	11627,22	(54.08)	11627,22	25321,42	الأعباء العملياتية الأخرى
(96.16)	27891,11	727722,58	3852	727722,58	18412,02	م. للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
(69.54)	106420,73	349475,52	7153	349475,52	4817,86	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
15.75	(2202933,72)	(2615012,67)	99.61	(2615012,67)	(1310004,60)	النتيجة العملياتية
-	-	-	-	-	-	النتيجة المالية
15.75	(2202933,72)	(2615012,67)	99.61	(2615012,67)	(1310004,60)	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
00	16848.86	16848.86	-	16848.86	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
(10.46)	1034988,47	1156004,38	46.39	1156004,38	789635,13	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(13.30)	3254771,05	3754168,19	78.80	3754168,19	2099639,73	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(14.56)	(2219782,58)	(2598163,81)	98.33	(2598163,81)	(1310004,60)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	-	-	-	نتيجة الأنشطة غير العادية
(14.56)	(2219782,58)	(2598163,81)	98.33	(2598163,81)	(1310004,60)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-18).

الجدول رقم (4-23) : التحليل الأفقي لحسابات النتائج لفترة 2014/2012

الوحدة: 1000 دج

التغير %	2014	2013	التغير %	2013	2012	السنوات
(0.86)	755684.18	762270,31	(17.50)	762270,31	924020,20	البيان
(0.86)	755684.18	762270,31	(17.50)	762270,31	924020,20	رقم الأعمال
6.40	294183.14	276469,40	(15.42)	276469,40	326884,44	إنتاج السنة المالية
22.39	745089.75	608734,28	19.89	608734,28	507735,94	المشتريات المستهلكة
17.40	1039272.90	885203,68	6.06	885203,68	834620,38	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
130	(283588.72)	(122933,37)	(237)	(122933,37)	89399,82	إستهلاك السنة المالية
13.87	3296917.21	2895116,51	23.79	2895116,51	2338556,89	القيمة المضافة للاستغلال
(0.25)	15886.60	15927,85	(14.97)	15927,85	18733,51	مصاريف المستخدمين
18.53	(3596392.53)	(3033977,73)	(86.62)	(3033977,73)	(22677890,58)	الضرائب والرسوم
6.15	13116.20	12356,08	171	12356,08	4547,54	الفائض الإجمالي للاستغلال
27.30	17146.57	13468,51	(25.67)	13468,51	18120,30	المنتجات العملياتية الأخرى
(17.48)	32443.90	39319,04	40.97	39319,04	27891,11	الأعباء العملياتية الأخرى
(83.49)	51952.41	314778,90	195	314778,90	106420,73	م. للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
29.76	(3580914.39)	(2759630,30)	(25.27)	(2759630,30)	(2202933,72)	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-	-	-	-	-	-	النتيجة العملياتية
29.76	(3580914.39)	(2759630,30)	(25.27)	(2759630,30)	(2202933,72)	النتيجة العادية قبل الضرائب
		-	-	-		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
00	5918.61	5918,61	(64.87)	5918,61	16848.86	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
24.66	820752.80	1089405,29	5.25	1089405,29	1034988,47	مجموع منتجات الأنشطة العادية
14.68	4407585.80	3843116,98	18.07	3843116,98	3254771,05	مجموع أعباء الأنشطة العادية
30.25	(3586833.00)	(2753711,69)	24.05	(2753711,69)	(2219782,58)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			-	-	-	نتيجة الأنشطة غير العادية
30.25	(3586833.00)	(2753711,69)	24.05	(2753711,69)	(2219782,58)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-18) و(4-19).

الجدول رقم (4-24) : التحليل الأفقي لحسابات النتائج للفترة 2016/2014

الوحدة: 1000 دج

التغير %	2016	2015	التغير %	2015	2014	السنوات
(10.85)	650493.54	729682.22	(3.44)	729682.22	755684.18	البيان رقم الأعمال
(10.85)	650493.54	729682.22	(3.44)	729682.22	755684.18	إنتاج السنة المالية
1.83	340774.71	334633.77	13.75	334633.77	294183.14	المشتريات المستهلكة
(65.35)	305814.14	882694.51	18.46	882694.51	745089.75	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
(46.88)	646588.85	1217328.28	17.13	1217328.28	1039272.90	إستهلاك السنة المالية
(100.80)	3904.69	(487646.06)	71.95	(487646.06)	(283588.72)	القيمة المضافة للاستغلال
(5.15)	3090072.47	3258126.67	(1.17)	3258126.67	3296917.21	مصاريف المستخدمين
24.96	18667.78	14938.89	(5.96)	14938.89	15886.60	الضرائب والرسوم
(17.44)	(3104835.56)	(3760711.62)	4.56	(3760711.62)	(3596392.53)	الفائض الإجمالي للاستغلال
(24.70)	18027.83	23944.27	82.55	23944.27	13116.20	المنتجات العملياتية الأخرى
17.22	245068.18	13446.43	(21.57)	13446.43	17146.57	الأعباء العملياتية الأخرى
2.91	191763.23	48925.76	50.80	48925.76	32443.90	م. للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
308	738147.52	180813.24	248	180813.24	51952.41	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(23.01)	(2785491.62)	(3618326.30)	1.04	(3618326.30)	(3580914.39)	النتيجة العملياتية
-	-	-	-	-	-	النتيجة المالية
(23.01)	(2785491.62)	(3618326.30)	1.04	(3618326.30)	(3580914.39)	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	128884.95	-	(100)	-	5918.61	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
50.53	1406668.89	934439.73	13.85	934439.73	820752.80	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(10.75)	4063275.56	4552766.03	3.29	4552766.03	4407585.80	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(26.57)	(2656606.67)	(3618326.30)	0.87	(3618326.30)	(3586833.00)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	-	-	-	نتيجة الأنشطة غير العادية
(26.57)	(2656606.67)	(3618326.30)	0.87	(3618326.30)	(3586833.00)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-19).

الجدول رقم (4-25) : التحليل الأفقي لحسابات النتائج لفترة 2017/2016

الوحدة: 1000 دج

التغير %	2017	2016	السنوات البيان
8.67	706906,45	650493,54	رقم الأعمال
8.67	706906,45	650493,54	إنتاج السنة المالية
(20.73)	270130,70	340774,71	المشتريات المستهلكة
(20.40)	243418,79	305814,14	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
(20.57)	513549,49	646588,85	إستهلاك السنة المالية
4851	193356,96	3904,69	القيمة المضافة للاستغلال
(14.37)	2645883,33	3090072,47	مصاريف المستخدمين
(23.13)	14349,08	18667,78	الضرائب والرسوم
(20.54)	(2466875,45)	(3104835,56)	الفاصل الإجمالي للاستغلال
122	40158,92	18027,83	المنتجات العملياتية الأخرى
(76.99)	56386,27	245068,18	الأعباء العملياتية الأخرى
(82.21)	34105,96	191763,23	م. للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
(31.28)	507214,12	738147,52	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(38.58)	(2009994,64)	(2785491,62)	النتيجة العملياتية
-	-	-	النتيجة المالية
(38.58)	(2009994,64)	(2785491,62)	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
(100)	-	128884,95	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
(10.83)	1254279,49	1406668,89	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(19.66)	3264274,13	4063275,56	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(24.33)	(2009994,64)	(2656606,67)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	نتيجة الأنشطة غير العادية
(24.33)	(2009994,64)	(2656606,67)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-19).

ونستنتج من خلال الجداول السابقة ما يلي:

1. رقم الأعمال للشركة SNTF ناحية قسنطينة: هو الحساب الوحيد الذي يظهر ضمن دورة الإنتاج خلال الفترة 2010م/2017م. ولقد شهد رقم الأعمال للشركة SNTF ناحية قسنطينة:
 - تطورا ملحوظا سنة 2012م بنسبة 15.46%، لكنه سرعان ما انخفض إلى نسبة (17.50)% سنة 2013م ؛
 - انخفاض مستمر بنسبة (3.44)% و(10.85)% سنة 2015م و2016م على الترتيب؛

- تحسن بنسبة 8.67% سنة 2017م، إلا أن هذا لا يدل على استقرار رقم الأعمال الشركة، حيث أنه كان متناقصا خلال الفترة 2013م/2016م.
- 2. القيمة المضافة للاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة: عرفت هي الأخرى تذبذبا ملحوظا، فمن خلال تتبعنا لهذه القيمة المضافة نجد أنها شهدت:
 - انخفاضا بنسبة 107% سنة 2011م حيث أصبحت قيمتها سالبة بـ 11859.04 ألف دج ، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى بنسبة 70.86%؛
 - تحسنا ملحوظا سنة 2012م، حيث أصبحت موجبة بقيمة 89399,82 ألف دج، وهذا راجع إلى زيادة رقم الأعمال بنسبة 15,46%؛
 - تناقضا مستمرا خلال الفترة 2013م/2015م، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة للخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى بنسبة 19.89% و 22.39% سنة 2013م و 2014م على الترتيب، أما فيما يخص سنة 2015م فقد ارتفع كل من المشتريات المستهلكة بنسبة 13.75% والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى بنسبة 18.46%؛
 - زيادة مستمرة بقيمة 3904.69 ألف دج و 193356.96 ألف دج سنة 2016م و 2017م على الترتيب، وتعد الزيادة سنة 2017م مرتفعة بنسبة 4851%، وهذا راجع إلى انخفاض استهلاك الدورة بنسبة 46.88% و 20.57% سنة 2016م و 2017م على الترتيب.
- 3. الفائض الإجمالي للاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة: والذي كان سالبا خلال الفترة 2010م/2017م وذلك راجع إلى:
 - رصيد القيمة المضافة الذي كان سالبا خلال السنوات 2011م و 2013م، 2014م و 2015م؛
 - الزيادة المستمرة لمصاريف المستخدمين خلال الفترة 2010م/2014م، والتي رغم انخفاض قيمتها بنسبة 1.17%، 5.15%، 14.37% خلال السنوات 2015م، 2016م، 2017م على الترتيب، إلا أنها بقيت مرتفعة جدا مقارنة بالقيمة المضافة للاستغلال.
- 4. النتيجة العملياتية للشركة SNTF ناحية قسنطينة: إن النتيجة العملياتية هي المسؤولة عن تحقيق نتيجة إيجابية، كونها تمثل النشاط الأساسي للشركة، إلا أنها كانت سالبة خلال الفترة 2010م/2017م، وهذا يعتبر نتيجة مباشرة لتدهور فائض خزينة الاستغلال حيث كان سالبا خلال فترة الدراسة. وكون الشركة حققت نتيجة عملياتية سالبة فلا ننتظر تحقيق نتيجة صافية موجبة. وأهم ما يلاحظ عند حساب هذا الرصيد زيادة ملحوظة في:
 - المنتجات العملياتية بنسبة 171% سنة 2013م؛

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة بنسبة 3852 % سنة 2011م؛
 - استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات بنسبة 7153 % سنة 2011م.
 - 5. النتيجة المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة: وهي منعدمة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م.
 - 6. النتيجة العادية قبل الضرائب للشركة SNTF ناحية قسنطينة: والتي هي نفسها النتيجة العمليانية وهذا لانعدام النتيجة المالية كما ذكرنا سابقا.
 - 7. النتيجة الصافية للأنشطة العادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة: حيث كانت هي أيضا سالبة خلال فترة الدراسة ، ولقد لاحظنا أن الشركة لا تدفع الضرائب عن النتائج العادية وهذا لعدم تحقيقها للأرباح. ويبقى فقط حساب الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية الذي تم طرحه من النتيجة العادية قبل الضرائب.
 - 8. النتيجة غير العادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة: وهي منعدمة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م.
 - 9. صافي نتيجة السنة المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة: والذي هو نفسه النتيجة الصافية للأنشطة العادية، والذي يتجلى بوضوح من خلاله الخسائر المتتالية للشركة من دورة إلى أخرى. وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على تعظيم إيراداتها والتحكم في تكاليفها.
- II. التحليل العمودي لحسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة
- يسمح التحليل العمودي للجزء العلوي لحسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة بالتعرف على الإستراتيجية التجارية وتوزيع القيمة المضافة. وذلك كما يلي:
1. الإستراتيجية التجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة
- من أهم المؤشرات التي تسمح بالتعرف على الإستراتيجية التجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م ما يلي:
- أ. معدل القيمة المضافة: ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100\%$$

وفيما يلي الجدول رقم (4-26) ورقم (4-27) يستعرضان معدل القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-26): حساب معدل القيمة المضافة للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
(122933,37)	89399,82	(11859,04)	152268,02	القيمة المضافة للاستغلال
762270,31	924020,20	800230,11	764034,40	رقم الأعمال خارج الرسم
%(16.12)	%9.67	%(1.48)	%19.92	معدل القيمة المضافة%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-18).

الجدول رقم (4-27): حساب معدل القيمة المضافة للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
193356,96	3904,69	(487646,06)	(283588.72)	القيمة المضافة للاستغلال
706906,45	650493,54	729682,22	755684.18	رقم الأعمال خارج الرسم
%27.35	%0.60	%(66.82)	%(37.52)	معدل القيمة المضافة%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-19).

ومن خلال حساب معدل القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، نتوصل إلى النقاط التالية:

- نلاحظ انخفاض معدل القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة عن النسبة 30% وهذا يدل على أن النشاط الممارس على مستوى هذا الفرع هو خدماتي، حيث أن التصنيع يتم على مستوى الشركة الأم؛
- تذبذب معدل القيمة المضافة، حيث انخفض من معدل 19.92% سنة 2010م إلى (1.48)% سنة 2011م، ليرتفع بعدها في السنة الموالية أي سنة 2012م إلى 9.67%.
- تدهور مستمر لمعدل القيمة المضافة من معدل (16.12)% إلى (37.52)% ثم إلى (66.82)% خلال السنوات 2013م، 2014م، و2015م على الترتيب، والذي يدل على عدم قدرة الشركة على التحكم في استهلاكاتها الوسيطة وفي التكاليف المباشرة؛
- أعلى معدلين للقيمة المضافة هما 19.92% و 27.35% سنة 2010م و2017م على الترتيب؛
- استطاعت الشركة SNTF ناحية قسنطينة أن تحقق من كل دينار من رقم الأعمال هامش قدره 27.35% سنة 2017م وهذا يدل على تحسن الأداء التجاري والإنتاجي للشركة.

ب. معدل الفائض الإجمالي للاستغلال: يعطي لنا هذا المعدل حصة رقم الأعمال المتبقية في المؤسسة، وذلك بعد طرح استهلاك الدورة ومصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل الفائض الإجمالي للاستغلال} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100\%$$

وفيما يلي الجدول رقم (4-28) ورقم (4-29) يستعرضان معدل الفائض الإجمالي للاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-28): حساب معدل الفائض الإجمالي للاستغلال للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
الفائض الإجمالي للاستغلال	(1291871,89)	(2231437,14)	(22677890,58)	(3033977,73)
رقم الأعمال خارج الرسم	764034,40	800230,11	924020,20	762270,31
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال%	%(169)	%(278)	%(2454)	%(398)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-18).

الجدول رقم (4-29): حساب معدل الفائض الإجمالي للاستغلال للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
الفائض الإجمالي للاستغلال	(3596392,53)	(3760711,62)	(3104835,56)	(2466875,45)
رقم الأعمال خارج الرسم	755684,18	729682,22	650493,54	706906,45
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال%	%(475)	%(515)	%(477)	%(348)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-19).

ومن خلال حساب معدل الفائض الإجمالي للاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، نتوصل إلى النقاط التالية:

- معدل الفائض الإجمالي للاستغلال سالب خلال الفترة 2010م/2017م وهذا يدل على انعدام الأداء التشغيلي للشركة كما أنه إشارة للإعلان عن الإفلاس؛
- أضعف أداء تشغيلي للشركة SNTF ناحية قسنطينة كان سنة 2012م بمعدل (2454)%.

2. توزيع القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة مؤشر ارتكازي لتقييم الأداء الاقتصادي، ومن أجل الحكم على مستوى تغطية القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة لمصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم المماثلة خلال الفترة 2010م/2017، نقوم بحساب المعدلين التاليين:

أ. نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة: وتسمح هذه النسبة بمعرفة حصة العمالة من القيمة المضافة المحققة، وعلى العموم نجدها عند معظم المؤسسات مرتفعة جدا وتتجاوز 50% بالأخص حالة المؤسسات الخدمائية. وفيما يلي هذه النسبة:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة} = \text{مصاريف المستخدمين} / \text{القيمة المضافة} \times 100\%$$

وفيما يلي نورد الجدول رقم (4-30) ورقم (4-31) لحساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-30): حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013
مصاريف المستخدمين		1428442,41	2203360,08	2338556,89	2895116,51
القيمة المضافة		152268,02	(11859,04)	89399,82	(122933,37)
نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة%		%938	%(18579)	%2615	%(2355)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-18).

الجدول رقم (4-31): حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017
مصاريف المستخدمين		3296917,21	3258126,67	3090072,47	2645883,33
القيمة المضافة		(283588,72)	(487646,06)	3904,69	193356,96
نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة%		%(1162)	%(668)	%79137	%1368

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-19).

ومن خلال حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، نستنتج ما يلي:

- الشركة SNTF ناحية قسنطينة لا تستطيع تغطية مصاريف المستخدمين باستخدامها للقيمة المضافة للاستغلال، وهذا راجع إلى:
- تحقيقها لقيمة مضافة سالبة خلال السنوات: 2011م و2013م، 2014م و2015م؛
- ثقل عبء مصاريف المستخدمين حيث أن بالرغم من تحقيق الشركة لقيمة مضافة موجبة خلال السنوات: 2010م و2012م، 2016م و2017م.
- تزايد عبء مصاريف المستخدمين للشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث بلغ أعلى نسبة من القيمة المضافة بـ 79137% سنة 2016م.
- ونلاحظ كبر عبء مصاريف المستخدمين للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، حيث يلتهم كل القيمة المضافة. مما يستدعي أن نقوم بحساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال كما يلي:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال} = \text{مصاريف المستخدمين} / \text{رقم الأعمال} \times 100\%$$

وفيما يلي الجدول رقم (4-32) و(4-33) يوضحان انتساب مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-32): حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
مصاريف المستخدمين	1428442,41	2203360,08	2338556,89	2895116,51
رقم الأعمال	764034,40	800230,11	924020,20	762270,31
نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال%	%186	%275	%253	%379

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-18).

الجدول رقم (4-33): حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات	البيان
2645883,33	3090072,47	3258126,67	3296917,21		مصاريف المستخدمين
706906,45	650493,54	729682,22	755684,18		رقم الأعمال
%374	%475	%446	%436		نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-19).

ومن خلال حساب نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017م/2010م، نستنتج ما يلي:

- تزايد مستمر لمصاريف المستخدمين خلال الفترة 2016م/2010م حيث كانت سنة 2010م تقدر بـ 186% لترتفع سنة 2016م بـ 475%، ما يؤكد على أنها عبء كبير على الشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
 - انخفاض نسبة مصاريف المستخدمين إلى 374% سنة 2017م، وهذا ناتج عن زيادة رقم الأعمال، حيث أصبح يقدر بـ 706906.45 ألف دج، وانخفاض مصاريف المستخدمين، التي أصبحت بقيمة 2645883.33 ألف دج؛
 - نمو رقم الأعمال يكاد يكون منعدم مقارنة بالوتيرة التي تنمو بها مصاريف المستخدمين.
- ب. نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة: هذه النسبة تمثل الحصة التي يتم تقديمها إلى الدولة على شكل ضرائب ورسوم، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة} = \frac{\text{الضرائب والرسوم}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100\%$$

وفيما يلي نورد الجدول رقم (4-34) ورقم (4-35) لحساب نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017م/2010م:

الجدول رقم (4-34): حساب نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات	البيان
15927,85	18733,51	16218,02	15697,50		الضرائب والرسوم
(122933,37)	89399,82	(11859,04)	152268,02		القيمة المضافة
%(12.95)	%20.95	%(136)	%10.30		نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-18).

الجدول رقم (4-35): حساب نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات	البيان
14349,08	18667,78	14938,89	15886.60		الضرائب والرسوم
193356,96	3904,69	(487646,06)	(283588.72)		القيمة المضافة
%7.42	%478	%(3.07)	%(5.60)		نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-19).

ومن خلال حساب نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، نستنتج ما يلي:

- نسبة الضرائب والرسوم للشركة SNTF ناحية قسنطينة تمثل 10.30% من القيمة المضافة سنة 2010م وهذا يدل على قدرة الشركة على تغطية مصاريف الضرائب والرسوم؛
- تحسن القيمة المضافة سنة 2012م، مما أدى إلى تمكن الشركة من تغطية نسبة الضرائب والرسوم والتي بلغت نسبة 20.95% من القيمة المضافة، وهذا بعدما كانت سالبة سنة 2011م بنسبة 136%؛
- نسبة الضرائب والرسوم للشركة SNTF ناحية قسنطينة سالبة خلال الفترة 2013م/2015م، وهذا راجع إلى العجز المسجل عند رصيد القيمة المضافة حيث كانت سالبة خلال نفس الفترة؛
- عدم قدرة الشركة SNTF ناحية قسنطينة على تغطية الضرائب والرسوم سنة 2016م حيث بلغت نسبتها 478% من القيمة المضافة؛
- في سنة 2017م بلغت نسبة الضرائب والرسوم من القيمة المضافة 7.42%، وهذا يدل على أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة استطاعت تغطية الضرائب والرسوم باستخدام القيمة المضافة.

الفرع الثاني: مؤشرات المردودية

تعرف المردودية بشكل عام على أنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية مقارنة بالإمكانية والوسائل التي سخرت لتحقيقها. وفيما يلي النسب الأكثر تداولاً لأنواع المردودية:

1. المردودية التجارية: تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة السنة المالية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

وفيما يلي نورد الجدول رقم (4-36) و(4-37) لحساب المردودية التجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-36): حساب المردودية التجارية للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
نتيجة السنة المالية	(1310004,60)	(2598163,81)	(2219782,58)	(2753711,69)
رقم الأعمال	764034,40	800230,11	924020,20	762270,31
المردودية التجارية	(1.71)	(3.24)	(2.40)	(3.61)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-18).

الجدول رقم (4-37): حساب المردودية التجارية للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
نتيجة السنة المالية	(3586833.00)	(3618326,30)	(2656606,67)	(2009994,64)
رقم الأعمال	755684.18	729682,22	650493,54	706906,45
المردودية التجارية	(4.74)	(4.95)	(4.08)	(2.84)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-19).

ومن خلال حساب نسبة المردودية التجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، نستنتج ما يلي:

- المردودية التجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة سالبة خلال الفترة 2010م/2017م؛
- عدم كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية، حيث يتجلى بوضوح امتصاص الأعباء لكل رقم الأعمال.

2. المردودية الاقتصادية: وتحسب كما يلي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وفيما يلي الجدول رقم (4-38) ورقم (4-39) يستعرضان المردودية الاقتصادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-38): حساب المردودية الاقتصادية للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
(3033977,73)	(22677890,58)	(2231437,14)	(1291871,89)	الفائض الإجمالي للاستغلال
7591065.35	7368973.66	7616940.16	4182124.03	الأصول
(0.39)	(3.07)	(0.29)	(0.30)	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-18) بالنسبة إلى السطر الأول والجدول رقم (4-14) بالنسبة إلى السطر الثاني.

الجدول رقم (4-39): حساب المردودية الاقتصادية للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
(2466875,45)	(3104835,56)	(3760711,62)	(3596392.53)	الفائض الإجمالي للاستغلال
58586729.13	7510923.23	7210019.92	7619832.16	الأصول
(0.04)	(0.41)	(0.52)	(0.47)	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-19) بالنسبة إلى السطر الأول والجدول رقم (4-15) بالنسبة إلى السطر الثاني.

ومن خلال حساب المردودية الاقتصادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، نتوصل إلى النقاط التالية:

- المردودية الاقتصادية سنة 2010م و2011م حققت لكل دينار من الأصول 0.30 دج و0.29 دج خسارة على التوالي؛
- تدهور مستمر للمردودية الاقتصادية حيث بلغت (3.07) دج سنة 2012م، وهذا راجع إلى زيادة العجز في الفائض الإجمالي للاستغلال حيث أصبح بقيمة (22677890,58) ألف دج؛
- ارتفاع ملحوظ في قيمة الأصول 58586729.13 ألف دج سنة 2017م، الأمر الذي ساهم في تخفيض الخسارة إلى (0.04) دج بعدما كانت (0.41) دج سنة 2016م.

والشكل التالي يبين مدى تدهور المردودية الاقتصادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة للفترة

2010م/2017م:

الشكل رقم (3-4): مدى تدهور المردودية الاقتصادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (38-4) و(39-4) وعلى برنامج EXCEL.

3. مردودية الأموال الخاصة: تحسب المردودية المالية لفرع الشركة SNTF ناحية قسنطينة كما يلي:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة للفرع} = \text{صافي نتيجة السنة المالية للفرع} / \text{الأموال الخاصة للفرع}$$

وكما تمت الإشارة سابقا حول اختلاف النتيجة الصافية وفق حسابات النتائج والميزانية، سيتم الاعتماد على النتيجة الصافية الموجودة في الميزانية لأنه على مستواها يتم طرح المصاريف ما بين الوحدات. وفيما يلي نورد الجدول رقم (40-4) و(41-4) لحساب مردودية الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (40-4): حساب مردودية الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
(2757921.37)	(2221527.37)	(2605131.22)	(1311413.44)	صافي نتيجة السنة المالية
(727002.45)	(1198904.56)	(1362280.47)	(798574.09)	الأموال الخاصة
3.79	1.85	1.91	1.64	مردودية الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-16).

الجدول رقم (4-41): حساب مردودية الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة
للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
صافي نتيجة السنة المالية	(3590601.08)	(3622690.69)	(2662976.52)	(2010684.87)
الأموال الخاصة	(257732.30)	(694975.83)	(367414.63)	51764203.73
مردودية الأموال الخاصة	13.93	5.21	7.24	(0.03)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-17).

ومن خلال حساب نسبة مردودية الأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، نستنتج ما يلي:

- مردودية الأموال الخاصة موجبة خلال الفترة 2010م/2016م، وهذا راجع إلى سلبية كل من صافي نتيجة السنة المالية والأموال الخاصة للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- مردودية الأموال الخاصة خلال الفترة 2010م/2016م أكبر من الواحد، وهذا لكون العجز في صافي نتيجة السنة المالية أكبر بكثير من الأموال الخاصة للشركة؛
- في سنة 2017م أصبحت الأموال الخاصة موجبة بسبب قيمة الأراضي في الحساب ترحيل من جديد؛
- مردودية الأموال الخاصة سالبة سنة 2017م ، حيث أن توظيف كل دينار من الأموال الخاصة حقق خسارة 0.03 دج .

الفرع الثالث: تحديد الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة

يعد الخطر الاقتصادي من أهم المخاطر المالية (بما فيها خطر الإفلاس) المرتبطة ببيئة أعمال المؤسسة، حيث أنها تخص المساهمين بالدرجة الأولى، ولهذا تعطى الأهمية للنتيجة العملياتية، لأنه بدونها لن تكون هناك أرباح للتوزيع.

1. تحديد الخطر الاقتصادي: يحدث الخطر الاقتصادي تأثيرا سلبيا على مختلف معايير المردودية والتسيير، والمتمثلة في النتيجة العملياتية، المردودية الاقتصادية والمردودية المالية. ويحسب كما يلي:

$$\text{الخطر الاقتصادي} = \frac{\text{التغير في النتيجة العملياتية / النتيجة العملياتية (ن-1)}}{\text{التغير في رقم الأعمال / رقم الأعمال (ن-1)}}$$

وفيما يلي نورد الجدولان رقم (4-42) و(4-43) لحساب الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-42): حساب الخطر الاقتصادي للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2009/2010 Δ	2010/2011 Δ	2011/2012 Δ	2013/2012 Δ
البيان				
Δ النتيجة العملياتية/ النتيجة العملياتية (ن-1)	0.03	0.99	0.15	(0.25)
Δ رقم الأعمال/ رقم الأعمال (ن-1)	0.01	0.04	0.15	(0.17)
الخطر الاقتصادي	3	24.75	1	1.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-22) والجدول رقم (4-23).

الجدول رقم (4-43): حساب الخطر الاقتصادي للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014/2013 Δ	2015/2014 Δ	2015/2016 Δ	2016/2017 Δ
البيان				
Δ النتيجة العملياتية/ النتيجة العملياتية (ن-1)	0.29	0.01	(0.23)	(0.38)
Δ رقم الأعمال/ رقم الأعمال (ن-1)	(0.008)	(0.03)	(0.10)	0.08
الخطر الاقتصادي	(36.25)	(0.33)	2.3	(4.75)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-24) والجدول رقم (4-25).

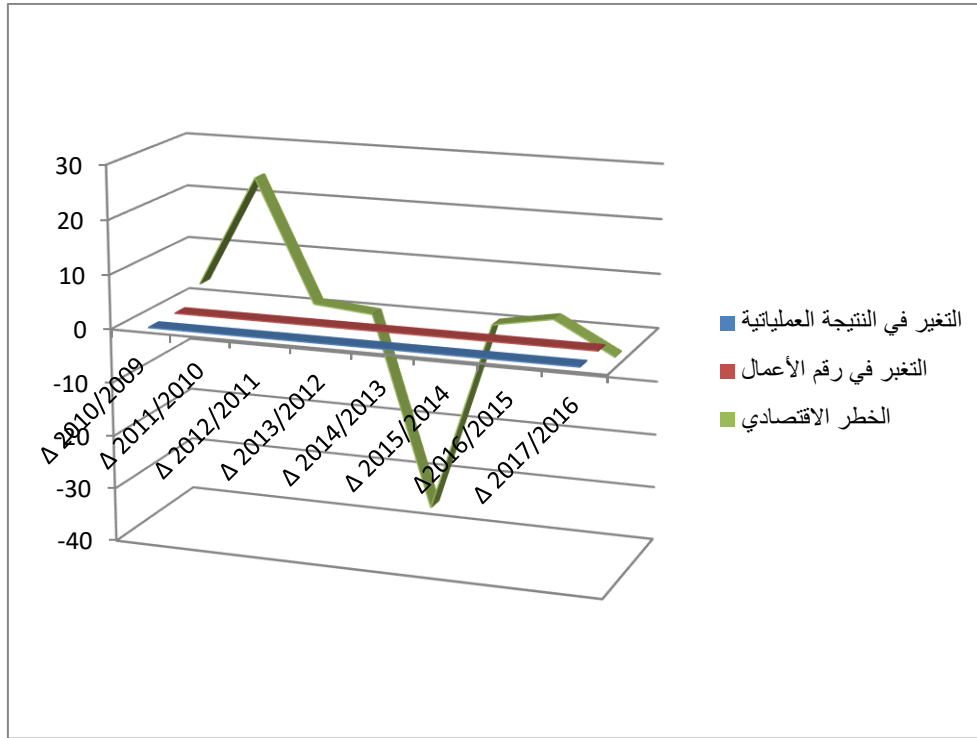
ومن الجدولين أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة من المعامل 3 سنة 2010م إلى المعامل 24.75 سنة 2011م؛
- في سنة 2012م تساوى معامل الخطر الاقتصادي مع الواحد، وهذا يعني أن تغير النتيجة العملياتية يساوي تغير رقم الأعمال؛
- شهدت الفترة 2013م /2015م:
- انخفاض مستمر لرقم الأعمال صاحبه تزايد العجز على مستوى النتيجة العملياتية، حيث بلغت الحساسية (36,25) سنة 2014م، مما يدل على ارتفاع الخطر الاقتصادي للشركة؛
- انخفاض الخطر الاقتصادي إلى (0.33) سنة 2015م ليرتفع بعدها إلى (2.3) سنة 2016م.
- تحسن طفيف في رقم الأعمال بتغير 0.08 سنة 2017م صاحبه انخفاض كبير في النتيجة العملياتية بـ 0.38، الأمر الذي أدى إلى وجود حساسية بـ (4.74).

والشكل رقم (4-4) يوضح تطور الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة

2010م / 2017م:

الشكل رقم (4-4): تطور الخطر الاقتصادي للشركة SNTF ناحية قسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (40-4) و(41-4) وعلى برنامج EXCEL .

ومن خلال هذا الشكل يتجلى بوضوح أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م / 2017م لديها خطر اقتصادي، حيث توجد حساسية كبيرة بين التغير في رقم الأعمال والتغير في النتيجة العملياتية، وهذا بسبب الانخفاض في رقم الأعمال مع العبء الكبير لمصاريف المستخدمين، واللذان كان لهما تأثير سلبي على النتيجة العملياتية.

المطلب الثاني: تحليل خطر اللسيولة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

يتم تحليل خطر اللسيولة بالاعتماد على الميزانية، التي تعطي صورة عن أصول المؤسسة وخصومها في نهاية السنة المالية وفق SCF. هذا النظام الجديد الذي غير طريقة عرض الميزانية من ميزانية محاسبية إلى ميزانية مالية، الأمر الذي يساعد ويوفر الوقت للمحلل المالي أثناء القيام بعملية التحليل.

ويعد التعرف على هيكل أصول وخصوم الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي قصير الأجل ودراسة نسب سيولة/استحقاق، أمراً ضرورياً للحكم على خطر اللسيولة. وهذا ما سنحاول القيام به من خلال الفروع التالية:

- هيكل أصول وخصوم الشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- تحليل التوازن المالي القصير الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- طريقة النسب في إطار تحليل سيولة/ استحقاق للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

الفرع الأول: هيكل أصول وخصوم الشركة SNTF ناحية قسنطينة

يوفر لنا تحليل هيكل أصول وخصوم الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م معلومات حول وزن مكونات الميزانية، وذلك من خلال النسب التالية:

1.نسب هيكل الأصول للشركة SNTF ناحية قسنطينة: من أهم هذه النسب:

1. نسبة الأصول غير الجارية: وتمثل نسبة الأصول غير الجارية بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول غير الجارية} = \frac{\text{الأصول غير الجارية}}{\text{الأصول}} \times 100$$

ولتحديد نسبة الأصول غير الجارية من مجموع أصول الشركة SNTF ناحية قسنطينة للفترة 2010م/2017م نورد الجدولين التاليين:

الجدول رقم (4-44): حساب نسبة الأصول غير الجارية للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
الأصول غير الجارية	3494531.09	6909974.46	6781013.42	6950101.16
الأصول	4182124.03	7616940.16	7368973.66	7591065.35
% الأصول غير الجارية	%83.56	%90.72	%92.02	%91.56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-14).

الجدول رقم (4-45): حساب نسبة الأصول غير الجارية للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
الأصول غير الجارية	6790484.34	6636587.39	6622215.18	57762218.53
الأصول	7619832.16	7210019.92	7510923.23	58586729.13
% الأصول غير الجارية	%89.11	%92.05	%88.17	%98.60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-15).

ومن خلال الجدولين رقم (4-42) ورقم (4-43) نتوصل إلى أن:

- نسبة الأصول غير الجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة مرتفعة، حيث تجاوزت نسبة 80% خلال الفترة 2010م/2017م، وهذا راجع لطبيعة نشاط الشركة من جهة وإلى حيازتها لتثبيات في شكل امتياز من جهة أخرى؛
 - أعلى نسبة للأصول غير الجارية كانت سنة 2012م بمقدار 92.02%.
 - انخفاض نسبة الأصول غير الجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة سنة 2014م والتي بلغت 89.11%، لترتفع في السنة الموالية إلى 92.05%؛
 - تمثل نسبة الأصول غير الجارية لسنة 2017م أعلى نسبة للأصول غير الجارية بمقدار 98.60% خلال فترة الدراسة 2010م/2017م، وهذا راجع إلى إدراج قيمة الأراضي في التثبيات المادية للشركة والتي كانت المرة الأولى التي تظهر في ميزانيتها.
2. نسبة الأصول الجارية: وتمثل نسبة الأصول الجارية بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الجارية} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الأصول}} \times 100\%$$

وفيما يلي نورد الجدولين التاليين لحساب نسبة الأصول الجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-46): حساب نسبة الأصول الجارية للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
640964.19	587960.24	706965.70	687592.94	الأصول الجارية
7591065.35	7368973.66	7616940.16	4182124.03	الأصول
%8.44	%7.98	%9.28	%16.44	% الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-14).

الجدول رقم (4-47): حساب نسبة الأصول الجارية للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
824510.60	888708.05	573432.53	829348.27	الأصول الجارية
58586729.13	7510923.23	7210019.92	7619832.16	الأصول
%1.40	%11.83	%7.95	%10.89	% الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-15).

ومن خلال هذين الجدولين نلاحظ أن:

- نسبة الأصول الجارية من إجمالي الأصول منخفضة حيث لم تتجاوز نسبة 17% من إجمالي الأصول خلال الفترة 2010م/2017م؛
 - أعلى نسبة للأصول الجارية كانت سنة 2010م بمقدار 16.44%؛
 - انخفاض نسبة الأصول الجارية إلى 9.28% ثم إلى 7.98% سنة 2011م و2012م على الترتيب، لترتفع سنة 2013م إلى 8.44%.
 - ارتفاع نسبة الأصول الجارية إلى 10.89% سنة 2014م، لتتخف في السنة الموالية إلى 7.95%؛
 - انخفاض نسبة الأصول الجارية إلى 1.40% سنة 2017م، وهي تعتبر أصغر نسبة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م.
- ونستنتج من خلال تحليل هيكل أصول الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، أن وزن الأصول غير الجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة أكبر من وزن أصولها الجارية وهذا راجع إلى:
- طبيعة نشاط الشركة، المتمثل بالنقل بالسكك الحديدية والذي يعتمد على هياكل قاعدية وأراضي، مباني وجسور، عربات وأنفاق... الأمر الذي يفسر اعتماد الشركة على الأصول غير الجارية بنسبة كبيرة من أجل القيام بنشاطاتها؛
 - حيازة الشركة للتشبيكات في شكل امتياز خلال الفترة 2010م/2017م، وتسجيل الأراضي سنة 2017م، وهذا ما لاحظناه عند تعريف مكونات الميزانية خلال فترة الدراسة.

II. نسب هيكل الخصوم للشركة SNTF ناحية قسنطينة

تترجم نسب هيكل الخصوم طرق تمويل أصول الشركة SNTF ناحية قسنطينة، ومن أهم النسب التي تهتمنا في إعداد هذه الدراسة¹ ما يلي:

1. نسبة الاستدانة طويلة الأجل: وتمثل نسبة الخصوم الجارية وغير الجارية التي قامت المؤسسة بالاعتماد عليها كمصدر تمويل خارجي، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستدانة طويلة الأجل} = \frac{\text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الديون}} \times 100\%$$

والجدولين التاليين يوضحان لنا نسبة الاستدانة طويلة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-48): حساب نسبة الاستدانة طويلة الأجل للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
6829707.72	7400481.37	7736339.24	3726295.04	الخصوم غير الجارية
6829707.72	7400481.37	7736339.24	3726295.04	الخصوم غير الجارية
1488360.08	1167396.84	1242881.39	1254403.08	+ الخصوم الجارية
8318067.80	8567878.21	8979220.63	4980698.12	= الديون
%82.10	%86.37	%86.15	%74.81	% الاستدانة طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-16).

الجدول رقم (4-49): حساب نسبة الاستدانة طويلة الأجل للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
6300430.48	6575273.27	6489256.74	6689378.88	الخصوم غير الجارية
6300430.48	6575273.27	6489256.74	6689378.88	الخصوم غير الجارية
522094.92	1303064.59	1415739.01	1188186.03	+ الخصوم الجارية
6822525.40	7878337.86	7904995.75	7877564.91	= الديون
%92.34	%83.46	%82.09	%84.91	% الاستدانة طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-17).

¹: لا يمكن حساب الاستقلالية المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة، بالاعتماد على الأموال الخاصة التي تظهر في ميزانية الشركة، حيث لا تتوفر على رأس المال الصادر والاحتياطات باعتبارها تابعة للشركة الأم.

ونلاحظ من الجدولين السابقين أن:

- نسبة الاستدانة طويلة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م مرتفعة، إذ تمثل الحصة الأكبر من الديون؛
 - ارتفاع نسبة الاستدانة طويلة الأجل سنة 2011م بمقدار 86.15% بعدما كانت قيمتها 74.81% سنة 2010م؛
 - أعلى نسبة للاستدانة طويلة الأجل كانت سنة 2012م بنسبة 86.37%، لتتخفض سنة 2013م إلى 82.10%.
 - ارتفاع نسبة الاستدانة طويلة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة إلى 84.91% سنة 2014م، لتتخفض بعد ذلك إلى 82.09% سنة 2015م؛
 - ارتفاع نسبة الاستدانة طويلة الأجل إلى 83.46% و 92.34% سنة 2016م و 2017م على الترتيب، وتعد نسبة سنة 2017م أعلى نسبة للاستدانة طويلة الأجل خلال الفترة 2010م/2017م.
2. نسبة الاستدانة قصيرة الأجل: وتمثل نسبة الخصوم الجارية بالنسبة إلى ديون المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستدانة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الديون}} \times 100\%$$

وفيما يلي نورد الجدولين رقم (4-50) ورقم (4-51) لحساب نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-50): حساب نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
1488360.08	1167396.84	1242881.39	1254403.08	الخصوم الجارية
6829707.72	7400481.37	7736339.24	3726295.04	الخصوم غير الجارية
1488360.08	1167396.84	1242881.39	1254403.08	+ الخصوم الجارية
8318067.80	8567878.21	8979220.63	4980698.12	= الديون
%17.90	%13.63	%13.85	%25.19	% الاستدانة طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-16).

الجدول رقم (4-51): حساب نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
522094.92	1303064.59	1415739.01	1188186.03	الخصوم الجارية
6300430.48	6575273.27	6489256.74	6689378.88	الخصوم غير الجارية
522094.92	1303064.59	1415739.01	1188186.03	+ الخصوم الجارية
6822525.40	7878337.86	7904995.75	7877564.91	= الديون
%7.66	%16.54	%17.91	%15.09	% الاستدانة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-17).

نستنتج من الجدولين أعلاه:

- انخفاض نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، حيث لا تتجاوز حصتها من إجمالي الديون 26%؛
- أعلى نسبة استدانة قصيرة الأجل كانت سنة 2010م بمقدار 25.19%، لتتخفض بعد ذلك إلى 13.85% ثم إلى 13.63% سنة 2011م و2012م على الترتيب؛
- ارتفاع نسبة الاستدانة قصيرة الأجل إلى 17.90% سنة 2013م.
- انخفاض نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة إلى 15.09% سنة 2014م، لترتفع سنة 2015م إلى 17.91%؛
- انخفاض نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة إلى 16.54% ثم إلى 7.66% سنة 2016م و2017م على الترتيب؛
- تعد نسبة الاستدانة قصيرة الأجل للشركة بمقدار 7.66% لسنة 2017م أصغر نسبة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م.

ونلاحظ من خلال دراسة هيكل الخصوم للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة تعتمد على الديون طويلة الأجل بنسبة كبيرة مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: تحليل التوازن المالي القصير الأجل

توصلنا سابقا في الجانب النظري إلى ضرورة ملائمة الموارد للاستخدامات من خلال تحقيق التوازن بين الأصول غير الجارية والموارد المالية الدائمة من جهة، ومن جهة أخرى بين الأصول الجارية والخصوم الجارية داخل التوازن العام بين الأصول والخصوم للميزانية. وفيما يلي المؤشرات المستخدمة في تحليل التوازنات المالية:

1. رأس المال العامل الصافي: وهو هامش أمان يسمح بحساب قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل، وذلك من خلال حسابه من أدنى الميزانية كما يلي:

$$\text{ر.م.ع.ص.} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

وفيما يلي نورد الجدولين التاليين لحساب رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-52): حساب رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
الأصول الجارية	687592.94	706965.70	587960.24	640964.19
الخصوم الجارية	1254403.08	1242881.39	1167396.84	1488360.08
رأس المال العامل الصافي	(566810.14)	(535915.69)	(579436.60)	(847395.89)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-14) بالنسبة إلى السطر الأول والجدول رقم (4-16) بالنسبة إلى السطر الثاني.

الجدول رقم (4-53): حساب رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
الأصول الجارية	829348.27	573432.53	888708.05	824510.60
الخصوم الجارية	1188186.03	1415739.01	1303064.59	522094.92
رأس المال العامل الصافي	(358837.76)	(842306.48)	(414356.54)	302415.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-15) بالنسبة إلى السطر الأول والجدول رقم (4-17) بالنسبة إلى السطر الثاني.

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن:

- رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2016م سالب، وهذا يعني أن الشركة لم تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، حيث لا تستطيع مواجهة خصومها الجارية باستخدام أصولها الجارية؛
 - زيادة العجز في رأس المال العامل الصافي لسنة 2013م بقيمة (847395.89) ألف دينار جزائري. وهذا يعني أن الشركة لم تحقق هامش أمان من مواردها المالية الدائمة لتغطية احتياجات نشاطاتها الجارية؛
 - تحسن رأس المال العامل الصافي سنة 2017م حيث أصبح موجبا بقيمة 302415.68 ألف دينار جزائري، وهذا يعني أن الشركة حققت هامش أمان من مواردها المالية الدائمة، بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة خصومها الجارية باستخدام أصولها الجارية.
2. الاحتياج في رأس المال العامل الصافي: ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي، والذي يرمز له بـ "إ.ر.م.ع.ص" من خلال العلاقة التالية:

$$\text{إ.ر.م.ع.ص} = \text{الأصول الجارية ما عدا خزينة الأصول (أ)} - \text{الخصوم الجارية ما عدا خزينة الخصوم (ب)}$$

والجدولين التاليين يوضحان الاحتياج في رأس المال العامل الصافي للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-54): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي خلال الفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	البيان
	687592.94	706965.70	587960.24	640964.19	الأصول الجارية
	103380.10	75162.26	74102.26	106208.30	-خزينة الأصول
	584212.84	631803.44	513857.98	534755.89	الأصول الجارية ما عدا خزينة الأصول (أ)
	1254403.08	1242881.39	1167396.84	1488360.08	الخصوم الجارية
	86.18	430.62	1264.09	749.24	-خزينة الخصوم
	1254316.90	1242450.77	1166132.75	1487610.84	الخصوم الجارية ما عدا خزينة الخصوم (ب)
	(670104.06)	(610647.33)	(652274.77)	(952854.95)	الاحتياج في رأس المال العامل الصافي

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاعتماد على الجدول رقم (4-14) بالنسبة إلى السطر الثالث والجدول رقم(4-16) بالنسبة إلى السطر السادس.

الجدول رقم (4-55): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات	البيان
824510.60	888708.05	573432.53	829348.27		الأصول الجارية
36531.43	35825.44	120628.21	123637.23		-خزينة الأصول
787979.17	852882.61	452804.32	705711.04		الأصول الجارية ما عدا خزينة الأصول (أ)
522094.92	1303064.59	1415739.01	1188186.03		الخصوم الجارية
-	-	1027.85	868.84		-خزينة الخصوم
522094.92	1303064.59	1414711.16	1187317.19		الخصوم الجارية ما عدا خزينة الخصوم (ب)
265884.25	(450181.98)	(961906.84)	(481606.15)		الاحتياج في رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاعتماد على الجدول رقم (4-15) بالنسبة إلى السطر الثالث والجدول رقم (4-17) بالنسبة إلى السطر السادس.

نلاحظ من الجدولين السابقين أن:

- ب < أ ◀ معناه أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2016م تغطي احتياجاتها الجارية من ديونها الجارية دون اللجوء إلى رأس المال العامل الصافي. أي أن النشاط الجاري للمؤسسة يتولد منه تدفق مالي موجب عوض الاحتياج في الخزينة.
- إ.ر.م.ع.ص > 0 ◀ معناه أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة لديها موارد مالية لم تستخدمها في تمويل وتنشيط دورة الاستغلال.
- ب > أ ◀ سنة 2017م، حيث تم تحديد الاحتياج في رأس المال العامل الصافي للشركة SNTF ناحية قسنطينة بقيمة 265884.25 ألف دينار جزائري، وهنا تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة، بمعنى أن المؤسسة تعتمد على رأس المال العامل الصافي لتغطية الاحتياجات الجارية للنشاط.

3. الخزينة الصافية: وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{ر.م.ع.ص} - \text{إ.ر.م.ع.ص... (1)}$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{المتاحات أو خزينة الأصول} - \text{الاعتمادات البنكية الجارية أو خزينة الخصوم... (2)}$$

وفيما يلي الجدولين رقم (4-56) و(4-57) يمثلان الخزينة الصافية الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-56): حساب الخزينة الصافية خلال الفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات	البيان
حسب العلاقة (1)					
(847395.89)	(579436.60)	(535915.69)	(566810.14)		رأس المال العامل الصافي
(952854.95)	(652274.77)	(610647.33)	(670104.06)		الاحتياج في رأس المال العامل الصافي
105459.06	72838.17	74731.64	103293.92		الخزينة الصافية
حسب العلاقة (2)					
106208.30	74102.26	75162.26	103380.10		خزينة الأصول
749.24	1264.09	430.62	86.18		خزينة الخصوم
105459.06	72838.17	74731.64	103293.92		الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-52) ورقم (4-54).

الجدول رقم (4-57): حساب الخزينة الصافية خلال الفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات	البيان
حسب العلاقة (1)					
302415.68	(414356.54)	(842306.48)	(358837.76)		رأس المال العامل الصافي
265884.25	(450181.98)	(961906.84)	(481606.15)		الاحتياج في رأس المال العامل الصافي
36531.43	35825.44	119600.36	122768.39		الخزينة الصافية
حسب العلاقة (2)					
36531.43	35825.44	120628.21	123637.23		خزينة الأصول
-	-	1027.85	868.84		خزينة الخصوم
36531.43	35825.44	119600.36	122768.39		الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-53) ورقم (4-55).

ونلاحظ من خلال الجدولين أن:

▪ نتيجة الخزينة الصافية حسب العلاقة (1) = نتيجة الخزينة الصافية حسب العلاقة (2)؛

■ الخزينة الصافية < 0 ← الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م لديها سيولة، ولكن هذا لا يعبر بالضرورة عن الصحة المالية خاصة إذا كانت الشركة في غير حاجة إلى كل تلك القيمة السائلة.

■ انخفاض قيمة الخزينة الصافية إلى 74731.64 ألف دينار جزائري ثم إلى 72838.17 ألف دينار جزائري سنة 2011م و2012م على الترتيب، بعدما كانت مرتفعة سنة 2010م بقيمة 103293.92 ألف دينار جزائري؛

■ أعلى قيمة للخزينة الصافية كانت سنة 2014م بمقدار 122768.39 ألف دينار جزائري؛

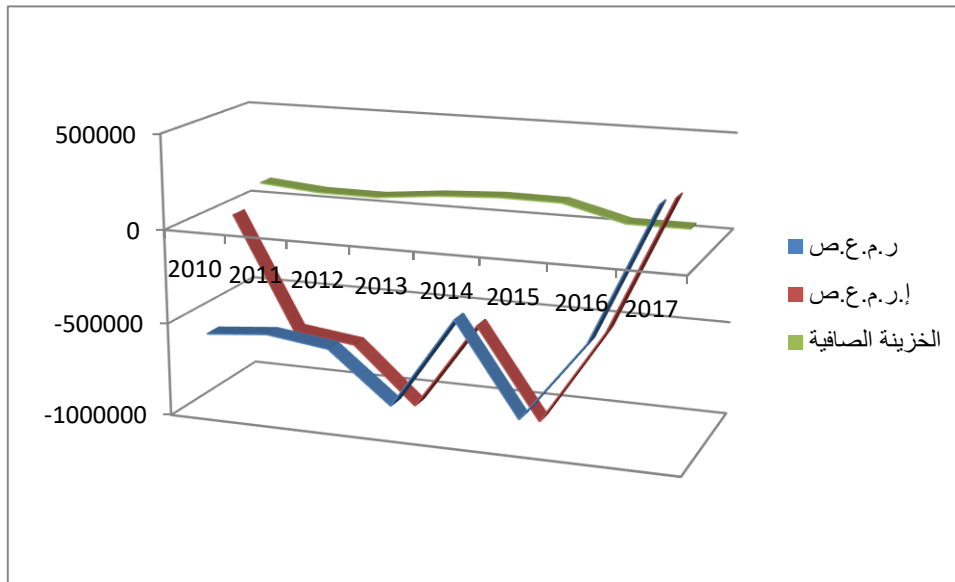
■ انخفاض مستمر للخزينة الصافية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2015م/2016م؛

■ زيادة الخزينة الصافية للشركة SNTF ناحية قسنطينة سنة 2017م بمقدار 706 ألف دينار جزائري مقارنة بسنة 2016م.

والشكل رقم (4-5) يوضح تطور مؤشرات التوازنات المالية القصيرة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الشكل رقم (4-5): تطور مؤشرات التوازنات المالية القصيرة الأجل

للشركة SNTF ناحية قسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول تحليل التوازنات المالية القصيرة الأجل وعلى برنامج .EXCEL

ويتجلى لنا بوضوح من خلال الشكل أعلاه أنه:

▪ خلال الفترة 2010م/2016م ، ر.م.ع.ص و إ.ر.م.ع.ص > 0 ◀ الشركة SNTF ناحية قسنطينة ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال، كما أنها لم تستخدم هذه الموارد في تمويل وتنشيط دورة الاستغلال، كما أن لديها خزينة صافية موجبة؛

▪ في سنة 2017م، ر.م.ع.ص < إ.ر.م.ع.ص ◀ الشركة SNTF ناحية قسنطينة استطاعت تمويل احتياجات أنشطتها الجارية باستخدام رأس المال العامل الصافي، وبقي فائض من ر.م.ع.ص، وهذا يدل على وجود سيولة في المؤسسة.

الفرع الثالث: طريقة النسب في إطار تحليل سيولة/ استحقاق

سوف نحاول في هذا الفرع حساب خطر السيولة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، من خلال طريقة النسب في إطار تحليل سيولة/استحقاق، ومن أهم مؤشرات هذه الطريقة ما يلي:

1. نسبة تمويل الأصول الجارية: ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية :

$$\text{نسبة تمويل الأصول الجارية} = \text{ر.م.ع.ص} / \text{الأصول الجارية} \times 100\%$$

ويختلف تفسير هذه النسبة من قطاع إلى آخر، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة، فهذا يعرض المؤسسة إلى صعوبات مالية ، أما إذا كانت مرتفعة، فهذا معناه أن المؤسسة جمدت أموالا على حساب تحقيق المردودية.

وفيما يلي نورد الجدولين التاليين لحساب نسبة تمويل الأصول الجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-58): حساب نسبة تمويل الأصول الجارية خلال الفترة 2010م/2013م

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات
				البيان
(847395.89)	(579436.60)	(535915.69)	(566810.14)	رأس المال العامل الصافي
640964.19	587960.24	706965.70	687592.94	الأصول الجارية
%(132.20)	%(98.55)	%(75.80)	%(82.43)	% تمويل الأصول الجارية

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(4-52).

الجدول رقم (4-59): حساب نسبة تمويل الأصول الجارية خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

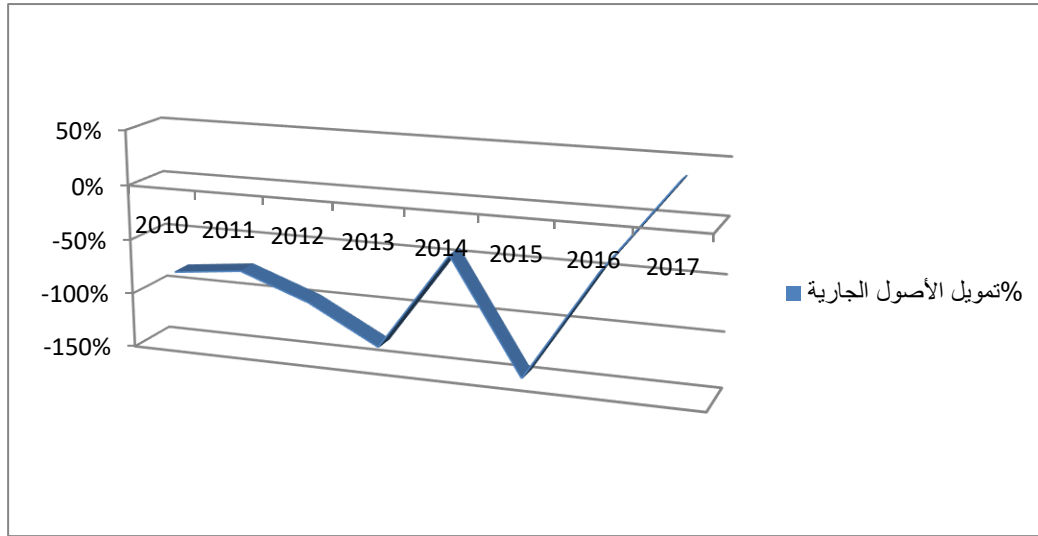
2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
302415.68	(414356.54)	(842306.48)	(358837.76)	رأس المال العامل الصافي
824510.60	888708.05	573432.53	829348.27	الأصول الجارية
%36.67	%(46.62)	%(146.88)	%(43.26)	% تمويل الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-53).

نلاحظ من خلال الجدولين أن:

- نسبة تمويل الأصول الجارية باستخدام رأس المال العامل الصافي للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2016م/2010م سالبة؛
 - عدم اعتماد الشركة SNTF ناحية قسنطينة على رأس المال العامل الصافي لتمويل أصولها الجارية، وهذا قد يعرضها إلى صعوبات مالية.
 - نسبة تمويل الأصول الجارية باستخدام رأس المال العامل الصافي للشركة SNTF ناحية قسنطينة في سنة 2017م موجبة وهي تدل على أن الشركة:
 - لديها هامش أمان كافي وهذا لأن النسبة تجاوزت 30%؛
 - اعتمدت على نسبة 36.67% من رأس المال العامل الصافي لتمويل أصولها الجارية.
- والشكل رقم (4-6) يوضح مدى اعتماد الشركة SNTF ناحية قسنطينة على رأس المال العامل الصافي لتمويل أصولها الجارية خلال الفترة 2017م/2010م:

الشكل رقم (4-6): نسبة تمويل الأصول الجارية للشركة SNTF ناحية قسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (4-56) و(4-57) وعلى برنامج EXCEL.

2. نسب السيولة: ولقياس السيولة يتم الاعتماد على النسب التالية:

أ. نسبة السيولة العامة: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وفيما يلي نورد الجدولين التاليين لحساب نسبة السيولة العامة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-60): حساب نسبة السيولة العامة خلال الفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
الأصول الجارية	687592.94	706965.70	587960.24	640964.19
الخصوم الجارية	1254403.08	1242881.39	1167396.84	1488360.08
نسبة السيولة العامة	0.54	0.56	0.50	0.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-52).

الجدول رقم (4-61): حساب نسبة السيولة العامة خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
824510.60	888708.05	573432.53	829348.27	الأصول الجارية
522094.92	1303064.59	1415739.01	1188186.03	الخصوم الجارية
1.57	0.68	0.40	0.69	نسبة السيولة العامة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-53).

نلاحظ من الجدولين أعلاه أن:

- نسبة السيولة العامة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2016م أقل من المعيار "1" المتعارف عليه للحكم على السيولة العامة؛
- الشركة SNTF ناحية قسنطينة لا تستطيع مواجهة خصومها الجارية باستخدام أصولها الجارية.
- نسبة السيولة العامة للشركة SNTF ناحية قسنطينة سنة 2017م أكبر من المعيار "1" المتعارف عليه، وهذا يدل على أن:
 - رأس المال العامل للشركة موجبا؛
 - الشركة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية.
- وتعتبر نسبة السيولة العامة مؤشرا عاما لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة، مما يستدعي حساب نسبة السيولة المختصرة والجاهزة.
- ب. نسبة السيولة المختصرة: وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية}$$

وفيما يلي نورد الجدولين التاليين لحساب نسبة السيولة المختصرة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-62): حساب نسبة السيولة المختصرة خلال الفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
القيم القابلة للتحقيق	497922.67	542439.71	426768.70	442198.91
القيم الجاهزة	103380.10	75162.26	74102.26	106208.30
المجموع	601302.77	617601.97	500870.96	548407.21
الخصوم الجارية	1254403.08	1242881.39	1167396.84	1488360.08
نسبة السيولة المختصرة	0.47	0.49	0.42	0.36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-14) ورقم (4-16).

الجدول رقم (4-63): حساب نسبة السيولة المختصرة خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
القيم القابلة للتحقيق	563657.18	306229.54	693021.96	641855.00
القيم الجاهزة	123637.23	120628.21	35825.44	36531.43
المجموع	687294.41	426857.75	728847.40	678386.43
الخصوم الجارية	1188186.03	1415739.01	1303064.59	522094.92
نسبة السيولة المختصرة	0.57	0.30	0.55	1.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-15) ورقم (4-17).

نلاحظ من الجدولين أعلاه أن:

- نسبة السيولة المختصرة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2016م أقل من المعيار المتعارف عليه "0.7"؛
- عدم قدرة الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2016م على مواجهة خصومها قصيرة الأجل باستخدام قيمها القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.
- نسبة السيولة المختصرة للشركة SNTF ناحية قسنطينة سنة 2017م أكبر من المعيار المتعارف عليه "0.7" ومن المعيار "1"، وهذا يدل على أن الشركة تستطيع مواجهة خصومها الجارية باستخدام حقوقها وقيمها الجاهزة من دون مخزونات.

ج. نسبة السيولة الجاهزة: وتحسب نسبة السيولة الجاهزة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وفيما يلي نورد الجدولين التاليين لحساب نسبة السيولة الجاهزة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-64): حساب نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
البيان				
القيم الجاهزة	103380.10	75162.26	74102.26	106208.30
الخصوم الجارية	1254403.08	1242881.39	1167396.84	1488360.08
نسبة السيولة الجاهزة	0.08	0.06	0.06	0.07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-14) ورقم (4-16).

الجدول رقم (4-65): حساب نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
القيم الجاهزة	123637.23	120628.21	35825.44	36531.43
الخصوم الجارية	1188186.03	1415739.01	1303064.59	522094.92
نسبة السيولة الجاهزة	0.1	0.08	0.02	0.06

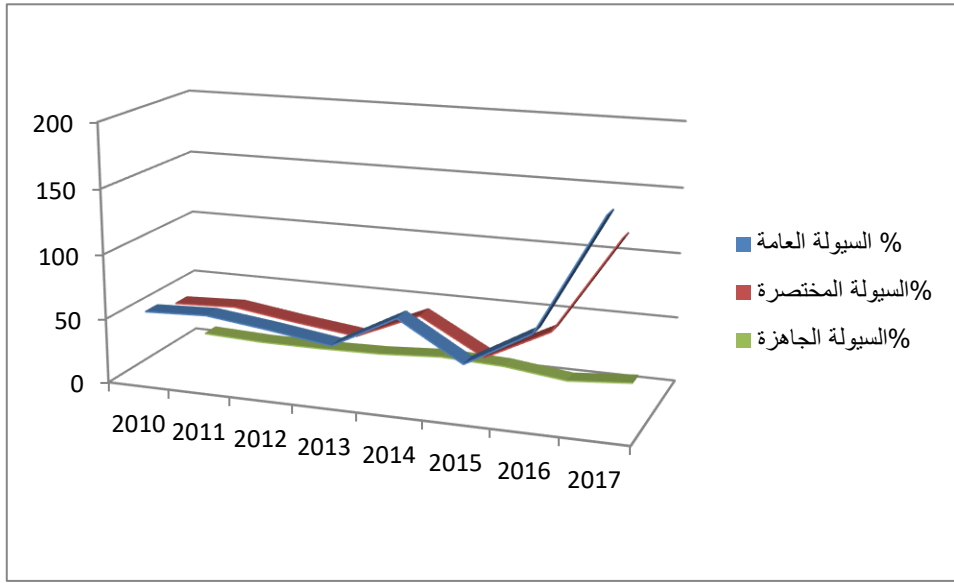
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-15) ورقم (4-17).

نلاحظ من الجدولين أعلاه أن:

- نسبة السيولة الجاهزة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م ضعيفة، وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على مواجهة خصومها الجارية باستخدام قيمها الجاهزة.
- ارتفاع نسبة السيولة الجاهزة إلى "0.07" سنة 2013م بعد انخفاضها إلى 0.06 سنة 2011م و2012م.

وفيما يلي الشكل رقم (4-6) يوضح تطور نسب السيولة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الشكل رقم (4-6): تطور نسب السيولة للشركة SNTF ناحية قسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول حساب نسب السيولة وعلى برنامج EXCEL.

ويتجلى بوضوح من خلال الشكل أعلاه أن نسب السيولة للشركة SNTF ناحية قسنطينة:

- خلال الفترة 2010م/2016م منخفضة، وهذا معناه أن الشركة ليست لديها سيولة كافية لمواجهة خصومها الجارية، مما قد يعرضها إلى صعوبات مالية؛
- في سنة 2017م تحسن السيولة العامة والسيولة المختصرة، إلا أن الشركة ليست لديها سيولة جاهزة لمواجهة خصومها الجارية.

المطلب الثالث: الكشف عن خطر الإفلاس للشركة SNTF ناحية قسنطينة

يتم الكشف عن خطر الإفلاس للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال فترة الدراسة 2010م/2017م، بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة، هذا الجدول الذي جاء به لأول مرة SCF . وهو يوفر مؤشرات تحليلية ديناميكية للحكم على خزينة الشركة من خلال:

- تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
- تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة التمويل للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

الفرع الأول: تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة

إن حساب عدم الملاءة المالية التشغيلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م يكون من خلال المؤشرات التالية:

1. فائض خزينة الاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة

يسمح فائض خزينة الاستغلال بمعرفة احتياجات المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى بالكشف عن صعوبات خزينة المؤسسة ومصادرها، فهو مؤشر بامتياز لخطر الإفلاس، لذا يجب أن يكون موجبا، ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{فائض خزينة الاستغلال} = \text{مقبوضات الاستغلال} - \text{مدفوعات الاستغلال}$$

حيث يقصد بمقبوضات الاستغلال التحصيلات المقبوضة من الزبائن، أما مدفوعات الاستغلال فهي تمثل المبالغ المدفوعة للموردين وللمستخدمين. وفيما يلي الجدولين التاليين يستعرضان فائض خزينة الاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2013م:

الجدول رقم (4-66): حساب فائض خزينة الاستغلال للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013
مقبوضات الاستغلال	225350,35	263197,75	364877,51	335762.58
مدفوعات الاستغلال	1673872,17	2297783,07	2699541,04	3329609.83
فائض خزينة الاستغلال	(1448521.82)	(2034585.32)	(2334663.53)	(2993847.25)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-20).

الجدول رقم (4-67): حساب فائض خزينة الاستغلال للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
مقبوضات الاستغلال	269018.84	354342,36	255427,26	163210,40
مدفوعات الاستغلال	3797781.07	3241620,32	3157995,61	2922035,93
فائض خزينة الاستغلال	(3528762.23)	(2887277.96)	(2902568.35)	(2758825.53)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-21).

ونلاحظ من خلال الجدولين التاليين أن:

- فائض خزينة الاستغلال $0 >$ بمعنى سالب، وهذا يدل على عدم قدرة الشركة SNTF ناحية قسنطينة على تغطية مدفوعات الاستغلال بواسطة مقبوضات الاستغلال خلال الفترة 2010م/2017م؛
 - فائض خزينة الاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة غير كافي لتغطية المصاريف الأخرى القصيرة الأجل لدورة التشغيل. وهذا يعرض الشركة إلى صعوبات مالية.
2. تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية: يتم توزيع فائض خزينة الاستغلال على كل شيء لا يقع ضمن فئتي الاستثمار والتمويل، لذا يجب أن يكون موجبا لكي يستطيع تغطية المصاريف الإجبارية خارج الاستغلال مثل الفائدة المدفوعة والضرائب المدفوعة. وفيما يلي التدفقات النقدية التي يتم طرحها من فائض خزينة الاستغلال:

تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية = فائض خزينة الاستغلال - الفوائد والمصاريف المالية - الضرائب على النتائج < 0

وبما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد كان سنة 2010م، لاحظنا من خلال جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2014م إضافة حساب عمليات في انتظار التصنيف (هذه العمليات لم يتم تصنيفها ضمن حسابات دورة الأنشطة العمليانية) عند حساب تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية.

وفيما يلي الجدولين أدناه يستعرضان تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2013م:

الجدول رقم (4-68): حساب تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
(2993847.25)	(2334663.53)	(2034585.32)	(1448521.82)	فائض خزينة الاستغلال
1139.48	829,67	740,56	548,97	الفوائد والمصاريف المالية
623.75	10,50	189,37	-	الضرائب على النتائج
36290.03	38548,57	40159,83	173867,65	عمليات في انتظار التصنيف
(2959320.45)	(2296955,13)	(1995355,42)	(1275203,14)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(4-19).

الجدول رقم (4-69): حساب تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
(2758825.53)	(2902568.35)	(2887277.96)	(3528762.23)	فائض خزينة الاستغلال
1472,09	1270,84	1138,30	1401.45	الفوائد والمصاريف المالية
1835,64	6431,60	224,75	218.70	الضرائب على النتائج
-	-	-	33615.74	عمليات في انتظار التصنيف
(2762133,26)	(2910270.79)	(2888641,01)	(3496766.64)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(4-20).

ونلاحظ من خلال الجدولين السابقين:

- تزايد مستمر للفوائد والمصاريف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة، من 548.97 ألف دج سنة 2010 إلى 1139.48 ألف دج سنة 2013م؛
 - انخفاض الضرائب على النتائج بقيمة 10.50 ألف دج سنة 2012م ، وهذا راجع للخسائر المتتالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
 - في سنة 2015م تم تصنيف حساب عمليات في انتظار التصنيف للشركة SNTF ناحية قسنطينة؛
 - قيمة الضرائب على النتائج انخفضت سنة 2017م إلى 1835.64 ألف دج، بعدما كانت قيمتها 6431.60 ألف دج في سنة 2016م ؛
 - تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية $0 >$ بمعنى سالب، وهذا لأن فائض خزينة الاستغلال سالب، وهو يدل على حدوث عدم الملاءة المالية التشغيلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م؛
 - فائض خزينة الاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة غير كافي لمواجهة الالتزامات التعاقدية الواجبة الدفع، مما يجعل الشركة في وضعية جد حرجة تهدد استمراريتها.
3. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: يكتسب هذا التدفق الصافي من جدول سيولة الخزينة أهمية خاصة، باعتبار أنه أهم رصيد منتج للإيراد في المؤسسة من خلال أنشطتها التشغيلية، ويتم حسابه كما يلي:

ص.ت.أ. خ. المتأتية من الأنشطة التشغيلية = تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

وفيما يلي الجدولين التاليين يستعرضان صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-70): حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	البيان المسنوات
(2959320.45)	(2296955,13)	(1995355,42)	(1275203,14)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
3999.95	1206,94	3522.22	10648,15	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2955320.50)	(2295748,19)	(1991833.20)	(1264554,99)	ص.ت. أ.خ. المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-19).

الجدول رقم (4-71): حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	البيان المسنوات
(2762133,26)	(2910270,97)	(2888641,01)	(3496766.64)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
21529,66	10467,45	1078,18	13128.56	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2740603,60)	(2899803,34)	(2887562,83)	(3483638.08)	ص.ت. أ.خ. الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-20).

ونلاحظ من خلال الجدول السابقين أن:

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة موجبة خلال الفترة 2010م/2017م؛
- ارتفاع ملحوظ في قيمة تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة إلى 10467.45 ألف دج و 21529.66 ألف دج سنة 2016م و 2017م على الترتيب؛
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية > 0 ← بمعنى سالب، وهذا يدل على عدم قدرة الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م على إنتاج إيرادات من أنشطتها العملياتية؛

- الشركة SNTF ناحية قسنطينة تعاني من عدم الملاءة المالية التشغيلية خلال الفترة 2010م/2017م، وهي في وضعية جد حرجة تهدد استمراريتها.

الفرع الثاني: تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار

تحدث عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى دورة الاستثمار نتيجة عجز التدفق النقدي التشغيلي عن تغطية التدفق الصافي من الأنشطة الاستثمارية، بحيث يكون هذا الأخير سالبا. وهذا راجع إلى عدم قدرة التدفقات النقدية الداخلة للاستثمار على تغطية التدفقات النقدية الخارجة. ومن هنا يظهر دور دورة التشغيل في تغطية هذا العجز. وعلى العموم يتم تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة الاستثمار من خلال المؤشرات التالية:

1. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: إن هذا التدفق الصافي للاستثمار نجده في قسم الاستثمار من جدول سيولة الخزينة، حيث يتم من خلاله تحديد العجز على مستوى أنشطة الاستثمار.

وفيما يلي الجدولين رقم (4-72) ورقم (4-73) يستعرضان صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-72): حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	البيان
المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية	8952,42	9078.78	3464,23	5003.74	
ص. ت. أ. خ. المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	(8952,42)	(9078.78)	(3464,23)	(5003.74)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-19).

الجدول رقم (4-73): حساب صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار للفترة 2014/2017

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	البيان
المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية	3378.60	12782,98	7365,24	17574,94	
ص. ت. أ. خ. المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	(3378.60)	(12782,98)	(7365,24)	(17574,94)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-20).

ونلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن:

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) > 0 ← بمعنى سالب، حيث اقتصرت دورة استثمار الشركة SNTF ناحية قسنطينة على اقتناء قيم ثابتة وعينية خلال الفترة 2010م/2017م.

2. مؤشر تغطية النفقات الرأسمالية: يعبر عن هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$\text{تغطية النفقات الرأسمالية} = \text{تدفقات النقدية الداخلة المتأتية من أنشطة الاستثمار} - \text{النفقات الرأسمالية}$$

ولأن الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م ليس لديها تدفقات نقدية داخلة متأتية من أنشطة الاستثمار، فلا يمكن حساب هذا المؤشر.

3. التدفق النقدي الحر: يعد التدفق النقدي الحر مؤشرا مفيدا في تقييم ما إذا كانت الشركة SNTF ناحية قسنطينة قادرة على تمويل الاستثمارات من الأنشطة التشغيلية ناقص النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات. ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{التدفق النقدي الحر} = \text{صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية} - \text{المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة المادية والمعنوية}$$

وفيما يلي الجدولين التاليين يستعرضان صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-74): حساب التدفق النقدي الحر للفترة 2010/2013

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات
				البيان
(2955320.50)	(2295748,19)	(1991833.20)	(1264554,99)	ص.ت. أ.خ. المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
5003.74	3464,23	9078.78	8952,42	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة المادية والمعنوية
(2960324.24)	(2299212.42)	(2000911.98)	(1273507.41)	التدفق النقدي الحر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-19).

الجدول رقم (4-75): حساب التدفق النقدي الحر للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	السنوات	البيان
(2740603,60)	(2899803,34)	(2887562,83)	(3483638,08)		ص.ت. أ. خ. المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
17574,94	7365,24	12782,98	3378,60		المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة المادية والمعنوية
(2758178,54)	(2907168,58)	(2900345,81)	(3487016,68)		التدفق النقدي الحر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-20).

ونلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن:

- التدفق النقدي الحر $0 >$ بمعنى سالب، وهذا راجع إلى عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى الأنشطة التشغيلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010م، وهذا يعني أن المؤسسة لجأت إلى التمويل الخارجي؛
- الشركة SNTF ناحية قسنطينة لا تمتلك تدفق نقدي حر، وهذا نتيجة مباشرة لعدم الملاءة المالية التشغيلية.

الفرع الثالث: تحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية على مستوى أنشطة التمويل

بما أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة عاجزة عن تحقيق تدفق نقدي حر خلال الفترة 2017/2010م، فيتعذر علينا حساب التدفق النقدي المتاح للملاك ولسداد الدين. ويبقى لنا فقط استعراض صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010م، يتوجب علينا استعراض صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل، وذلك من خلال الجدولين التاليين للفترة 2017/2010م:

الجدول رقم (4-76): صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

2013	2012	2011	2010	السنوات	البيان
3151538,43	2520075,87	2113506,70	1461786,48		التحصلات المتأتية من القروض
158593,30	222756,91	141157,00	131711,27		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2992945,13	2297318,96	1972349,70	1330075,21		ص.ت. أ. خ. المتأتية من نشاطات التمويل (ج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-19).

الجدول رقم (4-77): صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

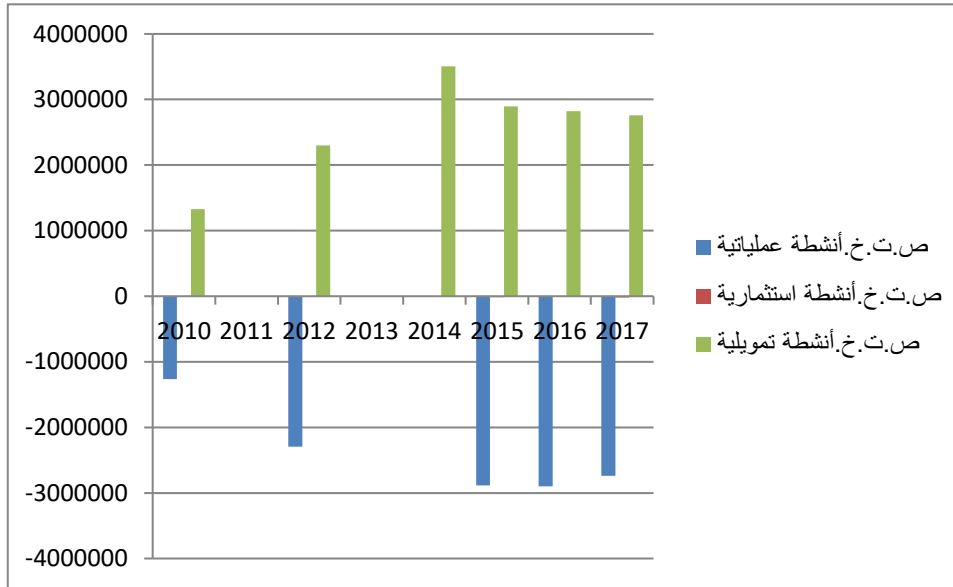
البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017
التحصيلات المتأتية من القروض		3731814,00	33533369,71	3229320,23	2890281,44
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		227488,00	456191,92	405926,57	131396,91
ص. ت. أ. خ. المتأتية من نشاطات التمويل (ج)		3504326,00	2897177,79	2823393,66	2758884,53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-20).

ونلاحظ من خلال الجدولين التاليين أن:

- تدفقات الخزينة الداخلة لأنشطة التمويل للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م تقتصر فقط على التحصيلات المتأتية من القروض؛
- تدفقات الخزينة الخارجة لأنشطة التمويل للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م تقتصر فقط على تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة؛
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل < 0 ← بمعنى موجب، وهذا يعني أن الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة لجأت إلى التمويل الخارجي خلال الفترة 2010م/2017م ، حيث استطاعت تسديد القروض وبقي فائض لديها؛
- تزايد ملحوظ ومستمر لصافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة، حيث ارتفع من 1330075.21 ألف دج إلى 2992945.13 ألف دج سنة 2010م و2013م على الترتيب.
- يمثل صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل بمبلغ 3504326.00 ألف دج أعلى قيمة خلال الفترة 2010م/2017م.
- ومعطيات الشكل رقم (4-8) توضح أهمية صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل مقارنة بصافي تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية، والتي حجمها (بالسلب) أكبر بكثير من صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية.

الشكل رقم (4-8): أهمية صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

ويمثل تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)، والذي يتم التعبير عنه من خلال العلاقة التالية:

تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)

وفيما يلي نورد الجدولين التاليين لمعرفة تغير أموال الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم (4-78): تغير أموال الخزينة للفترة 2013/2010

الوحدة: 1000 دج

السنوات	البيان	2013	2012	2011	2010
ص.ت. أ.خ. المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		(2955320.50)	(2295748,19)	(1991833.20)	(1264554,99)
ص.ت. أ.خ. المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		(5003.74)	(3464,23)	(9078.78)	(8952,42)
ص.ت. أ.خ. المتأتية من نشاطات التمويل (ج)		2992945.13	2297318,96	1972349.70	1330075,21
	تغير الخزينة خلال الدورة (أ + ب + ج)	32620.89	(1893,46)	(28562.28)	56567,80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-19).

الجدول رقم (4-79): تغير أموال الخزينة للفترة 2017/2014

الوحدة: 1000 دج

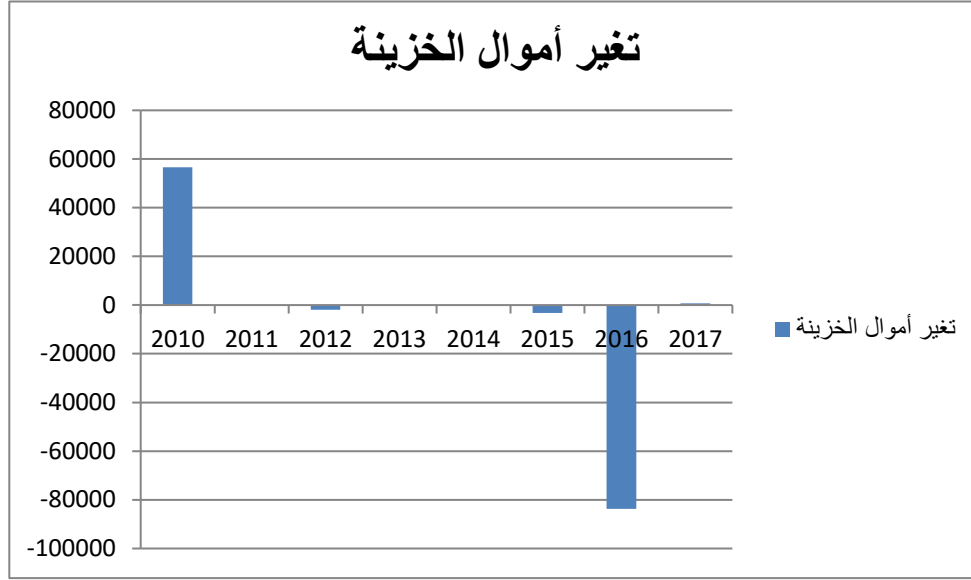
2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
(2740603,60)	(2899803,34)	(2887562,83)	(3483638,08)	ص.ت.أ. خ. المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
(17574,94)	(7365,24)	(12782,98)	(3378,60)	ص.ت.أ. خ. المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
2758884,53	2823393,66	2897177,79	3504326,00	ص.ت.أ. خ. المتأتية من نشاطات التمويل (ج)
705,99	(83774,92)	(3168,02)	17309,32	تغير الخزينة خلال الدورة (أ+ب+ج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-20).

ونلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن:

- انخفاض تغير الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة من 56567.80 ألف دج سنة 2010م إلى (28562.28) ألف دج و(1893.46) ألف دج سنة 2011م و2012م على الترتيب. وذلك لعجز صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على تغطية العجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية؛
 - تحسن تغير الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث أصبح موجبا بقيمة 32620.89 ألف دج سنة 2013م؛
 - انخفاض تغير الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة سنة 2014م بقيمة 17308.32 ألف دج؛
 - تدهور تغير الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث أصبح سالبا بقيمة (3168.02) ألف دج و(83774.92) ألف دج سنة 2015م و2016م على الترتيب، وذلك لعدم قدرة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على تغطية العجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية؛
 - تحسن تغير الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث أصبح موجبا بقيمة 705.99 ألف دج سنة 2017م.
- والشكل رقم (4-9) يوضح التغير في قيمة تغير أموال الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010:

الشكل رقم (4-9): تغير أموال الخزينة
للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-75) و(4-76).

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل تطبيق أهم ما جاء به الجزء النظري على الشركة **SNTF**، حيث تناولنا كخطوة أولى تعريف الشركة وتطورها التاريخي وأهم الوسائل المادية التي تعتمد عليها للقيام بمختلف نشاطاتها. كما تطرقنا إلى التقسيم الإداري للشركة والذي تبين لنا من خلاله الفروع والمديريات التي تتوزع على التراب الوطني من أجل تسيير موارد الشركة بفعالية وكفاءة.

ولقد وقع اختيارنا على المديرية الجهوية للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة، رغبة منا في التحكم بموضوع البحث الذي يتطلب إمام دقيق ومفصل حول المعلومات الداخلية للشركة. وبعد استعراض مختلف الفئات المهنية لمستخدمي الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة وكذا هيكلها التنظيمي، تم التطرق إلى أهمية ودور دائرة المالية والمحاسبة العامة للشركة.

ولأن الهدف من دراستنا هو إبراز دور مخرجات **SCF** في تحديد المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، قمنا بتحليل وقياس مختلف المؤشرات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري اعتمادا على الكشوف المالية للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م. بداية من جدول حسابات النتائج لتحديد الخطر الاقتصادي، ومن ثم تحليل الميزانية لتحديد خطر اللاسيولة، وأخيرا جدول سيولة الخزينة للكشف عن خطر الإفلاس.

ولقد توصلنا من خلال تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير، وفق التحليل الأفقي لحسابات النتائج والتحليل العمودي للجزء العلوي من نفس الكشف إلى أن النتيجة العملية هي المسؤولة عن تحقيق نتيجة إيجابية، كونها تمثل النشاط الأساسي للشركة، إلا أنها كانت سالبة خلال الفترة 2010م/2017م، وهذا يعتبر نتيجة مباشرة لتدهور فائض خزينة الاستغلال حيث كان سالبا خلال فترة الدراسة. كما لاحظنا أن نمو رقم الأعمال للشركة يكاد يكون منعدما مقارنة بالوتيرة التي تتمو بها مصاريف المستخدمين، والتي كانت سببا في تدهور المردودية التجارية والاقتصادية والمالية.

ولقد توصلنا إلى تحديد الخطر الاقتصادي للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، حيث تبين لنا بوضوح الحساسية الكبيرة بين التغير في رقم الأعمال والتغير في النتيجة العملية. فالانخفاض في رقم الأعمال مع العبء الكبير لمصاريف المستخدمين كان لهما تأثير سلبي على النتيجة العملية.

أما على مستوى الميزانية فلقد تم تحليل التوازنات المالية القصيرة الأجل للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، والتي تبين لنا من خلالها وجود خزينة صافية موجبة، ولقد لاحظنا أن رأس المال العامل الصافي والاحتياج في رأس المال العامل الصافي كانا سالبين خلال الفترة

2010م/2016م، وهذا معناه أن الشركة ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال، كما أنها لم تستخدم هذه الموارد في تمويل وتنشيط دورة الاستغلال.

أما في سنة 2017م لاحظنا أن كل من رأس المال العامل الصافي والاحتياج في رأس المال العامل الصافي موجبين، حيث استطاعت الشركة SNTF ناحية قسنطينة تمويل احتياجات أنشطتها الجارية باستخدام رأس المال العامل الصافي، مع بقاء فائض في الخزينة. إلا أن هذا لا يعبر بالضرورة عن الصحة المالية للشركة. فمن خلال حساب نسب السيولة للفترة 2010م/2016م توصلنا إلى تحديد خطر اللاسيولة للشركة، حيث تبين لنا أنها ليست لديها سيولة عامة ومختصرة وجاهزة، كافية لمواجهة خصومها الجارية، مما قد يعرضها إلى صعوبات مالية، إلا أنها تمكنت من تحقيق سيولة عامة ومختصرة سنة 2017م.

ولقد توصلنا من خلال دراسة جدول تدفقات الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م أن التدفقات الصافية لأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة سالبة، وهذا بسبب عجز الشركة عن توليد إيرادات من نشاطها الاستغلالي والذي يظهر من خلال فائض خزينة الاستغلال، حيث كان سالبا خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الشركة تعاني من عدم الملاءة المالية التشغيلية.

كما لاحظنا من خلال تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار أن النشاط الاستثماري للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م اقتصر على اقتناء تشييات مادية ومعنوية، الأمر الذي نتج عنه تدفق نقدي سالب من أنشطة الاستثمار. وكنتيجة مباشرة لتحديد عدم الملاءة المالية التشغيلية حصلنا على عجز في التدفق النقدي الحر. وبطبيعة الحال تعذر علينا حساب التدفق النقدي المتاح للملاك ولسداد الدين.

ولقد تبين لنا من خلال تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة تلجأ إلى المتحصلات المتأتية من القروض لتسديد قروضها، ونفقاتها الرأسمالية وتغطية العجز على مستوى نشاطها الاستغلالي. ولقد لاحظنا وجود عجز وتذبذب مستمر لتغير الخزينة خلال الفترة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، وهذا نتيجة عدم قدرة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على تغطية العجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية وذلك خلال السنوات التالية: 2011م و2012م، 2015م و2016م. الأمر الذي يؤكد لنا عدم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط والذي يجعلها عرضة للإفلاس.

الخاتمة

الخاتمة

إن اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر خطوة مهمة لتجاوز النقائص والثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني، بالأخص مع التوجه الجديد للاقتصاد من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق وفتح الجزائر المجال للاستثمار الأجنبي. ففي ضوء ذلك يمكن القول أن الجزائر تسعى من خلال تطبيقها للـ SCF إلى ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية من جهة، وإلى تحسين نوعية وكفاءة التسيير في المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

وتعتبر الكشوف المالية من أهم النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، بحيث ألزم على كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي أن يتولى سنويا إعداد هذه الكشوف مع الأخذ بعين الاعتبار مقومات تقديم وعرض هذه الكشوف. وتتضمن هذه الكشوف حسب النظام الجديد زيادة على الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة (أوتدفقات) الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وكذلك ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة.

كما تعد المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية من أهم الركائز التي يتم الاعتماد عليها للتعبير عن الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية. ولقد تم تناول موضوع تحليل المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد كموضوع بحث لدراستنا، ومن هنا كان لابد لنا من التطرق إلى مختلف المسميات والمفاهيم المرتبطة به.

ولقد تم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال استعراض المفاهيم الأساسية حول المخاطر المالية، حيث تم تناول ماهية المؤسسات الاقتصادية وتطورها التاريخي ومختلف تصنيفاتها. كما تم التطرق إلى مفهوم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وأنواعها وطرق قياسها، وكذا الإشارة إلى ماهية وطبيعة ونطاق المالية في المؤسسات الاقتصادية، وهذا من أجل التعرف على مصدر وطبيعة المخاطر المالية، وتبسيط الضوء على مدخل يتم من خلاله تعريف المخاطر المالية.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ"الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، فقد خصص لاستعراض مفهوم معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وأهم المحطات التاريخية التي أدت إلى صناعة هذه المعايير، ومن ثم تناول تعريف ومجال تطبيق SCF وأهم مكوناته وأهدافه، وفي الأخير التطرق إلى أهمية SCF في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية.

ولقد خصص الفصل الثالث، والذي يتمثل في تحليل المخاطر المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، لاستعراض أهم ما توصلت إليه الدراسات في جانب التحليل المالي في ظل المعايير

المحاسبية الدولية بصفة عامة، والنظام المحاسبي المالي بصفة خاصة. حيث تم تسليط الضوء لدراسة الخطر الاقتصادي على مستوى حسابات النتائج، وخطر اللاسيولة بالاعتماد على الميزانية، وفي الأخير خطر الإفلاس بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة.

وفيما يخص الفصل الرابع والأخير المعنون بـ"الدراسة الميدانية الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة" حاولنا من خلاله إسقاط أهم نقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حيث تم استعراض البطاقة الفنية للشركة SNTF ناحية قسنطينة كمرحلة أولى، ثم بعد ذلك تم تقديم الكشف المالي للشركة للفترة 2010م/2017م، والتي من خلالها قمنا بحساب مختلف المؤشرات لقياس المخاطر المالية والمتمثلة في الخطر الاقتصادي وخطر اللاسيولة وخطر الإفلاس.

نتائج البحث

لقد توصلنا في الفصل الأول في إطار اختبار صحة الفرضية الأولى إلى أن السبب الرئيسي لحدوث المخاطر المالية لم يعد يقتصر فقط على استخدام المؤسسات للديون في هيكلها التمويلي، خصوصا مع الأزمات الدولية الناتجة عن التغيير والتطور المستمر للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

ويرجع ذلك إلى وجود علاقة سببية بين مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والمخاطر المالية. هذه العلاقة السببية تعتبر مختلف أنواع المخاطر أحداثا غير منتهية تؤدي بصفة مباشرة إلى حدوث المخاطر المالية، حيث يتم التعبير عنها بالمعنى الواسع على أنها تشكل قلب المشكلة المالية لمخاطر المؤسسات.

الأمر الذي أضاف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية، وذلك من خلال تبني مدخل حديث يرتبط بشكل مباشر بالهدف النهائي لعموم المؤسسات الاقتصادية المحلية، وفي نفس الوقت للمؤسسات ذات الأعمال الدولية، وهو تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم التدفق المالي المنتظر للاستثمار، بالبحث عن أقل تكلفة ممكنة للأموال. ويساعد هذا المدخل على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية بالمؤسسات، وبين أدوات القياس لها، وبين الهدف من إدارتها.

وعليه تم تحديد مفهوم المخاطر المالية حسب مدخل خلق القيمة على أنها الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين بالمؤسسات، بسبب الخسائر المتراكمة من دورة مالية إلى أخرى، وبالأخص إذا كانت المؤسسات تستخدم الديون، مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على السداد، وتعرضها إلى مخاطر العسر المالي واحتمال مواجهة خطر الإفلاس والذي يعتبر نهاية غير طبيعية لها.

وفي إطار اختبار صحة الفرضية الثانية توصلنا إلى أن الكشوف المالية تعتبر من أهم النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، بحيث ألزم على كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي أن يتولى سنويا إعداد هذه الكشوف مع الأخذ بعين الاعتبار مقومات تقديم وعرض هذه الكشوف، مما يدل على صحة الفرضية الثانية.

ولا بد أن تتوفر هذه الكشوف المالية على جملة من المواصفات تسمى بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تعرف أيضا بجودة المعلومات المحاسبية. والمقصود من مفهوم جودة المعلومات المحاسبية هو ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

وهذا ما يؤكد لنا تميز المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية في ظل SCF بخصائص نوعية ذات جودة عالية تتمثل في قابلية الفهم والملائمة، الموثوقية وقابلية المقارنة، بحيث تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات وأدائها المالي.

ولقد تم في الفصل الثالث اختبار الفرضية الثالثة والتأكد من صحتها، حيث توصلنا إلى أن طريقة إعداد وعرض الكشوف المالية وفق SCF تساهم بشكل كبير في تطبيق تقنيات التحليل المالي. فالمعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية من أهم الركائز التي يتم الاعتماد عليها للتعبير عن الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية، وهذا بقياس المركز المالي للمؤسسات من خلال الميزانية، الأداء والنجاعة من خلال جدول حسابات النتائج، وكذا وضعية الخزينة من خلال جدول سيولة الخزينة.

وعليه تعد الكشوف المالية وفق SCF المستمد من معايير المحاسبة الدولية، أداة قوية في عرض المعلومات، مما يساهم في تسهيل عملية التحليل المالي، وهذا بعد أن أدمجت بصفة تلقائية العديد من التعديلات والمعالجات التي كانت ضرورية سابقا. وهذا يتجلى بوضوح من خلال الميزانية التي أصبحت ذات منظور مالي، حيث يتم تصنيف الأصول إلى غير جارية وجارية، وبنفس الطريقة يتم تصنيف الخصوم، بما يخدم ويسهل عمل المحلل المالي الذي كان يقوم بعدة تعديلات.

ولا تزال الميزانية كشف مالي أساسي للقيام بعملية التحليل المالي، فهي لطالما كانت ومازالت الكشف الوحيد الذي يعرض جميع أصول وخصوم المؤسسة، كما أنها تمثل قاعدة بيانات رئيسية للتحليل القائم على مقارنة الأصول بالخصوم من أجل تحليل موارد واستخدامات المؤسسة خلال السنة المالية. وهي تحتوي على أهم المؤشرات التي تساعد على معرفة هيكل أصول وخصوم المؤسسة، الأمر الذي يسهل القيام بتحليل التوازن المالي القصير الأجل ونسب السيولة لتحديد خطر اللاسيولة.

أما بالنسبة إلى حسابات النتائج فيعتبر الكشف الوحيد الذي يتم التقرير فيه عن نتائج المؤسسة، والكشف عن أدائها المالي وقدرتها الكسبية، الأمر الذي يسمح في نفس الوقت بمعرفة هل المؤسسة حققت أرباح أم خسائر خلال فترة زمنية معينة، وهذا من خلال تحليل النشاط والنتائج باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير التي أصبحت أرصدة عالمية للمعلومة المالية "SIIF" يتم من خلالها حساب نسب المردودية، وكذا تحديد الخطر الاقتصادي.

فتحقيق الأرباح ينقل المؤسسة إلى وضعيات متقدمة بشكل تدريجي مع الزمن، لذا فإن البحث عن الكيفيات التي يتشكل بها الربح أو الخسارة يعتبر ركيزة هامة للمحلل المالي والمسيرين، الأمر الذي يساهم في فهم الأسباب أو العوامل التي تؤثر على الأهداف المتعلقة بتحقيق التوازن المالي والسيولة.

ومن بين أهم المستجدات التي جاء بها SCF، هو جدول سيولة (أو تدفقات) الخزينة، والذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي الوطني، حيث كان إعداده يستغرق وقتا وجهدا كبيرين من طرف المحلل المالي، ويعتبر هذا الجدول قائمة مالية حديثة مقارنة بالميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث لأول مرة يتم إلزامه على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

فجدول سيولة الخزينة يمثل المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة السيولة النقدية والكشف عن خطر الإفلاس، ويعد جدول سيولة الخزينة أداة منارة للتحليل الديناميكي للتدفقات، كما أنه أداة متجانسة تستخدم كقائمة مالية تكمل الميزانية وجدول حسابات النتائج بحيث لا يتأثر بمختلف خيار المعالجات المحاسبية.

مما سبق يتجلى لنا بوضوح أن SCF يعتمد على مجموعة من المبادئ تعمل مجتمعة وبصفة تستدعي التناسق والتنظيم، وهذا على عكس التسمية السابقة للمخطط المحاسبي الوطني، التي استعملت مصطلح المخطط والذي يعني الجانب التقني أكثر من الجانب التطويري أو التنظيمي.

من هنا تتجلى أهمية اعتماد SCF في سعي الجزائر إلى تكييف الممارسة المحاسبية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، والانتقال من المحاسبة التي تقتصر على الجهات الضريبية إلى تجسيد الإعلام المالي من خلال سياسات الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية لمختلف الجهات المستعملة للكشوف المالية وبالأخص المستثمرين.

وعليه ف SCF يمثل أداة قوية في عرض المعلومات، من خلال الكشوف المالية، والتي تساعد على الحفاظ على الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة وبالأخص في أسواق رأس المال، بما يعمل على جذب رؤوس الأموال، تلك الثقة التي أصبحت تشكل مطلبا أساسيا في ظل العولمة وفي ظل الأزمات المتعاقبة.

لما تقدم فإن هذا البحث محاولة لقراءة الكشوف المالية وفق SCF، والتي تشكل جوهر عملية التحليل المالي، لما تقدمه من معلومات حول مختلف أنشطة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ومن هنا كان لا بد أن يبرز دور المحلل المالي في تحديد وتحليل المخاطر المالية.

وعليه أجرينا دراسة ميدانية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، حيث تناولنا كخطوة أولى تعريف الشركة الأم وتطورها التاريخي وأهم الوسائل المادية التي تعتمد عليها للقيام بمختلف نشاطاتها. كما تطرقنا إلى التقسيم الإداري للشركة والذي تبين لنا من خلاله الفروع والمديريات التي تتوزع على التراب الوطني من أجل تسيير موارد الشركة بفعالية وكفاءة. ومنذ التسعينات تتخبط الشركة في أزمة بدأت بأعمال الإرهاب حيث تقلص عدد المسافرين كما انخفضت حمولة البضائع المشحونة بالسكك. ومنذ عام 1999م، أولت السلطات العامة اهتماما خاصا لقطاع السكك الحديدية، حيث أنها سجلت العديد من البرامج الاستثمارية لتطوير وتحديث الشبكة، بخطوط جديدة ستدخل الخدمة إضافة إلى كهربة كل الشبكة الشمالية، ولا يزال هذا البرنامج قائما إلى غاية 2018م. وهذا من أجل مضاعفة العدد السنوي للمسافرين إلى حدود 80 مليون مسافر سنويا وتخفيف الضغط على شبكة الطرقات.

وقبل تقديم الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة، تمت الإشارة إلى مقومات إعداد هذه الكشوف في ظل SCF، بداية من استعراض هوية الشركة إلى الخيارات المحاسبية المعتمدة لديها، وفي الأخير إلى عملية الانتقال إلى SCF. وتعتبر أرصدة الميزانية الافتتاحية لسنة 2010م نقطة البداية لمسك حسابات الشركة وإعداد الكشوف المالية الختامية لسنة 2010م وفق متطلبات SCF، بما فيها أرصدة سنة 2009م المقفلة وفق نفس المبادئ مما يجعلها قابلة للمقارنة عند إعداد الكشوف المالية لسنة 2010م.

لذلك ارتأينا التطرق كمرحلة أولى، قبل عرض الكشوف المالية، إلى أهم النقاط الرئيسية التي لاحظناها على مستوى الميزانية للشركة SNTF ناحية قسنطينة باعتبارها كشف يبين الذمة المالية، حيث يسمح لنا بالتعرف على مختلف موارد الشركة واستخداماتها وكذا أهم التطورات التي حدثت لها. ولأن الشركة SNTF الأم يتم على مستواها دمج الكشوف المالية للمديرية الجهوية لناحية قسنطينة، بالإضافة إلى المديریات الأخرى ومختلف الفروع، ضمن كشوفها الختامية تطبيقا للمادة 36 من القانون 11/70. 2007.

وفيما يخص اختبار الفرضية الرابعة، تأكدنا من صحتها من خلال قراءة الكشوف المالية، حيث لاحظنا أن الشركة اقتنت برمجيات الإعلام الآلي الخاص بالمحاسبة حتى سنة 2016م، أي بعد ست سنوات من تطبيق SCF. كما لاحظنا أن حساب الأراضي أدرج لأول مرة في التثبيتات المادية للشركة SNTF ناحية قسنطينة سنة 2017م، بالإضافة إلى عدم وجود سوق نشطة يتم فيها إعادة تقييم الأصول.

دون أن ننسى الخطأ المحاسبي على مستوى المؤونة لحساب المدينون الآخرون، والتي بسببها كان المبلغ الصافي لهذا الحساب سالب خلال الفترة 2013م/2015م، والتي عوض تسجيلها في الحساب رقم "155 مؤونات الضرائب" تم تسجيلها في الحساب رقم "496 خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين".

ولأن الهدف من دراستنا هو إبراز دور مخرجات SCF في تحديد المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، قمنا بتحليل وقياس مختلف المؤشرات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري اعتماداً على الكشوف المالية للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م. بداية من جدول حسابات النتائج لتحديد الخطر الاقتصادي، ومن ثم تحليل الميزانية لتحديد خطر اللسيولة، وأخيراً جدول سيولة الخزينة للكشف عن خطر الإفلاس.

ولقد توصلنا إلى تحديد الخطر الاقتصادي بالاعتماد على حسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، حيث تبين لنا بوضوح الحساسية الكبيرة بين التغير في رقم الأعمال والتغير في النتيجة العملية. فالانخفاض في رقم الأعمال مع العبء الكبير لمصاريف المستخدمين كان لهما تأثير سلبي على النتيجة العملية.

أما على مستوى الميزانية فلقد تم تحليل التوازنات المالية القصيرة الأجل للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م، والتي تبين لنا من خلالها وجود خزينة صافية موجبة، إلا أن هذا لا يعبر بالضرورة عن الصحة المالية للشركة. فمن خلال حساب نسب السيولة للفترة 2010م/2016م توصلنا إلى تحديد خطر اللسيولة للشركة، حيث تبين لنا أنها ليست لديها سيولة عامة ومختصرة وجاهزة، كافية لمواجهة خصومها الجارية، مما قد يعرضها إلى صعوبات مالية، إلا أنها تمكنت من تحقيق سيولة عامة ومختصرة سنة 2017م.

ولقد توصلنا من خلال دراسة جدول تدفقات الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م أن التدفقات الصافية لأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية للشركة SNTF ناحية قسنطينة سالبة، وهذا يعني أن الشركة تعاني من عدم الملاءة المالية التشغيلية.

ولقد تبين لنا من خلال تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة تلجأ إلى المتحصلات المتأتية من القروض لتسديد قروضها، ونفقاتها الرأسمالية وتغطية العجز على مستوى نشاطها الاستغلالي.

ولقد لاحظنا وجود عجز وتذبذب مستمر لتغير الخزينة خلال الفترة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، وهذا نتيجة عدم قدرة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على تغطية العجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية والاستثمارية وذلك خلال السنوات التالية:

2011م و2012م، 2015م و 2016م . الأمر الذي يؤكد لنا عدم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط والذي يجعلها عرضة للإفلاس.

ومن خلال النتائج السابقة تم إثبات صحة الفرضية الخامسة، حيث توصلنا إلى مدى أهمية الكشوف المالية المعدة وفق SCF في توفير مؤشرات تكشف عن المخاطر المالية، حيث توفر الميزانية مؤشرات هامة لتحديد خطر اللسيولة. أما حسابات النتائج فهو كشف بامتياز لتحديد الخطر الاقتصادي. وفي الأخير جدول سيولة الخزينة الذي وفر مؤشرات جد هامة للكشف عن خطر الإفلاس، حيث تعتبر تدفقات الخزينة مؤشر قوي للدلالة على الاستمرارية، فهي تبين من أين جاءت النقدية وأين صرفت، ومصادر هذه النقدية هل هي من الأنشطة التشغيلية؟ أم من بيع المؤسسة لأصولها؟، أم من التوسع في عمليات التمويل الخارجي مثل القروض.

الاقتراحات

بناء على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية، ندرج الاقتراحات التالية، والتي من شأنها المساهمة في تفعيل دور الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد في تحليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

- عدم اكتفاء الحكومة بإصدار قوانين منظمة للمحاسبة، حيث يجب أن تتبع هذه العملية تهيئة للبيئة السياسية والاقتصادية حتى تنجح المؤسسات الاقتصادية في تطبيقها؛
- قيام الهيئات الرسمية وكل المؤسسات ذات العلاقة بتكثيف الدورات والندوات حول أهمية خلق القيمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تنشيط السوق المالي وبالأخص البورصة، وذلك من أجل جلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين في ظل المشاريع الضخمة التي تبنتها الدولة الجزائرية؛
- خلق أسواق نشطة يتم فيها إعادة تقييم الأصول، حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تسجيل القيم الحقيقية للثبنيات، والذي من شأنه المساهمة في جودة الكشوف المالية؛
- فتح معاهد متخصصة في مجال المحاسبة والتحليل المالي وكذا مؤسسات مختصة في التدقيق، لما له من دور كبير في ترسيخ الشفافية والكشف عن أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولما لا خلق روح المنافسة والمسؤولية للنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- التأكيد على أهمية معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والسهر على تطبيقها؛
- إعداد مجالات علمية متخصصة في الدراسات المحاسبية وتوفيرها لمختلف الأعوان الاقتصاديين بصفة عامة، وللمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة؛

- تفعيل التعاون بين المؤسسات الاقتصادية وبين أساتذة الجامعات، من أجل تحسين مستوى كل من القطاعين، فمثلا نجد الأساتذة على إطلاع أكبر بالبحوث الأكاديمية وبأهم المستجدات في علوم التسيير والتنظيم...؛ لكنهم بأمس الحاجة إلى الدراسات الميدانية والتي لها دور كبير في تدعيم ممارسات المؤسسات بطرق علمية؛
- إعادة الاعتبار لأساتذة الجامعات، وإعطاء أهمية للبحوث الأكاديمية ورفع كلمة سري للغاية التي يتفاخر بها مسيري المؤسسات الاقتصادية والديوان الوطني للإحصاء، فكلنا أبناء الجزائر؛
- ضرورة إدراج مهنة المحلل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لما له من دور كبير في قراءة الكشوف المالية وتحليلها، والذي من شأنه أن يساعد المؤسسات على اتخاذ القرارات المناسبة، من أجل تجنب نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة؛
- إن الجزائر تعاني من حالة تقشف، ومع هذا فالدولة سخرت مشاريع ضخمة للنهوض بقطاع النقل بصفة عامة وللشركة **SNTF** بصفة خاصة، وعليه قد حان الوقت للدولة بالتحكم في زمام الأمور، وإعادة الاعتبار لقطاع النقل بالسكك الحديدية، على الأقل لنقل البضائع في الوقت الحالي، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- تكثيف الجهود من خلال وسائل الإعلام حول ضرورة محافظة المواطنين على ممتلكات الدولة بما فيها ممتلكات الشركة **SNTF**، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد؛
- على الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة أن تعيد النظر في سياسة مصاريف المستخدمين، فهي جد ثقيلة وتمتص الجزء الأكبر من القيمة المضافة؛
- يجب على الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة تحسين المردودية الاقتصادية من خلال تحسين النتيجة العملياتية وتشغيل أصولها بفعالية وبكفاءة أكثر؛
- إن الرصيد الموجب الذي يظهر في حساب الخزينة لميزانية الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة، يؤثر بشكل سلبي على المردودية التجارية والاقتصادية لها ، لذا من الواجب أن تعمل المؤسسة على تحديد رأس المال العامل الأمثل لتغطية احتياجاتها بطرق علمية تضمن لها المحافظة على توازنها المالية الأساسية وعلى السيولة الكافية.

آفاق البحث

تناولت هذه الدراسة دور الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد في تفعيل تقنيات التحليل المالي من أجل تحليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الأمر الذي منعنا من التطرق إلى جوانب أخرى لها صلة بالموضوع، والتي يمكن أن تكون موضوع دراسات لاحقة، نذكر منها:

- واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تحليل عدم الملاءة المالية الهيكلية في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- دور نماذج التتقيط في الكشف عن خطر الإفلاس؛
- أهمية جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي ؛
- القيمة المحاسبية الصافية في ظل النظام المحاسبي المالي.

قائمة الملاحق

الملاحق رقم (01): مهام الهيكل التنظيمي لمجلس IASB

المهام	الهيكل التنظيمي لمجلس IASB
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعيين أعضاء IASB ولجنة التفسيرات والمجلس الاستشاري للمعايير؛ ▪ المراجعة السنوية لإستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية ومدى فعاليته؛ ▪ القبول السنوي لميزانية IASB وتحديد أساس التمويل؛ ▪ مراجعة القضايا الإستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لـ IASB والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛ ▪ وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة، والمجلس الاستشاري للمعايير؛ ▪ قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور. 	<p>مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية <u>IASCF</u></p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المحافظة على علاقة وثيقة مع واضعي المعايير الوطنيين؛ ▪ تنسيق جداول الأعمال وضمان عمل IASB والهيئات الوطنية نحو هدف الاستقرار على مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالية الجودة حول العالم. ▪ المسؤولية الكاملة عن كل المسائل الفنية بما في ذلك إعداد ونشر معايير التقارير المالية الدولية والمسودات والموافقة النهائية على تفسيرات IFRIC؛ ▪ الحرية الكاملة في تحديد جدول أعماله الفني وفي تكاليفات المشروعات المتصلة بالأمر الفنية. 	<p>مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم النصح لـ IASB حول القرارات المتصلة بجدول الأعمال وأولويات عمل المجلس؛ ▪ إبلاغ IASB بوجهات نظر أعضاء SAC حول مشروعات وضع المعايير الرئيسية؛ ▪ تقديم نصائح أخرى لـ IASB أو الأمانة. 	<p>المجلس الاستشاري للمعايير <u>SAC</u></p>
<p>تجتمع IFRIC كل شهرين تقريبا، وتتخذ كل القرارات الفنية في جلسات مفتوحة للمراقبة العامة. وتتناول اللجنة موضوعات وقضايا ذات أهمية واسعة الانتشار وليس قضايا تهم مجموعة صغيرة من المنشآت. وتغطي التفسيرات كل من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ قضايا تقارير مالية مثارة حديثا ولم تبثها معايير IFRS؛ ▪ قضايا نشأت بخصوصها تفسيرات غير مرضية أو متعارضة أو يحتمل أن تنشأ في غياب التوجيه وذلك بهدف الوصول إلى إجماع بشأن المعالجة المناسبة. 	<p>لجنة تفسيرات التقارير المالية IFRIC</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع حماد، 2006، ص-ص 41-42.

الملاحق رقم (02): ميزانيات الشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010/2017

ميزانية سنة 2010: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيمة الصافية 2009	القيم الصافية 2010	الإهلاكات والمؤونات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية فارق الشراء
				التثبيات المعنوية:
				التثبيات العينية:
				أراضي
37982.64	36710.04	16408.68	53118.72	مباني
70369.84	69022.66	208158.64	277181.30	تثبيات عينية أخرى
3182207.87	3388569.27	-	3388569.27	تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات جاري انجازها
				التثبيات المالية
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
229.12	229.12	-	229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
				ضرائب مؤجلة على الأصول
3290789.47	3494531.09	224 567.32	3719098.41	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية:
88360.13	86290.17	37850.52	124140.69	المخزونات والمنتجات الجارية انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
416627.15	426524.24	150027.39	576551.63	الزبائن
7124.10	5031.40	24663.78	29695.18	المديون الآخرون
86791.91	66367.03	-	66367.03	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
190271.18	103380.10		103380.10	الخزينة
789174.47	687592.94	212541.69	900134.63	مجموع الأصول الجارية
4079963.94	4182124.03	437109.01	4619233.04	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2010: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

مبالغ 2009	مبالغ 2010	الخصوم
		الأموال الخاصة:
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(1271415.57)	(1311413.44)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(4845266.51)	(6116682.09)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
5374526.30	6629521.44	حسابات الارتباطات
(742155.78)	(798574.09)	مجموع الأموال الخاصة (1)
		الخصوم غير الجارية:
20	308	القروض والديون المالية
23354.73	23354.73	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
3388569.27	3388569.27	الديون الأخرى غير الجارية
322393.95	314063.04	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
3734337.95	3726295.04	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		الخصوم الجارية:
426472.07	424734.27	الموردون والحسابات الملحقه
268117.06	267775.58	الضرائب
393192.64	561807.05	الديون الأخرى
	86.18	خزينة الخصوم
1087781.77	1254403.08	مجموع الخصوم الجارية (3)
4079963.94	4182124.03	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2010/12/31 م.

ميزانية سنة 2011: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2010	القيم الصافية 2011	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية
				فارق الشراء
				التثبيات المعنوية:
				التثبيات العينية:
				أراضي
36710.04	35437.44	17681.28	53118.72	مباني
69022.66	107717.02	220460.70	328177.72	تثبيات عينية أخرى
3388569.27	6749742.02	1299582.68	8049324.70	تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات جاري انجازها
				التثبيات المالية
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
229.12	229.12	-	229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
	16848.86		16848.86	ضرائب مؤجلة على الأصول
3494531.09	6909974.46	1537724.66	8447699.12	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية:
86290.17	89363.73	43064.31	132428.04	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
426524.24	346730.07	205252.25	551982.32	الزبائن
5031.40	7216.80	24663.78	31880.58	المدينون الآخرون
66367.03	188492.84	-	188492.84	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
103380.10	75162.26		75162.26	الخزينة
687592.94	706965.70	272980.34	979946.04	مجموع الأصول الجارية
4182124.03	7616940.16	1810705.00	9427645.16	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2011: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2010	المبالغ 2011	الخصوم
		الأموال الخاصة:
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(1311413.44)	(2605131.22)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(6116682.09)	(7495491.00)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
6629521.44	8738341.75	حسابات الارتباطات
(798574.09)	(1362280.47)	مجموع الأموال الخاصة (1)
		الخصوم غير الجارية:
308	308	القروض والديون المالية
23354.73	23354.73	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
3388569.27	6749742.01	الديون الأخرى غير الجارية
314063.04	962934.50	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
3726295.04	7736339.24	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		الخصوم الجارية:
424734.27	560872.02	الموردون والحسابات الملحقة
267775.58	270513.47	الضرائب
561807.05	411065.28	الديون الأخرى
86.18	430.62	خزينة الخصوم
1254403.08	1242881.39	مجموع الخصوم الجارية (3)
4182124.03	7616940.16	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2011/12/31 م.

ميزانية سنة 2012: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2011	القيم الصافية 2012	الاهتلاكات والمؤنات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية
				فارق الشراء
				التثبيات المعنوية:
				التثبيات العينية:
				أراضي
35437.44	34171.68	18947.04	53118.72	مباني
107717.02	140124.91	240687.65	380812.56	تثبيات عينية أخرى
6749742.02	6606487.71	1442836.99	8049324.70	تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات جاري انجازها
				التثبيات المالية
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
229.12	229.12	-	229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
16848.86	-	-	-	ضرائب مؤجلة على الأصول
6909974.46	6781013.42	1702471.68	8483485.10	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية:
89363.73	87089.28	44961.21	132050.49	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
346730.07	323731.40	207078.19	530809.59	الزبائن
7216.80	6335.62	24663.78	30999.40	المدينون الآخرون
188492.84	96701.68	-	96701.68	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
75162.26	74102.26	-	74102.26	الخبزينة
706965.70	587960.24	276703.18	864663.42	مجموع الأصول الجارية
7616940.16	7368973.66	1979174.86	9348148.52	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2012: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2011	المبالغ 2012	الخصوم
		الأموال الخاصة:
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(2605131.22)	(2221527.37)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(7495491.00)	(9775654.76)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
8738341.75	10798277.57	حسابات الارتباطات
(1362280.47)	(1198904.56)	مجموع الأموال الخاصة (1)
		الخصوم غير الجارية:
308	318	القروض والديون المالية
23354.73	23354.73	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
6749742.01	6606487.71	الديون الأخرى غير الجارية
962934.50	770320.93	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
7736339.24	7400481.37	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		الخصوم الجارية:
560872.02	480677.51	الموردون والحسابات الملحقة
270513.47	134161.02	الضرائب
411065.28	551294.22	الديون الأخرى
430.62	1264.09	خزينة الخصوم
1242881.39	1167396.84	مجموع الخصوم الجارية (3)
7616940.16	7368973.65	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2012/12/31 م.

ميزانية سنة 2013: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2012	القيم الصافية 2013	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية فارق الشراء
				التثبيات المعنوية:
				التثبيات العينية:
				أراضي
34171.68	32905.92	20212.80	53118.72	مباني
140124.91	135600.16	218050.26	353650.42	تثبيات عينية أخرى
6606487.71	6775447.35	1586091.30	8361538.65	تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات جاري انجازها
				التثبيات المالية
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
229.12	229.12	-	229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
	5918.61		5918.61	ضرائب مؤجلة على الأصول
6781013.42	6950101.16	1824354.36	8774455.52	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية:
87089.28	92556.98	40144.39	132701.37	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
323731.40	424347.52	217456.64	641804.16	الزبائن
6335.62	(22992.97)	54656.64	31663.67	المدينون الآخرون
96701.68	40844.36	-	40844.36	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
74102.26	106208.30		106208.30	الخزينة
587960.24	640964.19	312257.67	953221.86	مجموع الأصول الجارية
7368973.66	7591065.35	2136612.03	9727677.38	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2013: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

مبالغ 2012	مبالغ 2013	الخصوم
		<u>الأموال الخاصة:</u>
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(2221527.37)	(2757921.37)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(9775654.76)	(12027999.27)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
10798277.57	14058918.19	حسابات الارتباطات
(1198904.56)	(727002.45)	مجموع الأموال الخاصة (1)
		<u>الخصوم غير الجارية:</u>
318.00	318.00	القروض والديون المالية
23354.73	14683.06	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
6606487.71	6775447.35	الديون الأخرى غير الجارية
770320.93	39259.31	المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
7400481.37	6829707.72	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		<u>الخصوم الجارية:</u>
480677.51	435977.75	الموردون والحسابات الملحقة
134161.02	67316.21	الضرائب
551294.22	984316.88	الديون الأخرى
1264.09	749.24	خزينة الخصوم
1167396.84	1488360.08	مجموع الخصوم الجارية (3)
7368973.65	7591065.35	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2013/12/31 م.

ميزانية سنة 2014: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2013	القيم الصافية 2014	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية فارق الشراء
				<u>التثبيات المعنوية:</u>
				<u>التثبيات العينية:</u>
				أراضي
32905.92	31640.17	21478.55	53118.72	مباني
135600.16	126422.00	236172.67	362594.67	تثبيات عينية أخرى
6775447.35	6632193.05	1729345.60	8361538.65	تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات جاري انجازها
				<u>التثبيات المالية</u>
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
	229.12	-	229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
5918.61				ضرائب مؤجلة على الأصول
6950101.16	6790484.34	1986996.82	8777481.16	مجموع الأصول غير الجارية
				<u>الأصول الجارية:</u>
92556.98	142053.86	50273.16	192327.02	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
424347.52	410477.44	217399.79	627877.23	الزبائن
(22992.97)	(97.31)	34047.23	33949.92	المدينون الآخرون
40844.36	153277.05	-	153277.05	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
106208.30	123637.23		123637.23	الخرينة
640964.19	829348.27	301720.18	1131068.45	مجموع الأصول الجارية
7591065.35	7619832.16	2288717.00	9908549.61	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2014: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

مبالغ 2013	مبالغ 2014	الخصوم
		<u>الأموال الخاصة:</u>
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(2757921.37)	(3590601.08)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(12027999.27)	(14793167.89)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
14058918.19	18126036.67	حسابات الارتباطات
(727002.45)	(257732.30)	مجموع الأموال الخاصة (1)
		<u>الخصوم غير الجارية:</u>
318.00	318.00	القروض والديون المالية
14683.06	14683.06	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
6775447.35	6632193.05	الديون الأخرى غير الجارية
39259.31	42184.77	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
6829707.72	6689378.88	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		<u>الخصوم الجارية:</u>
435977.75	461271.21	الموردون والحسابات الملحقة
67316.21	92141.54	الضرائب
984316.88	633904.44	الديون الأخرى
749.24	868.84	خزينة الخصوم
1488360.08	1188186.03	مجموع الخصوم الجارية (3)
7591065.35	7619832.61	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2014/12/31 م.

ميزانية سنة 2015: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2014	القيم الصافية 2015	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية فارق الشراء
				التثبيات المعنوية:
				التثبيات العينية:
				أراضي
31640.17	30377.71	22741.01	53118.72	مباني
126422.00	117041.82	255185.22	372227.04	تثبيات عينية أخرى
6632193.05	6488938.74	1872599.91	8361538.65	تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات جاري انجازها
				التثبيات المالية
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
229.12	229.12	-	229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
				ضرائب مؤجلة على الأصول
6790484.34	6636587.39	2150526.14	8787113.53	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية:
142053.86	146574.78	53703.00	200277.78	المخزونات والمنتجات الجارية انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
410477.44	456586.54	233727.10	690313.64	الزبائن
(97.31)	(321633.86)	355768.54	34134.68	المدينون الآخرون
153277.05	171276.86	-	171276.86	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
123637.23	120628.21		120628.21	الخزينة
829348.27	573432.53	643198.64	1216631.17	مجموع الأصول الجارية
7619832.16	7210019.92	2793724.78	10003744.70	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2015: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

مبالغ 2014	مبالغ 2015	الخصوم
		<u>الأموال الخاصة:</u>
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(3590601.08)	(3622690.69)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(14793167.89)	(18389036.20)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
18126036.67	21316751.06	حسابات الارتباطات
(257732.30)	(694975.83)	مجموع الأموال الخاصة (1)
		<u>الخصوم غير الجارية:</u>
318.00	318.00	القروض والديون المالية
14683.06	-	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
6632193.05	6488938.74	الديون الأخرى غير الجارية
42184.77	-	المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
6689378.88	6489256.74	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		<u>الخصوم الجارية:</u>
461271.21	429519.40	الموردون والحسابات الملحقة
92141.54	105192.96	الضرائب
633904.44	879998.80	الديون الأخرى
868.84	1027.85	خزينة الخصوم
1188186.03	1415739.01	مجموع الخصوم الجارية (3)
7619832.61	7210019.92	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2015/12/31 م.

ميزانية سنة 2016: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2015	القيم الصافية 2016	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية
				فارق الشراء
-	148.40	10.60	159.00	التثبيتات المعنوية:
				التثبيتات العينية:
				أراضي
30377.71	29158.03	23960.69	53118.72	مباني
117041.82	118110.24	274628.64	392738.88	تثبيتات عينية أخرى
6488938.74	6345684.44	2015854.21	8361538.65	تثبيتات ممنوح امتيازها
				تثبيتات جاري انجازها
				التثبيتات المالية
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
229.12	229.12		229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
	128884.95		128884.95	ضرائب مؤجلة على الأصول
6636587.39	6622215.18	2314454.14	8936669.32	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية:
146574.78	159860.65	36293.72	196154.37	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
456586.54	490270.15	134795.81	625065.96	الزبائن
(321633.86)	7011.46	25478.38	32489.84	المدينون الآخرون
171276.86	195740.35	-	195740.35	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
120628.21	35825.44		35825.44	الخزينة
573432.53	888708.05	196567.91	1085275.96	مجموع الأصول الجارية
7210019.92	7510923.23	2511022.05	10021945.28	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2016: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2015	المبالغ 2016	الخصوم
		الأموال الخاصة:
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(3622690.69)	(2662976.52)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(18389036.20)	(22011846.64)	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
21316751.06	24307408.53	حسابات الارتباطات
(694975.83)	(367414.63)	مجموع الأموال الخاصة (1)
		الخصوم غير الجارية:
318.00	318.00	القروض والديون المالية
	553.98	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
6488938.74	6345684.44	الديون الأخرى غير الجارية
	228716.85	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
6489256.74	6575273.27	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		الخصوم الجارية:
429519.40	346752.65	الموردون والحسابات الملحقمة
105192.96	112345.64	الضرائب
879998.80	843966.30	الديون الأخرى
1027.85	-	خزينة الخصوم
1415739.01	1303064.59	مجموع الخصوم الجارية (3)
7210019.92	7510923.23	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2016/12/31 م.

ميزانية سنة 2017: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

القيم الصافية 2016	القيم الصافية 2017	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الإجمالية	الأصول
				الأصول غير الجارية فارق الشراء
148.40	203.60	45.40	249.00	التثبيتات المعنوية:
				التثبيتات العينية:
	51416376.38		51416376.38	أراضي
29158.03	27985.89	25132.83	53118.72	مباني
118110.24	114993.41	295538.75	410532.16	تثبيتات عينية أخرى
6345684.44	6202430.13	2159108.52	8361538.65	تثبيتات ممنوح امتيازها
				تثبيتات جاري انجازها
				التثبيتات المالية
				السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى مثبتة
229.12	229.12		229.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
128884.95				ضرائب مؤجلة على الأصول
6622215.18	57762218.53	2479825.50	60242044.03	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية:
159860.65	146124.17	33042.90	179167.07	المخزونات والمنتجات الجاري انجازها
				حسابات دائنة - استخدامات مماثلة
490270.15	474526.61	53615.19	528141.80	الزبائن
7011.46	7989.59	25478.38	33467.97	المدينون الآخرون
195740.35	159338.80		159338.80	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية
35825.44	36531.43		36531.43	الخزينة
888708.05	824510.60	112136.47	936647.07	مجموع الأصول الجارية
7510923.23	58586729.13	2591961.97	61178691.10	المجموع العام للأصول

ميزانية سنة 2017: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

مبالغ 2016	مبالغ 2017	الخصوم
		<u>الأموال الخاصة:</u>
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
(2662976.52)	(2010684.87)	النتيجة الصافية - حصة المجمع (1)
(22011846.64)	26600040.33	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
24307408.53	27174848.27	حسابات الارتباطات
(367414.63)	51764203.73	المجموع (1)
		<u>الخصوم غير الجارية:</u>
318.00	318.00	القروض والديون المالية
553.98	25	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
6345684.44	6202430.13	الديون الأخرى غير الجارية
228716.85	97657.35	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
6575273.27	6300430.48	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		<u>الخصوم الجارية:</u>
346752.65	316513.5	الموردون والحسابات الملحقة
112345.64	77909.65	الضرائب
843966.30	127671.77	الديون الأخرى
-	-	خزينة الخصوم
1303064.59	522094.92	مجموع الخصوم الجارية (3)
7510923.23	58586729.13	المجموع العام للخصوم

المصدر: الميزانية الختامية للشركة بتاريخ 2017/12/31 م.

الملحق رقم (03): حسابات النتائج للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010/2017

حسابات النتائج لسنة 2010

الوحدة: 1000 دج

2009	2010	السنوات البيان
753715,41	764034,40	رقم الأعمال
-	-	الإنتاج المخزن
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
753715,41	764034,40	1_ إنتاج السنة المالية
292664,55	298759,28	المشتريات المستهلكة
608998,26	313007,10	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
901662,81	611766,38	2_ إستهلاك السنة المالية
(147947,40)	152268,02	3_ القيمة المضافة للاستغلال
1116024,25	1428442,41	مصاريف المستخدمين
15500,46	15697,50	الضرائب والرسوم
(1279472,11)	(1291871,89)	4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
158307,14	20782,87	المنتجات العملية الأخرى
30949,42	25321,42	الأعباء العملية الأخرى
210142,63	18412,02	المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
92669,39	4817,86	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(1269587,63)	(1310004,60)	5_ النتيجة العملية
-	-	المنتجات المالية
-	-	الأعباء المالية
-	-	6_ النتيجة المالية
(1269587,63)	(1310004,60)	7_ النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1004691,94	789635,13	مجموع منتجات الأنشطة العادية
2274279,57	(2099639,73)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(1269587,63)	(1310004,60)	8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	منتجات الأنشطة غير العادية
-	-	أعباء الأنشطة غير العادية
-	-	9_ نتيجة الأنشطة غير العادية
(1269587,63)	(1310004,60)	10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2010/12/31م.

حسابات النتائج لسنة 2011

الوحدة: 1000 دج

2010	2011	السنوات البيان
764034,40	800230,11	رقم الأعمال
-	-	الإنتاج المخزن
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
764034,40	800230,11	1_ إنتاج السنة المالية
298759,28	277270,38	المشتريات المستهلكة
313007,10	534818,77	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
611766,38	812089,15	2_ إستهلاك السنة المالية
152268,02	(11859,04)	3_ القيمة المضافة للاستغلال
1428442,41	2203360,08	مصاريف المستخدمين
15697,50	16218,02	الضرائب والرسوم
(1291871,89)	(2231437,14)	4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
20782,87	6298,75	المنتجات العملية الأخرى
25321,42	11627,22	الأعباء العملية الأخرى
18412,02	727722,58	المخصصات للاحتياكات والمؤونات وخسائر القيمة
4817,86	349475,52	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(1310004,60)	(2615012,67)	5_ النتيجة العملية
-	-	المنتجات المالية
-	-	الأعباء المالية
-	-	6_ النتيجة المالية
(1310004,60)	(2615012,67)	7_ النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	16848.86	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
789635,13	1156004,38	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(2099639,73)	(3754168,19)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(1310004,60)	(2598163,81)	8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	منتجات الأنشطة غير العادية
-	-	أعباء الأنشطة غير العادية
-	-	9_ نتيجة الأنشطة غير العادية
(1310004,60)	(2598163,81)	10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2011/12/31م.

حسابات النتائج لسنة 2012

الوحدة: 1000 دج

2011	2012	البيان السنوات
800230,11	924020,20	رقم الأعمال
-	-	الإنتاج المخزن
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
800230,11	924020,20	1_ إنتاج السنة المالية
277270,38	326884,44	المشتريات المستهلكة
534818,77	507735,94	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
812089,15	834620,38	2_ إستهلاك السنة المالية
(11859,04)	89399,82	3_ القيمة المضافة للاستغلال
2203360,08	2338556,89	مصاريف المستخدمين
16218,02	18733,51	الضرائب والرسوم
(2231437,14)	(22677890,58)	4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
6298,75	4547,54	المنتجات العملية الأخرى
11627,22	18120,30	الأعباء العملية الأخرى
727722,58	27891,11	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
349475,52	106420,73	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(2615012,67)	(2202933,72)	5_ النتيجة العملية
-	-	المنتجات المالية
-	-	الأعباء المالية
-	-	6_ النتيجة المالية
(2615012,67)	(2202933,72)	7_ النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
16848.86	16848.86	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1156004,38	1034988,47	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(3754168,19)	(3254771,05)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(2598163,81)	(2219782,58)	8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	منتجات الأنشطة غير العادية
-	-	أعباء الأنشطة غير العادية
-	-	9_ النتيجة الأنشطة غير العادية
(2598163,81)	(2219782,58)	10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2012/12/31م.

حسابات النتائج لسنة 2013

الوحدة: 1000 دج

2012	2013	السنوات	البيان
924020,20	762270,31		رقم الأعمال
-	-		الإنتاج المخزن
-	-		الإنتاج المثبت
-	-		إعانات الاستغلال
924020,20	762270,31		1_ إنتاج السنة المالية
326884,44	276469,40		المشتريات المستهلكة
507735,94	608734,28		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
834620,38	885203,68		2_ إستهلاك السنة المالية
89399,82	(122933,37)		3_ القيمة المضافة للاستغلال
2338556,89	2895116,51		مصاريف المستخدمين
18733,51	15927,85		الضرائب والرسوم
(22677890,58)	3033977,73		4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
4547,54	12356,08		المنتجات العملياتية الأخرى
18120,30	13468,51		الأعباء العملياتية الأخرى
27891,11	39319,04		المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
106420,73	314778,90		استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(2202933,72)	(2759630,30)		5_ النتيجة العملياتية
-			المنتجات المالية
-			الأعباء المالية
-			6_ النتيجة المالية
(2202933,72)	(2759630,30)		7_ النتيجة العادية قبل الضرائب
	-		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
16848,86	5918,61		الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1034988,47	1089405,29		مجموع منتجات الأنشطة العادية
3254771,05	3843116,98		مجموع أعباء الأنشطة العادية
(2219782,58)	(2753711,69)		8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-		منتجات الأنشطة غير العادية
-	-		أعباء الأنشطة غير العادية
-	-		9_ النتيجة الأنشطة غير العادية
(2219782,58)	(2753711,69)		10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2013/12/31م.

حسابات النتائج لسنة 2014

الوحدة: 1000 دج

2013	2014	السنوات البيان
762270,31	755684.18	رقم الأعمال
-	-	الإنتاج المخزن
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
762270,31	755684.18	1- إنتاج السنة المالية
276469,40	294183.14	المشتريات المستهلكة
608734,28	745089.75	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
885203,68	1039272.90	2- إستهلاك السنة المالية
(122933,37)	(283588.72)	3- القيمة المضافة للاستغلال
2895116,51	3296917.21	مصاريف المستخدمين
15927,85	15886.60	الضرائب والرسوم
3033977,73	(3596392.53)	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
12356,08	13116.20	المنتجات العملياتية الأخرى
13468,51	17146.57	الأعباء العملياتية الأخرى
39319,04	32443.90	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
314778,90	51952.41	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(2759630,30)	(3580914.39)	5- النتيجة العملياتية
	-	المنتجات المالية
	-	الأعباء المالية
	-	6- النتيجة المالية
(2759630,30)	(3580914.39)	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
-		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
5918,61	5918.61	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1089405,29	820752.80	مجموع منتجات الأنشطة العادية
3843116,98	4407585.80	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(2753711,69)	(3586833.00)	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	منتجات الأنشطة غير العادية
-	-	أعباء الأنشطة غير العادية
-	-	9- النتيجة الأنشطة غير العادية
(2753711,69)	(3586833.00)	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2014/12/31م.

حسابات النتائج لسنة 2015

الوحدة: 1000 دج

2014	2015	البيان السنوات
755684.18	729682,22	رقم الأعمال
-	-	الإنتاج المخزن
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
755684.18	729682,22	1_ إنتاج السنة المالية
294183.14	334633,77	المشتريات المستهلكة
745089.75	882694,51	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
1039272.90	1217328,28	2_ إستهلاك السنة المالية
(283588.72)	(487646,06)	3_ القيمة المضافة للاستغلال
3296917.21	3258126,67	مصاريف المستخدمين
15886.60	14938,89	الضرائب والرسوم
(3596392.53)	(3760711,62)	4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
13116.20	23944,27	المنتجات العملياتية الأخرى
17146.57	13446,43	الأعباء العملياتية الأخرى
32443.90	48925,76	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
51952.41	180813,24	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(3580914.39)	(3618326,30)	5_ النتيجة العملياتية
-	-	المنتجات المالية
-	-	الأعباء المالية
-	-	6_ النتيجة المالية
(3580914.39)	(3618326,30)	7_ النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
5918.61	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
820752.80	934439.73	مجموع منتجات الأنشطة العادية
4407585.80	4552766,03	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(3586833.00)	(3618326,30)	8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	منتجات الأنشطة غير العادية
-	-	أعباء الأنشطة غير العادية
-	-	9_ النتيجة الأنشطة غير العادية
(3586833.00)	(3618326,30)	10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2015/12/31.

حسابات النتائج لسنة 2016

الوحدة: 1000 دج

2015	2016	البيان السنوات
729682,22	650493,54	رقم الأعمال
-	-	الإنتاج المخزن
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
729682,22	650493,54	1_ إنتاج السنة المالية
334633,77	340774,71	المشتريات المستهلكة
882694,51	305814,14	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
1217328,28	646588,85	2_ إستهلاك السنة المالية
(487646,06)	3904,69	3_ القيمة المضافة للاستغلال
3258126,67	3090072,47	مصاريف المستخدمين
14938,89	18667,78	الضرائب والرسوم
(3760711,62)	(3104835,56)	4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
23944,27	18027,83	المنتجات العملية الأخرى
13446,43	245068,18	الأعباء العملية الأخرى
48925,76	191763,23	المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
180813,24	738147,52	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(3618326,30)	(2785491,62)	5_ النتيجة العملية
-	-	المنتجات المالية
-	-	الأعباء المالية
-	-	6_ النتيجة المالية
(3618326,30)	(2785491,62)	7_ النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	128884,95	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
934439,73	1406668,89	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(4552766,03)	(4063275,56)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(3618326,30)	(2656606,67)	8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	منتجات الأنشطة غير العادية
-	-	أعباء الأنشطة غير العادية
-	-	9_ النتيجة الأنشطة غير العادية
(3618326,30)	(2656606,67)	10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2016/12/31م.

حسابات النتائج لسنة 2017

الوحدة: 1000 دج

2016	2017	السنوات البيان
650493,54	706906,45	رقم الأعمال
-	-	الإنتاج المخزن
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
650493,54	706906,45	1_ إنتاج السنة المالية
340774,71	270130,70	المشتريات المستهلكة
305814,14	243418,79	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
646588,85	513549,49	2_ إستهلاك السنة المالية
3904,69	193356,96	3_ القيمة المضافة للاستغلال
3090072,47	2645883,33	مصاريف المستخدمين
18667,78	14349,08	الضرائب والرسوم
(3104835,56)	(2466875,45)	4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
18027,83	40158,92	المنتجات العملية الأخرى
245068,18	56386,27	الأعباء العملية الأخرى
191763,23	34105,96	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
738147,52	507214,12	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
(2785491,62)	(2009994,64)	5_ النتيجة العملية
-	-	المنتجات المالية
-	-	الأعباء المالية
-	-	6_ النتيجة المالية
(2785491,62)	(2009994,64)	7_ النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
128884,95	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1406668,89	1254279,49	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(4063275,56)	(3264274,13)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(2656606,67)	(2009994,64)	8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	منتجات الأنشطة غير العادية
-	-	أعباء الأنشطة غير العادية
-	-	9_ النتيجة الأنشطة غير العادية
(2656606,67)	(2009994,64)	10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات النتائج للشركة بتاريخ 2017/12/31م.

الملحق رقم (04): جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة

2017/2010

جدول سيولة الخزينة لسنة 2010

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2009	المبالغ 2010	البيان السنوات
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية
313019,08	225350,35	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
1806214,48	1673872,17	المبلغ المدفوع للموردين والمستخدمين
413,81	548,97	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-	-	الضرائب على النتائج المدفوعة
68393,46	173867,65	عمليات في انتظار التصنيف
(1425215,75)	(1275203,14)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
645,19	10648,15	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(1424570,55)	(1264554,99)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار
13360,12	8952,42	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	التحصيلات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	التحصيلات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(13360,12)	(8952,42)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل :
-	-	التحصيلات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
-	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
1568091,63	1461786,48	التحصيلات المتأتية من القروض
89598,93	131711,27	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
1478492,70	1330075,21	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
40562,03	56567,80	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
6164,09	46726,12	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
46726,12	103293,92	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
40562,03	56567,80	التغير في الخزينة للفترة
1310149,67	1366572,41	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2010/12/31 م.

جدول سيولة الخزينة لسنة 2011

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2010	المبالغ 2011	السنوات البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملية:
225350,35	263197,75	التحصلات المقبوضة من الزبائن
1673872,17	2297783,07	المبلغ المدفوع للموردين والمستخدمين
548,97	740,56	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-	189,37	الضرائب على النتائج المدفوعة
173867,65	40159,83	عمليات في انتظار التصنيف
(1275203,14)	(1995355,42)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
10648,15	3522,22	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(1264554,99)	(1991833,20)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
8952,42	9078,78	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	التحصلات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	التحصلات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(8952,42)	(9078,78)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
-	-	التحصلات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
-	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
1461786,48	2113506,70	التحصلات المتأتية من القروض
131711,27	141157,00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
1330075,21	1972349,70	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
56567,80	(28562,28)	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
46726,12	103293,92	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
103293,92	74731,64	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
56567,80	(28562,28)	التغير في الخزينة للفترة
1366572,41	2569601,53	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2011/12/31 م.

جدول سيولة الخزينة لسنة 2012

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2011	المبالغ 2012	السنوات البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية:
263197,75	364877,51	التحصليات المقبوضة من الزبائن
2297783,07	2699541,04	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
740,56	829,67	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
189,37	10,50	الضرائب على النتائج المدفوعة
40159,83	38548,57	عمليات في انتظار التصنيف
(1995355,42)	(2296955,13)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
3522,22	1206,94	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(1991833,20)	(2295748,19)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
9078,78	3464,23	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	التحصليات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	التحصليات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(9078,78)	(3464,23)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
-	-	التحصليات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
-	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
2113506,70	2520075,87	التحصليات المتأتية من القروض
141157,00	222756,91	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
1972349,70	2297318,96	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
(28562,28)	(1893,46)	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
103293,92	74731,64	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
74731,64	72838,13	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
(28562,28)	(1893,46)	التغير في الخزينة للفترة
2569601,53	2217889,12	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2012/12/31م.

جدول سيولة الخزينة لسنة 2013

الوحدة: 1000 ج

المبالغ 2012	المبالغ 2013	البيان السنوات
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية:
364877,51	335762.58	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
2699541,04	3329609.83	المبلغ المدفوع للموردين والمستخدمين
829,67	1139.48	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
10,50	623.75	الضرائب على النتائج المدفوعة
38548,57	36290.03	عمليات في انتظار التصنيف
(2296955,13)	(2959320.45)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
1206,94	3999.95	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2295748,19)	(2955320.50)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
3464,23	5003.74	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	التحصيلات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	التحصيلات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(3464,23)	(5003.74)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
	-	التحصيلات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
2520075,87	3151538.43	التحصيلات المتأتية من القروض
222756,91	158593.30	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2297318,96	2992945.13	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
(1893,46)	32620.89	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
74731,64	72838.17	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
72838,13	105459.06	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
(1893,46)	32620.89	التغير في الخزينة للفترة
2217889,12	2786332.60	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2013/12/31م.

جدول سيولة الخزينة لسنة 2014

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2013	المبالغ 2014	السنوات البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية:
335762.58	269018.84	التحصلات المقبوضة من الزبائن
3329609.83	3797781.07	المبلغ المدفوع للموردين والمستخدمين
1139.48	1401.45	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
623.75	218.70	الضرائب على النتائج المدفوعة
36290.03	33615.74	عمليات في انتظار التصنيف
(2959320.45)	(3496766.64)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
3999.95	13128.56	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2955320.50)	(3483638.08)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
5003.74	3378.60	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	التحصلات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	التحصلات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(5003.74)	(3378.60)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
-	-	التحصلات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
-	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
3151538.43	3731814.00	التحصلات المتأتية من القروض
158593.30	227488.00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2992945.13	3504326.00	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
32620.89	17309.32	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
72838.17	105459.06	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
105459.06	122768.38	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
32620.89	17309.32	التغير في الخزينة للفترة
2786332.60	3604142.33	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2014/12/31م.

جدول سيولة الخزينة لسنة 2015

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2014	المبالغ 2015	السنوات البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملية:
269018.84	354342,36	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
3797781.07	3241620,32	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
1401.45	1138,30	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
218.70	224,75	الضرائب على النتائج المدفوعة
33615.74	-	عمليات في انتظار التصنيف
(3496766.64)	(2888641,01)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
13128.56	1078,18	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(3483638.08)	(2887562,83)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
3378.60	12782,98	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
	-	التحصيلات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
	-	التحصيلات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(3378.60)	(12782,98)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
	-	التحصيلات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
3731814,00	33533369,71	التحصيلات المتأتية من القروض
227488.00	456191,92	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
3504326,00	2897177,79	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
17309.32	(3168,02)	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
105459.06	122768,38	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
122768.38	119600,36	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
17309.32	(3168,02)	التغير في الخزينة للفترة
3604142.33	3615158,29	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2015/12/31 م.

جدول سيولة الخزينة لسنة 2016

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2015	المبالغ 2016	السنوات البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية:
354342,36	255427,26	التحصليات المقبوضة من الزبائن
3241620,32	3157995,61	المبلغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
1138,30	1270,84	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
224,75	6431,60	الضرائب على النتائج المدفوعة
-	-	عمليات في انتظار التصنيف
(2888641,01)	(2910270,79)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
1078,18	10467,45	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2887562,83)	(2899803,34)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
12782,98	7365,24	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	التحصليات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	التحصليات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(12782,98)	(7365,24)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
-	-	التحصليات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
-	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
33533369,71	3229320,23	التحصليات المتأتية من القروض
456191,92	405926,57	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2897177,79	2823393,66	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
(3168,02)	(83774,92)	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
122768,38	119600,36	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
119600,36	35825,44	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
(3168,02)	(83774,92)	التغير في الخزينة للفترة
3615158,29	2572831,76	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2016/12/31 م.

جدول سيولة الخزينة لسنة 2017

الوحدة: 1000 دج

المبالغ 2016	المبالغ 2017	السنوات البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية:
255427,26	163210,40	التحصليات المقبوضة من الزبائن
3157995,61	2922035,93	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
1270,84	1472,09	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
6431,60	1835,64	الضرائب على النتائج المدفوعة
-	-	عمليات في انتظار التصنيف
(2910270,79)	(2762133,26)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
10467,45	21529,66	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(2899803,34)	(2740603,60)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عملياتية (A)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:
7365,24	17574,94	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	التحصليات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	التحصليات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(7365,24)	(17574,94)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
-	-	التحصليات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
-	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنجزة
3229320,23	2890281,44	التحصليات المتأتية من القروض
405926,57	131396,91	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2823393,66	2758884,53	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (C)
-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
(83774,92)	705,99	تغير الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
119600,36	35825,44	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
35825,44	36531,43	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
(83774,92)	705,99	التغير في الخزينة للفترة
2572831,76	2010700,62	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدول سيولة الخزينة للشركة بتاريخ 2017/12/31م.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا / الكتب:

1. أبو منصف، النظام المحاسبي المالي الجديد، الجزائر، دار المحمدية العامة، 2012.
2. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
3. بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر المشتقات المالية الهندسة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
4. بوعون يحيى نصيرة، جباية المؤسسة، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011.
5. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تمويل الأعمال والإدارة المالية، مطابع الشمس، عمان، 2001.
6. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2008.
7. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011، عمان، الأردن.
8. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
9. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2008.
10. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان - الأردن، 2009.
11. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
13. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة السابعة، عمان - الأردن، 2008.
14. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
15. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2016.

16. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2006.
17. عاطف وليم أندوراس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2006.
18. عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2016.
19. عبد الرزاق قاسم الشحادة، خالد راغب الخطيب، قضايا محاسبية معاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2017.
20. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
21. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، 2014.
22. علا محمد شوقي ابراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، نشر مشترك بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية والدار الجزائرية، الطبعة الأولى، مصر - الجزائر، 2015.
23. عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
24. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
25. لعياشي نور الدين، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) محاضرات وتمارين محلولة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2018.
26. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثالثة دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
27. مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
28. مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2015.
29. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
30. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
31. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر، 2000.

32. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
33. مراد كواشي، المحاسبة المالية حسب قواعد النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
34. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
35. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
36. مليكة زغيب، ميلود بوشنغير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
37. نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2014.
38. نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، المنصورة المكتبة العصرية، 2000.
39. هيني فان جريوننج، ترجمة طارق حماد، إعداد معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.
40. وجدي حامد حجازي، التحليل المالي للمخاطر والقروض المصرفية، موسوعة الائتمان المصرفي الجزء الثاني، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2014.
41. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
42. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي الإدارة المالية أجوبة تمارين وحلول، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، 2011.

ثانيا / الرسائل والمذكرات

1. سلام نواف عيد المومني، تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2011.
2. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير مذكرة منشورة، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011\2012.

3. محمد علي سليمان الفقيه، دور المعايير المحاسبية الدولية في تصفية الشركات المفلسة دراسة تطبيقية على منشأة أردنية، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن، 2011.
4. نغم أحمد فؤاد مكية، دور المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات في زيادة حجم التداول في سوق الأوراق المالية -دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، غير منشورة، جامعة حلب-سوريا، 2011/05/16.
5. هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم إدارة الأعمال من كلية التجارة قسم في الجامعة الإسلامية بغزة ، منشورة، فلسطين، 2012.

ثالثاً/ القواميس

1. المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المشرق، بيروت- لبنان، 2003.
2. مجاني الطلاب، الطبعة الرابعة، دار المجاني، بيروت- لبنان، 1998.

رابعاً/ القوانين والتشريعات

1. قانون رقم 07- 11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، 25 نوفمبر 2007.
2. قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، 25 مارس 2009.
3. مرسوم تنفيذي مؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، 28 ماي 2008.
4. التعليمات الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، 29 أكتوبر 2009.

خامساً/ الملتقيات

1. حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دراسة بعنوان: دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق، سنة غير مذكورة، الأردن.

2. عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، مداخلة المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيار IAS 32-39 وحول الصنف الأول والخامس، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
3. مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مداخلة بعنوان : مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر 2011، الجزائر.
4. مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مداخلة فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، يومي 6 و7 ماي 2012، ص 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
5. مسعود صديقي، فاعلية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2011.
6. مصطفى طبشي وآخرون، إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية-(الجزء الثاني) المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.

سادسا/المجلات والدوريات

1. سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العراق، المجلد 7، العدد 13، 2015.
2. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
3. مدثر طه أبو الخير، محمد بن سلطان السهلي، صناعة معايير المحاسبة الدولية: التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السابع العدد الأول، فبراير 2006، الجمعية السعودية للمحاسبة.

1. عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية، رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013، سوريا. تم تحميله بتاريخ: 2018/4/12 على 23:00 سا ، من الموقع الالكتروني:

<https://kantakji.com/media/4970/global.pdf>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I. OUVRAGES :

1. Alain Rivert, Sciences De Gestion , Gestion Financière Analyse et Politique Financière de L'Entreprise, Edition Ellipses, Paris, France , 2003.
2. Ali Sahraoui, Comptabilité Financière conforme au SCF et aux normes IAS/IFRS Cours et Exercices corrigés, BERTI Editions , Alger-Algérie, 2011.
3. Caroline Selmer, La boîte A Outil du Responsable Financier, 2^E Edition, Dunod, Paris, France, 2013.
4. Cristophe Thibierge , Analyse Financière, 5^e Edition, Vuibert, France , 2014 .
5. BEATRICE, FRANCIS GRANDGUILLOT , L'ANALYSE FINANCIERE- Analyse De L'activité Et Du Risque D'exploitation- Analyse Fonctionnelle Analyse Patrimoniales- Ratios- Tableau De Financement Eléments Prévisionnels, 21^E EDITON, GUALINO LEXTENSO EDITIONS, Paris-France, 2017-2018.
6. Hubert De La Bruslerie, Analyse Financière Information Financière, évaluation, diagnostic, 5^E Edition, Dunod, Paris, France, 2014.
7. Jean-David Darsa, risques stratégiques et financiers de l'entreprise, Gereso Edition, France, 2011.
1. Jean-Yves Eglem, André Philipps, Christian Raulet, Analyse Comptable et Financière, 8^E Edition Dunod, Paris, France ,. 2000.
2. Michel Henry Bouchet , Alice Guillon le Fraper du Hellen, Intelligence Economique et Gestion des Risques, Pearson Education France, France, 2007 .
3. Norbert Guedj, Finance D'Entreprise Les Règles Du Jeu, 2^E Edition, Editions Organisation Paris, France, 2001. Stéphane Burn, Guide d'Application des Normes IAS/IFRS, BERTI Editions , Alger-Algérie, 2011.
4. Pascal Quiry, Yann Le Fur, Pierre Vernimmen Finance D'entreprise 2013, 11^E Edition, Edition Dalloz, Paris, France ,2012.
5. Patrick Piget, Analyse Financiere en ifrs, 2^e Edition , Economica, Paris-France, 2018.
6. Pierre Conso, Farouk Hémici, L'Entreprise En 20 Leçons Stratégie Gestion Fonctionnement, 4^E Edition , Edition Dunod, Paris, France , 2006.
7. Philipe Rousselot, Jean-François Verdié, Gestion de Trésorerie, Edition Dunod, Paris, 2011.
8. Stephen A. Ross, Randolph W. Westerfield, and Jeffrey Jaffe, Corporate Finance, 9th edition, the MCGRAW-HILL , UNITED STATES, 2010 .

9. Stéphane Burn, Guide d'Application des Normes IAS/IFRS, BERTI Editions , Alger-Algérie, 2011.
10. Wolfgang Dick , Frank Missonier-Piera, Comptabilité Financière en IFRS, 3^E édition, Person France, France, 2012.

II. THESES :

1. LEONIE JOOSTE, *An Evaluation Of The Cash Flow Statement Within South African Companies By Means Of Cash Flow Ratios* ,September 2004, submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of commerce in the faculty of economic and management sciences, university of PRETORIA, téléchargé le: 30/10/2017, consulté sur Site:<https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/24007/Complete.pdf?sequence=4>.

III. ARTICLES ET ETUDES :

1. cecoa2.ac-creteil, Analyse Financière, Téléchargé le:07/04/2018 à 23h :00. Consulté sur Site:cecoa2.ac-creteil.fr/infodap/wp-content/.../03/RCBC-m9-6-analyse-financiere-1.pdf.
2. IASB. Spécial IAS/ IFRS Brève Histoire de l'IASB, Mission Statement ,JULY 2005. téléchargé le:07/10/2013 à 23h :00. consulté sur Site : www.focusifrs.com/content/view/full/1090.
3. Investopedia . [Financial Ratios Tutorial](http://i.investopedia.com/inv/pdf/tutorials/financialratio.pdf) - téléchargé le:20/10/2017. consulté sur Site : <https://i.investopedia.com/inv/pdf/tutorials/financialratio.pdf>.
4. MIHAELA MOCANU .TOWARDS A DEFINITION OF CONTROLLING.STUDIES AND SCIENTIFIC RESEARCHES ECONOMICS EDITION. ROMANIA .2014 . téléchargé le:16/10/2017. consulté sur Site: www.nber.org/chapters/c3536.pdf.
5. Pascale Revault. (juin2012). Focus Sur le Tableau Des Flux De Trésorerie. téléchargé le:20/09/2017. consulté sur Site : <https://creg.ac-versailles.fr/Focus-sur-le-tableau-des-flux-de-tresorerie> .
6. Sfu. [history of the cash flow](http://www.sfu.ca/~poitras/cash-flow-stmt-history.pdf) statement , Téléchargé le:16/10/2017 à 16h:00. Consulté sur Site: www.sfu.ca/~poitras/cash-flow-stmt-history.pdf

IV. SITES INTERNET :

1. cgo-moliere2010, chapitre-7 flux de tresorerie et tableau des flux de tresorerie, Télécharger Le : 07/10/2017 à 21h:00, Consulté sur Site : <http://cgo-moliere2010.e-monsite.com/pages/bts-cgo-2eme-annee/cgo2-processus-6-gestion/chapitre-7-flux-de-tresorerie-et-tableau-des-flux-de-tresorerie.html>.
2. Focusifrs , Historique de l'IASB. Téléchargé le:12/03/2014 à 13h :00. Consulté sur Site :http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/que_sont_les_ias_ifrs/historique_de_l_iasb
3. Iasplus. IAS 7- Statement of Cash Flows. téléchargé le:20/10/2017 à 10h:00. consulté sur Site : <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7>.
4. Iasplus , International Accounting Standards, Téléchargé le:20/07/2018 à 16h :43. Consulté sur Site : <http://www.com/en/standards> .

5. Iasplus , International Financial Reporting Standards. Téléchargé le:20/07/2018 à 16h :43. Consulté sur Site : <http://www.com/en/standards> .
6. Iasplus. Overview of the structure of the IFRS Foundation and IASB , Téléchargé le14/03/2014 à 16h :00. Consulté sur Site : <http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf>.
7. Icaew. Knowledge guide to International Accounting Standards. Téléchargé le:12/03/2014 à 11h :00. Consulté sur Site:<https://www.icaew.com/en/library/subject-gateways/accounting-standards/knowledge-guide-to-international-accounting-standards>.
8. Julien Durand , Thiebaut Viel, Définition et typologie des risques financiers téléchargé le:20/05/2016 à 16h :00. consulté sur Site : - <http://www.bivi.maitrise-risques.afnor.org/layout/set/popin/ofm/maitrise-des-risques/v/v-20/v-20-03> /01 juin 2003.
9. Kintzele, Philip L, Implementing SFAS 95, Statement of Cash Flows. (Statement of Financial Accounting Standard) (Accounting) , Télécharger le 20/10/ 2017 à 23h:00, consulté sur : <http://archives.cpajournal.com/old/08209170.htm>.
10. netpme ,comment évaluer les risques de l'entreprise , téléchargé le:10/05/2015 à 22h :00. consulté sur Site : <http://www.netpme.fr/gestion-administrative-financiere/1267-comment-evaluer-risques-entreprise.html>.
11. UVED, Du danger au risque et sa gestion, téléchargé le:06/01/2016 à 23h :30. consulté sur Site : <http://uved.univ-nantes.fr/sequence1/html/chap4.html>.
12. UVED, La notion de risque pour l'entreprise, téléchargé le:06/01/2016 à 23h :00. consulté sur Site : <http://.univ-nantes.fr/sequence1/html/chap3.html>.
13. ressources.aunege , Analyse financière sur la stratégie commerciale, téléchargé le : 12/06/2018 à 22h :00. Consulté sur Site: http://ressources.aunege.fr/nuxeo/site/esupversions/3ebf938d-0f66-4447-aea6-acbe831fd97b/co/partie3_1_3.html.
14. ressources.aunege .Historique de la profession d'analyste financier. Télécharger le 18/10/ 2017 à 16h:00, consulté sur Site: http://ressources.aunege.fr/nuxeo/site/esupversions/3ebf938d-0f66-4447-aea6-acbe831fd97b/co/partie2_1.html.
15. SNTF ,Historique, Télécharger le 20/04/ 2018 à 16h:00, consulté sur : <https://www.sntf.dz/index.php/le-groupe-sntf>
16. Sylvain Piron, Les 20 débats sur le risque, téléchargé le:20/06/2015 à 22h :00. consulté sur Site : [http://revue-risques.fr/revue/risques/html/Risques_81-82_0006.htm/\\$file/Risques_81-82_0006.html](http://revue-risques.fr/revue/risques/html/Risques_81-82_0006.htm/$file/Risques_81-82_0006.html).

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ولإعداد هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تطبيق تقنيات التحليل المالي لاستخراج أهم المؤشرات لتحديد الخطر الاقتصادي بالاعتماد على حسابات النتائج، وخطر اللاسيولة بالاعتماد على الميزانية، وفي الأخير خطر الإفلاس بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة.

ولتجسيد هذه الدراسة على أرض الواقع تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى تحديد كل من الخطر الاقتصادي وخطر اللاسيولة وخطر الإفلاس للشركة SNTF ناحية قسنطينة. مما يؤكد لنا مدى أهمية الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، في تحديد وتحليل المخاطر المالية .

الكلمات المفتاحية: المخاطر مالية، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي ، التحليل المالي، الخطر الاقتصادي، خطر اللاسيولة، خطر الإفلاس.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle des états financiers selon le système comptable financier dans la détermination des risques financiers dans les Sociétés Economiques Algériennes. Et Pour préparer cette étude, nous avons adopté l'approche analytique en appliquant les techniques d'analyse financière afin d'extraire les indicateurs les plus importants pour déterminer le risque économique sur la base du compte de résultat , et le risque d'illiquidité sur la base du bilan , et enfin le risque de faillite sur la base du tableau des flux de trésorerie.

Afin de réaliser cette étude sur terrain, on a choisi La méthode de l'étude de cas à partir d'une réalité qui est celle de la société économique **SNTF REGION CONSTANTINE** au cours de la période **2010/2017**. Et cette étude a conclu la détermination du risque économique et le risque d'illiquidité et le risque de faillite de la **SNTF REGION CONSTANTINE** , ce qui confirme l'importance des états financiers de Système Comptable Financier (SCF) pour l'identification et l'analyse des risques financiers.

Mots clés : les Risques Financiers, Normes Comptable Internationales, Système Comptable Financier, Analyse Financière, Risque Economique, Risque d'Illiquidité, Risque de Faillite.

ABSTRACT :

The purpose of this study is to highlight the role of the financial statements according to the financial accounting system in determining of financial risks in the Algerian Economic Companies. And to prepare this study we adopted the analytical approach by applying financial analysis techniques to extract the most importance indicators to determine the economic risk on the basis of the income statement, the illiquidity risk on the basis of the balance sheet, and finally the bankruptcy risk on the basis of the cash flow statement.

And to realise this study, we have chosen the method of case study from a reality which is the economic company **SNTF REGION CONSTANTINE** during the period **2010/2017**. And this study concluded the determination of the economic risk and the illiquidity risk and the bankruptcy risk, that we confirm the importance of the financial statements of Financial Accounting System (FAS) on the identification and analysis of financial risks.

Key words: Financial Risks, International Accounting Standards, Financial Accounting System, Financial Analysis, Economic Risk, Illiquidity Risk, Bankruptcy Risk.